

خالد طيق
العلاب

جميع الحقوق محفوظة

المؤسسة العربية
للدراسات والنشر

المركز الرئيسي:

بيروت، ساحة الحزير، بناية
مبنى الكارلشون، ص.ب. ٥٤٦٠-١١
العنوان البرقي: مركناف، هـ ٨٠٧٩
ص.ب. ٤٠٦٧ LE / DIRKAY

التوزيع في الأردن:

دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان
ص.ب. ١١٥٧، هاتف: ٦٠٤٣٢، فاكس:
٦٨٥٥٠١ - تلکس ٢١٤٩٧

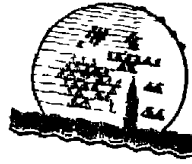
الطبعة الأولى

١٩٩٣

كتاب قضايا عربيين

في الوحدة العربية وقضايا المجتمع العربي

خلال طيق العرب



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliothèque Alexandrine



المؤسسة
العربية
للدراسات
والنشر

المحتويات

- تحرير فلسطين اكثر واقعية من الاعتراف بإسرائيل الياس سحاب ٧
- الوحدة العربية وقضية فلسطين منير شفيق ١٣
- اتفاق كامب ديفيد في نظر القانون الدولي د. محمد المجذوب ١٩
- اثار التسوية على النظام الاقليمي العربي مجدي حماد ٢٥
- الصراع العربي الاسرائيلي والحركة نحو الفوضى الدولية جهاد عودة ٤٧
- بعد التطبيع السياسي : التطبيع الثقافي
- بين مصر واسرائيل محيي الدين صبحي ٦١
- موقف الصهيونية واسرائيل من القومية العربية
- والوحدة العربية اسامة الغزالي حرب وامل الشاذلي ٧٣
- خطر الاقتصاد الاسرائيلي على الوطن العربي حسين ابو النمل ٩١
- القضية الفلسطينية في التعليم العربي د. عدنان ابو عمشة ١٠١
- حرب الاستنزاف ١٩٦٨ - ١٩٧٠ حسن بكر ١١٧
- القدس في الصحافة العربية د. عواطف عبد الرحمن ١٣١
- بعض الاهتمامات المصرية بالقضية الفلسطينية. د. عواطف عبد الرحمن ١٤٥
- الشعب الفلسطيني ونظرية الثورة العربية خيرى عزيز ١٦٥
- مسألة الدولة الديمقراطية في الفكر الفلسطيني وحيد عبد المجيد ١٧٧
- عز الدين القسام بين جمهورية فرحات وبؤرة غيفارا عبد القادر ياسين ١٨٧

- حقوق الانسان الفلسطيني في فلسطين المحتلة. . د. انيس فوزي قاسم ١٩٣
- التجمع الاسرائيلي بين الحق العربي والحقيقة العلمية
- والفكر الصهيوني . د. قدرى حفني ٢٠٥
- معاني التحالف بين اسرائيل وجنوب افريقيا . د. مروان بحيري ٢٢٩
- الحزب البلشفي والمسألة اليهودية- . خالد القشطيني ٢٣٧
- المشروع الاقتصادي الوظيفي اليهودي . انس مصطفى كامل ٢٤٥

■ نقد الكتب :

- الطريق الى مؤتمر جنيف . د. علي سعود عطية ٢٨٥
- المثلث الفلسطيني . دافد متشل ٢٨٩
- الفلسطينيون . خالد القشطيني ٢٩١

■ الملف الاحصائي :

- ميزان القوى العسكري بين الاقطار العربية واسرائيل . هيفاء صايغ ٢٩٣

من ١٩١٧/١١/٢ الى ١٩٤٧/١١/٢٩ الى ١٩٧٧/١١/١٩ :

تحرير فلسطين أكثر واقعية من الاعتراف بإسرائيل

الياس سحاب

كاتب ومفكر وحدوي
اشرف على تحرير عدد
من المجلات الثقافية والسياسية في لبنان

لو كانت بريطانيا تحتفظ باحتلالها لفلسطين حتى يومنا هذا ، وقررت الانسحاب الآن ، هل كان المجتمع الدولي ، بتركيبته الحالية ، وتجاربه الحالية ، ومصالحه الحالية يتحمل تبعة انشاء دولة اسرائيل على أرض فلسطين ؟

لقد وقف المجتمع الدولي بأطرافه المتعددة في مثل هذه الأيام منذ اثنين وثلاثين عاما (وكان يمارس ترتيب أوضاعه بعد الحرب العالمية الثانية) ليحسم في أحد هذه الأوضاع المحتاجة الى ترتيب ، فقرر السماح لليهود بانشاء دولة لهم على قسم كبير من أرض فلسطين . وكان العرب – أصحاب الأرض المعنية بالقرار – أحد أضعف أطراف المجتمع الدولي في تلك الأيام ، بحيث لم يكن لهم أي وزن فعلي في تحديد معالم القرار الدولي الذي اتخذ في ذلك الحين .

وفي مثل هذه الأيام أيضا ، قبل اثنين وستين عاما ، كان القطاع الأوروبي من المجتمع الدولي قد حدد أسس موقفه من هذه القضية ، فصدر وعد بلفور لليهود ، بمساعدتهم على انشاء وطن لهم على أرض فلسطين . ومع أن هذا الوعد قد حمل – رسميا – الجنسية البريطانية ، إلا أن من الثابت من الدراسات التاريخية لجنود هذا الوعد ، أنه كان حصيلة مشاورات مطولة بين الأوساط الديبلوماسية لأوروبية الغربية خلال النصف الأخير من الحرب العالمية الأولى .

واليوم ، وبعد مرور اثنين وستين عاما على القرار الاول (١٩١٧/١١/٢) واثنين وثلاثين عاما على القرار الثاني (١٩٤٧/١١/٢٩) ، وبعد مرور سنتين على زيارة رئيس أكبر دولة عربية لاسرائيل (١٩٧٧/١١/١٩) ، فإن المجتمع الدولي بأسره ، بما فيه الأقطار العربية ، يعود مرة أخرى للقضية ، بعدما تراكمت مضاعفاتها فأصبحت اسرائيل ، بعد خمس حروب ، تحتل فلسطين بأسرها ، مع أجزاء من مصر وسورية .

ولو قمنا اليوم بوضع كل ما يدور في إطار التسوية المطروحة من اقتراحات واقتراحات مضادة (بما في ذلك القوى التي تسيطر على المرحلة الحالية من التسوية ، أو القوى التي تحاول وضع بصماتها على المراحل التالية منها) ، لو قمنا بوضع كل هذا على المشرحة التاريخية للصراع العربي – الاسرائيلي ، فسنرى أن جميع القوى الفاعلة حاليا ، بما في ذلك القوى العربية الرسمية ، نرى أن

مسؤولية مضاعفات ما اتخذ من قرارات في ١٩١٧ و ١٩٤٧ أثقل من أن تحمل ، وأفدح من أن تترك لمضاعفاتها الطبيعية ، وانه أن الأوان لمحاولة طمس نهائي لآثار ما ارتكب في ١٩١٧ و ١٩٤٧ .

أما ما يبدو من خلافات داخل هذا الإطار العام للتسوية ، فهو — على المشرحة التاريخية للقضية — ليس أكثر من اعتراف ضمني من قبل جميع الأطراف بأن الحل النهائي لهذه القضية لا بد من أن يتأسس على الاعتراف النهائي بوجود إسرائيل ، ويعد هذا الاعتراف ، كحجر زاوية أساسي للتسوية ، يحاول كل طرف الحصول على ما يستطيع .

قد يبدو هذا الكلام لأول وهلة انه تفسير خلقي مثالي لأحداث تندفع بقوة « الواقعية » السياسية . ولكنه على العكس من ذلك تماما ، محاولة لتفنيد واقعية القرارات القديمة (حول الصراع العربي — الاسرائيلي) من أجل التأكيد تماما من مدى واقعية القرارات الجديدة المزمع اتخاذها ضمن إطار التسوية في مراحلها الحالية واللاحقة .

لقد ادعت الأطراف التي اتخذت قرار وعد بلفور سنة ١٩١٧ ، وقرار التقسيم سنة ١٩٤٧ ، انها لا تملك القوة فقط ، بل تملك الحكمة . ولكن مسلسل الأحداث التي تأسست على هذين القرارين يحمل في سجله خمس حروب كبيرة ، وسنوات لا تتقطع من الأحداث الدامية وشعبا نازحا عن وطنه منذ واحد وثلاثين عاما ، وشعبا عربية محرومة من التنمية بحكم ظروف الصراع ، وبؤرة من التوتر وضعت العالم أكثر من مرة على شفير حرب عالمية (خاصة خلال أحداث السويس سنة ١٩٥٦) .

لقد ادعى أصحاب القرارات الكبرى ، انهم مقابل كل ذلك انما يسعون الى حل مشكلة اليهود في العالم من غير خلق مشكلات جانبية أخرى (بهذا الادعاء صيغت عبارات وعد بلفور) . ولكننا اذا تذكرنا بأن أساس المشكلة اليهودية هو في الموانع التي تحول دون نوبان الأقليات اليهودية في مجتمعاتها الطبيعية (سواء في تلك موانع التعصب اللاسامي أو موانع التعصب الصهيوني) ، فاننا نرى أن بولة اسرائيل (بعد ثلاثة عقود من تأسيسها) لم تحل المشكلة ، بل ضاعفتها بمشكلة أخرى هي الولاء المزدوج للتجمعات اليهودية حيثما وجدت . وبذلك أصبح وجود اسرائيل أكبر حاجز أمام امكانية نوبان اليهود في مجتمعاتهم الطبيعية . وتتجلى هذه المشكلة بأجلى صورها في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، حيث يوجد أكبر تجمعين لليهود خارج اسرائيل . ففي الولايات المتحدة يلعب اليهود دورا بالغ الخصوصية ، والتعصب والتحجر ، بسبب الولاء لاسرائيل ، وفي الاتحاد السوفياتي ضخمت مشكلة هجرة اليهود الى اسرائيل ، حتى تحولت الى موضوع ابتزاز أميركي — صهيوني مستمر للاتحاد السوفياتي .

من الثابت ان بطلان ادعاء الحكمة وراء القرارات التي اتخذها المجتمع الدولي بشأن القضية اليهودية والقضية الفلسطينية ، فقد ضاعفت هذه القرارات المشكلات الموجودة ، وأضافت اليها مشكلات جديدة ، أكثر خطورة وتفجرا ، وأصعب حلا .

ولو عدنا الآن الى السؤال المطروح في أول المقال ، وتخيلنا المجتمع الدولي أمام المشكلة نفسها مرة ثانية الآن ، لوجدنا أن المجتمع الدولي كان — في العام ١٩٧٩ — سيتردد ألف مرة قبل أن يتخذ قرارا بإنشاء دولة اسرائيل ، هو في الوقت نفسه قرار بطرد شعب فلسطين بأسره من وطنه . انن لماذا اتخذت القرارات السابقة بهذا الاستخفاف بالنتائج والعواقب ؟ ان في محاولة الرد على هذا السؤال ، ورصد المنطق العام الذي حكم التصرف الدولي ازاء أحلام الصهيونية بفلسطين منذ البداية ، نقطة

الانطلاق لتقييم الاتجاه الدولي العام ، الذي يحاول الآن إيجاد حل نهائي للمشكلة ومضاعفاتها ، مؤسس على تحول اسرائيل الى أمر واقع في المنطقة ، معترف به من قبل الجميع ، وخاصة العرب .

ان أشد ما يعطي هذه الوقفة أهمية سياسية خاصة ، هو انه اذا كانت أوروبا الغربية وحدها مقتنعة بحكمة وعد بلفور وواقعيتها ، واذا كانت أوروبا الغربية والشرقية مقتنعة بحكمة قرار انشاء دولة اسرائيل ، فان الوضع العربي الرسمي قد انضم الآن الى العالم بالاعتناع بحكمة وواقعية التسوية المبينة على تحول اسرائيل نهائيا الى جزء من المنطقة العربية .

لن نغوص في تفاصيل المصالح التي دفعت أوروبا الى تبني المشروع الصهيوني بغزو فلسطين ، فقد أشبع هذا الموضوع بحثا ، ونكتفي فقط بالإشارة الى أن مراجعة نصوص أوروبية قديمة في مراكز البحث الفلسطينية قد أثبتت أن فكرة تجميع اليهود في فلسطين هي بالأصل فكرة أوروبية ، وأن يهود أوروبا ظلوا فترة طويلة يحاربون هذه الفكرة ويعتبرونها منافية لمصالحهم حيث يستقرون .

لن ندخل اذن في تفاصيل المصالح الأوروبية ، بقدر ما سنقف عند المنطق الذي بنت عليه أوروبا أسلوبها في التعامل مع هذه القضية ، ومع أصحابها العرب .

من الواضح تماما أن القرارين الخطيرين (وعد بلفور والتقسيم) قد انبثقا — على التوالي — من أحداث وتوازنات الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية . ففي الحرب العالمية الأولى ، صفت قوى الاستعمار القديم حساباتها فيما بينها -الا أن القوى المنتصرة ، إنجلترا وفرنسا (امريكا كانت لا تزال على هامش الوضع الدولي) خرجت بنصر مزيج ، فقد صفتا منافستهما الأوروبية الأساسية (المانيا) ، كما صفتا المنافس العالمي الأخطر (الامبراطورية العثمانية) . وبانهيار الامبراطورية العثمانية أصبحت المنطقة العربية مفتوحة امام الاستعمار الأوروبي بلا اية قوة سياسية مركزية قادرة على الوقوف على قدميها (بعد فشل المد الاستقلالي القومي في افراز قيادة سياسية له قادرة على فهم طبيعة المطامع الاستعمارية الأوروبية والوقوف بوجهها) .

واذا انتقلنا من هذا الوضع العام الى ما يختص بالمشروع الصهيوني بالذات ، فسنرى انه مع انهيار الامبراطورية العثمانية انهارت عدة اشياء ، منها الحاجز الذي كان يقف في وجه مشروع الاستيطان اليهودي في فلسطين وقفة ثابتة حاسمة . لقد كان الوضع العام (عالميا وعربيا) الذي انبثق عن الحرب العالمية الأولى أول بوادر شعور الاستعمار الأوروبي بأن يده مطلقة في هذه المسألة ، خاصة في وجه العرب . وهذا ما يفسر الفارق بين تحفظ لهجة وعد بلفور (حول عدم مساس المشروع الصهيوني بحقوق الجماعات الأخرى في فلسطين) ، وبين سياسة اليد المطلق التي اتبعتها بريطانيا خلال فترة احتلالها لفلسطين ، فيما يتعلق بموضوع الهجرة اليهودية وسائر المواضيع المتعلقة بالتمهيد لاقامة دولة اسرائيل .

ولو نحن توقفنا قليلا عند وعد بلفور ، فسنلاحظ أن هذا الوعد الذي صدر على شكل رسالة من اللورد بلفور (وزير الخارجية البريطانية) الى البارون الانجليزي اليهودي ليونيل روتشيلد ، لم تكن رسالة عادية تعبر عن خواطر شخصية في لحظة عابرة . فقد خصص ج . م . جفرز الانجليزي الفصل الحادي عشر من كتابه « فلسطين : الحقيقة » (١٩٣٩) ، لرواية الخلفيات الكاملة لوعد بلفور (صدر هذا الفصل في كتيب مستقل عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية) . ومن أهم ما يرويه جفرز في هذا الفصل أن الوعد ظل موضع مشاورات في جميع الأوساط الدبلوماسية الأوروبية ، وأن

صيفته الأخيرة هي حصيلة ما لا يقل عن عامين من المشاورات البالغة التشعب والتنوع . ومما يلفت النظر في هذه المشاورات ، التي تمت قبل أن ينجلي غبار الحرب العالمية الأولى ، أي قبل أن يتضح ميزان القوى العالمي الجديد ، خاصة بالنسبة للإمبراطورية العثمانية والمنطقة العربية بالذات ، أن لحظات كثيرة من هذه المشاورات كانت مشوبة بالحذر من العواقب التي يمكن أن تترتب على تجميع اليهود في قطعة من أرض فلسطين بل لقد أظهرت هذه المشاورات معارضة كلية للمشروع – أحيانا – ولقد تجلت التحفظات والتخوفات من العواقب في إعادة صياغة البيان – الوعد عدة مرات ، وفي التوقف عند كلمات معينة ، واستبدال كلمات أخرى بها . فإذا قارنا هذا الحذر النسبي بسياسة اليد المطلق التي اتبعتها بريطانيا بعد تلك بجرة كاملة عندما احتلت فلسطين ، فأننا سنلاحظ تماما كيف أن انهيار الإمبراطورية العثمانية ، ثم الفشل الذريع للمشروع الاستقلالي القومي العربي ، ثم سقوط زعامات هذا المشروع نهائيا في الاستسلام الكامل للهيمنة الاستعمارية الأوروبية على المشرق العربي ، قد زينت للاستعمار الأوروبي عامة ، أنه مالك أقدار هذه المنطقة من العالم ، وأن إرادة أبناء المنطقة وتطلعاتهم وأمالهم الوطنية لا يمكن أن تشكل أية عقبة جدية في وجه أي مشروع يجسد المصالح الغربية في المنطقة . ولو نحن راجعنا وثائق وزارات الخارجية الأوروبية والصحافة الأوروبية والكتب السياسية الأوروبية في تلك الحقبة للاحظنا كيف أن هذا الاستخفاف والشعور بالتملك الكامل لأقدار المنطقة لم يقتصر فقط على اتجاه المشاريع السياسية الأوروبية المتعلقة بمنطقتنا ، بل أصبح لهجة أوروبية يومية سائدة .

من هنا ، كان الاستخفاف بارادة شعوب المنطقة وتطلعاتها الوطنية ، أو على الأقل وضع هذه الارادة وهذه التطلعات في أدنى سلم الأولويات ، يبدو هو المنطق السليم ، وهو التفكير الواقعي ، فكان طبيعيا ، حتى في حال ظهور أصوات داخل النظام الاستعماري تعارض أو تحذر من التماهي في الاستهتار بارادة العرب وتطلعاتهم الوطنية ، أن تتراجع هذه الأصوات تدريجيا ، حتى تختفي ، أمام ما يبدو واقعا ومنطقيا .

ولما تكونت توازنات جديدة داخل أوروبا والغرب عموما ، مع صعود النازية من جهة ، وتعاضم شأن الاتحاد السوفياتي من جهة ثانية ، وتعاضم القوة الاميركية عبر المحيط من جهة ثالثة ، ثم انفجرت هذه التوازنات في الحرب العالمية الثانية ، لم يكن قد طرأ على وضع العلاقات الأوروبية – العربية ما يوحي بأن شعوب الامة العربية قادرة على طرح ارادتها وتطلعاتها كقوة اساسية في ميزان القوى لا على الصعيد الدولي ، ولا حتى على الصعيد الاقليمي ، فقد ظلت بريطانيا ، على الرغم من تورطها العلني لسنوات طويلة في التهيئة العملية لانشاء دولة اسرائيل ، قادرة على الاحتفاظ بسلطانها المطلق داخل الانظمة العربية الموالية لها . بل أن هذه السيطرة ظلت مستمرة حتى عند ظهور قيادة عبد الناصر في مصر ، كبادرة تؤمل العرب بقدرتهم على الدفاع عن مصالحهم القومية في وجه الغطسة الاستعمارية الأوروبية . ان مشهد نوري السعيد وهو يحرض انطوني ايدن على الاسراع في ضرب جمال عبد الناصر عند اعلان تأميم قناة السويس ، سيظل محفورا في التاريخ العربي المعاصر كحدث بالغ التعبير في هذا السياق .

وهكذا ، نرى أنه عندما وقف المجتمع الدولي امام مقترح الطرق الحاسم في الجمعية العمومية في التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ، لم تكن لا أوروبا الغربية ولا أوروبا الشرقية ولا الولايات المتحدة الاميركية تشعر أن من الواقعية اعطاء العرب وزناً في الحسابات الدولية أكثر مما اعطوا في العشرينات والثلاثينات .

مرة أخرى ، خرجت بعض الأصوات التي تحذر من إثارة الغضب العربي الى أبعد من الحد المحتمل . وكان من بين هذه الأصوات الوزير الأميركي الشهير فورستال الذي مات منتحرا ، وبعض مدراء شركات النفط الأميركية ، إلا أن كل هذه الأصوات كانت تبدو لا واقعية في أسوأ الأحوال ، أو مغالية في التشاؤم ، في أحسن الأحوال .

لقد قضى الغرب ، على هامش الصراع بين قواه الاستعمارية في حربين عالميتين ، على قوتين عالميتين من الشرق : الامبراطورية العثمانية في الحرب الأولى ، والامبراطورية اليابانية في الثانية ، الأمر الذي أفقده ، على ما يبدو ، الذاكرة التاريخية، فصار يتعامل مع كل الشعوب غير الأوروبية ، وكأن ميزان القوى الآن (عسكريا وسياسيا واقتصاديا وحضاريا) هو ميزان أزلي سرمدى .

ومع كل هذا الاختلال الفادح في ميزان القوى ، فقد بقيت اسرائيل تبدو مشروعا مستحيلا – بالمعنى التاريخي والبعد التاريخي – وقد يبدو غريبا القول أن هذه الاستحالة برزت أكثر ما برزت في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ ، ففي الوقت الذي كان فيه « المنطق الواقعي » الذي كانت الأمور تقاس به يشير إلى أن هزيمة بهذا الحجم لمصر عبد الناصر بالذات (بما تمثله من قوة مادية وقوة معنوية) لا بد لها من أن تثمر استسلاما عربيا للأمر الواقع ، اذا بالهزيمة نفسها تكون حافزا لبناء أول جيش عربي عصري بمعنى الكلمة ، لا على صعيد التسليح والتدريب فقط ، بل على صعيد التركيب البشري ، حيث تأسس على قاعدة مما لا يقل عن مائة ألف من خريجي جامعات التعليم المجاني ، أي من أبناء العمال والفلاحين في معظمهم .

عند هذه النقطة بدأت معالم المعاملة تتوضح أمام جميع أطراف الصراع ، فاسرائيل لا تصبح مشروعا واقعيا ، أي لا يمكن تحولها من كيان مفروض على المنطقة بالقوة الى جزء طبيعي منها ، الا باستمرار العجز العربي كوضع ثابت ومتواصل ، لا تقطعه فواصل « شاذة » مثل مرحلة عبد الناصر .

لقد كان أكثر ما يخيف الغرب – والحكام العرب الموالين له – في مرحلة عبد الناصر ، أن تقتنع الجماهير العربية أن ما ينجزه عبد الناصر من نجاح في تحدي النفوذ الاستعماري ، هو أمر واقعي ، قادر على النجاح ، وقابل للاستمرار ؛ لذلك كانت كل جهود الغرب منصبة على اسقاط عبد الناصر بالدرجة الأولى ، أو – في حال عدم سقوطه – على وصم منهجه أمام الجماهير العربية بعدم الواقعية ، وذلك عن طريق ضربات تأديبية دورية قاسية ، مثل حرب ١٩٦٧ . باختصار شديد ، كان الغرب – وما زال – يهجم افهام الجماهير العربية أن تحدي النفوذ الغربي مستحيل ، حتى لو حقق نجاحا في بعض الأحيان ، وأن الحاكم الذي يحاول جر الجماهير وراء مثل هذه الشعارات ، إنما يورطها في السير على طريق مسدود .

كان خوف الغرب الأعظم من عبد الناصر أن ينجح في كسر خاتم الألفية عن العجز العربي ، فيحولها من حالة دائمة ، الى حالة عابرة ، لأن في ذلك انهيارا « لواقعية » الغرب التي بنى عليها كل توجهاته في هذه المنطقة وكل مشاريعه ، وعلى رأسها المشروع الاسرائيلي .

لو اعدنا النظر الى مسيرة الصراع بنظرة طائر ، لرأينا أن الوعد الأوروبي المتحفظ في العام ١٩١٧ ، قد تحول بعد ثلاثين سنة الى قرار حاسم أجمع عليه المجتمع الدولي . ثم نال بعد ثلاثين سنة أخرى توقيع رئيس أكبر دولة عربية ، ذهب لزيارة اسرائيل ، وهي ما تزال تحتل كل أرض فلسطين ، وأجزاء شاسعة وهامة من أرض مصر وأرض سورية .

انن ، ويرغم مرحلة عبد الناصر ، ويرغم انجازات التحدي في معركة احتكار السلاح ، وفي معركة قناة السويس أمام امبراطوريات الاستعمار القديم ، ويرغم بقاء قرار التحدي مرفوعا على أنقاض هزيمة ١٩٦٧ ، ويرغم بناء الجيش المصري القادر على التعاطي مع التحدي في حرب استنزاف حقيقية ، تم في معركة عبور مشرفة ، فان بدايات الأمور وخواتيمها - حتى الآن - توحى بأن مراهنة الغرب على ديمومة العجز العربي هي الأكثر واقعية ، ان لم تكن هي الواقعية بعينها .

لقد ادعى المجتمع الأوروبي الحكمة والواقعية عندما أصدر وعد بلفور ، وادعى المجتمع الدولي - بغربه وشرقه - الحكمة والواقعية عندما أصدر قرار التقسيم ، وادعى حاكم أكبر وأهم دولة عربية الواقعية والحكمة - ومن ورائه الوضع العربي الرسمي بأشكال مباشرة وغير مباشرة - في الاعتراف بإسرائيل كأمر واقع نهائي في هذه المنطقة .

ولكننا نلاحظ ان « واقعية » القرارين الدوليين ظلت أقرب الى الادعاء منها الى الحقيقة ، حتى جاء الاقرار العربي (ولو جزئيا ، ولو على الصعيد الرسمي فقط) بترعية المشروع الغربي - الصهيوني ، فهل هذا « الاقرار العربي » حجر زاوية حقيقي ، يمكن أن يبني عليه سلام حقيقي ثابت ومستمر في المنطقة ؟

يبدو أن الغرب قد استوعب جيدا كل دروس المراحل السابقة ، فلم يعد يسمح لنفسه بأي وهم في تقييم مدى ثبات الأسس التي يبني عليها مشاريعه في المنطقة . من هنا ، وعلى الرغم من كل التهليل الذي يحيط به الغرب شخصية أنور السادات ومنهجه ومنطقه وخطواته ، فان الدوائر الغربية ، والاسرائيلية ، تدرك أكثر من غيرها أن ما تم حتى الآن ليس الرضى العربي التاريخي النهائي بمشروع اسرائيل ، بل الاعتراف العربي الرسمي بالعجز أمام المشروع الاسرائيلي . والفارق بين الاثنين كبير ، فالاول صامد ثابت ، والثاني متحرك زائل . من هنا فان الغرب لن يقف عند الانبهار بخطوة السادات والتهليل لها (على الرغم مما تعنيه من تحييد لحجر الزاوية العربي في الصراع مع اسرائيل) ، بل سيعمل كل يوم في تحويل السطحي الى عميق ، والمترجرج الى ثابت ، والطارئ الى أبدي .

صحيح إن الغرب ما زال يبني مشاريعه ويقيس واقعيته على أساس العجز العربي ، ولكنه تعلم من مرحلة الخمسينات والستينات ، أن العجز العربي حالة لا يمكن أن تستمر الا بفرض وتعميق وترسيخ ظروف استمرارها .

لقد اخترت للدخول في هذا المقال سؤالا تركته مطلقا بغير جواب : لو وقف المجتمع الدولي الآن (وليس سنة ١٩٤٧) أمام قرار بالسماح لليهود بإنشاء دولة لهم على أرض فلسطين ، هل كان يجرؤ على تحمل تبعات اتخاذ مثل هذا القرار ؟ في رأيي أن تحمل تبعه مثل هذا القرار لا يمكن أن يستند الا الى المراهنة على ديمومة العجز العربي ، الى ما لا نهاية ، فهل هذا الرهان حكيم وواقعي ؟

ان قرار انشاء دولة اسرائيل ، مثل قرار فرض التسوية على أساس الاعتراف العربي بإسرائيل ، لا يمكن أن يتحول الى واقع ثابت في المنطقة الا بقرار عربي ، لا يكتفي أن يحمل توقيع حاكم عربي أو أكثر ، بل عليه أن يحمل توافيق الأجيال العربية جيلا بعد جيل .

أيهما أكثر واقعية انن وأكثر قدرة على الحياة : الاعتراف بإسرائيل ، أم تحرير فلسطين ؟

الوحدة العربية وقضية فلسطين

مفبر شفبق

مدير مركز التخطيط
فب منظمة التحرير الفلسطينية

كانت هناك حاجة دائمة فب التاريخ القديم ، قبل الاسلام ، لوحدة المنطقة الممتدة من المغرب على المحيط الأطلسف الى الخلفف . وذلك بسبب موقعها المميز ففما بفن قارات العالم القديم ، وكذلك ففما بفن بلدانه . الأمر الذي جعلها العقدة المركزية للتجارة العالمية . أف ما كان من الممكن أن ففحقق الاتصال والتواصل ففما بفن أوروبا وأفريقيا وآسفا إلا عبر هذه المنطقة . وهذا جعل الاتجاه نحو الوحدة اتجاهاف اساسفا فب تاريخ هذه المنطقة لأن انقسامها الى دوفلات متنازعة ، أو الى عدد كبرف من مناطق النفوذ المتنازعة ، كان فعنق انقطاع طرق التجارة الدولية ، وهذا فعنق بدوره ركوداف عالمفا ، وففعارض مع أفة قوة كبرى خرجت من حدودها تسعى لسيادة بولفة . ومن هنا كانت هذه المنطقة كلها ، أو أجزاء كبرفة منها ، موحدة تحت سلطة مركزفة واحدة سواء جاءت هذه السلطة من خارج المنطقة ، كما حدث مع الرومان واليونان مثلاف ، أو من داخلها كما حدث مع المصريين والبابلففف وسواهم . وعند هذا الحد فمكننا أن نؤكد على سمة ثانفة ذات أهمية فب ففحقق هذه الحاجة الى الوحدة ، وهف وجود أجزاء كبرفة فب هذه المنطقة تعتمد على رف الأنهار مثل مصر وما بفن النهرفف مثلاف ، الأمر الذي حتم نشوء بول مركزفة فب تلك المناطق لكي تؤمن إقامة السدود ، وتوزفف المفا . وقد أطف هذا بدوره الى نشوء قوة كبرفة تستطيع أن تأخذ على عاتقها مهمة توففد المنطقة تحت سلطانها . ومن ثم ، الامساك بفسادة عالمفة عبر الامساك بهذه العقدة المركزية للمواصلات والتجارة الدولية .

ولد هذا التاريخ لهذه المنطقة فب داخلها حركة دائفة ، وتواصلاف مستمراف ففما بفن سكانها المحليفف بما فب ذلك موجات الهجرة الوافدة إليها . مما سمح بتقارب شففد ففما بفن القبائل والشعوب والألسن المختلفة التي عاشت قرونا فوق هذه البلاد . ولعله من الملفت للانتباه أن نرى لغة الآرامففف تسود المنطقة كلغة ثانفة بالنسبة لكل لسان من السنتها ، لطف فقارب الألفف عام قبل انتصار ثورة الاسلام .

إن ما تقدم سمح للاسلام بفدعوته للتوففد ، والوحدة ، ولفسانه العربف ، أن ففدخل فب أعماق هذه المنطقة المتعطشة للوحدة والاستقرار ، المتطلعة الى أن تصبح أمة واحدة ذات لسان واحد . وهذا ما ففسر السرعة الهائلة التي امتزجت ففها هذه المنطقة ، بفالبففتها ، فب بوتقة الاسلام . وأصبحت المنطقة الممتدة من شواطئ الأطلسف حتى الخلفف العربي أمة واحدة ، هف الأمة العربفة .

حقا ان للعرب تاريخا وحضارات قبل مجيء الاسلام . ولكن الامة العربية بوضعها الراهن ، ويحدوها الراهنة ، أي من الخليج الى المحيط ، قد تكونت ، وتبلورت بعد انتصار الاسلام ، وفي رحابه .

ان الحقيقة التاريخية التي عاشتها المنطقة بعد انتصار ثورة الاسلام دخلت مرحلة جديدة أرقى ، من حيث وحدتها وميلها نحو الوحدة ، ولم يعد دافع تأمين طرق التجارة الدولية هو العامل الأول في نزوعها نحو الوحدة ، كما كان الحال فيما سبق ، ولكنه بقي فاعلا حتى القرن السادس عشر وذلك لأن تغيرا كلفيا حدث في المنطقة ، حيث تكونت الأمة العربية ، وأصبح الاسلام بدعوته الى الوحدة مسألة في أعماق الجماهير ، تتعدى عامل التجارة . ان هذه الملاحظة ذات أهمية لتفسير النزوع القوي نحو وحدة الأمة العربية حتى بعد تحول طرق التجارة الدولية في القرن السادس عشر الى طريق الرجاء الصالح ، ونشوء ثقل خاص لأميركا بالنسبة لأوروبا بعد اكتشافها . أي أصبحت لدينا حالة كلفية : هي حالة وحدة الأمة العربية .

ومن هنا يمكن القول ، ان تيار الوحدة كان التيار الأساسي في تاريخ هذه البلاد ، بعد انتصار الاسلام حتى مجيء الاستعمار الغربي . ان القول بهذا التيار الأساسي لا يعني ان المنطقة لم تشهد في تاريخها التفكك والتفتت والدويلات . بل يعني أنه كان التيار الذي له الغلبة في أكثر المراحل . وكان لا يلقي السلاح في مراحل التفكك والتفتت . بل يمكن القول ان تفكك هذه الوحدة في التاريخ الاسلامي لهذه المنطقة ، لم يكن بسبب تطور اقتصادي يتجه نحو اقامة نظام اقطاعي مجزأ على النمط الأوروبي ، وانما كان يحدث لأسباب أخرى ، ليس هنا مجال مناقشتها . ولكن الشيء الأهم ان الانفصال عن الدولة المركزية كان يشمل في الغالب مناطق شاسعة ، وكان يحمل في طياته نزوعا نحو توحيد المنطقة ، تحت سيادته ، ومن ثم ما كانت فيه سمة المكوث وراء جدران التجزئة . بل حتى في الحالات التي نشأت فيها مثل هذه النزعات كانت تواجه ، باستمرار ، من قبل الدولة المركزية أو من قبل أجزاء أخرى ، تأتي لتعيدها الى صوابها : أي إلى الوحدة .

هذا هو تاريخ المنطقة بعد انتصار الاسلام حتى بدايات القرن التاسع عشر ، عندما أخذت طلائع الغزو الأوروبي تغدو الينا محققة بعض النجاح هنا وهناك . ثم بعد أن تركزت الهيمنة الامبريالية الغربية ، مع انتهاء الحرب العالمية الأولى . وأصبحت السمة الغالبة في وضع الامة العربية هي التجزئة تحت السيطرة الاستعمارية الغربية .

لقد ارتبطت أهمية فلسطين بالنسبة للمنطقة في الحقبة السابقة للاسلام ، وفي الحقبة التالية ، بذلك الاتجاه الأساسي نحو الوحدة . فما دامت المنطقة تنزع للوحدة فموقع فلسطين يشكل الحلقة التي تصل مصر والسودان والصومال وارتيريا وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا من جهة ، بالشرق من جهة أخرى . ولما كانت فلسطين تشكل الحلقة الرئيسية في عملية الوحدة ، فقد كانت الحلقة الرئيسية في عملية التجزئة للمنطقة والهيمنة عليها . ويكفي ان يتذكر المرء ما وقع فوق ربوع فلسطين من معارك فاصلة في التاريخ حتى يدرك أهميتها . فمعارك اجنادين واليرموك وحطين وعين جالوت أمثلة على ما ذهبنا اليه . وربما طال نكر الأماكن التي وقعت فيها معارك شبيهة فاصلة ، في فلسطين ، قررت مصير المنطقة لعشرات ومئات السنين .

عندما نضع يدينا على هذه المكانة الخاصة لفلسطين في التاريخ العربي الاسلامي ندرك لماذا

كانت فلسطين الهدف الأول للحملات الصليبية ثم لحملات التتار ، ولماذا زرع الاستعمار الحديث الكيان الصهيوني فوق ربوعها . ببساطة ، انه وضع اليد على الجسر الموصل بين المغرب والشرق العربيين .

ولن نبالغ اذا قلنا أن نماء عربية غزيرة ، ومن كل أجزاء البلاد العربية روت تراب فلسطين في أثناء خوض الأمة معاركها الفاصلة لصد الغزاة ولإعادة توحيد البلاد . ويجب أن نتذكر ، على سبيل المثال ، تلك الجحافل المجاهدة من أبناء المغرب والجزائر وتونس وليبيا حين انخرطت في جيوش صلاح الدين ، وقاتلت على ربوع فلسطين ، وأسهمت في صنع النصر في حطين . ان هذه الصورة لم تحدث مرة واحدة ، بل تكررت كثيرا وما زالت تتكرر . كما ان هذه الصورة لم تقتصر على منطقة بون أخرى ، وانما كانت ظاهرة عامة ، انطبقت عبر التاريخ ، وما زالت تنطبق ، على كل البلاد العربية من المحيط الى الخليج .

عندما حل الاستعمار الغربي في بلاد العرب وتمت له السيطرة على هذه الأرض الموحدة المترامية الأطراف ، راح يقسمها شر تقسيم . فجعل منها أكثر من اثنين وعشرين جزءا . بل أن الدولة الاستعمارية الواحدة قسمت مناطق نفوذها الى عدد من الأجزاء . الأمر الذي جعل تجزئة البلاد العربية تشكل خصوصية الهيمنة الاستعمارية في هذه المنطقة من العالم . لقد شكل فرض التجزئة على البلاد العربية الشرط الضروري لتحقيق الهيمنة الاستعمارية . أي إن الغايات التي يهدف اليها الاستعمار ، عادة ، كجني أقصى الأرباح ، ونهب المواد الخام ، والسيطرة .. الخ لا تتحقق في بلادنا العربية الا في ظروف التجزئة . فالوطن العربي الموحد نقض الهيمنة الاستعمارية . ولن يكون بمقدور أية قوة استعمارية ، أو قوى استعمارية مجتمعة ، إخضاع الأمة العربية إن كانت ضمن حدود واحدة . لأن القوة الشعبية المتولدة في هذه الحالة ستكون جبارة لا تقهر ، ولا تروض ولا يسيطر عليها . أما في المقابل فان إمكانات النضال العربي تأتي ضعيفة وعاجزة ، في ظروف التجزئة ، خاصة ، حين تتحكم الاقليمية بالنضال العربي .

ولكي يكرس الاستعمار تجزئة البلاد العربية ، زرع على أرض فلسطين الكيان الصهيوني ، حيث وضعت له مهمة فائقة الأهمية في خطة التجزئة . فتركيبته العنصرية الصهيونية الاستيطانية تجعله سوطانا لا يندمج في هذا الجسم ، بينما تدفعه اطماعه ، الى جانب طبيعته العسكرية ، وما زوده من قدرات تدميرية ، الى لعب دور مضمون في تكريس تجزئة الأمة العربية ، أي في حماية المصالح الامبريالية . ومن هنا قامت العلاقة العضوية في بلادنا بين التجزئة وبين الهيمنة الاستعمارية والكيان الصهيوني .

ان ادراك ما تقدم ، يجعلنا نضع ايدينا على الشروط الموضوعية الواجب توافرها لتحقيق الوحدة العربية : وهي ضرب السيطرة الامبريالية والدولة الصهيونية ، وشل قدرة التدخل الامبريالي الخارجي . لأن هذه ، هي العوامل ، رقم واحد ، التي فرضت التجزئة ، وما زالت تحرسها .

حقا لقد تولد ، مع استمرار التجزئة ربعا طويلا من الزمن ، عوامل داخلية في اقطار التجزئة ، تتناقض مصالحها مع الوحدة العربية . أو ترى مصلحتها في التجزئة . ولكن تلك القوى اذا نزلت الى الميدان مقابل العوامل الداخلية التي تدفع الى الوحدة، ولم يكن هناك تدخل مباشر من الاستعمار، فان

الانتصار محقق لقوى الوحدة، والهزيمة محققة لقوى الانفصال والتجزئة – لأننا نرى الغلبة بين هاتين المجموعتين من العوامل هي لمصلحة مجموعة العوامل الدافعة لتحقيق الوحدة .

ان التجزئة التي فرضها الاستعمار على الأمة العربية حتمت على قوى النضال العربي ان تناضل ، أولا وقبل كل شيء ، من أجل رفع الكابوس الاستعماري المباشر عنها . وهكذا كانت النقطة المركزية ، أو مركز الثقل ، في النضال العربي ، في المرحلة الأولى ، هي التخلص من الاستعمار المباشر . وقد أخذ هذا النضال يتكامل بالنجاح بعد الحرب العالمية الثانية . ولكن سرعان ما وجدت قوى النضال العربي نفسها أمام أنظمة استقلال صوري ، ذات طبيعة رجعية مرتبطة بالاستعمار عبر معاهدات أو أحلاف . وذلك ضمن تحول المشروع الصهيوني ، في أواخر الأربعينات ، الى بولة ذات عضلات عسكرية متفوقة على ما قام من جيوش عربية . الأمر الذي جعل مركز الثقل في النضال العربي يتجه الى ضرب تلك الأنظمة . وقد تحققت نجاحات مرموقة في عدد من البلاد العربية في الخمسينات وأوائل الستينات . بل وصل الأمر نتيجة ضرب الاستعمار القديم وعدد من حكوماته العميلة الى تحقيق أول وحدة رائدة في العصر الحديث بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ . ولكن ذلك سرعان ما ارتطم بالكيان الصهيوني وتهديداته ، خاصة عندما تولت الامبريالية الامريكية بعد الاستعمار القديم مهمة السيطرة على المنطقة . أي مهمة رعاية مشروع التجزئة . ولهذا شهدت بداية الستينات المرحلة الثالثة التي تميزت بضرب وحدة سوريا ومصر . وبالهجمة الامبريالية الامريكية الشرسة . وقد أصبح مركز الثقل في النضال العربي العام يتجه الى مواجهة الامبريالية الامريكية ، خاصة ، من خلال قاعدتها الضارية ، الكيان الصهيوني . ان التحول الى هذا الوضع أخذ ينقل القضية الفلسطينية في سلم الأولويات الى مركز الصدارة . ففي عام ١٩٦٢ اعلن العدو تحويل مجرى نهر الأردن . ثم عقد مؤتمر القمة العربي الأول ، في عام ١٩٦٤ ، وقامت معه منظمة التحرير الفلسطينية . أما مطلع عام ١٩٦٥ فقد تحركت فيه حركة « فتح » لتعلن انطلاقة الثورة الفلسطينية ، وتعتبر عن اتجاه مركز الثقل في النضال العربي . وقد جاء عنوان ١٩٦٧ ، حيث أكمل العدو احتلال كل فلسطين ، الى جانب سيناء والجولان . وبهذا ارتفعت الى السطح مسألة تركيز النار على الامبريالية الامريكية ، وخاصة في مرتكزها الرئيسي والتميز ، أي الكيان الصهيوني . وهنا أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٨ بوثقة الوحدة الوطنية الفلسطينية والممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، ووقفت وما زالت تقف ، في مقدمة النضال العربي في شن الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني .

وهكذا يكون المسار الذي اتخذته الثورة العربية قد أخذ ينتقل من نقطة مركزية الى أخرى في تحديد أولويات النضال العربي . ونحن نعيش الآن في إحدى مراحل هذا المسار ، وهي مرحلة تحول قضية تحرير فلسطين الى نقطة مركزية في النضال العربي العام .

لقد عبرت الثورة الفلسطينية عن سمات هذه المرحلة حين قالت ، إن طريق تحرير فلسطين طريق الى الوحدة . وهي ولا شك ترى عبر هذه المقولة أن تحقيق وحدة عربية ، يشكل بدوره شرطا لتحرير فلسطين . فهذه العلاقة المتبادلة لها أولوية في مرحلة ما بعد ١٩٦٧ ، وهي شن النضال المسلح لتحرير فلسطين . حيث يمكن من خلاله ، وفي أثنائه ، المضي قدما على طريق ضرب الامبريالية الامريكية وعملائها في عدد من الأقطار العربية . كما يسمح هذا الطريق بتعزيز الاستقلال الذي يشكل ، بدوره ، شرط التجرؤ على انجاز خطوات وحدوية . ومن ثم يعود ذلك ، أي الاستقلال والوحدة ، ليشكلا الشرط الضروري لانجاز تحرير فلسطين .

بكلمات أخرى ، ان رؤية العلاقة المتبادلة بين تحرير فلسطين والوحدة لا يعفي من التحديد لمن له الأولوية اليوم ، ولمن له الأولوية غدا ، وكيف يصب الواحد بالآخر يغذيه ويتغذى منه .

عندما تطرح قضية تحرير فلسطين باعتبارها نقطة مركزية في النضال العربي العام ، في هذه المرحلة ، يجب ألا نقع في براثن الالتباس الذي يعتبر أن هذا الطرح يتناقض مع النضال من أجل الوحدة ، أو النضال من أجل توجيه الضربات القاصمة ضد الامبريالية وعملائها في هذا القطر أو ذاك . الأمر على عكس ذلك تماما ، لان اعتبار قضية فلسطين نقطة مركزية (مركز الثقل) في النضال العربي العام يشكل الشرط الضروري للنضال العام على النطاق العربي وعلى النطاق القطري ضد الامبريالية وعملائها ، وخاصة الامبريالية الأمريكية .

لو أخذنا مصر مثلا ، والكل يعلم مكانة القطر المصري ، في مسار الثورة العربية ، فسنجد ان تطور الأحداث بعد توقيع معاهدة الصلح الاستسلامي مع العدو الصهيوني ، وبإشراف الامبريالية الأمريكية ، قد أعطى مزيدا من التأكيد على ارتباط التغيير الثوري الشعبي المنشود في مصر بالنضال ضد تلك المعاهدة التي توجهت مباشرة لتصفية القضية الفلسطينية . ان التغيير الثوري في مصر لا يرتبط بمشكل قطري محلي ، وإنما يرتبط بالمسألة المركزية ، وهي القضية الفلسطينية ، ان الصلح مع العدو الصهيوني هو الذي سيطيح بالنظام ، وليست أية مشاكل أخرى .

إن اعتبار قضية تحرير فلسطين مركز الثقل في النضال العربي العام ، في هذه المرحلة ، ونشدد على عبارة هذه المرحلة ، يحدد من جهة ، اتجاهها عاما للنضال العربي المشترك في كل الاقطار العربية ، دون أن يمنع ذلك ، بل يفرض ، ان تترجم قوى النضال العربي هذا الاتجاه في قطرها حسب الظروف المعطاة ، بما في ذلك احداث أعمق تغيير ثوري شعبي . ولكن هذا التغيير لا يمكن ان يحدث بمعزل عن الامساك بالقضية المركزية إمساكا قويا .

ولنلاحظ هنا أن هذا انطبق حتى على إيران البلد الاسلامي الشقيق ، حيث تحول موقف الشاه المتواطئ مع الكيان الصهيوني ، الى انشودة على رقبته ، شددت بها أيدي الثوار الذين رأوا في قضية تحرير فلسطين قضية مركزية أولى .

إن كل خطوة على طريق تحرير فلسطين سوف تحث على خطوة باتجاه المزيد من الاستقلال ، وباتجاه الثورة وباتجاه الوحدة . ومن ثم فان كل خطوة باتجاه الاستقلال والثورة والوحدة سوف تحث على خطوة باتجاه تحرير فلسطين . انها عملية يتم عبرها تبادل الأولويات بين عوامل متفاعلة مترابطة ، متباعدة التأثير على بعضها بعضا . وان هذه العملية تسير عبر مسار طويل معقد متعرج ، ولكنه يتجه حتما نحو انتصار أهداف الثورة العربية كافة .

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

صدر حديثا :

في سلسلة اعلام الفكر العالمي

- (١) بروس
- (٢) بلزاك
- (٣) بيلنسكي
- (٤) تشيخوف
- (٥) ديكنز
- (٦) غراهام غرين
- (٧) مالارميه
- (٨) ميلر
- (٩) د. هـ. لورانس

يصدر قريبا :

- (١٠) ستاندال
- (١١) ديرو
- (١٢) بريستون
- (١٣) براين

اتفاقا كامب ديفيد في نظر القانون الدولي

د. محمد المجذوب

استاذ القانون الدولي في كلية الحقوق والعلوم السياسية
بالجامعة اللبنانية ،
وعضو المكتب الدائم لاتحاد الحقوقيين العرب .

في ٢٩ و ٣٠ أيلول (سبتمبر) الماضي ، أقيمت في باريس ، بدعوة من الرابطة العالمية للحقوقيين الديمقراطيين ، ندوة دولية عالجت موضوع « اتفاقي كامب ديفيد والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية في نظر القانون الدولي » . وشارك في أعمال الندوة حقوقيون متخصصون في القانون الدولي والشؤون الدولية ، ينتمون الى ٢٨ دولة ، من بينها مصر والكيان الصهيوني . وتركزت معظم المناقشات على البحث القيم الذي قدمه استاذان جامعيان فرنسيان ، هما : مونيك شميلييه - جندرو ، وجان بيار كولان . وكان الغرض الرئيسي من تنظيم الندوة اشراك المفكرين الأوروبيين في تعرية الاتفاقات التي وقعها مؤخرا حكام مصر واسرائيل والولايات المتحدة ، واتبات بطلانها قانونا وعرفا ، والتنبية الى الأخطار التي تترتب عليها في حال تنفيذها ، والدفاع عن الشعب الفلسطيني الذي حرم من حقه في تقرير مصيره بحرية والعودة الى أرضه وانشاء دولته المستقلة فيها . وسنكتفي اليوم بمعالجة موضوع اتفاقي كامب ديفيد معتمدين على البحث المذكور وعلى المناقشات التي دارت حوله لتقديم فكرة واضحة عن مخالفة الاتفاقيين لأبسط القواعد والمبادئ والقرارات الدولية .

ونبدأ بطرح السؤال التالي : هل يأتلف هذان الاتفاقان ، أو هل ينسجمان ويتلاءمان مع قواعد القانون الدولي العام ؟ ان الاتفاقيين يدعيان ، في الديباجة ، بأنهما يأتلفان مع « أحكام ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأخرى المقبولة في القانون الدولي والشرعية » ، ويأئنهما يوفران للأطراف المتعاقدة « قواعد مسلكية مقبولة كليا في العلاقات بين الدول » . إلا أن نظرة بسيطة الى مجموعة مصادر القانون الدولي العام حول هذا الموضوع تقنعنا بوجود تنافر وتناقض بين الاتفاقيين من جهة والقواعد الدولية المعمول والمعترف بها من جهة أخرى .

ان المعاهدات ما زالت حتى اليوم تعتبر المصدر الأساسي للقانون الدولي . ويبدو ان هذا المصدر يتقدم رويدا رويدا نحو تحقيق تكامله . والمعاهدات تجسد الارادة المستقلة للدول . ومع ان هذه الارادة تكون المصدر الرئيسي لكل قانون ، فهي تعبر تقنيا عن نفسها بأعمال وتصرفات وتشريعات مختلفة . وهذه الارادة تتجلى اليوم في القوانين العامة الأمرة ، وميثاق الأمم المتحدة ، وقرارات المنظمات الدولية (ولا

سيما قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة) ، والمعاهدات الثنائية والجماعية بين الدول . وعلى الرغم من عدم وجود تسلسل تدرجي في الأعمال والصكوك الدولية ، فإن القانون الدولي يعرف بعض التدرج الهرمي في مصادره . وقد أكدت ذلك مؤخرا اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات (الموقعة في ٢٩ / ٥ / ١٩٦٩ ، والتي ستدخل قريبا حيز التطبيق) . وبالإستناد الى هذا التدرج يقر الجميع بأن مبادئ القوانين الآمرة تتفوق على المعاهدات ، وبأن المعاهدة المخالفة أو المناقضة لهذه المبادئ تعتبر بالتالي باطلة .

ويخضع القانون الدولي لمبدأ حسن النية ، الذي يعتمد على قاعدة منطقية تقوم على أساس انتفاء التناقض ، فليس يوسع الدولة أن تبغي أو تريد ، في نفس الوقت ومعا ، أمرا ونقيض هذا الأمر . وقد جعل الميثاق الأممي حسن النية من مبادئ المنظمة العالمية فنص في الفقرة الثانية من المادة الثانية على أن تنفذ الدول الأعضاء بحسن نية الالتزامات التي أخذتها على نفسها بموجب الميثاق .

وبالإضافة الى مبدأ الارادة المستقلة للدول يطالعنا مبدأ آخر أخذ يحتل اليوم مكانا مرموقا في الفقه والاجتهاد الدوليين . انه مبدأ الفاعلية الذي كان ، في السنوات الأخيرة ، موضع دراسات عديدة من قبل كبار الاساتذة الجامعيين . وظهرت أهميته في مجالين : في اعتماده كأساس لحل مسألة لا نصوص فيها (فمحكمة الاستئناف في باريس ، بقرارها الصادر في ٧ / ٦ / ١٩٦٠ ، اعترفت لجمهورية فيتنام الشمالية ، على أساس وجودها الفعلي ، بالشخصية الدولية) ، تم في اعتماده لايجاد حل مختلف عن الحل الذي تقدمه المصادر القانونية القائمة (وهذا ما أقره حكم محكمة العدل الدولية في قضية نوتبوهن بين غواتيمالا وإمارة لختنشتاين) .

حق تقرير المصير في المصادر الدولية

اهتم القانون الدولي الوضعي المعاصر ، منذ الخمسينات ، بالمشكلات التي طرحتها القضية الفلسطينية . وطرح منذ البداية مبدأ عاما هو حق الشعوب في تقرير مصيرها . وازدادت أهمية هذا المبدأ حتى أصبح اليوم يتصدر كل محاولة لمعالجة قضية شعب يناضل من أجل حريته . وترسخت جذوره في الحقل الدولي الى درجة انه أصبح من العناصر الثابتة والبارزة في كل فئات المصادر القائمة للقانون الدولي العام . انه موجود اليوم في المصادر المهمة التالية :

● **ميثاق الأمم المتحدة** . فالمادة الأولى منه تعدد مقاصد الأمم المتحدة وتنص في فقرتها الثانية على احد المقاصد ، وهو « تنمية العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وعلى ان يكون لهذه الشعوب حق تقرير مصيرها ... » .

● **الاتفاقيتان الدوليتان لحقوق الانسان**، اللتان وقعتا في عام ١٩٦٦ وبخلتا حيز التطبيق في بداية عام ١٩٧٦ . فقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن « لكافة الشعوب الحق في تقرير مصيرها . ولها ، استنادا الى هذا الحق ، ان تقرر بحرية كيانها السياسي وتؤمن بحرية نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي » .

● **قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة** . ان الاتفاقيتين المذكورتين المتعلقةتين بحقوق الانسان قد صدرتا ، في البداية بشكل قرار (رقم ٢٢٠٠) تبنته الجمعية العامة بالاجماع في

١٦/١٢/١٩٦٦ . وكانت الجمعية ، في ١٤/١٢/١٩٦٠ ، قد وافقت بالاجماع (باستثناء تسع دول امتنعت عن التصويت) على قرار (رقم ١٥١٤) يعرف باسم « الاعلان حول منح الاستقلال للاقطار والدول المستعمرة » ينص في فقرتيه الأولى والثانية على « ان اخضاع الشعوب للاستعباد أو السيطرة أو الاستغلال الأجنبي يشكل إنكاراً لحقوق الانسان الأساسية ويتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ويعرض للخطر قضية السلام والتعاون العالمي . ان لكل الشعوب الحق في تقرير مصيرها بحرية . ولها ، بموجب هذا الحق ، ان تحدد بحرية كيانها السياسي وتواصل بحرية نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي » . وفي عام ١٩٧٠ ، وبالموافقة الاجماعية ، صدر عن الجمعية اعلان (رقم ٢٦٢٥) حول مبادئ القانون الدولي ، جاء فيه « ان انشاء دولة مستقلة ذات سيادة ، او الارتباط الحر أو الاندماج الحرب دولة مستقلة ، أو الحصول على أي كيان سياسي آخر يقرره الشعب بحرية ، يشكل ، بالنسبة الى هذا الشعب ، وسائل لممارسة حقه في تقرير مصيره » .

ولهذه القرارات التي صدرت بالاجماع عن الجمعية العامة وهزت ضمائر الشعوب اهمية قانونية خاصة تتعدى الأهمية القانونية التي تحظى بها عادة قرارات الجمعية . فهناك اجتهاد يضفي على هذا النوع من القرارات قيمة الزامية . وهذا الاجتهاد ينسجم حالياً مع الرأي الذي يعبر عنه الفقه الدولي المعاصر . ففي ١٩/١/١٩٧٧ ، أصدرت محكمة التحكيم حكماً في قضية الخلاف بين الحكومة الليبية وشركة (تكساكو كالا زياتيك) . وبما انها اضطرت ، في بعض المواضع ، الى الاعتماد على بعض القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ، فقد حرصت ، بالنسبة الى كل قرار ، على معرفة الظروف التي صدر فيها ومعرفة ما إذا كانت الأغلبية التي حصل عليها تمثل غالبية دول المجتمع الدولي . وعندما كانت المحكمة تتأكد من ذلك كانت تعتبر ان القرار يتمتع باعتراف دولي شامل .

● **المعاهدات الدولية الجماعية .** وأبرزها اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، التي أدخلت مبدأ حق تقرير المصير في نطاق المبادئ القانونية العامة الأمرة ورفعته الى مستوى المبدأ المقبول والمعترف به من قبل الأسرة الدولية بأجمعها (المادة ٥٣ من الاتفاقية) . وإذا كان هناك اختلاف وتباين حول تحديد المبادئ القانونية الأمرة ، فالكل مجمع على اعتبار مبدأ حق تقرير المصير واحدا منها .

والى جانب هذه المجموعة من المصادر المتناسقة تقوم مصادر أخرى خاصة ارتبطت بتطورات الأزمة في المنطقة العربية . وينبغي لنا الاطلاع عليها ودراستها من زاوية المصادر العامة قبل التدقيق في صحتها . ومن المصادر الخاصة بالأزمة المذكورة القراران (رقم ٣٢٣٦ ورقم ٣٢٢٧) الصادران عن الجمعية العامة في ٢٢/١١/١٩٧٤ . وهما يتفقان تماما مع المبدأ العام لحق تقرير المصير ، فالأول يكرر التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في تقرير مصيره دون تدخل خارجي ، وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنية . والقرار الثاني يمنح منظمة التحرير الفلسطينية صفة مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ومن حيث الشكل فان القرارين صدرا بأغلبية تدعو الى الارتياح ، فقد وافق على الأول ٨٩ صوتاً ، وعارضه ٧ ، وامتنع ٣٧ عن التصويت . وحصل الثاني على ٩٥ ، ضد ١٧ ، وامتناع ١٩ . صحيح أن القرارين لا يمثلان وجهة نظر الأسرة الدولية بكاملها ، ولكن الأصوات التي نالها تمثل ارادة غالبية من الدول لا بأس بها . ولهذا يمكننا اعتبارهما متلائمين مع المبدأ العام الذي نتحدث عنه .

القرار ٢٤٢ ورفض الاعتراف بالشعب الفلسطيني

ومنذ صدور القرار ٢٤٢ عن مجلس الأمن الدولي ، في عام ١٩٦٧ ، أصبحت تسوية القضية الفلسطينية مرتبطة به . وكل محاولات التسوية التي جرت منذ ذلك التاريخ كانت تستهدف تطبيق القرار . ولم يخرج اتفاقا كامب ديفيد عن هذا الواقع ، فأكد في الديباجة على « ان القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بكل أجزائه » . ولكن هذا القرار لا يتضمن شيئا عن الشعب الفلسطيني . انه يتضمن التأكيد فقط على « ضرورة تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين » . وهناك فرق شاسع بين الأمرين . ومع ان القيمة الحقيقية للقرار تكمن في أنه صدر في ظرف معين (حرب عام ١٩٦٧) لمعالجة قضية معينة (العدوان الاسرائيلي) ، فان اتفاقي كامب ديفيد يجعلان منه أساسا للتسوية السياسية للقضية الفلسطينية . وهذا التفسير الذي يلغي وجود الشعب الفلسطيني يتناقض كليا مع القاعدة القانونية الأساسية المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها . ولتوضيح هذه النقطة نشير الى أمرين :

١ - ان القرار ٢٤٢ يؤكد « الاعتراف بالسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة ... » . وهذا يعني ان القرار لا يعترف الا بالدول الموجودة وان همه ينصب على تسوية مسألة الحدود فيما بينها . وتجاهل القرار لحق تقرير المصير يشكل خرقا فاضحا للمبدأ القانوني الأمر .

٢ - ان القرار يؤكد ، من جهة ثانية ، « ضرورة تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين » . فهو يتجنب اطلاق كلمة « شعب » على الفلسطينيين . انه يعتبرهم لاجئين فقط ، متجاهلا بذلك كل التطورات والتغيرات التي طرأت على أوضاعهم منذ النكبة الفلسطينية (قيام المقاومة وظهور منظمة التحرير واعتراف العديد من الدول بها) .

ان مجرد التنكر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وبالتالي رفض الاعتراف به كشعب ، يجرد القرار ٢٤٢ من كل اساس قانوني . ولهذا لوحث فئات من الفلسطينيين ، منذ صيف عام ١٩٧٧ ، باستعدادها لقبول القرار ٢٤٢ ، وبالتالي بإمكان اعترافها بدولة اسرائيل ، اذا ما عدل مجلس الأمن البند المتعلق باللاجئين واستبدله ببند آخر يتحدث عن « الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني » .

ونجد ، على صعيد التنظيم الاقليمي ، الكثير مما يدعم وجهة نظرنا . وميثاق الأمم المتحدة يشجع قيام المنظمات الاقليمية ويقر بقدرتها على القيام بدور فعال في خدمة السلام العالمي ، وتحقيق الرفاهية والرخاء في اقاليمها ، وحل بعض المنازعات الدولية سلميا ومحليا ، ومساعدة الأمم المتحدة في كثير من مهامها . وقد خصص الميثاق الفصل الثامن للحديث عن الاتفاقات والمنظمات الاقليمية . وجامعة الدول العربية منظمة اقليمية معترف بها ، وكذلك المؤتمر الاسلامي . وفي شباط (فبراير) ١٩٧٤ ، أكد المؤتمر الاسلامي مجددا قراره باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٤ ، صدر عن القمة العربية المنعقدة في الرباط اعتراف مماثل ، بالاضافة الى التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في اقامة سلطته الوطنية على كل

أرض فلسطينية محررة . وكل دراسة للقضية الفلسطينية لا يمكنها تجاهل القرارات الصادرة عن المنظمات الإقليمية .

ويعد ذكر النصوص والمصادر والوثائق نتساعل عن صحة اتفاقي كامب ديفيد وعن مدى انسجامهما مع المبادئ العامة التي اشرنا اليها . ولنبداً بمسألة وجود الشعب الفلسطيني . ان الاتفاقين يحيلاننا ، بهذا الصدد ، على القرار ٢٤٢ ، الذي يكتفي باستعمال تعبير « اللاجئين » . غير اننا نعتز ، اذا ما غصنا في اعماق الاتفاقين ، على اعتراف ضمنى بالشعب الفلسطيني . وقد نخذع لأول وهلة بهذا الاكتشاف . فالبند الخاص بالضفة الغربية وغزة ينص على « وجوب اشتراك مصر واسرائيل والأردن وممثلي الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها » ، وعلى « ان الحل الناتج عن المفاوضات يجب ان يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة . وبهذا الاسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم ... »

ولكن الوقائع والأحداث تثبت ان للنصوص الواردة في الاتفاقين معاني مغايرة . فتقرير المصير يعني الحكم الذاتي أو الادارة الذاتية . وعلى مصر واسرائيل والأردن ان تتفاهم وتتفق على الطرق والوسائل الرامية الى اقامة هذا الحكم . ومجلس الحكم الذاتي لن يتمكن من سن القوانين الا بموافقة الحكومة الاسرائيلية . والمستوطنات التي اقيمت في الضفة والقطاع ستبقى ، وستعتمد اسرائيل الى اقامة المزيد منها . وتصريحات المسؤولين الاسرائيليين (ولا سيما تصريحات بيغن ووزرائه) واضحة لا لبس فيها . انهم يكررون في كل مناسبة رفضهم الكامل لاقامة دولة فلسطينية ، واستنكارهم الشامل لفكرة السيادة الفلسطينية . وقد ادعى بيغن ان تعبير « الشعب الفلسطيني » ، الوارد في الاتفاقين ، يعني عرب أرض اسرائيل ، أي سكان الأراضي التي يعتبرها بيغن جزءاً من الأرض التاريخية للشعب اليهودي . وفكرة اعادة اللاجئين الى وطنهم لا تنطبق الا على من هاجر من الضفة والقطاع في عام ١٩٦٧ . ولاسرائيل في هذه الحالة حق النقض . وبذلك يتحول الحكم الذاتي الى حكم اداري لا يشمل الا ثلث الشعب الفلسطيني .

ويمكننا القول ، باختصار ، بان الاتفاقين يغشاهما تناقضان أساسيان يجردانهما من شرعيتهما : الأول يتجلى في مخالفة الدول التي وقعتهما (أي مصر واسرائيل والولايات المتحدة) لميثاق الأمم المتحدة (الذي صدقت عليه الدول الثلاث) ، والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان (التي وقعتها مصر واسرائيل) . والتناقض القائم بين الاتفاقين والصكوك الدولية الأخرى يؤكد لنا ، كما أوضحنا ، وجود سوء نية ، لأن ارادة الدولة لا يمكن ان تتوجه ، مرة واحدة ، الى الشيء ونقيضه معاً . والتناقض الثاني نلمسه في مخالفة الاتفاقين للقرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة ، وفي اقتصرها على مفهوم ضيق وخاطيء لحق تقرير المصير الذي يعتبر من المبادئ العامة الآمرة في القانون الدولي المعاصر . وبما ان المادة ٥٢ من اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩ تعتبر باطلا كل معاهدة تكون ، عند ابرامها ، مخالفة لمبدأ أمر من مبادئ القانون الدولي العام ، فان هذا البطلان يطل ، بلا أدنى شك ، اتفاقي كامب ديفيد .

وبيقوت نقطة أخيرة تسهم في تعرية الاتفاقين من كل غلالة شرعية . ان الاتفاقين لا يمكن تحقيقهما دون اشتراك الغير فيهما ، ولكن هذا الغير لم يوقعهما حتى الآن ولم يوافق عليهما . والمقصود بالغير هنا الأردن وممثلي الشعب الفلسطيني والأمم المتحدة نفسها . وبذلك يتعارض

الاتفاقان مع قاعدة عامة في القانون الدولي هي نسبية المعاهدات . فالأصل في المعاهدات ان لا تنشئ حقوقاً وواجبات الا بين الدول الاطراف التي ابرمتها . وقد أيد القضاء الدولي هذا المبدأ في عدة أحكام ، أشهرها الحكم الصادر عن المحكمة الدائمة للعدل الدولي في عام ١٩٢٦ ، بشأن النزاع بين ألمانيا وبولونيا ، فقد تذرعت الأخيرة باتفاقية الهدنة لعام ١٩١٨ ، المعقودة بين الدول الحليفة ، الا أن المحكمة رفضت منحها هذا الحق وأعلنت ان بولونيا لم تكن بتاريخ عقد هذه الاتفاقية موجودة كدولة ، ولم تكن بالتالي طرفاً فيها . وجاءت اتفاقية فيينا حول قانون المعاهدات تثبت اقدام هذا الاجتهاد بنصها في المادة ٣٤ على « ان المعاهدة لا تنشئ التزامات ولا حقوقاً لدولة تالته دون موافقتها » . وهكذا يكون اتفاقا كامب ديفيد قد حكما على نفسيهما بالشلل لأنهما رهنا تطبيقهما بموافقة أطراف أخرى عليهما .

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

يصدر قريباً

الرواية في الأدب الفلسطيني

د. احمد ابو مطر

آثار التسوية على النظام الاقليمي العربي

مجدي حماد

باحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الاهرام

تفرض تسوية الصراع العربي الاسرائيلي مجموعة جديدة من التوجهات السياسية لدول المنطقة العربية ، وهو ما يستتبع بناء شبكة جديدة من العلاقات المتبادلة فيما بينها . ويمكن القول ان هذه التوجهات وتلك العلاقات ستؤدي الى احداث عدة تغييرات جوهرية في « النظام الاقليمي العربي » ، ان لم تؤد الى اعادة صياغة هذا النظام كلية في ضوء المدخلات الجديدة التي تفرضها التسوية او بتفترضها — وخاصة كما عبرت عنها بوضوح بنود المعاهدة المصرية — الاسرائيلية في ٢٦ مارس / اذار ١٩٧٩ — وفي مقدمتها القبول بشرعية الانتماء الاسرائيلي لهذا النظام جغرافيا وحركيا^(١) . وتثير هذه الاحتمالات عددا من التساؤلات عن مدى تأثير ذلك التطور الجذري على هوية « النظام الاقليمي العربي » ، من ناحية ، وعلى توازن القوى القائم في المنطقة العربية ، من ناحية ثانية ، وعلى الدول القائمة في تلك المنطقة والعقائد السائدة فيها ، من ناحية ثالثة .

وينطلق البحث من ان التسوية المصرية — الاسرائيلية سبقها نوع من توازن القوى المبني على حقيقة الصراع العربي — الاسرائيلي . ويمكن القول ان تلك التوازن الاقليمي كان يستند الى عدة عناصر اساسية : اولها ، اولوية القضية الوطنية على القضية الاجتماعية في داخل « دول المواجهة » ، وقد لخص ذلك شعار « لا صوت يعلو صوت المعركة » مع ، وربما رغم ، وضوح الارتباط الوثيق بين القضيتين في ابراك قيادات البلدين . ثانياها ، التضامن العربي كواقع او كامكانية ، باعتباره الشكل البارز للتعبير عن « النظام الاقليمي العربي » ومحور فعالية ذلك النظام . ويلاحظ في

(١) اثرنا استخدام مصطلح « النظام الاقليمي العربي » بدلا من مصطلحات عديدة تستخدم في هذا المجال من نحو : الدول العربية ، القومية العربية ، الامة العربية ، العروبة ، الوطن العربي . ويرد ذلك الى ان المصطلح الاول يفيد في توضيح انماط التفاعل والمشاركة القائمة بين الدول العربية وبعضها بعضا ، بحيث تصبغ حركتها ووجودها بسمات معينة . وهو ما يساعد على تفهم آثار التسوية في المستقبل على هذه الانماط والحركة وذلك الوجود .
واساس ذلك ان اصطلاح « النظام » في معناه العام يشير الى « مجموعة العناصر المادية وغير المادية التي تترابط ارتباطا يجعلها تؤلف كلا منظما » . ويلاحظ ان الترابط بين اجزاء الكل هو ترابط حركي ، ولذلك تنشأ وحدة متتابعة بين الاجزاء المكونة له ، فتولد حركة كل جزء من حركة الجزء الذي سبقه . ويضاف الى ذلك « وحدة النظام » التي تمكن حركات مختلفة من التواتر في وجهة واحدة . ويفسر هذا التعريف مثلا امكانية الحديث عن « النظام الشمسي » و « النظام العصبي » . انظر : د . حسن صعب ، علم السياسة (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٢) ، ص ٥٣ — ٥٨ .

هذا الاطار تصاعد وغلبة دور الدول العربية « المعتدلة » ، ويروى اتجاه عام بين اغلبية الدول العربية الى « التسوية السياسية » للصراع العربي - الاسرائيلي ، مع الرغبة في تقليل الوجود والدور السوفيتي في المنطقة . ثالثها ، قيام شبكة علاقات اساسية بين الاتحاد السوفيتي ومجموعة من الدول العربية سواء من دول المواجهة (خاصة سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية) ، او من دول المساندة (خاصة العراق) . رابعها ، قيام شبكة علاقات اساسية بين الولايات المتحدة واسرائيل ، من ناحية ، وبين الولايات المتحدة ومجموعة من الدول العربية ايضا من دول المواجهة (خاصة مصر) ، ومن دول المساندة (خاصة السعودية والاردن) ، من ناحية اخرى .

وتعني التسوية في مفهوم البحث اختلالا في التوازن القائم بين القوى ، نتيجة للتغيرات الجوهرية في انماط التدخلات التي يتعرض له النظام الاقليمي العربي بعد التسوية ، فضلا عن شبكة العلاقات الجديدة التي لا بد وان ترتبط بالتسوية . وفي الواقع يمكن التمييز في صدد مجموعة العوامل التي ستقود الى الاختلال في التوازن بين ثلاثة انماط . فقد تؤدي التسوية الى افران مجموعة جديدة تماما من الظواهر والتطورات ، ويبرز هنا بصفة اولية الانتقال من حالة الوفاق والتعاون وما يترتب على انتهاء حالة الحرب . وقد تؤدي التسوية الى استمرار او ابراز وتدعيم مجموعة من الظواهر والتطورات التي سادت فيما سبق ، وفي مقدمتها بطبيعة الحال طغيان مفاهيم التعايش فضلا عن تصاعد حجم العلاقات الاميركية والدور الاميركي في المنطقة . وقد تؤدي التسوية الى اختفاء مجموعة من الظواهر والتطورات او الاقلال من وزنها واهميتها . وهنا لن تختفي حالة الصراع فقط ، وانما محل الجدل قد يكون دولا وعقائد ومؤسسات .

ويقرض تلك الاختلال في توازن القوى ، السعي لاحتلال نوع جديد من التوازن . والفرضية الاساسية هنا تتلخص في ان توازن القوى الذي تتمخض عنه التسوية هو الذي سيحكم الحركة السياسية لدول المنطقة من بعدها ، وفي تحديد اولوياتها والخيارات المفتوحة امامها . ومن هذه الناحية ، يمكن القول ان التسوية تتضمن تحولا اساسيا في نمط التوازن القائم بين اطرافها وفي المنطقة ، من نمط التوازن المبني على « الصراع » كقيمة اساسية ، الى نمط التوازن المبني على « الوفاق » ومن ثم « التعاون » كقيمة اساسية . ويمكن ايضا التعبير عن نفس التحول بصيغة اخرى لها اهميتها - اذا وضعنا في اعتبارنا وجهة النظر الاخرى التي تؤكد على الطبيعة الحضارية والايديولوجية للصراع العربي / الاسرائيلي - حيث يمكن القول ان التسوية تتضمن تحولا في نمط « الصراع » اساسا ، اي في الاساليب والوسائل ، من صراع مبني على « الصدام بين القوى » الى صراع مبني على « الوفاق بين القوى » . وهو ما يعني ضمنا ان التسوية لا تعني التوصل الى « حل » نهائي للصراع العربي - الاسرائيلي وانما الانتقال بممارسته وادارته الى مستويات وانماط اخرى . وهنا ايضا ينبغي ابراج وجهة النظر التي تذهب الى ان اسرائيل تتطلع فقط الى فترة من « الهدنة السلمية » بعد فترات « الهدنة المسلحة » التي اعقبت او فصلت بين الحروب الاربعة السابقة ، وهي لذلك لا تهتم بمنطق « خبرة فرساي » ، حال اصرارها على تضمين المعاهدة المصرية - الاسرائيلية شروطا لا تستقيم مع تهيئة المناخ لقيام سلام حقيقي ، لانها لا تتطلع جوهريا للسلام . واذا كان ديان يقول انه لا يريد تسوية يخرقها ضابط عربي فمن يجرؤ على القول بان هذا الضابط المتوقع لن ياتي من اسرائيل ؟ .

ويرتبط بما تقدم ان التسوية ، على المستوى الداخلي ، تعني تحولا اساسيا في شكل وطبيعة

التناقضات وبالتالي الصراع التي تشهدها المنطقة العربية ، حيث تشهد الانتقال من نمط الصراع الوطني او القومي باعتباره مصدر التناقض وبالتالي الصراع الاساسي الى نمط الصراع الاجتماعي باعتباره مصدر التناقض وبالتالي الصراع الاساسي في المنطقة . والفرضية التي تنفرع عن ذلك تتلخص في ان احتمالات الاستقرار السياسي الداخلي ترتبط ارتباطا مباشرا بالحركة السياسية للدولة خارج حدودها . وبطبيعة الحال ترتبط هذه الفرضية اساسا ، وفي معناها العام ، بالتوصل الى تسوية شاملة للصراع العربي - الاسرائيلي بينما من منظور المعاهدة المصرية - الاسرائيلية ، يمكن القول انها ستلقي بتأثيراتها السلبية فقط على طرفي المعاهدة ، لان كلا منهما ما يزال يواجه حالة من حالات الصراع الخارجي وان اختلفت الظروف والمعطيات ، بينما لا يمكن ضبط حركة القوى السياسية والصراعات الاجتماعية ، وخاصة في مصر ، تحت شعار « استمرار الحركة » .

وفضلا عما تقدم ، تنبغي الاشارة الى الارتباط الوثيق بين هذا البحث ومجموعة اخرى من القضايا التي ينبغي دراستها وهي القضايا المرتبطة بالسياسات الدولية والاقليمية . ويتضح ذلك بصفة خاصة بالاشارة الى اهم مدخلات النظام الاقليمي المرتبطة بالتسوية ، بمعنى محددات توازن القوى في المنطقة على ضوء المعاهدة المصرية - الاسرائيلية ، ويمكن من هذه الزاوية ابراج المحددات الاتية مع ملاحظة انها تخرج عن نطاق التركيز في هذه الدراسة :

١ - شكل التسوية التي تم التوصل اليها في كامب دافيد ومن بعد في المعاهدة والخطابات التكميلية المرتبطة بها وانعكاس ذلك بصفة خاصة على نمط العلاقات العربية - المصرية وعلى نمط لعلاقات العربية - الدولية .

٢ - ادراك الدول الاقليمية العظمى في المنطقة للنظام الاقليمي ومصالحها ولدورها فيه . ويبرز هنا بصفة خاصة مصر واسرائيل والسعودية وايران . ويرد التركيز على هذه الدول الاربعة الى عدة اعتبارات : اولها ، انها تملك امكانات قوة تمكنها من التأثير على التطورات الجارية في المنطقة باكثر من وسيلة ، وثانيها ، مدى مساهمة هذه الدول في تحقيق التسوية وفي ضمانها وفي الحرص على استمرارها ونجاحها - في ناحية ، او على العكس من ذلك في محاولة ابطال مفعول التسوية والعمل على عدم استمرارها - في الناحية الاخرى ، وثالثها ، ان هذه الدول هي اكثر وافضل دول المنطقة تسليحا بصفة عامة ، مع الوضع في الاعتبار المتغيرات الجديدة المرتبطة بالثورة الايرانية وعدم تحديد الاتجاهات المؤثرة في ايران بشكل نهائي او محدد . وهكذا يمكن القول ان هذه الدول مؤهلة لان تلعب الدور الرئيسي في تحديد وصياغة توازن القوى الاقليمي بعد التسوية ، دون ان يعني ذلك اغفال او اهمال دور مجموعة اخرى من الدول خاصة العراق وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية .

٣ - ادراك الدول العظمى - الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية - للنظام الاقليمي وموقعه في اطار مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية .

وبناء على ذلك يمكن القول ان عملية تغيير موازين القوى في المنطقة العربية ذات ابعاد ثلاثة . ولها ، العلاقة بين اسرائيل والقوى المحيطة بها . وثانيها ، عملية المواجهة بين الارادة العربية الارادات الاخرى المتحكمة في المنطقة . وثالثها ، عملية توزيع مناطق النفوذ بين التغلغل السوفيتي التغلغل الاميركي . ولكي نفهم ابعاد التغيير المستقبلية في النظام الاقليمي العربي ، ينبغي ان نستعيد لي الالهام ان الارادة الذاتية العربية المعبرة عن ذلك النظام لم يقدر لها التكامل والوجود كأحد

متغيرات الحركة الدولية منذ عدة قرون وحتى مجيء الرئيس عبد الناصر ومن ورائه الحركة التقدمية العربية التي رفعت شعارات « الحرية والاشتراكية والوحدة » . لقد استطاع الرئيس عبد الناصر ان يجعل من منطلق قيادته تعبيراً عن الارادة الذاتية في التحكم ولو بنسبة معينة في مسارات الحركة الدولية المنبعثة عن المنطقة العربية . ولا يقلل من هذه الحقيقة مأساة يونيو ١٩٦٧ ، بل ان هذه المأساة كانت رد الفعل الطبيعي من القوى الاخرى المتحالفة ضمن « نظام السيطرة والاستغلال العالمي » . ويمكن القول بصفة عامة ان هزيمة حرب يونيو رغم ذلك لم تستطع احداثها ان تحطم الارادة الذاتية المكتتلة حول قيادة الرئيس عبد الناصر . وبالإضافة الى ذلك ، قامت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ الى دفعة جديدة . فالارادة الذاتية العربية لم تقتصر على ان تتابع حركتها - بمعنى تثبيت قواعدها كأحد متغيرات الحركة الدولية الفاعلة في المنطقة العربية ، بل انها أصبحت ثقلاً معيناً يملك القدرة على الحركة المتوازنة مع الارادات الاخرى الدخيلة على المنطقة . ومعنى ذلك ان الارادة الذاتية التي أضحت مستقلة قد تقدمت خطوة اخرى لتصبح متوازنة . وهذا التطور الجديد يمثل حالة قلقه وغير مستقرة ، فهي تمثل حقيقة فجائية ترتبت على واقعة انحسرت عنها موجات الحركة ، ولا بد بالتالي ان تسعى الارادات الاخرى في شكل رد فعل من خلال المواجهة او الالتفاف لان تشل من فاعلية هذا الموقف الجديد . ولم يكن هذا مستغرباً ، فعنوان يونيو ١٩٦٧ لم يكن الا نتيجة لارتفاع ارادة المنطقة الى حد التحكم في الحركة الذاتية (٢) .

وفي ضوء ما تقدم يمكن تقسيم الموضوع الى قسمين اساسيين يعنى كل منهما باستكشاف الآثار المحتملة او المتوقعة التي قد تدعمها او تقلل من اهميتها ووجودها او قد تخلقها التسوية خلقاً : اولهما ، يركز على اسرائيل والعقيدة الصهيونية ، وثانيهما ، يركز على الدول العربية والقومية العربية . فبالنسبة لاسرائيل والعقيدة الصهيونية ، يمكن القول - بايجاز - ان هناك احتمالين اساسيين من زاوية الآثار المحتملة والمتوقعة للتسوية المصرية - الاسرائيلية ، او العربية - الاسرائيلية ، اولهما - ان التسوية قد تعني ان اسرائيل على استعداد كاف لقبول التكاليف التي تترتب على انتصاراتها وتسليم طرف عربي او الاطراف العربية بوجودها وبالحقوق التي تدعيها لنفسها من منظور العقيدة الصهيونية باعتبارها العقيدة التاريخية والرسمية للدولة . وهكذا ينتهي هذا الاحتمال الى ان التسوية ستكون خاتمة المطاف بالنسبة لانتصارات العقيدة الصهيونية في تحقيق غاياتها من خلال انتزاع الاعتراف العربي بشرعية الكيان الذي اوجدته . وثانيهما - ان التسوية لن يعقبها انحسار العقيدة الصهيونية ، بل سوف يكون من شأن الانتصار الصهيوني تمهيد السبيل امام المزيد من الانتصارات ، ومضاعفة المطالب والادعاءات وربما تصعيد المد الصهيوني وتأمين التوجهات الجديدة له من خلال التطلع الى اهداف ابعد والسعي الى تحقيق انجازات اخرى تضمن التوسع الاقليمي على حساب الدولة العربية . وهكذا تصبح « الوسائل السلمية » مجرد « اداة » جديدة لتوطيد الدعائم وترسيخ المكاسب تحت ظل السلام المدعى ، اي ان تصبح التسوية مجرد « استمرار للصراع » ولكن بوسيلة اخرى ، وليست « بديلاً » عن الصراع . ويعنى هذا البحث بالتركيز على القسم الثاني المتصل بآثار التسوية على النظام الاقليمي العربي - اي على الدول العربية والقومية العربية .

(٢) انظر في هذا المعنى : د . حامد ربيع ، تاملات في الصراع العربي - الاسرائيلي (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٦) ، ص ١٨ - ٧٨ .

اولا : من الصراع الى التسوية

يفيد في تحديد وفهم آثار التسوية على القومية العربية ، ان نشير الى احد اوجه المقارنة بين العقيدة الصهيونية في علاقاتها بدولة اسرائيل ، والقومية العربية في علاقتها بالدول العربية . فالعقيدة الصهيونية تتبناها بمنتهى القوة بولة واحدة – هي اسرائيل – تعتبر هي بدورها في منتهى القوة ، بل يمكن القول ان الارتباط يعتبر ضروريا بين قوة الدعوة وقوة الدولة انطلاقا من توجهات الحل الصهيوني ومتغيرات الكيان الاستيطاني . وليست هناك حاجة ، فضلا عما تقدم ، للاشارة الى ان العقيدة الصهيونية تعتبر بالنسبة لاسرائيل « مسألة حياة او موت » .

اما بالنسبة للقومية العربية فلا يمكن القول بتوفر مثل هذه الظروف والتطورات . فبداية تتبنى القومية العربية « عدة بول » هي الدول العربية وليست بولة واحدة ، ولا تصل هذه العقيدة في اقصى الدول العربية تمسكها الى المستوى الذي تنزله الصهيونية في اسرائيل . وليس هناك ارتباط واضح – على مستوى الحركة او ادارة الصراع المصري – بين قوة الدعوة وقوة الدولة ، وهو ما يمكن رده الى ان الدول العربية لم تصل – حتى على مستوى الادراك – الى حد اعتبار القومية العربية مسألة حياة او موت ، بل على العكس من ذلك هبطت بها في بعض الاحيان الى دائرة المزايدات السياسية فيما بين بعضها بعضا . وبينما استفادت الصهيونية من « تجزئة » الوطن العربي الى عدة اقطار في توطيد دعائم « دولتها القومية » في اسرائيل ، فان الدول العربية لم تنجح في استثمار فرصة صراعها مع اسرائيل من اجل « توحيد » قواها المبعثرة وصولا الى « الدولة القومية العربية » الواحدة . ويبقى اخيرا ان الصراع ضد اسرائيل كان احد العوامل الهامة في توحيد الدول العربية ، على الاقل على مستوى السياسات وفي الاجل القصير . اي ان استمرار الصراع كان يرتبط ارتباطا طوريا باستمرار التطور نحو الوحدة العربية^(٣) . ومن هنا اهمية هذه المقارنة كمدخل لمناقشة آثار التسوية على القومية العربية والوحدة العربية ، لانها تعني – باختصار شديد – ان هناك استمرارية في الوظائف والجوانب « الايجابية » لحالة الصراع بالنسبة لاسرائيل – استمرار المشروع الصهيوني المبني على العنف والتوسع والاستيطان في مواجهة الدول العربية التي ترفض التسوية واستمرار التعبئة الصهيونية كنتيجة لذلك . بينما تعني في نفس الوقت ان هناك تغيرا في الوظائف والجوانب « السلبية » لحالة الصراع بالنسبة لاسرائيل ايضا – التوصل الى تحييد حقيقي للقوة المصرية . والخلاصة النهائية انه سيكون هناك استمرار للصراع وربما تصعيد للصراع ، ولكن مع تخفيض جوهري في حجم الخطر والتهديد الكامن في حالة الصراع بالنسبة للجانب الاسرائيلي^(٤) .

وحين ننتقل الى مناقشة النتائج المرتقبة والتوقعات المحتملة بالنسبة للقومية العربية

(٣) ولهذا فقد خلس د . نديم البيطار في تصور مكرله ، عام ١٩٧١ ، عن التسوية السياسية الى ان « الحل السلمي قد يقضي – هذا ان لم نقل سيقضي – نهائيا على المقصد الثوري الاول الذي تريده او يجب ان تريده ، او على الدولة الثورية الواحدة التي تجمعنا من الخليج الى المحيط » . انظر :

د . نديم البيطار ، « التسوية السياسية والنهوض العربي » ، شؤون فلسطينية ، العدد ٣ (يوليو ١٩٧١) ، ص ٤٩ . ولا يعني ذلك – في نظرنا – اتخاذ موقف المعارضة لكل اولاى تسوية للصراع العربي – الاسرائيلي . وانما يعني فحسب ضياع « فرصة تاريخية » نادرة استفادت منها اسرائيل ، مثل كثير من المجتمعات قبلها في تحقيق وحدتها وقوتها ، واساس ذلك ان اشكال الصراع المختلفة تعتبر من اهم اسباب التوحيد السياسي والقوة القومية وتأتي الحرب ضد عدو خارجي في طليعة هذه الصراعات .

(٤) انظر في موضوع وظائف الصراع :

Lewis A. Coser, The Functions of Social Conflict (Ghelncoe: The free press, 1956)

وللاتجاهات الفكرية والعقائدية بصفة عامة في الوطن العربي ، تحت ظل التسوية ، فربما كان من المناسب ان نستعيد الى الالذهان بعض التصورات والرؤى التاريخية المرتبطة بالقومية العربية كدعوة فكرية وحركة سياسية .

فمن ناحية اولى ، من المناسب استحضار الرؤيا التي اطلقها نجيب عازوري في مطلع هذا القرن ، فأصبحت تتميز اليوم برصيدها من القدرة على التنبؤ . فقد كتب عازوري في كتابه « يقظة الامة العربية » : « هناك حاثان هامن من طبيعة واحدة ، ولكنهما يقفان على طرفي نقيض . هما يقظة الامة العربية ، وسعي اليهود الخفي لاستعادة ملك اسرائيل القديم على نطاق واسع . ان مصير هاتين الحالتين هو الصراع المستمر ، حتى تتغلب الواحدة منهما على الاخرى . ومصير العالم كله منوط بالنتيجة النهائية لهذا الصراع بين الشعبين اللذين يمثلان مبدئين متعارضين » (٥) .

وعلى سبيل التبسيط ، يمكن القول بان اعتراف « الدول العربية » بدولة اسرائيل ، والتوصل الى « تسوية شاملة » معها ، يعني بالتالي اقرار دعوة القومية العربية بحق « القومية اليهودية » وعقيدها الصهيونية في الوجود فوق ارض فلسطين . وانطلاقا من هذه الفرضية العامة يمكن القول ان اعتراف مصر بدولة اسرائيل ، لا بد وانه سيتضمن اقرارا « قوميا عربيا » – وبالحجم الذي تمثله مصر بالنسبة للقومية العربية – بحق « القومية اليهودية » في الوجود فوق ارض فلسطين ، خاصة وان اتفاقيات كامب دافيد لم تشر من قريب او من بعيد الى المشروع الصهيوني وما يترتب عليه بالمنطق من توجهات وسياسات يجسدها مفهوم « ارض اسرائيل التاريخية » . بل اكثر من ذلك ، لقد اقترب الرئيس السادات الى حد بعيد من المنطق الاسرائيلي ، حين اشار في خطابه امام « الكنيسة » الى مسألة قيام دولة اسرائيل قائلا : « واذا كنتم قد وجدتم المبرر القانوني والاخلاقي لاقامة وطن قومي على ارض لم تكن كلها ملكا لكم ، فأولى بكم ان تتفهموا اصرار شعب فلسطين على اقامة دولته في وطنه من جديد » (٦) . ومن هنا نفهم اشارة هاركابي الى ان اعتراف الدول العربية باسرائيل في اطار التسوية المتصورة ليه ، ينبغي ان ينصرف ، ليس الى مجرد « وجود » اسرائيل اي كأمر واقع وانما الى شرعية « تأسيس » دولة اسرائيل « من جديد » (٧) .

ومع ذلك ، فان انتصار الحركة الصهيونية على صورة انتزاع الاعتراف العربي بوجود الكيان الاسرائيلي ، قد لا يعني بالضرورة نهاية الصراع بين الحركة الصهيونية والحركة العربية ولا حسم المواجهة القائمة بشكل قاطع ، بغض النظر عن شكل التسوية ، بل وحتى بافتراض التوصل الى تسوية شاملة . واساس ذلك ان « التعايش » المتخيل بين الحركتين – فيما لو تم التوصل الى تعايش – سوف يصبح اشبه ما يكون بتعايش في ظل السلام الصهيوني وrehنا بتوجهاته الى حد بعيد . واية تسوية يمكن التوصل اليها مع اسرائيل الصهيونية ، سواء تسوية مصرية – اسرائيلية او تسوية شاملة ، لا بد وان تعكس حقيقة الانتصار التاريخي للحركة الصهيونية ، ولن يكون الاختلاف

Naguib Azowry, Le Réveil de la Nation Arabe (Paris, 1905), p.v. BA5

(٥)

نقلا عن :

د . اسعدرزوق ، العقيدة الصهيونية في ظل « السلام » ، شؤون فلسطينية ، العدد ٣ (يوليو ١٩٧١) ، ص ٤٥ .
(٦) مبادرة السلام – توثيق وتحليل علمي (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالامرام ، ١٩٧٨) ، ص ٦٠ .

Ychoshafat Harkabi, Arab Strategies and Israel's Response (New York: The Free Press, 1977), pp. x-xi

(٧)

بين شكل معين من اشكال التسوية وشكل آخر ، راجعا الى الاختلاف في طبيعة الانتصار الصهيوني ، وانما ستركز الاختلاف في مدى مانتكسه التسوية من « ثقل » أو « حجم » ذلك الانتصار الصهيوني . ولذلك فان اية « تسوية » لا بد وان تعبر عن غلبة « القومية اليهودية » وعقيدها الصهيونية ، ويمكن توقع ان تستمر هذه الغلبة طوال فترة زمنية يصعب تحديدها ، وليس ادل على ذلك من سيطرة مفهوم « الامن الاسرائيلي » على شكل التسوية التي تم التوصل اليها في اتفاقية كامب دافيد ، وبمختلف تفصيلاتها وتصوراتها . ويعتبر ذلك بغير شك احد مؤشرات نجاح اسرائيل في حصر « الصراع العربي - الاسرائيلي » كله في مسألة « الامن الاسرائيلي » . وتكفي هنا شهادة كاتب بريطاني مؤيد لاسرائيل ، هو تشارلز دوجلاس هيوم ، حيث يقول في خاتمة كتاب له عن الصراع العربي - الاسرائيلي . « ان امن اسرائيل العسكري لم يتعرض لخطر شديد . ولا بد ان اسرائيل تشعر الان انها واحدة من اكثر دول المنطقة استمتعا بالامن ، فلو تم التوصل الى اتفاقيات تقوم على مجرد توفير ضمان مادي لاسرائيل ، فان هذه الاتفاقيات من شأنها ان تتغاضى عن جميع الخلافات الرئيسية التي لا تزال قائمة بين الجانبين » (٨) . وعلى ذلك يمكن اعتبار الانتصار الذي تحرزته اسرائيل بمثابة كسب للجولة القادمة ، دون الالتزام بشيء عحاسم بالنسبة للنتيجة النهائية للصراع .

ومن ناحية ثانية ، يفيد ان نستعيد الى الازمان التيارات التاريخية الاساسية في محيط القومية العربية بالنسبة لمنهج « حل » الصراع العربي الاسرائيلي . ومن هذه الناحية يمكن القول ان قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر كان مقدمة لبروز تيارين اساسيين في محيط القومية العربية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي وخاصة تجاه مفاهيم الحل او التسوية ، اولهما - هو ذلك التيار الذي كانت تقوده ثورة يوليو المصرية ، والذي كان يفضل تركيز الهجوم و « الصراع » اولا على مركز بريطانيا - ومن بعدها الولايات المتحدة - في المنطقة العربية ، ثم التفرغ لمواجهة اسرائيل ، بعد ان يتحقق الاستقلال العربي الحقيقي . وثانيهما - هو ذلك التيار الذي كان العراق يقوده ، والذي كان ينادي باهمية « التعاون » مع الغرب ضد الاتحاد السوفيتي ، على امل ان يؤدي ذلك الى تحقيق نوع من تعاون الغرب ضد اسرائيل (٩) . ومن المنطقي ان كلا من هذين التيارين كان يصدر عن تصوير متكامل لطبيعة الصراع في المنطقة العربية ، ولاطراف ذلك الصراع ودينامياته ، ومن ثم لمنهج حل الصراع او تسويته .

فمن ناحية تحديد طبيعة الصراع ، انطلق التيار الاول من انه يخوض صراعا حضاريا وايدولوجيا معا ضد « نظام السيطرة والاستغلال العالمي » الذي يستخدم اسرائيل كمجرد « اداة » بارزة ضمن مجموعة اخرى من الالات ، بينما تبني التيار الثاني فكرة الصراع الاقليمي حتى لقد اعتبر الامر كله وكأنه صراع بين مجموعة من « الدول ذات السيادة » .

اما من ناحية تحديد اطراف الصراع ، فلقد كان من الطبيعي ان يفرق التيار الاول بين

(٨) تشارلز دوجلاس هيوم ، العرب واسرائيل - كتب مترجمة (القاهرة . الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٦٩) ، ص ١١٩ - ١٢١ .

(٩) انظر في هذا الموضوع .

- تشارلز دوجلاس هيوم ، المرجع السابق ، ص ٦٤ - ٧٨ .

- د . بطرس بطرس غالي ، حرب أكتوبر والتوازن العربي الجديد ، بحث على الالة الناسخة قدم لندوة أكتوبر العالمية - جامعة القاهرة (أكتوبر ١٩٧٥) .

الطرف الاساسي في الصراع وهو نظام السيطرة والاستغلال العالمي بقيادة الولايات المتحدة - من ناحية ، والطرف المباشر في الصراع وهو اسرائيل - من ناحية اخرى . وهكذا حدد اطراف الصراع الذي يخوضه في . الاستعمار العالمي والرجعية العربية واسرائيل اما التيار الثاني - وهو في الحقيقة ممثل الرجعية العربية - فلم ير سوى اسرائيل حيث كان حليفه الاساسي هو الاستعمار العالمي .

وبالنسبة لحركة الصراع ودينامياته ، حدد التيار الاول لنفسه اهدافا ثلاثة يواجه بها اعداءه الثلاثة (ومن بينهم في الواقع التيار الثاني) : وهي الحرية والاشتراكية والوحدة . وهكذا تبلور الصراع بين الحركة التقدمية العربية بقيادة الفلاحين والعمال العرب وبين قوى الاستعمار والرجعية العربية واسرائيل وعلى هذا الطريق الطويل جاءت معركة الاحلاف العسكرية ، وكسر احتكار السلاح والعدوان الثلاثي على مصر ، والتحرش بسوريا وازمة لبنان والاردن عام ١٩٥٨ ، ثم ضربة الانفصال عام ١٩٦١ ، ومن بعدها حرب اليمن ، وتتابعت الصراعات حتى جاء عدوان يونيو ١٩٦٧ .

وهكذا كان من الطبيعي ان يتبنى التيار الاول في رؤيته لمنهج حل الصراع ، فكرة مواجهة العدو الاساسي اولا ممثلا في الاستعمار العالمي والرجعية العربية على ان يترافق مع ذلك محاولة بناء « القوة الذاتية العربية » ، والتفاعل في نفس الوقت مع خصائص الاطار الدولي الراهن المرتبط بالصراع العالمي - من ناحية ، والصراع العربي الاسرائيلي - من ناحية اخرى . اما التيار الثاني فقد كان تركيزه الاساسي على التحالف مع الغرب والنظر الى « الشيوعية » او « الاتحاد السوفيتي » باعتبارهما مصدر الخطر الاساسي . ومن ثم « التعاون » مع الغرب لحل « مشكلة اللاجئين الفلسطينيين » (١٠) .

وليس هنا مجال المفاضلة بين كل من هذين التيارين ، وانما تتبع اهمية هذه « التنكزة التاريخية » من انها تساعد على فهم التيار « القومي العربي » الذي توصل الى تسوية كامب دافيد ، ورد هذا التيار الى اصوله في التاريخ وفي الواقع العربي ، ومن ثم تحديد مجمل تصوراته لطبيعة الصراع ولاطرافه ، ولنهج تسويته ، بما يفرضه التداعي المنطقي للمقدمات والنتائج . ولكي نفهم العلاقة بين هذه التسوية بالتالي وبين دعوة القومية العربية او التطور نحو الوحدة العربية ، فلنتابع منطق هذا التيار من مقدماته .

لقد رفع هذا التيار منذ ما قبل حرب اكتوبر شعار « التضامن العربي » . وكان المنطق الذي يستتر خلف هذا الشعار - وهو المنطق الذي ساد في النهاية ، وتقرر بمقتضاه خوض حرب اكتوبر - هو عدم حرمانه من حلفاء له في الوطن العربي ، يناصرون العالم الغربي ، ويعادون حركة التحرير العربية بشعاراتها في الحرية والاشتراكية والوحدة ، ولكنهم في نفس الوقت يعادون اسرائيل ، واصبحوا يملكون انوات ضغط و « اسلحة » ينبغي استثمارها في المواجهة ، وعدم التفريط فيها . وهكذا لم تعد « النول العربية المحافظة » طوقا من اطراف الصراع . وكانت حرب اكتوبر بالتالي مواجهة مع الولايات المتحدة واسرائيل .

وفي مرحلة تالية انتهى هذا التيار - وهو يصدر عن تصور محدد لطبيعة الصراع - الى

(١٠) انظر في النواحي النظرية لتفاعلات الصراع الدولي خاصة من زاوية العلاقة بين طبيعة الصراع واطرافه ودينامياته ومناهج حله . -

-Anatol Rapaport, *Fights, Games and Debates* (Ann Arbor, Mich: University of Michigan Press, 1960).

-Erving Hoffman, *Strategic Interaction* (Philadelphia University of Pennsylvania Press, 1969)

« الفصل » بين اسرائيل والولايات المتحدة ، مع الاعتراف بخطورة « الارتباط » الوثيق بينهما طالما تقوم الولايات المتحدة بتزويد اسرائيل بشريان الحياة . ثم لم تعد الولايات المتحدة بدورها طرفا من اطراف الصراع وانما اصبحت على العكس من ذلك « وسيطا » وطرفا محايدا ، ثم دعيت بصفتها هذه للتقدم خطوة اخرى لكي تصير « شريكا » في التسوية .

ومع مبادرة الرئيس السادات ، التي استهدفت اسقاط العوامل السيكولوجية في الصراع العربي - الاسرائيلي ، لم يعد باقيا في الادراك الرسمي المصري سوى (٢٠ /) فقط من عوامل الصراع ذات الصبغة الموضوعية . ثم تكفلت اتفاقيات كامب دافيد بتسوية هذا القدر المتبقي من عوامل الصراع طبقا للرؤية المصرية . ويترتب على هذا الانتقال بزاوية مقدارها ١٨٠ درجة ، ان لا يعود هناك صراع ، وتتحول علاقات الصراع السابقة الى علاقات تعاون بالكامل . ومن الناحية المقابلة يصبح الاتحاد السوفيتي هو الطرف الاساسي في الصراع الجديد في المنطقة العربية ، تبعا للتغير في طبيعة وقضايا الصراع ، حيث اصبح موجهها ضد « الشيوعية » وليس « الرأسمالية » . وهو ما يعني ان محور المواجهة بين الدول العربية واسرائيل كان قد « انتقل » - في اللحظة السابقة مباشرة على التسوية . وبعد ان كان احد طرفي المواجهة (اسرائيل) داخل نطاق « الكيان الاستعماري العالمي » ، والطرف الاخر (الدول العربية) ينتمي الى « حركة التحرير » ضد « السيطرة الاستعمارية » ، اصبح الطرفان معا يباشران الصراع ، ويسعيان الى التسوية ، داخل نطاق « حركة الرأسمالية عالميا » ، وهو نفس الموقف السابق على قيام ثورة يوليو .

وهكذا لا يكون من المغالاة بان التسوية تجيء تسليما بالامر الواقع في جملة من النواحي الاساسية المرتبطة بالصراع في المنطقة ، وانها تتضمن بالتالي تغييرا في مجموعة من المبادئ والتصورات القومية ، ويجوز بالتالي ان نتوقع سلسلة من ردود الفعل على شتى المستويات الفكرية المرتبطة بالقومية العربية .

ثانيا : التسوية وتيارات التجزئة

لقد تميزت مراحل ممارسة الصراع بسيادة تيار « القومية العربية » في محيط الوطن العربي . ويمكن القول ان التسوية سوف ترتبط ببرز « تيارات اخرى » مناوئة للقومية العربية ، سواء صدرت هذه التيارات من « الداخل » او كانت وافدة من « الخارج » ، وسواء اكانت هذه التيارات متناقضة مع القومية العربية او متوافقة معها . وسنشير الان ايجازا الى اهم هذه التيارات على ان نعود لمعالجتها تفصيلا : تدعيم تيار العزلة الاقليمية في مصر ، خاصة تحت تاثير المقاطعة الدبلوماسية الجماعية من قبل الدول العربية لمصر بعد تبادل وثائق التصديق على المعاهدة : بروز التيار الاسلامي الذي يتصاعد دوره منذ حرب اكتوبر في تناسب طردي مع تصاعد دور « الثورة العربية » ، وخاصة بعد الثورة الاسلامية في ايران . استمرار التحدي الاصيل والقديم المتمثل في التيار الرأسمالي . خاصة اذا وضع في الاعتبار ان تسوية « الصراع العربي - الغربي » الذي فجرته ثورة يوليو في مصر تعتبر شرطا لتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي : تغذية الاتجاهات الانفصالية في بعض الدول العربية ، ويساعد على ذلك ان اسرائيل لن تتوانى عن تاييد اية حركة من هذا النوع تمشيا مع منطق شرعية قيامها : تصاعد تيار الاشتراكية ، بمعنى تطرف التيار اليساري في الدول العربية ، ومعنى تدعيم التطور الاشتراكي في الدول العربية التي سيساعدها الاتحاد السوفيتي في مواجهة الدول العربية الرأسمالية .

وليست هناك حاجة الى القول بان بروز هذه التيارات في دول بعينها انما يعكس مصادر مختلفة لتعميق ظاهرة « تجزئة » الوطن العربي . ويضاعف من هذه الظاهرة ان الصراع العربي - الاسرائيلي قد ارتبط في مرحلة تصاعده بقيام « ثورات » عديدة بالوطن العربي ، في مقدمتها ثورة يوليو في مصر ضد الاوضاع القائمة كعقبة في طريق « حل » الصراع . ومن المنطقي ان التسوية وهي تنطلق من مبدأ الامر الواقع ، سوف تسعى بدورها الى المحافظة على الوضع القائم . وهكذا بدلا من كون اسرائيل « عامل توحيد » للاقطار العربية في مرحلة تصاعد الصراع تصبح التسوية « عامل تجزئة » بين الاقطار العربية وبعضها بعضا .

ويقتضي الانصاف ان نقر بان هذه التيارات ليست كلها « رد فعل » للتسوية ، بل على العكس من ذلك ، ربما ساهمت بعض هذه التيارات في « صناعة » التسوية ، وهوما يتضح بصفة خاصة اذا ترجمنا هذه التيارات الفكرية الى « انوار بولية » محددة . واذا استعرضنا التيارات الاربعة الاولى ، لامكن الاشارة بصفة خاصة الى الانوار الدولية الاتية بالتريب : الدور المصري ، الدور السعودي ، الدور الامريكي ، الانوار العربية والاجنبية في الحرب الاهلية اللبنانية . بل ويقتضي الانصاف ايضا ان نقر ان « التسوية الشاملة » سوف تساعد على فرز وتدعيم هذه التيارات بدرجة اكبر ، نظرا لان بعض هذه التيارات ما زال « كامنا » في اطار مجموعة الدول العربية الملتزمة بمقررات مؤتمر بغداد وان كانت « التسوية » بدورها سوف تعمل على تدعيم بعض التيارات وخاصة التيارين الاول والاخير .

وفضلا عما تقدم يمكن القول ان التسوية تطرح للمناقشة مستقبل الاقطار العربية - من ناحية ، ومستقبل الدعوة الى القومية العربية والوحدة العربية - من ناحية اخرى ، وذلك في ضوء قبول الدولة اليهودية في المنطقة العربية . ولا بد من التساؤل عن احتمالات الاتجاه على العكس من رفع مطلب الوحدة ، الى تدعيم التجزئة على اساس جغرافي فتتكرس اصطلاحات من نحو « اقليم الخليج » ، « المغرب العربي » ، « الشرق الاوسط » . وبصفة خاصة الاصطلاح الاخير الذي يعبر عن النظرة الغربية - الصهيونية للمنطقة العربية ، والذي لا يقوم على اساس جغرافي ولا ينبع من خصائص المنطقة البشرية والثقافية ، ويترتب عليه بالتالي اخراج دول عربية من اطار الاصطلاح السياسي وادخال دول غير عربية في اطاره (١١) .

وهنا ينبغي ايضا التعرض لقضية الاقليات القومية خاصة في التصور الاسرائيلي لهذه القضية الذي يقوم على ان تاريخ « الشرق الاوسط » في مجمله ليس الا تاريخ « الاقليات » القائمة فيه لانه يضم خليطا من القوميات والاديان والشعوب . ومن هذا المنطلق تشجع اسرائيل قيام دويلات عديدة في المنطقة تعتمد على الاقليات ، خاصة وان الاعتراف باسرائيل - كما تقدم - يشجع على ذلك (١٢) . ومعنى ذلك ان الامر قد لا يقف عند حد تدعيم اتجاه تجزئة الوطن العربي الى « اقاليم جغرافية » وانما

(١١) انظر :

د . علي الدين هلال ، « التجزئة والتقسيم في الوطن العربي » ، قضايا عربية ، العدد ١ - ٦ (ابريل - سبتمبر ١٩٧٦) ، ص ٤٢ - ٥٢ . وايضا : د . سلمان رشيد سلمان ، « اسرائيل والوحدة العربية » ، المرجع السابق ، ص ٥٢ - ٦٢ .

(١٢) انظر في موضوع الاقليات في الوطن العربي .

د . سعد الدين ابراهيم ، « نحو دراسة سوسيولوجية لارادة : الاقليات في العالم العربي » ، المرجع السابق ، ص ٥ - ٢٤ . وايضا .

د . علي الدين هلال ، المرجع السابق ، ص ٤٨ - ٥٢ .

تشجيع تجزئة هذه الاقاليم بدورها الى وحدات اجتماعية او « قومية » اصغر ، او على الاقل تغذية النزعات القومية والانفصالية في داخل الدول العربية ، وبالتالي محاربة فكرة الوحدة العربية .

ولا شك ان الاعتراف بشرعية الوجود الاسرائيلي وربما قبول دور متزايد لايران في المنطقة بعد ثورتها الاسلامية ، سيؤدي الى تدعيم اتجاهات التجزئة الجغرافية والقومية للوطن العربي ، بما قد يؤدي اليه ذلك من تغيير هوية النظام الاقليمي من « نظام عربي » الى « نظام شرق اوسطى » وبالتالي تميع مفهوم العروبة .

ثالثا : خط مصر القومي العربي

لقد اقترن تعاضم الامل في « الثورة العربية » وانزواء منطلق « الثورة العربية » كأساس « للتحرير والتعمير » ، بارتفاع اصوات معينة تطالب باعادة النظر في « خط مصر » عموما طوال سنوات الثورة ، حتى انتهت الى (ادانة) هذا الخط بكامله . ولم تكن الادانة تنصب فقط على انتهاج مصر طريق « الاشتراكية » ، او تطلع مصر الى التحول من قطر زراعي الى بلد صناعي يستطيع ان يجاري العصر ، بل تمتد الى ادانة انتهاج مصر طريق « القومية العربية » بمعنى انشغال مصر بالدفاع عن قضايا التحرر العربي ، وانشغالها بالذات بقضية شعب فلسطين ، وتورط مصر في الصراع العربي - الاسرائيلي ، ومواجهة التحدي الصهيوني بالرفض والحرب ، في اطار مواجهتها للتحدي الغربي والاستعماري . ولقد برزت هذه الاصوات على شكل « تيار جارف » على مختلف المستويات السياسية والاعلامية في مصر ، في الفترة الممتدة من يناير عام ١٩٧٧ (بالاحداث التي رافقته في الشارع المصري) ، الى مؤتمر كامب دافيد عام ١٩٧٨ ، مع وضع مبادرة الرئيس السادات في نهاية عام ١٩٧٧ ، التي تتوسط هذين الحدين ، في الاعتبار عند تحديد مصادر الطاقة المحركة لهذا التيار .

وتنبغي الإشارة في البداية الى ان المستقبل المنظور لمصر ، وللوطن العربي ، هو المستقبل الذي سوف تتم فيه « تسوية ما » للصراع العربي - الاسرائيلي . ليس هنا مجال الان لاستطلاع مستقبل لمصر ، او للوطن العربي ، منفصل عن هذا الصراع ، او منفصل عن قضية فلسطين . وذلك ان حركة التناقضات في المنطقة كلها مرتبطة بصورة او باخرى بهذا التحدي ويتعذر الان التنبؤ بخريطة للمنطقة بمعزل عن هذا التحدي ، او مع افتراض عدم وجوده اصلا انما يمكن القول ان الاطار الوحيد لمستقبل منظور للمنطقة هو الاطار الذي يتقرر فيه مصير الصراع ، مهما طال الوقت او قصر . تماما كما كانت المواجهة العربية الاسرائيلية هي الاطار الاساسي لكل تطورات المنطقة منذ قيام اسرائيل (١٣) .

على ذلك يطرح بروز تيار « العزلة » في مصر اسئلة هامة وخطيرة : هل مستقبل مصر المنظور هو ان تتنكر لماضيها القريب ، وتعود بعد ربع قرن من الثورة الى منطق سادها قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، بل قبل قيام اسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨ ؟ . واذا كان « التضامن العربي » و « التكامل العربي » شعارا الى الان واردا ومطلوبا - كهدف واداة ، فهل يكون على انقاض شعار « القومية العربية » المنطلق من فكرة انجاز الوحدة من خلال عملية التحرر ، تطبيقا لشعار ثورة ٢٣ يوليو : « حرية - اشتراكية -

(١٣) محمد سيد احمد ، بعد ان تسكت المدافع (بيروت : دار القضايا ، ١٩٧٥) ، ص ٢٦٣ - ٢٨٧ .

وحدة « . وإذا كان هناك تمسك الى الان بوحدة اقطار الوطن العربي ، فهل اصبحت بنظرة تفصل مستقبل الامة العربية عن المواجهة مع اسرائيل والتحدي الغربي في المنطقة »

ان تيار العزلة في مصر ينطلق من تخطئة انشغال مصر بالدفاع عن قضايا التحرر العربي وقضية فلسطين بالذات ، كسبب اصيل للمشكلات « الداخلية » التي تعاني منها مصر الان ، كما يمتد تصوره الى تخطئة منطلق « القومية العربية » باعتبارها حركة تحرير عربية ضد الاستعمار ويفترض علاقة ممكنة مع اسرائيل بمعزل عن طابعها ككيان استعماري . ويمكن القول ان هذا الفصل بين اسرائيل كظاهرة ، والاستعمار كظاهرة ، جائز ، بل ربما كان مطلوبا سياسيا وتكتيكيا ، ولكنه لا يجوز فكريا ولا في النظرة الاستراتيجية العامة . واذا صح ان المستقبل القريب ، او المنظور ، لا ينبىء باختفاء الاستعمار كظاهرة عالمية ، فان ذلك لا يبرر عدم طرح تصور لمستقبل المواجهة العربية الاسرائيلية في غيبة الاستعمار ، ومع افتراض زوال نفوذه .

ومن هنا فان الاتجاه الى الفصل بين اسرائيل والولايات المتحدة - باعتبار ان انحياز الولايات المتحدة الى اسرائيل ليس امرا حتميا ، ولا هو يقتضي ارتباطا لا فصام فيه - لا يمكن تخطئته في مجمله . ولكن ما يمكن التحذير منه بهذا الخصوص ، هو ان يكون ثمن هذا الفصل هو التضحية بحلفاء مصر التقليديين ، رفقاء مصر ثورة ٢٣ يوليو ، داخل الوطن العربي ، واصدقاء مصر على المسرح الدولي ، وعلى راسهم الاتحاد السوفيتي .

ومن ناحية اخرى ، اذا كانت احداث يناير ١٩٧٧ ، تم مبادرة الرئيس السادات في نوفمبر ١٩٧٧ ، واخيرا اتفاقيات كامب دافيد في سبتمبر ١٩٧٨ - بمثابة محطات اساسية ، على طريق تصاعد تيار العزلة في مصر ، فان التطورات المتصاعدة على الجانب الاخر في محيط الاقطار العربية قد اتخذت خطا موازيا . واذا كنا لا نتبع « التطورات الماضية » الا بقصد استكشاف آفاق المستقبل ، فانه يمكن القول ان هذه « التطورات المصرية » كان لها رد فعل عربي حاد ، تفاوت بخصوص « احداث يناير » من دولة عربية الى دولة اخرى ، ولكن الامر كان مختلفا الى حد بعيد ، وان كان في نفس اتجاه « عزل مصر » بعد مبادرة الرئيس السادات ، حيث وقفت مصر منفردة في ساحة العمل العربي ، واصبحت الدول العربية على الجانب المواجه ، وان اختلف تصنيفها في هذه الحالة ما بين « دول التردد » الى « دول الصمت » الى « دول الرفض » . اما بعد مؤتمر كامب دافيد ، فقد اختفت من على الساحة العربية كثير من علامات التردد والصمت ، واصبح الفصل حادا بين مصر - في ناحية ، والدول العربية مجتمعة التي حضرت مؤتمر قمة بغداد - في الناحية الاخرى . وعلى ذلك فان النتيجة المباشرة للتسوية هي المساعدة على انضاج التفاعلات المرتبطة بعملية « انعزال مصر » - من ناحية ، ومحاولة « عزل مصر » من ناحية اخرى .

وتفصيل ذلك ، اننا اذا وضعنا في اعتبارنا مقررات مؤتمر بغداد تجاه التسوية ، فانه يمكن القول ان التوصل الى معاهدة للتسوية بين مصر واسرائيل طبقا لاتفاقيات كامب دافيد سوف ينتهي الى تصعيد صراع « عربي - مصري » قد يحتل مرتبة « الصراع الاساسي » في المنطقة العربية ، في محاولة لابطال مفعول المعاهدة المصرية - الاسرائيلية ومحاصرتها فيما يتصل بتصوير مقررات مؤتمر بغداد للحد الأدنى من « الحقوق العربية » . وسوف يترتب على ذلك ، من الناحية العملية ، الانتهاء الى « تحييد » الصراع العربي - الاسرائيلي الى حد بعيد . ويرد ذلك الى تقييم امكانية استخدام

« الاسلحة العربية » التي اثبتت فعاليتها في اطار حرب اكتوبر : خاصة النفط والقوة المسلحة . فقد تم استيعاب دروس « صدمة النفط » التي رافقت حرب اكتوبر من قبل الدول الغربية ، واكثر من ذلك ، التقطت الولايات المتحدة بالذات فرصة دخول الدول العربية معركة النفط ، بأمل استثمار هذا « السلاح » لصالحها هي : « في مواجهة » الثورة العربية ، ومن اجل اعادة السيطرة على حلفائها في اوروىا الغربية^(١٤) . اما بالنسبة للقوة العسكرية – اي العودة الى الحرب مهما كان حجمها او هدفها – فان القناعة السائدة لدى مختلف التيارات في الوطن العربي لم تتجاسر بعد على القول بأن « الحرب ضد اسرائيل ممكنة » بدون قدرات مصر وامكانياتها . وربما لهذا السبب بالتحديد تستهدف مقررات بغداد « محاصرة » التوسعية وابطال مفعولها من اجل « استعادة » مصر الى الصف العربي .

وفضلا عن ذلك فان اي تصور للحل العسكري لا بد ان يضع في اعتباره التزامات مصر بمقتضى اتفاقيات كامب دافيد والمعاهدة التي تم التوصل اليها بين مصر واسرائيل وفقا لهذه الاتفاقيات ، حتى يفرض تسليم اسرائيل بوجهة نظر مصر بخصوص مفهوم « الربط » بين اتفاقيتي كامب دافيد ، وبالتوفيق بين التزامات مصر « الاسرائيلية » والتزامات مصر « العربية » . واساس ذلك ان التصور المصري – الاميركي للربط قد انتهى الى ان التزامات مصر العربية لن تغطي حالات « الهجوم » او « العدوان » العربي على اسرائيل . فلنأمل هذا المفهوم : بداية ليست هناك مواصفات محددة او متفق عليها في العمل او الفقه الدوليين لحالات « الهجوم » او « العدوان » ، حتى يمكن تكييف حالات معينة سوف يحدث فيها اشتباك مسلح بين قطر او مجموعة اقطار عربية واسرائيل ، ان هذا المفهوم لن يغطي بالتأكيد الحالات التي تكون فيها اسرائيل في « موقف الدفاع الشرعي عن النفس » ، او الحالات التي تقوم فيها بهجوم وقائي ضد احد الاقطار العربية وهي الحالات التي برعت في تكييفها منذ قيامها انطلاقا من تصويرها « لحق العودة الى ارض الاباء » ومفهومها « لحرب التحرير » : ان هذا المفهوم ايضا لن يغطي حالة قيام القوات السورية – وقد تكون معها قوات عربية اخرى – من أجل « تحرير اراضيها المحتلة » ، لانه ليست هناك حاجة لسوريا لتحرير اراضيها بالقوة ، طالما ان اتفاقيات كامب دافيد تقر – نظريا – ومن حيث المبدأ ان يطبق على الاراضي السورية المحتلة نفس القواعد التي طبقت على سيناء اي العودة الى الحدود الدولية التي كانت قائمة وقت الانتداب البريطاني على فلسطين ، بشرط ان تقبل سوريا مبدأ المفاوضات المباشرة ، واذا ابتعدنا عن مفاهيم التكييف القانوني والتصورات النظرية ، فانه لا بد ان يوضع في الاعتبار ان « ادوات الحرب الحديثة » لا تبقى متسعا من الوقت لهذه التكييفات والتصورات في مواجهة تقل (الامر الواقع) الذي تجسده سريعا^(١٥) .

(١٤) انظر في كيفية استيعاب « صدمة النفط » التي رافقت حرب اكتوبر . – انتوني سامبسون ، الشقيقات السبع : شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعتة – ترجمة سامي هاشم (بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٧٦) ، خاصة ص ٢٢٢ – ٤٠٦ . وايضا : محمد سيد احمد ، مرجع سابق .

– د . بطرس بطرس غالي ، مرجع سابق .
– د . نازلي شكري ، « سياسات البترول وحرب اكتوبر ١٩٧٣ » ، في الندوة الدولية لحرب اكتوبر ١٩٧٣ – القطاع السياسي ، المجلد الثاني (القاهرة . ادارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة ، ١٩٧٦) ، ص ٤٧ – ١٢ .
(١٥) كتب هذا البحث في صورته الاصلية بعد توقيع اتفاقيات كامب دافيد مباشرة وتمت مراجعته ، مع ادخال تعديلات طفيفة على الاصل ، اثناء توقيع المعاهدة المصرية – الاسرائيلية في واشنطن . ولهذا لم تتضمن هذه التصورات اية اشارة لموضوع « مذكرة التفاهم الاميركية – الاسرائيلية » . وليست هناك حاجة لاية اضافة هنا ، حيث يكفي في رأينا الرد المصري الرسمي على ما تنطوي عليه هذه المذكرة من مخاطر اضافية على الامن العربي .

اما التوصل الى « تسوية ثلاثية » اي معاهدة للتسوية طبقا لاتفاقيات كامب دافيد وتقرها مصر واسرائيل « وطرف فلسطيني ما » دون منظمة التحرير الفلسطينية او دون الاجماع العربي من حول هذا الطرف ، فان ذلك يصبح مدخلا لتكاثر الصراعات في الساحة العربية بصورة لا نظير لها . ومن امثلة الصراعات التي قد تنشأ في محيط النظام الاقليمي العربي : صراع عربي - عربي بصفة عامة ، حيث من المتصور في هذه الحالة ان تنضم مجموعة من الاقطار العربية « لها وزنها » الى مصر طالما ان الاتفاق يغطي الحقوق الفلسطينية : صراع فلسطيني - فلسطيني بصفة خاصة ، بين الطرف الفلسطيني الذي يقبل بالتسوية والطرف الفلسطيني الاخر الذي سيعمد الى رفض التسوية وتحديدها : صراع فلسطيني - لبناني ، رغبة من قيادات الثورة الفلسطينية والتي ترفض التسوية في توفير وتأمين « موطن » الكفاح الفلسطيني الاساسي في جنوب لبنان : صراع فلسطيني - اردني ، رغبة من قيادات الثورة الفلسطينية في اعادة فتح الحدود الاردنية للعمل الفدائي : صراع فلسطيني - سوري نتيجة للمواقف السورية المقيدة تجاه كل من لبنان والاردن ، وتجاه انطلاق المقاومة الفلسطينية من الاراضي السورية نفسها ، صراع عراقي - سوري نتيجة لموقف سوريا من المقاومة الفلسطينية ومن العمل الفدائي ، وربما من عدم الشروع في حرب استنزاف للعدو الاسرائيلي .

والمحصلة النهائية لكل ذلك هي تصاعد العنف السياسي في المنطقة العربية بصورة لم يسبق لها متيل ، وهو عنف يوجه في مجمله « ضد » الاقطار العربية نفسها وضد المقاومة الفلسطينية ايضا . وسوف يساعد على ذلك بغير شك بروز التناقضات والصراعات الاجتماعية التي جرى ضغطها والسيطرة عليها في المراحل السابقة باسم الصراع العربي - الاسرائيلي ، خاصة اذا وضعنا في حسابنا ترجيح احتمالات « الربط » بين القضية الوطنية والقضية الاجتماعية والديمقراطية في الاقطار العربية التي تقبل التسوية^(١٦) . وتلك كلها هي الصراعات المرتبطة فقط بعملية « التسوية » . ولكن على امتداد الوطن العربي هناك تناقضات وصراعات اخرى حادة ، وهناك خمائر صراع وجيوب للمقاومة ولنذكر - على سبيل المثال - منطقة القرن الافريقي ، منطقة الخليج العربي ، منطقة المغرب العربي ، اذا اعتبرنا ان الحرب اللبنانية جزء من الصراع العربي - الاسرائيلي . وذلك اذا اقتصرنا فقط على الصراعات « الدولية » اي التي تجرى بين مجموعة من « الدول » ولم نتعرض للصراعات النوعية وابرزها في المنطقة العربية الصراع حول مصادر الطاقة (النفط) ومصادر التمويل (النقد) والممرات البحرية الدولية .

وهكذا هل يسوغ لنا كل ذلك ، ان ننتهي الى القول بان التسوية تحمل تحديا جديا لدعوة القومية العربية ، بل والى الشعار المحدود والمحدد باسم « التضامن العربي » واكثر من ذلك انها تحمل تحديا جديا لمطلب « الوحدة الوطنية » داخل عدد من الاقطار العربية ؟ وهل تؤدي التسوية الى فصم الرابطة الوثيقة بين التقدم الداخلي والصراع الخارجي ، وبصفة خاصة بين الحل الاشتراكي والحل القومي ، وبين الولايات المتحدة واسرائيل والرجعية العربية - وتؤدي في نهاية الامر الى تشويه عملية التقدم

(١٦) على سبيل المثال يشير الاستاذ طارق البشري الى تطور العلاقة بين القضية الوطنية من ناحية ، والقضية الديمقراطية من ناحية اخرى من واقع الخبرة المصرية بقوله : « لقد امتزج مطلب الاستقلال الوطني مع مطلب البناء الديمقراطي في ثورة ١٩١٩ ، ثم جاءت هزيمة ١٩٦٧ لتمثل تاريخيا لدى الراي العام المصري نهاية الفصل بين المسالتين الوطنية والديمقراطية ، وليرودا الى سابق عهدهما عملية سياسية واحدة » انظر : طارق البشري ، « ثورة ٢٣ يوليو وقضية الديمقراطية » ، في . د . عل الدين هلال (محرر) . الديمقراطية في مصر - ربع قرن بعد ثورة ٢٣ يوليو (القاهرة . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٧٧) ، ص ١٧ - ٢٢ .

العربي ؟ . وهل يملك احد ان يقر بان اسرائيل لن تعتمد الى تغذية هذه الصراعات العربية ، والى استثمارها من اجل توطيد كيائها وتدعيم قدراتها ، وربما التطلع الى « توسع » جديد طالما يوجد طرف عربي من دول المواجهة بالذات في نطاق جبهة الرفض ؟ . وهل تنتظر اسرائيل – مثلا – حتى ينتصر الطرف الفلسطيني الذي يرفض « تسوية » ما قبلها طرف فلسطيني آخر ؟ وهل يمكن لنا ان نتصور ان طرفا عربيا يمكن ان يعترض على « حق » اسرائيل في الحيلولة دون اعادة فتح قواعد المقاومة الفلسطينية المسلحة ضدها ، او انطلاق هذه المقاومة اصلا ، طالما يوجد طرف فلسطيني ما يقبل بالتسوية ؟ . الا تدخل كل عمليات اسرائيل ضد العمل الفدائي الفلسطيني وكل ما يرتبط به من ترتيبات تمس بعض الاقطار العربية ، ضمن حق الدفاع الشرعي عن النفس ، طبقا لما هو مقرر في معايير الشرعية الدولية ؟ .

رابعاً : ازمة الفكر العربي

يمكن القول ان انتصار الصهيونية في عقد الصلح من منطلق الامر الواقع ، لا يوازيه سوى الفشل الذريع من جانب التفكير العربي والممارسة العربية بشكل خاص في تحقيق بعض الانتصارات الآتية او المرحلية للحركة القومية العربية . وهو ما يحتمل ويحمل خطر ان يلجأ الفكر العربي الى اجترار الاحباط والانكفاء ضمن دائرة الذاتية والقصور (١٧) .

وحيثما يقول ابا اييان وزير خارجية اسرائيل الاسبق في اعقاب زيارة الرئيس السادات للقدس انه يجب ان يكون هناك « تفهم كامل بان هناك خطأ يهوديا في نسيج المنطقة سواء ارادت القومية العربية ذلك ام رفضته ، لان نسيج المنطقة يتألف من عدة ألوان ، لا من لون عربي واحد ، ولم تصنعه اليد العربية فقط » (١٨) ، فانه يعلن بذلك بدء مرحلة جديدة لم يعد فيها للصوت واللون العربي الكلمة الاولى والاخيرة في صنع مستقبل المنطقة . ولا جدال في ان اييان يؤكد بهذا التصريح انتصار الخط الاستراتيجي الرئيسي للفكر الصهيوني بعد ثلاثين عاما فقط من نشأة دولة اسرائيل ، اي في حياة جيل واحد من ابنائها ، في الوقت الذي يراجع فيه الساسة والمتقنون العرب كافة المعتقدات والمنطلقات السياسية التي حكمت رؤيتهم الاستراتيجية للامور خلال الثلاثين عاما الماضية .

وليس بمستبعد في ظل هذا المناخ ان يصاب « علم النكبة » و « ادب النكسة » و « هول الكارثة » بنوع من التضخم والتصاعد . ولا تغالي اذ نقول بان هذا « التسامي » والتصعيد اللفظي لا يعدو كونه بديلا مرضيا لارادة القتال او مرارة العجز والقصور . فهناك مقولة عامة تنسحب على الوطن

(١٧) ولقد عبر عن نفس هذا المعنى د . محمود عبد الفضيل في مقال له نشر بعد الانتهاء من هذه الدراسة ، ومن هنا اهمية الاشارة اليه اذ يقول :

« وباسترجاع شريط الاحداث في وطننا العربي خلال الاعوام الماضية لا يملك المرء ان يقاوم شعورا عميقا وصادقا بالمرارة والحسرة على ما آل اليه حال وطننا في السبعينات فرغم كل المظاهر الخادعة « للثراء » و « التحديث » من حولنا ، لا يستطيع المثقف الصادق مع نفسه مغالبة شعور عميق بالهزيمة الداخلية ، باننا نعيش فترة جذب وضمور وتقهقر في معظم مناحي الحياة الثقافية والحضارية والاقتصادية » انظر :

د . محمود عبد الفضيل ، « الوطن العربي في السبعينات – رؤية للحاضر كتاريخ » ، المستقبل العربي ، العدد ٧ (مايو ١٩٧٩) ، ص ١٦٢ – ١٦٧ .

Abba Eban, «Camp David-The Unfinished Business», Foreign Affairs, Vol. 57, no. 2 (Winter 1978-1979), pp. (١٨) 343-354.

وانظر ردنا على هذه الدراسة بعنوان : « رؤية ابا اييان لكامب دايفيد » في مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٦ (ابريل ١٩٧٩) ص ١٥٢ – ١٥٩

العربي وتكاد ان تتصف بصفة القانون ، وهي ان ميل الاقطار العربية الى المبالغة في « الاوصاف » وفي اضعاف صفة الاطلاق عليها ، وفي ترتيب اهداف عليها « قولا » كثيرا ما كان في تناسب « طردي » مع مدى تخلفهم في التطبيق عن انجاز اهدافهم المعلنة « عملا » . ويمكن القول ان احساس الاقطار العربية « بعدم التكافؤ » مع اسرائيل ، كان له انعكاسه داخل الساحة العربية ذاتها ، بظهور عدم التكافؤ بين القول والفعل ، بين الاهداف المعلنة والانجازات في التطبيق ، واختفاء التوازن تماما بين الاهداف والانجازات . والعكس ايضا صحيح . فبالقدر الذي استردت به الدول العربية الشعور بان لها انجازات يحق لها ان تفخر بها ، بنفس القدر ابتعدت اهدافها عن الخيال ، وعن مجرد مخاطبة الذات ، واشهار حالة انفعال . وهكذا فمن المتوقع ان ترتبط التسوية باعادة الاختلال بين « القدرات » و « الكلمات » على الساحة « العربية » ، بنفس الحجم الذي تمتلته قدرات مصر في اطار القدرات العربية .

وهكذا ربما اسهم « الانتصار الصهيوني » في دفع موجات متتابعة من الشعور بالاحباط والعجز والتخلي لدى الفكر العربي الملتزم بقضايا الشعب المصرية ، فأدخل الى روعه اليأس والمرارة الى جانب النعمة العاجزة عن ترجمة غضبها الى فعل وعمل ، الى نورة كاملة . وهناك احتمال بان يتم القضاء على البقية الباقية من ايمان المثقفين العرب بفكرتين شهدتا الكثير من التعثر في التطبيق خلال العقود الاخيرة من تاريخ العرب الحديث ، وهما : فكرة الاشتراكية او البناء الاشتراكي وفكرة الوحدة العربية .

ومن المحتمل بالتالي ان تشهد ساحة الافكار العربية انحسارا لموجة الافكار التقدمية والثورية ، يقابلة ارتفاع مد الافكار المحافظة والسلفية الى حدود لم تكن مألوفة من قبل . ان هذه « الردة » على الساحة العربية سوف تحمل في طياتها بنور ارتباط اوثق بالدول الرأسمالية الغربية التي تقف وراء اسرائيل وتستخدمها كأداة لتحقيق اهدافها وحماية مصالحها في المنطقة العربية . بل ان الوطن العربي مهدد - حتى بغض النظر عن التسوية ، وان كان حدوثها يمثل دور المعجل - بزيادة استشرء منطق المجتمع القبلي ، بعد تعاظم شأن ودور « الثروة العربية » في تقرير مصائر التطورات على الساحة العربية كلها ، وبفضل كنوز تختزنها الارض ولم تكن ثمرة اجتهد عقلي ولا جهد عضلي ، ولا معاناة انسانية ، ولا عملية ارتقاء حضاري . والقبيلة لا تقبل عاصي تقاليدها ، ولا الخارج على نظمها ، وترفض كل متطلع الى منهج مستنير ، لان منهج « الاستنارة » هو القضاء على « الحجة » التي تستمد احقيتها فقط من وزن وقوة « السلطة » لا من محاولة استكشاف الحقيقة .

فرغم كل هذا الذي نشهده من حولنا ، والذي لا تخطى البصيرة دلالاته التاريخية بالنسبة لمستقبل وطننا وشعبنا العربي ، نجد ان هناك الكثيرين ممن يخادعون النفس محاولين تصور الامور وكأننا على اعتاب مرحلة انطلاق عظيم نحو الرخاء والاستقرار والطمأنينة .

وقد لا يكون من قبيل المبالغة القول بان وطننا العربي قد شهد خلال السنوات الاخيرة ، ومنذ نهاية الستينات بداية عملية « احتواء » و « رشوة » واسعة لاعداد كبيرة من المثقفين والمهنيين العرب - واذا بهم يوظفون كفاياتهم وخبراتهم وذكاءهم لخدمة مصالحهم الذاتية الانانية على حساب قضايا ومستقبل الانسان العربي . ولعل « الحقبة النفطية » الجديدة التي حلت على المنطقة العربية في السبعينات قد ساعدت الى حد كبير على تعميق هذه الاتجاهات والسلوكيات حيث اصبح لكل شي

« بمن » ولم تعد هناك « قيمة » لمبدأ او قضية . وتلك ظاهرة لها شواهد كثيرة في بلدان امريكا اللاتينية ، حيث ارتبط انتشار التعليم ونمو الفئات المهنية والادارية بعملية انسلاخ في اعداد متزايدة من ذوي المعرفة والتأهيل الفني عن مصالح وطموحات الجماهير العريضة من ابناء وطنهم ، لكي يعيشوا أسرى مصالحهم الضيقة الانانية على حساب « النمو المتوازن » لمجتمعاتهم وعلى حساب اشباع الحاجات الاساسية للسكان (١٩) .

وفضلا عما تقدم ، فربما يتزعزع ايمان الفكر العربي والمواطن العربي بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، ويرسخ في الوجدان العربي الحديث تلك القصور المخيف ازاء ما حل بالشعب العربي في فلسطين على ايدي الصهيونية والاستعمار والرجعية العربية ، دون ان تملك الملايين حيلة للوقوف بوجه التوسع .

مستقبل التسوية : الامن ام التكامل ؟

ان نزعة التحرر الوطني والتغيير الاجتماعي سوف تجد نفسها رهينة الانتصار الصهيوني او مفاهيم « السلام الاسرائيلي » ومقتضياته وشروطه . فالتسوية ليست في الواقع سوى سلام المنتصرين على المهزومين . ومن الواضح ان هذا الامر لا يحتمل التمييع باسم « لا غالب ولا مغلوب » . فالتسوية تعني ان اسرائيل كدولة صهيونية ويهودية سوف تزداد رسوخا وتوطدا كجسم غريب في جسد الوطن العربي ، دون ان تكون منه في شيء او دون ان تحظى بقبوله ورضاه ، بينما هي تسعى الى السيطرة عليه .

وهنا بالتحديد ينبغي مناقشة مشكلة « الاندماج » الاسرائيلي في المنطقة العربية كجزء هام من اجزاء عملية التسوية مهما كان شكل هذه التسوية . ولتوضيح ذلك يمكن ان نستعرض وجهتي نظر : اولاهما - تركّز على ظاهرة « عدم التكافؤ » بين اسرائيل والاقطار العربية ، وتعتبرها سببا اصيلا لاستمرار الصراع ، وتانيتهما - تركّز على ظاهرة « عدم التوافق » بين اسرائيل والاقطار العربية ، وتعتبرها مصدرا اصيلا للتوتر ، حتى بعد التسوية .

فمن ناحية اولى ، يمكن الإشارة الى مشكلة التعارض بين متطلبات « الامن » واعتبارات « التكامل » فيما يتصل بمستقبل اسرائيل بعد التسوية . ذلك ان « امن » اسرائيل - خلافا لغيرها من الدول - يتصل ببقاء ونقاء « شخصيتها اليهودية » فضلا عن كونها امتدادا وتجسيدا للحضارة الغربية ، بينما احتياجات التكامل تفرض عليها ان ترتبط بالبيئة المحيطة بها . وهكذا تتخلى عن الميل الدائم نحو العنف والتوسع ، ومعنى ذلك انه ليس امام التطور سوى احد احتمالين : اماسيطرة اسرائيل او اخضاعها (٢٠) . وبناء على ذلك يمكن القول بانها من غير المتصور ان تسلم الدول العربية بمبدأ ان يكون لاسرائيل « دور وظيفي » في المنطقة ما لم تتبدد مخلفات نزاعها مع اسرائيل الذي دام اكثر من ثلاثين عاما . ومن هنا اهمية تحديد « العنصر الفاصل » الذي ترتب عليه « استمرار » الصراع طوال هذه المدة ، ويقصد بذلك العنصر بالذات الذي اذا ما زال ، زال كل سبب آخر يحول دون

(١٩) د . محمود عبد الفضيل ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

(٢٠) فؤاد جابر ، الاسلحة النووية واستراتيجية اسرائيل - ترجمة زهدي جابر الله (بيروت . مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧١) . القسم الثاني .

احلال « التعامل » محل العداء المستحكم ، ويبرز صور « للتكامل » بدلا من استحكام « التعارض » . ولقد جرى في هذا الصدد الاشارة احيانا الى ان الصراع في جوهره ديني ، وفي بعض الاحيان الى ان الصراع في جوهره قومي ، وفي بعض الاحيان الى ان الصراع في جوهره اقليمي . ويمكن القول ان هذه العوامل مجتمعة ، التي ترجع اليها البلاد العربية في العادة سبب صراعها وعدائها المستحكم تجاه اسرائيل ، انما اخفت وراءها قلقا اكيدا من ان تسيطر اسرائيل بقرارها السياسي على المنطقة برمتها ، بفضل تفوقها التكنولوجي و « عدم التكافؤ » البارز بينها وبين الاقطار العربية في هذا المجال ، لا بمجرد احتلالها لاجزاء من الاراضي العربية .

ومن هنا يبدو أن خطر تفوق اسرائيل تكنولوجيا واقتصاديا على المنطقة هو سبب « جوهري » في رفض الاقطار العربية جميعها ، على اختلاف نظمها الاجتماعية ، التعامل معها طوال الفترة السابقة . ليس معنى ذلك انه السبب « الوحيد » ، وليس معنى ذلك ان اسبابا اخرى بالغة الاهمية ايضا لم تكن قائمة ، وخاصة عنصر احتلال الارض ، ولكن يمكن القول ان خطر التفوق التكنولوجي كان العنصر « الباقي » في رفض التعامل مع اسرائيل اذا ما حل بالذات عنصر احتلال الارض ، وتمت تسوية مقبولة بشأنه (٢١) .

ومن هنا ايضا تكتسب حرب اكتوبر قيمتها التاريخية الكبرى . ذلك ان كثيرا من « فجوات عدم التكافؤ » بين اسرائيل والاقطار العربية قد تم « عبورها » . ولا ينصرف ذلك فقط الى قيمة الدم العربي بعد معارك اكتوبر ، وقدرة العرب على خوض حرب تتسم بصفة الكفاءة العالية من نواحي التخطيط والمعدات والانجاز ، وانما ينصرف ايضا الى قيمة النفط العربي ، وقيمة المال العربي . وهذه صورة بارزة من صور « التكافؤ » التي نشأت بين اطراف الصراع بعد حرب اكتوبر . لم يعد « الكيف الاسرائيلي » قادرا على استيعاب « الكم العربي » . وفي المقابل اصبح في مقدور « الكم العربي » ان يحمي كيانه امام « الكيف الاسرائيلي » ، لا بطريق العداء المستحكم فقط ، ولكن ايضا دون ما حاجة الى حوافز « العداء المستحكم » وفي ظل تسوية شاملة تحقق مطالب عربية اساسية .

وفي اطار هذا التصور ربما تكون متطلبات « الامن » هي المدخل الى تحقيق اعتبارات « التكامل » بمعنى الانتقال من منطق « الروادع السلبية » لتوفير متطلبات الامن من نحو : مناطق منزوعة السلاح ، قوات طوارئ بولية ، نقاط اذار مبكر .. الخ - الى ابتكار « حوافز ايجابية » لتعزيز مصلحة الاطراف في عدم اللجوء مرة اخرى الى الحرب . ومن ابرز هذه الحوافز في منطق بواثر عديدة ، هو ان يقام - مثلا - « حزام » من التصنيع الثقيل على جانب خطوط المواجهة السابقة فضلا عن المشروعات المشتركة في منطقة « تكامل » على الحدود المشتركة .

ومن هذا التصور ننظر الى التسوية المصرية - الاسرائيلية في علاقاتها بمستقبل التسوية الشاملة ، وفي علاقتها بالتالي بالمستقبل العربي . ولنتأمل بعض الملاحظات :

١ - ان ابرام معاهدة التسوية بين مصر واسرائيل انما يعني حقيقة لا شك فيها ، ترتفع فوق الاحكام القيمية والتصورات الذاتية ، ونقصد بذلك حقيقة « تجزئة التسوية » مع اسرائيل . وهنا لا بد ان نستعيد الى الازهان ان هذه التجزئة تتفق بالتاكيد مع التصور الاسرائيلي للتسوية . فاسرائيل لم

(٢١) محمد سيد احمد ، مرجع سابق ، ص ٢٨٠ - ٢٨٦ .

تدخر وسعا في سبيل ان تنجز التسوية فقط مع الاطراف العربية التي ترى فيها خطرا اساسيا، على ان ترجىء اي تفاهم مع الاطراف الأخرى، بأمل ان تكون هذه التسوية وسيلة لتجزئة الصف العربي، واستيعاب الاطراف الاضعف ، بدلا من ان تسلم بها جميعا كأطراف متكافئة ومتضامنة . وقد ينطوي هذا المنهج على خطر جسيم في الاجل الطويل ، اذ هو لن يزيل اسباب الصراع بين مختلف الاطراف المتنازعة، وليس من شأنه اعادة الاستقرار الى المنطقة بل انه على العكس يهدد في الصميم هذه التسوية ذاتها ، ويحمل في طياته اسبابا قوية لتجدد الصراع ، وقد يصل الى حد الحرب بمضاعفاتها الخطيرة . ومع ذلك ، الا يحقق هذا « الخطر الجسيم » اهداف اسرائيل - « الكبرى » - في الاجل الطويل ايضا ، بحيث تكون التسوية بالنسبة لها مجرد « هدنة سلمية » ؟ .

٢ - ان التسوية التي اتخذت شكل المحادثات الثنائية ، انما تحقق لاسرائيل هدفا آخر ، يتمثل في تخطي اثاره مشكلة الشرعية . ان الارادة الجزئية تستطيع ان تتحدث مع ارادة جزئية اخرى من زاوية التكافؤ وبمنطلق الندية ، ولكنها ازاء الارادة العربية الكلية لا تملك الا ان تحدد موضعها من تلك الارادة استقلالا او تكاملا او تبعية . وهكذا يمكن القول ان اسرائيل قد استطاعت من منطلق التفاعل الاقليمي ان ترسب مفهوم التفاوض الثنائي الذي سمح له بأن تضرب عصافورين بحجر واحد : تخطي مشكلة الشرعية من ناحية ، وتحويل عملية التشكيك في الشرعية الى جانب الآخر ، بمعنى أن مشكلة الشرعية لم تعد ترتبط بموقف اسرائيل بل على العكس اصبحت مرتبطة بموقف الشعب الفلسطيني رغم انه صاحب الحق الاصيل في الارض العربية المفتصة (٢٢)

وهنا بالتحديد كان من الممكن ان يكون هناك « مقابل » ضخم للاعتراف العربي باسرائيل . اما الاعتراف المصري - وحده - فهو لا يقدم شيئا لاسرائيل ، على حد تعبير قادتها ، طالما استمر الرفض العربي .

٣ - اذا كانت القدرات العربية قد اثبتت فعاليتها في حرب اكتوبر ، وفي تحقيق نوع من انواع التكافؤ بين اسرائيل والاقطار العربية ، فان مرد ذلك لم يكن لوجود هذه القدرات في حد ذاتها ، وانما في خلق ارادة استخدامها وفي تكاملها وتكتلها معا وعلى سبيل المثال ، فان اسلحة النفط والنقد العربية لا يسهل تصور استخدامها بدون اشتباك عسكري شامل ضد اسرائيل ، بل ان عدم قيام هذا الاشتباك قد يجعل آلة الحرب الاسرائيلية ذاتها حرة وطليقة في التوجه لتنفيذ خطة الغرب التي تستهدف « احتلال » منابع النفط العربية .

وعلى ذلك فان « تجزئة التسوية » انما توجه ضربة في الصميم الى منطق استخدام القدرات العربية بفعالية . فلقد خرجت « قيمة الدم العربي » نهائيا من معادلة القوة العربية وهي القيمة الاساسية والشرط الضروري لاي مواجهة عربية - اسرائيلية ، باختيار مصر هذه التسوية ، ومصر بالقطع هي مفتاح الحرب والسلام في المنطقة .

وفضلا عن ذلك فان صور « التكامل » المحتملة بين مصر واسرائيل سوف تكون بين قدرات اسرائيل ومظاهرها تفوقها « كاملة » ، بينما قدرات مصر الاساسية في معادلة القوة العربية - وهي قيمة

(٢٢) د . حامد ربيع ، النموذج الاسرائيلي للممارسة السياسية (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٤) ، ص ١٦٤ .

الدم المصري - قد جرى تحييدها ، بل واصبحت عاملا سلبيا بعد اعادة توجيهها نحو الدول العربية والافريقية . ولم يبق لدى مصر سوى « قيمة قوة العمل » . واذا تصورنا امكانية التوصل الى « تسويات تالية » - وهي بالقطع تختلف من حيث شكلها ونتائجها عن « التسوية الشاملة » - لتمكن القول أن ما انطبق على مصر سوف ينطبق على قطر عربي آخر وهكذا يبقى الباب مفتوحا لتحقيق « التكامل » الاساسي الذي تسعى اليه اسرائيل ، مع الاقطار العربية التي لم تدخل معها في اي اشتباك عسكري مباشر ، وخاصة اقطار الخليج العربي بما لديها من قدرات النفط والنقد ، وهي بدورها تدخل عمليات (التكامل) - بفرض قبولها - بمعادلة قوة تختلف تماما عن معادلة القوة العربية في حرب اكتوبر .

وهنا ينبغي ان نعود لمناقشة « معركة النفط » في اطار حرب اكتوبر . لقد كانت معركة الاقطار العربية المنتجة للنفط من اجل انتزاع حقها في بناء « ثروة » من النفط ، بمثابة « ثورة » . وبهذا المعنى لا تعتبر « الثروة العربية » نقيض « الثورة العربية » ، حيث كان النفط سلاحا لا في معركة التحرير العربي ضد اسرائيل فحسب ، بل سلاحا عربيا في معركة التحرير ضد السيطرة بأوسع معانيها المعاصرة . ولكن ليس هذا الا « الوجه الاول » من العملة فقط . اما الوجه الثاني ، فهو ان معركة النفط لم تجر بمعزل عن مناورات نواتر المال والاستعمار ، ولا بمعزل عن مناورات الولايات المتحدة بالذات ، لدعم مركزها التنافسي على نطاق العالم بأسره . ومن هنا ليس من المنطقي ان ننظر للعملة من احد وجهيها فقط - اي « الثروة العربية » كسلاح في يد « الثورة العربية » وانما ينبغي ان ننتبه ايضا الى وجهها الاخر - اي « الثروة العربية » كسلاح ضد « الثورة العربية » ، لاجهاضها واحتواء الوطن العربي بأسره داخل اطار النظام الدولي الجديد للتبعية (٢٣) .

ومن هنا يمكن القول ان تحكم « الدم » في معادلة القوة العربية يعني ان « الثورة العربية » هي التي تقرر مصائر « الثروة العربية » ، وتسخرها لمصلحة الشعوب العربية ، ولاهدافها في التنمية والرفاهية . اما تحكم « النفط والنقد » فمعناه الانصياع لمخطط نظام السيطرة والاستغلال العالمي . والشروط هنا تتوقف على السلوك العربي . واول هذه الشروط ان يواصل النفط العربي والنقد العربي دورهما كأسلحة عربية من اجل ارساء اسس الاستقرار السياسي في المنطقة بتسوية شاملة تقوم على اساس عادل . وليست العبرة هنا بحجم الفوائض النفطية العربية ، ولكن الاهم من ذلك هو الا تترك الاقطار العربية ارسدها الفائضة بون توظيف ، حتى تفترسها الدول الغربية ، وهي في اشد الحاجة اليها ، من اجل تسوية ازمتهما هي على حساب الحقوق والمصالح العربية المشروعة . كذلك فان هذه الارصدة لا بد من توظيفها وفق خطة يكون للامة العربية كلمة فاصلة في تقريرها . ومنطق هذه الخطة لا بد وان ينطلق من استعادة الامة العربية السيطرة الكاملة على الاستثمارات في اراضيها . فضلا عن ذلك على الاقطار العربية حماية « الاويك » وحماية تضامنهم داخلها وداخل « اوابك » بتشجيع دول العالم الثالث المنتجة للمواد الخام على ان تنشأ وتطور هي الاخرى منظمات على غرار الاويك تحمي بها مصالحها ، ويعتبر ذلك دعما للقوة العربية ، لصالح حركة التحرر عموما ، ولصالح القضية العربية خصوصا .

ان مقدار كفاءة السلوك العربي في مباشرة هذه المعارك هي التي سوف تقرر « حجم » و

(٢٣) محمد سيد احمد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧ - ٢٢٠ .

« وزن » اسرائيل في المنطقة بعد انجاز التسوية . والكفاءة العربية هنا تؤثر على قدرة الاقطار العربية على ملاحقة العصر . ولن يتحقق ذلك عن طريق الاستعانة بخبراء اجانب بقدر ما يتوقف على تنمية خبرة عربية خالصة ، تتخطى النظرة التكنوقراطية المحضة ، وتدرك معطيات المعركة في ابعادها السياسية ، لا في ابعادها الفنية فقط .

وهنا تبرز اهمية خبرة الاقطار العربية ذات الرصيد الواضح في العلم والحضارة العصرية وبالذات خبرة الاقطار العربية التي باشرت تجارب ثورية ، والقاهرة على ادراك معطيات المواجهة الشاملة ، وصولا الى « الحل الشامل » .

ومن هنا ايضا يبرز فساد الدعوى القائلة بان مصر ينبغي ان تتوقع وتتكيف على نفسها مرة اخرى ، وان تغض النظر عن الوطن العربي المحيط ، او تلتفت الى مشاكلها فقط . كما يبرز فساد منطق ادانة ثورة ٢٢ يوليو بحكم التزامها بالحل الاشتراكي والاقومية العربية . فان منطلق الثورة الذي تتم ادانته ، هو وحده نقطة البدء الكفيلة باستثمار طاقات وقدرات الوطن العربي الجديدة ، من اجل مواجهة التحديات المتجددة ، وصنع مستقبل الامة العربية — بما في ذلك مركز مصر مستقبلا — من خلال صنع القدرة العربية على مغالبة هذه التحديات .

ومن ناحية اخرى ، فان ظاهرة « عدم التوافق » بين اسرائيل والاقطار العربية تتبر بدورها مشكلات مماثلة . واذا كانت ظاهرة « عدم التكافؤ » تنصرف الى قدرات اسرائيل من حيث هي ، فان هذا ينقلنا الى الوجه الآخر لاسرائيل اي باعتبارها جسما دخيلا على المنطقة العربية ، واساس ذلك ان ظاهرة « عدم التوافق » تنصرف الى طبيعة كيان اسرائيل وشخصيتها ، اي باعتبارها « اداة للاستعمار » وامتدادا للاستعمار . وفي اطار هذا التصور كان من الطبيعي ان يجري رد عناصر الانفجار في الموقف السياسي بالمنطقة العربية ، قبل التسوية ، الى طبيعة موقف اسرائيل كمركز خارجي او كوجود اجنبي منفصل عن العالم الذي يحيط بها . ولقد عبر عن ذلك الكاتب البريطاني « تشارلز بوجلاس هيوم » ، — في معرض دفاعه عن التجربة الاسرائيلية — بقوله . « ولعله امر لا يقاوم بالنسبة لشخص من اوربا الغربية ان يتأثر ويندهش بالتجربة الاسرائيلية الكبيرة . وربما يعكس الاعجاب البريطاني هنا النزعات الاستعمارية المكبوتة والتي لا تزال موجودة في بريطانيا ، لان اسرائيل هي المثال الكامل للاستعمار في احسن صوره ، كما ارادها تيودور هرتزل ان تكون . ومهما كان الامر ، فان الانسان عندما يسافر الى الشرق الاوسط ويجد دولة ديناميكية متحضرة وبالغة الديمقراطية فان مشاعره تتجه نحوها . وبالنسبة لشخص من اوربا الغربية ، فان اسرائيل تبدو كأحد مراكز حضارتنا ، ومثل لامع لما يمكن ان تحققة المدنية الغربية في مثل ذلك المناخ وفي مثل هذه الارض » (٢٤) .

وليست المشكلة فقط في ان اسرائيل « اداة » للاستعمار او في كونها امتداد للحضارة الغربية ، ولكنها تتضاعف حين تصر اسرائيل على الاحتفاظ بطابعها الغربي وبنقاء « شخصيتها اليهودية » التي تصبغ كل وجودها بطابع خاص . ولقد اشار نفس الكاتب الى ان هذا التكوين وتلك الشخصية يؤكدان التعارض الصارخ بين اسرائيل والدول العربية ، بحيث « تجعل كثيرا من العقول الغربية تعتقد ان اية دولة لها هذه المميزات — متفوقة على جيرانها — لا يمكن ان تكون ابدا مخطئة . وعلى الرغم من

(٢٤) تشارلز بوجلاس هيوم ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ .

انه ليس هناك موضوع اخلاقي في هذا الامر ، فاني اعتقد ان الامم بصفة عامة ينبغي ان تقبل ان سلوكها لا يمكن ان ينعزل تماما عن جيرانها . فالامة لها ان تختار اما توائم نفسها مع الطابع العام للمجتمع الاقليمي الذي تنتمي اليه (حتى بريطانيا واجهت متاعب لكي تتواءم مع المجتمع الاوروبي) واما تقبل النتائج التي تترتب على عدم القبول بذلك واحداها ربما تكون الطرد او النيد من هذا المجتمع ، بينما النتيجة الاخرى هي اكراه الاجنبي لمجتمع الاخرين على ان يتأقلموا تبعاله . وبون هذه المواءمة بأي شكل كان فلن يكون هناك توازن طبيعي او الارجح ان يكون هناك توتر اقليمي بطريقة او بأخرى والعرب - غريزيا - يرفضون ان يوجد بينهم شخص ليس مثلهم او مختلف عنهم « (٢٥) .

(٢٥) المرجع السابق ، ص ١٢٢ - ١٢٤ .

الصراع العربي - الاسرائيلي والحركة نحو الفوضى الدولية

جهاد عوده

باحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة
له العديد من المقالات والتقارير عن القضايا السياسية
بمنطقة المغرب العربي بمجلة السياسة الدولية بالقاهرة.
الف ، وشارك في ، عدة كتب .

أن التسوية كعملية تجري في ما يسمى بالشرق الاوسط تعني نوعاً من أنواع الاختلال في العلاقات القائمة ، سعيًا وراء احلال نمط جديد من العلاقات في الشرق الاوسط بين اطراف الصراع العربي - الاسرائيلي . فالتسوية تعني تحولاً من نمط التوازن في المنطقة ، من توازن مبني على الصراع الى توازن مبني على الوفاق . او بمعنى آخر هو تحول في نمط الصراع من صراع مبني على التوازن بين القوى الى صراع مبني على التوافق بين هذه القوى . وهذه الدراسة تدرس ميكانزمات التحول من نمط الى نمط ، فهي توضح معالم تلك المرحلة الفاصلة بين النمطين ، كما تهدف الى طرح مجموعة من الفرضيات التي تشكل تلك الميكانزمات ، بحيث يمكن ، بالاستعانة بالرسم البياني ، توضيح مرحلة الفوضى في عملية التسوية . ويقصد بالفوضى الدولية مرحلة التزامن في التحول السريع والمفاجيء في انتقال طرف من الصراع من موقع معروف الى موقع آخر مضاد مع عدم القدرة على منع تأثيرات ذلك التحول السريع والمفاجيء ومع عدم الاعتراف بشرعية ذلك التحول ولا نتائجه ، اي جوهر هذه العملية هو التغير المفاجيء في قواعد ادارة لعبة الصراع .

اولاً : الاسس الاولى للحركة نحو الفوضى :

يقول محمد سيد احمد في كتاب « بعد ان تسكت المدافع » . . . هذا القدر النسبي من الاستقرار في الماضي هو الذي اسميناه - حالة اللاسلم واللاحرب - وهي الحالة التي وصفها محمد حسنين هيكل ، بأنها موقف سكون في مقابل الحالة التي نشأت بعد حرب اكتوبر - حالة اللانصر واللاهزيمة - ووصفها هيكل بأنها موقف حركة ، واتسم موقف الحركة في قول هيكل بتغير مفاجيء ، ينجم عنه (صعود العرب الى أعلى) ، لانهم لم يعودوا مهزومين ، كما نجم عنه (هبوط الاسرائيليين الى أدنى) ، لانهم لم يعودوا منتصرين ، ومن هنا نشأ موقف تبخرت فيه عوامل الاستقرار السالفة ، وتعددت فيه الاسباب التي تقاوم الرجوع الى حالة اللاسلم واللاحرب مرة اخرى . وموقف الحركة الذي تولد ، قد يدفع بالنزاع في اتجاه التسوية ، ولكن الاتجاه نحو التسوية لا تقرره حتمية مفروضة سلفاً ، وما لم تتقدم الامور فعلاً نحو التسوية ، فليس من بديل من موقف الحركة سوى اندفاع النزاع في

الاتجاه العكسي ، أي نحو مواجهة جديدة وحرب خامسة (١) . ويتابع قوله « وإذا اصح ان تفاقم عوامل الاضطراب والاستقرار نابع من طبيعة النزاع ذاته ، ومن زيادة عوامل الصراع فيه ، كثافة وضراوة ، فصحيح ايضا أن حالة عدم الاستقرار الناجمة عنه قد زادت انتشارا على رقعة اوسع من كوكبنا ، أي ان تكثيف النزاع هو تكثيف رأسي وافقي معا ، وكان لانتشار حالة الازمة ، وحالة عدم الاستقرار ، اكثر من مظهر . هنا كما قلنا ، امتداد حالة النزاع والازمة جغرافيا ، وهناك ايضا امتداد وانتشار حالة النزاع لارتباط ازمة الشرق الاوسط بأزمات نوعية ذات أهمية دولية بالغة » (٢)

وما يمكن استخلاصه ، بحيث يمكن أن يشكل المدخل للفرضية الاولى في هذه الدراسة هو أن حرب اكتوبر ١٩٧٣ ساهمت في كسر حالة اللاحرب واللاسلم ، وبدأت حركة جديدة للصراع ، ايضا ، كما يعتقد محمد سيد احمد نحو التسوية او نحو حرب خامسة . ورغم أنه أغفل وصف تلك التسوية الا انه يفهم انها تسوية الحد الأدنى المقبول عربيا وذلك لانه اورد الحرب الخامسة كبديل وحيد وجدي . ولكي نصل الى صياغة كاملة لتلك الفرضية يمكن ان نظور تلك المعاني من منظور آخر يوضح المقطع الثاني من حديث محمد سيد احمد ، فيقول جميل مطر « ومع استمرار ابتعاد شبح التوتر الدولي ، بدأ شعور ومزاج سلام وتفاؤل يسود مختلف دول العالم ، وفي ظل هذا المزاج تبدو مشكلات التوتر الاقليمية او المحلية في صورة اكبر واشد خطورة بينما كانت تبدو بالمقارنة بغيرها من الازمات الدولية الحادة في ظل الحرب الباردة مشكلات اقل اهمية ، لذلك وحين اصبحت مشكلة الشرق الاوسط هي الوحيدة التي تهدد مزاج السلام العالمي ، بدت في صورة مروعة خاصة وانها لم تعد مشكلة تناطح بأسلحة بل مشكلة تهدد بتفجير مشكلات دولية جديدة لم يعدها العالم من قبل كمشكلة البترول والنقد السائل والعمل الفدائي الدولي » (٣) . ومن هذا يمكن القول ، ان حرب اكتوبر ادت لكي تنقل الصراع الى مستوى آخر ، لا ترد فيه احتمالية عودة بديل الحرب مرة أخرى ، لان هذا البديل سوف يقود الى دائرة اللاحرب واللاسلم .

ويتابع جميل مطر قوله : « لقد اثبتت حرب اكتوبر والنظرة الموضوعية الى الظروف الدولية التي احاطت بنزاع الشرق الاوسط ، بطلان بل وخطورة سيطرة هذا النوع من التفكير (نظرة العرب الى امكانياتهم وواقعهم نظرة وهمية) ، ولعل اهم ايجابيات هذه الحرب أن العرب أصبحوا يؤمنون بأن امكانيات متوافرة بلا ارادة سياسية قوية هي في التحليل النهائي أرقام جامدة لا تحرك او ضاعا ، ويؤمنون ايضا بأن الارادة السياسية العربية لا تشكل من مجموع ارادات فرعية ، بلا تاريخ او سوابق في العمل السياسي الدولي وانما تنطلق اساسا هذه الارادة من حيث بؤرة النشاط التقليدي والتاريخي في النظام الدولي العربي أي من حيث مصر اولا » (٤) .

وهكذا يمكن أن نتقدم اكثر من خطوة نحو صياغة الفرضية الاولى ، وهي ، ان الحركة التي ابتدأت بشراة اكتوبر ١٩٧٣ ، كانت حركة تخلخل وضع قائم ، ولكنها لا تبني وضعاً

(١) محمد سيد احمد : بعد ان تسكت المدافع ، دار القضايا ١٩٧٥ ص ص ٢٩١ - ٢٩٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٩٢ - ٢٩٣ .

(٣) جميل مطر ، « صنع قرار ٦ اكتوبر » في حرب اكتوبر دراسات في الجوانب الاجتماعية والسياسية ، مطابع الاهرام التجارية ص ٣١ يناير ١٩٧٤ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٣٤ .

جديدا . وهكذا يمكن ان نفهم دعوة جنيف للسلام التي صدرت من القاهرة في ١٦ اكتوبر/تشرين الاول ١٩٧٣ واستجابت لها الدول الاطراف ، هي الخطوة نحو بناء وضع جديد للعلاقة بين اطراف الصراع . وهكذا فالفرض هي أن العلاقة بين (اكتوبر) و (جنيف) علاقة سببية طردية من حيث القوة في اطار الزمن النسبي ، بمعنى أن جنيف تفقد قدرتها وقوتها كلما تعدت في الزمن عن واقعة اكتوبر ، فأكتوبر هو المتغير المستقل وجنيف المتغير التابع ، ولكن ليس بصفة مطلقة .

والفرضية الثانية التي تشكل الاسسس الدولية للحركة نحو الفوضى ، تتعلق بظاهرة توزيع القوة الاقليمية . يحدد م . بريتش النظام الاقليمي (٥) بعد ١٩٦٧ فيحدد دائرة القلب التي تضم ست وحدات هي العراق والاردن ولبنان وسوريا ومصر واسرائيل ، ويحدد الدائرة المحيطة التي تضم ٨ وحدات ، أربعة اقطار عربية ، الكويت والجزائر والعربية السعودية وتونس وبولتين اسلاميتين غير عربيتين ، ايران وتركيا ، ودولتين مسيحييتين ، قبرص واثيوبيا ، ويحدد الدائرة الخارجية التي تضم ستة اقطار عربية ، ليبيا والمغرب والصومال واليمن الجنوبي والسودان واليمن الشمالي . ويرد معلقا ، بأن الدول الاربع غير العربية كانت لها علاقات مع اسرائيل تتراوح من التعاطف للصداقة ، اما الاقطار العربية الاربعة عشر فقد ظلت على عدائها الثابت .

ومن هذا يمكن بدء الخطوة الاولى نحو صياغة الفرضية الثانية ، بأن الصراع العربي - الاسرائيلي بعد ١٩٦٧ ، أصبح موضوعه الاول المتصارع عليه هو الارض المحتلة بعد ١٩٦٧ وليس ارض فلسطين ، والمعبر عن ذلك هو قرار ٢٤٢ وقبول الاقطار العربية التي في دائرة القلب له وأن كان على فترات مختلفة . ويقول بريتش « اما التفاعل بين دول القلب ودول المحيط بمقياس ما تراه اسرائيل فهو يختلف اختلافا اساسيا ، وذلك باستثناء السعودية والكويت اللتين تعتبران امتدادا لمنطقة القلب في هذا الصدد » . وهذا يقودنا الى تلك الفكرة التي تقول بأن الاقطار المحافظة وخاصة السعودية والكويت أصبحت أكثر تورطا في الصراع مع اسرائيل بعد ١٩٦٧ ، وأن هناك تغيرا في توزيع القوة الاقليمية بحيث سقطت الفكرة الناصرية عن وحدة الهدف التوري وتراجعت الى فكرة وحدة الصف العربي لتضم السعودية والكويت اللتين تعهدتا بتحمل النصيب الاكبر من الدعم المالي لدول المواجهة وفقا لمقررات الخرطوم ١٩٦٧ .

ويقول فاتيكيوتس « انه خلال عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ أصبح المصريون مهتمين بفك ارتباطهم من قيادة النضال العربي ضد اسرائيل ، وظهر ذلك من خطاب الرئيس عبد الناصر خلال هذه الفترة وخاصة بين انتخابات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تسيطر عليها فتح في فبراير ١٩٦٩ حتى مؤتمر قمة الرباط في ديسمبر ١٩٦٩ . وقد شعروا بأن هناك صراعا مصرية - اسرائيليا ، أكثر الحاحا وقربا من الوطن ... وكانوا مهتمين بنقل نشاطات منظمة التحرير الفلسطينية للدول العربية في الجبهة الشرقية والشمالية وخاصة الاردن ولبنان وسوريا » (٦) .

وهكذا ، يمكن ان نتقدم أكثر من خطوة نحو صياغة الفرضية الثانية المتعلقة بتوزيع القوة الاقليمية ، ان توزيع القوة الاقليمية اختلف معيار توزيعه قبل ١٩٦٧ عنه بعد ١٩٦٧ . فبينما كانت اسرائيل ، تستخدم كوسيلة لاثبات مدى درجة القومية ودرجة التورية بحيث ارتبطت عداوة اسرائيل

Michael Brecher, *The Foreign Policy System of Israel*. New Haven, Yale University Press 1972. (٦)

P.J. Vaticous *Conflict in the Middle East*. Great Britain, I 1971. pp. 146-147. (٦)

بعداوة الرجعية العربية ، بعداوة الامبريالية العالمية ، فإذا كانت الامبريالية هي العدو الرئيسي ، فإسرائيل هي العدو المباشر والرجعية هي العدو الحالي الذي بين صفوفنا ، وهكذا كانت تلك العلاقة الثلاثية الابعاد لظاهرة العدو تحدد مسالك واساليب الصراعات العربية – العربية ، وايضا الصراع العربي – الاسرائيلي ، وتوافق ذلك مع ضعف ويل اختفاء العامل الفلسطيني الفعّال في الصراع حتى ١٩٦٥ . ولكن بعد ١٩٦٧ سقطت تلك العلاقة الثلاثية الابعاد لظاهرة العدو ، غير ان هذا السقوط لم يكن على مستوى الشعار السياسي بل ظهر بطريقة واضحة أكثر على مستوى التطبيق . فالعدو المباشر أصبح عنوا حاليًا بسبب احتلاله للأرض ، وأصبحت الاقطار العربية دولا للمواجهة ودولا للمساندة ، وأصبحت العلاقة بينهما قريبة للعلاقة بين اليهود في إسرائيل واليهود في الشتات ، فالاول يحارب ويأخذ القرار والاخر يدفع المال لتدعيم دافع الدم . وكان لذلك اثاره البعيدة كما ظهر فيما بعد . وهكذا فالفرضية الثانية هي أن الاقطار العربية ، من حيث كونها في الممارسة دولا قومية ، ولو من حيث الشكل ، أرادت مجموعة منها ، بسبب مجموعة من العوامل الجيوبوليتيكية – الايديولوجية ، ان تضيق من هامش الممارسة الفردية للدولة – كدولة قومية – لصالح الممارسة القومية الساعية لتكوين الدولة العربية الواحدة ، وكان الصراع العربي الاسرائيلي هو المجال والمدخل نحو تنفيذ هذه العملية ، وكانت المحاولات جادة للتقريب بين محور الحقائق ومحور الاماني القومية . وجاءت حرب ١٩٦٧ لتعظم من هامش الممارسة الفردية للدولة ، وذلك لاعتبار ١٩٦٧ هزيمة للقومية العربية في مواجهة الصهيونية . وهكذا أثبتت ١٩٧٣ ، كنصر للدول العربية الفردية ، الذي يفرض نهجا معينا للتسوية قائما على تعامل إسرائيل مع كل وحدة عربية بمفردها .

والفرضية الثالثة تتعلق بالمسألة الفلسطينية ، يقول فؤاد جابر : « كنتيجة لقوة المقاومة الفلسطينية المتنامية بعد ١٩٦٨ ، بالإضافة الى اثار نشاطها على امن الدول المحيطة بإسرائيل ، فإن طبيعة وامتداد الوجود الفدائي في كل من هذه الدول ، اتجه الى ان يصبح مسألة داخلية مستمرة ، والوجود الفدائي ، نفسه اتبعت انه عنصر عدم استقرار قوي في السياسة الداخلية » (٧) .

ومن ذلك المقطع ، نتقدم الخطوة الاولى نحو صياغة الفرضية الثالثة ، وذلك ان العمل الفدائي كان يحاول تلك الهامش الناتج من الصراع بين القومية العربية وبين سيادة كل دولة على ارضها وما يفرضه تلك من التزامات ، وكانت تلك الوضعية هي المدخل لمأساة العمل الفدائي وذلك طبقا للفرضية الثانية . فإن القومية العربية قد هزمت في ١٩٦٧ وظهرت الدول العربية الفردية ، وتراجع مفهوم الامن القومي العربي وأصبح سائدا مفهوم الامن الوطني لكل دولة ، فكأن الفدائي قد ظهر ، تاريخيا ، متأخرا عن مرحلته التاريخية مرحلة التحرر الوطني القومي العربي .

ويقول نايف حواتمه « ان حركة المقاومة بكافة فصائلها ، مثلت امتدادا موضوعيا وسياسيا وطبقا لموقع حركة التحرر الوطني العربية وتناقضاتها . وهذا ليس بجديد ، فقد مثلت حركة التحرر الوطني الفلسطينية على امتداد التاريخ المعاصر امتدادا لواقع حركة التحرر الوطني العربية لكل تناقضاتها السياسية والايديولوجية والطبقية » (٨) . ويعلق د . صادق جلال العظم على ذلك المقطع بقوله « أننا

Fuad Jabber, the Arab Regimes and the Palestinian Revolution 1967-1971 *Journal of Palestine Studies*, Vol. (٧)

II 2, winter 1973 p. 84.

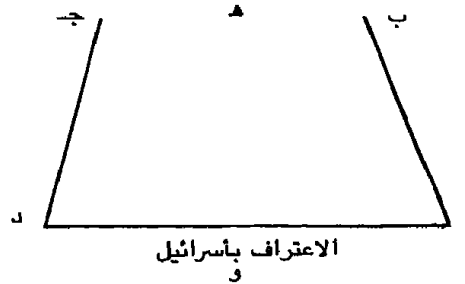
(٨) مقابلة مع نايف حواتمه ، شئون فلسطينية ، عدد ٥ / ، تشرين الثاني ١٩٧١ ص ٤٨ .

نجد في هذه الصياغة العامة والمقتضية بالضرورة جواباً يقول ، أن حركة المقاومة انهزمت لأنها كانت امتداداً ، بكل معاني الكلمة ، لحركة تحرر اعم واشمل منها كانت قد انهزمت في حزيران ١٩٦٧ ، وبما أن الاصل قد انهزم ، فلا بد إذن للامتداد الذي تفرع عنه أن يهزم ايضاً ولو بعد فترة من الزمن . ويبدو لي أن هذا التشخيص اقرب الى الحقيقة من غيره كما أنه ينطبق بصورة افضل من غيره من التفسيرات المتداولة على واقع الكفاح الفلسطيني المسلح منذ بروزه حتى اليوم . . . فالمسألة ليست مجرد مسألة الامتدادات التنظيمية الحزبية العربية الى داخل حركة المقاومة بل أن معنى الامتداد الذي يربط الحركتين اشمل واعمق واتق واكثر خطورة . . (فهو) التماثل القائم بين الطبيعة الطبقيّة لقيادات وكوادر وبرامج حركة المقاومة وتصوراتها الايديولوجية وبين الطبيعة الطبقيّة البرجوازية الصغيرة لمنشأ حركة التحرر العربية الام ^(٩) .

وهكذا نتقدم اكثر من خطوة نحو صياغة الفرضية الثالثة ، فالى جانب التشابه الطبقي والايديولوجي بين حركة المقاومة وحركة التحرر الوطني ، فإن المأساة الحقيقية تكمن في عنصر (الارض) غير المتوافرة والضروري لاية حركة ثورية ^(١٠) . وكان ذلك سبباً في أن تحارب من ارض غير ارضها وذلك لسقوط فكرة الأرض العربية عملياً بعد ١٩٦٧ . فالفرضية الثالثة هي أن الفلسطينيين كانوا دائماً موضوعاً للصراع وليس فاعلاً في الصراع ، منذ انشاء اسرائيل ١٩٤٨ حتى ١٩٦٥ (بروز فتح والقيام بأول عملياتها) ، واصبح الفلسطينيون ، بذلك ، بواسطة منظمة التحرير الفلسطينية ، فاعلاً محتملاً ، وذلك لغياب عنصر الارض ، وليس فاعلاً حقيقياً في الصراع وذلك من منظور الدول العربية الفردية . وهكذا يمكن ان نفهم مقولتين اساسيتين في حركة المقاومة الفلسطينية ، اولها مقولة ياسر عرفات عندما نادى بأن المنظمة يجب أن تلعب فوق التناقضات العربية ، ومقولة المجلس الوطني الفلسطيني بأقامة السلطة الوطنية على أي ارض محررة .

وبعد صياغة الفرضيات الثلاث السالفة والتي تجمّل طبيعة الصراع واسباب الصراع ونتائج الصراع ، يصبح التساؤل ، هوكيف نفهم علاقة هذه الفرضيات الثلاث بعضها مع بعض ؟ يجب فهم كل فرضية في ضوء الفرضيتين الاخرتين . فهذه الفرضيات الثلاث يوجد بها ثلاثة متغيرات . المتغير الاول هو اسرائيل الصهيونية، والمتغير الثاني هو الفلسطينيون العرب، والمتغير الثالث هو الدول العربية الفردية . ويمكن رسم تلك العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة بيانياً كالآتي .

المرحلة الاولى حتى ١٩٦٥ وقبل ١٩٦٧ القضاء على اسرائيل



(٩) د . صادق جلال العظم ، دراسة نقدية لفكر المقاومة الفلسطينية ، دار العودة ، بيروت ، ط ١ د / ٣ / ١٩٧٢ ص

١٤ - ١٥ .
(١٠) راجع اسامة الغزالي حرب ، الحرب الثورية مفهومها وتطوراتها المعاصرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٨ .

فالمحور أ ب : هو محور الحقائق المتمثل في مدى التوازن العربي - الاسرائيلي الذي جوهره توازن القوى المصري - الاسرائيلي ، والمتمثل في مدى التفسخ في الوطن العربي وأخيرا في التوازن الدولي ، وهذا المحور من مظاهره الاعتراف بمقررات الأمم المتحدة للتقسيم ١٩٤٧

والمحور ج د : هو محور الاماني الوطنية القومية باستعادة الارض المحتلة بفلسطين العربية . وبلغ هذه المحور ذروته في التحقق مع برور فتح ١٩٦٥

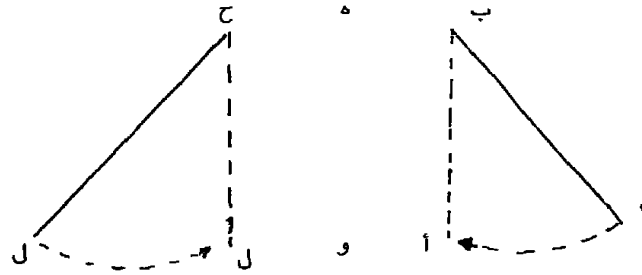
والمحور أ د : هو القاعدة المغذية للمحورين السالفين والمتمثل في استقرار النظم العربية الثورية ويزوغ نظم جديدة وخاصة في العراق وسوريا والعلاقات الوثيقة مع الاتحاد السوفييتي ، ونتائج الخطة الخمسية الاولى في مصر (المجتمع النموذج) ، وتورة اليمن .

وكانت عملية هذا المثلث غير المكتمل الرأس هو التعرقة بين وجود اسرائيل والمشكلات الناجمة عنها . فالحصاء على اسرائيل يفترض في البدء الحصاء على المشكلات الناجمة عنها .

المرحلة الثانية ١٩٦٧ العدوان الاسرائيلي

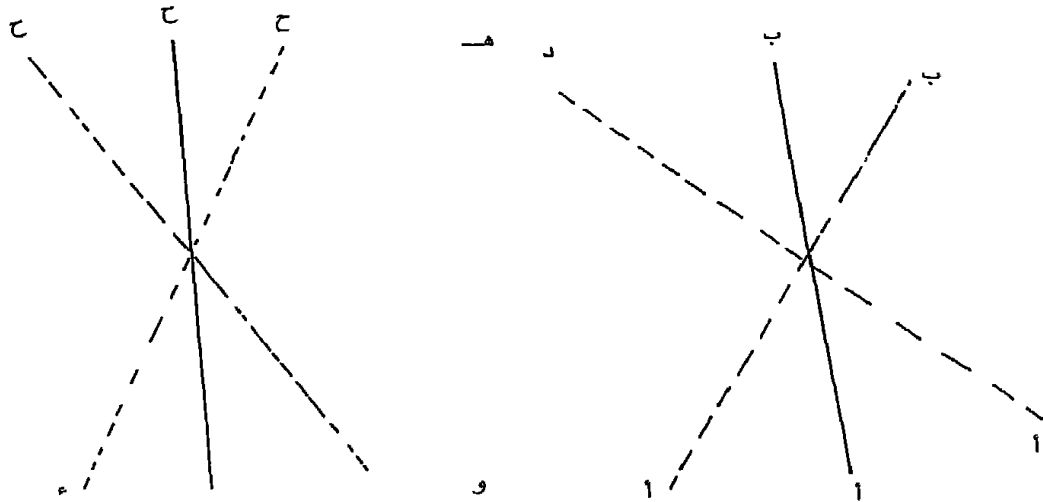
ضرب العدوان الاسرائيلي القاعدة المحور أ د

العدوان الاسرائيلي

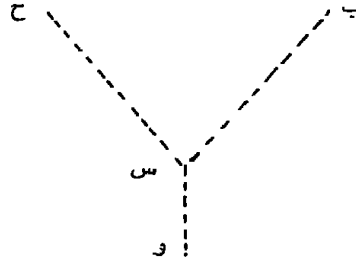


وكان من نتائج ضرب القاعدة المحور أ د ، أن اختلت العلاقة الحدية بين المحورين أ ب ، ج د ، وانتقل المحوران من مرحلة الحدية الموصلة للنقطة هـ الى مرحلة التوازي الذي تجمع بينهما النقطتان هـ وبدرجة علاقة واحدة ، وهذه مرحلة التوازي ، اطلق عليها مرحلة اللاحرب والاسلم (مرحلة السكون) (راجع الفرضية الاولى) واصبح الامر يحمل نقيضين بدرجة متساوية ، اما الانتصار على اسرائيل او الاعتراف باسرائيل . وسادت تلك الفترة في تبرير منطق الانتصار على اسرائيل على عوامل القوة الكامنة (الكمية) في الجانب العربي في المستقبل غير المنظور ، ولعبت اسرائيل على مدى صلابة الارادة السياسية للدول العربية الفردية لترجمة معطيات ١٩٦٧ الى حقائق سياسية مشروعة ومعترف بها .

المرحلة الثالثة اكتوبر ١٩٧٣



لقد جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ كدافع للحركة واخلال توازي المحورين أ ب ، ج د ، واصبحت العلاقة احتمالية أما ان تصبح متفرجة وتتقابل عند (و) الاعتراف بإسرائيل ، او ان ترجع حدية كما كانت في المرحلة الاولى (هذا من الناحية النظرية البحتة) ، ولكن واقعا ، فالعلاقة وفقا للفرصيات السابقة سوف تصبح متفرجة ، ولكن الخلاف كان حول هل سيتقابل المحوران أ ب ، ج د عند النقطة (و) ام سيتقابلان عند نقطة أخرى غير (و) ، وهذه النقطة يفترض ان تتحرك النقطة (و) اليها وهي النقطة (س) وهي نقطة الحد الأدنى العربي (جنيف)



وعند الوصول الى نقطة الضعف المتزايد لجنيف وذلك وفقا للفرضية الاولى ، بدأت في المنطقة ميكانيزمات تسوية أخرى غير جنيف ، يطلق عليها الباحث ميكانيزمات التسوية الفوضى ، والتي تقصد بها كما ذكرنا مرحلة التزامن في التحول السريع والمفاجيء في انتقال طرف من الصراع من موقع معروف الى موقع آخر مضاد مع عدم القدرة على منع تأثيرات تلك التحول السريع والمفاجيء ومع عدم الاعتراف بشرعية تلك التحول ولا نتائجه .

ثانيا : ميكانيزمات الحركة نحو الفوضى :

انتهى القسم الاول الى استخلاص نتيجة هامة ، وهي ان التفاعلات في المنطقة العربية بعد ١٩٦٧ حتى دعوة جنيف للسلام ، كانت تتميز بأنها تفاعلات حادة في تركيب البنية العربية من حيث ارادة القتال ضد اسرائيل ومن حيث الامكانية الفعلية لها . ويعبر احمد بهاء الدين عن تلك الوضعية قائلا « المشكلة ان العقل العربي العام يريد من كل شيء احسنه ، ولا يريد ان يدفع ثمنه ، وبالتالي تقل فاعليته في توجيه الاحداث بالتريخ ، يرفض الاستسلام ولكنه يتركه يمر على اجزاء ، ولا يريد الرفض الكامل للعدو ، لانه لا يريد مثلا ان يوقع امريكا بطرد كل مصالحها تماما ونهائيا من العالم العربي كله حتى تضعها امام الاختيار الحاسم ولكنه يسب امريكا ويشتمها بأكثر مما يشتمها الد أعدائها . ويفضل القتال والنضال لاسترداد الارض ولكنه لا يعبر عن رغبة حقيقة في دفع الثمن واحتمال التضحيات وتجميع القدرات وجعل الحرب على المستوى العربي كله حربا متصلة يقتنع العالم بحتميتها اذا لم يتغير موقف العدو . ورغم ان الشرعية معنا والاهداف معنا والقرارات الدولية معنا ولكن (تصديق العالم لنا) ليس معنا » (١١) .

من هذا التعبير للعقلية العربية ، يتضح كما ظهر في القسم الاول من مقولات محمد سيد احمد ان العرب يضعون فعل الحرب مشروطا بفعل استرداد الحق ، بمعنى ان العلاقة بينهما علاقة عكسية ، بمعنى انه كلما ازدادت امكانية تحقق فعل استرداد الحق (الارض بعد ٦٧ وحقوق الشعب الفلسطيني) ضعفت امكانية الالتجاء الى فعل الحرب . ويمكن تفسير مجمل الاحداث في منطقة الشرق الاوسط من منظور تلك العلاقة . وعلى اساس تلك العلاقة قامت الفرضية الاولى

(١١) احمد بهاء الدين ، ابعاد في المواجهة العربية الاسرائيلية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، تموز ١٩٧٢ ص ٢٤٢

في القسم الاول (اكتوبر - جنيف) . ولكن ما حدث هو ان طرفا من اطراف الصراع وهو مصر ، رأى ان الطريق الى جنيف مرصوف بالعديد من العقبات ، ومن ذلك . اولاً ، صعوبة الاتفاق على جدول اعمال المؤتمر . وقد ثارت بهذا الخصوص ثلاث عقبات اساسية (مسألة الانسحاب ومسألة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومسألة تطبيق السلام) . ثانياً ، الصعوبات التي تتصل بتمثيل اطراف الصراع في المؤتمر ، وبصفة خاصة قضية التمثيل الفلسطيني وقضية التمثيل العربي بين التوحد والتعدد . ثالثاً ، الصعوبات التي تتصل بكيفية ادارة اعمال المؤتمر ، وبصفة خاصة هل تكون هناك لجان جغرافية ام لجان موضوعية . وبالإضافة الى ذلك كله ، بدا ان مواقف اطراف الصراع مباعدة للغاية ، واصبح من العسير التكهّن بإمكانية انعقاد مؤتمر جنيف اصلاً ، وانه حتى لو انعقد فلن يؤدي الى نتيجة ، وربما نفهم من هذه الزاوية اشارة الرئيس السادات المتكررة الى ان مؤتمر جنيف ليس هدفاً في حد ذاته ، وانه لا يتصور ان يلاقي ذلك المؤتمر المقترح نفس مصير مؤتمرات نزع السلاح العالمي التي امتدت جلساتها لما يزيد عن ٢٥ عاماً دون ان تصل الى نتيجة محددة بخصوص القضايا محل النزاع . كانت هذه الصعوبات جميعها امام عملية اتخاذ قرار التوجه الى اسرائيل مباشرة ومخاطبة شعبها وقياداته لكي يقرروا لانفسهم ما يرون ، غير ان العامل الحاسم وراء هذا القرار ، وبالتالي تقييم ما تمخض عنه من نتائج انما يدور حول تصور الرئيس السادات لدور العوامل النفسية في الصراعات الدولية (١٢) ، وما يترتب على سوء الادراك المتبادل من تضخيم لابعاد الصراع وانحراف بمساره عن اية بوادر حقيقية للتسوية . لقد كان تقديره ان حرب اكتوبر قد انت دورها الكبير في اسقاط جوهر نظرية الامن الاسرائيلي وتحدي جدار القوة العسكرية التي كانت تستند اليه في ادارة الصراع . ولكن كان ما يزال هناك جدار آخر يتعين تحطيمه اذا ما كان هناك سعي جاد من اجل السلام لكل شعوب المنطقة ، ذلك هو جدار الشك والمرارة المترسب عبر ثلاثين عاماً من الحروب المستمرة . وفي ضوء ذلك كله كان القرار بمبادرة السلام ، في نوفمبر ١٩٧٧ ، لتجاوز جميع العقبات الاجرائية امام التسوية وازالة حاجز الشك والمرارة ، وتأكيد جدية المسعى من اجل السلام . ففي جلسة افتتاح دور الانعقاد العادي الثاني لمجلس الشعب المصري اعلن الرئيس السادات « انا امامكم وامام شعبنا وامام الامة العربية ، لا تهمني العمليات الاجرائية على الاطلاق ، فلتكن الاجراءات وليكن انفعال وهستريا اسرائيل ما يكون ... انا ذاهب الى جنيف ولن تستطيع لاسرائيل ولا قوى العالم مجتمعة ان تثنييني عما اريد . سمعوني اقول اني مستعد ان اسافر الى آخر هذا العالم اذا كان في هذا ما يحمي عسكري او ضابط من اولادي ... انا مستعد فعلاً ان اذهب الى آخر العالم وستدهش اسرائيل حينما تسمعني الان اقول انني مستعد ان اذهب الى بيتهم الى الكنيسة ذاته ومناقشتهم » . وكانت تلك هي اشارة البدء لمرحلة تاريخية حاسمة في المنطقة العربية كلها وتتابع الأحداث حتى حمل السفير الامريكي في القاهرة نص دعوة لزيارة القدس (١٣) .

وبدأت الخطوة الاولى نحو الفوضى . جوهر هذه الخطوة هو ابدال طرف المعادلة الثاني في معادلة (اكتوبر - جنيف) بحيث تصبح (اكتوبر - المبادرة) ، وهنا يختلف معنى الطرف الاول من المعادلة وتصبح فيه اكتوبر العربية ، اكتوبر المصرية ، وتنقل اكتوبر من واقعة

(١٢) راجع بصفة خاصة ، J. W. Eisman, Reconciling «incompatible» Positions, *Journal of Applied Behavior science* vol. 14, no 2, 1978 Virginia U.S.A. pp. 133-150.

(١٣) مبادرة السلام : رحلة القرن العشرين ، وثيق وتحليل علمي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الامرام ، يناير ١٩٧٨ . ص ص ٧ - ٥٨

متنامية محتملة يحدد على اساسها ثمن متنام محتمل الى واقعة محددة حدثت يحدد على اساسها ثمن محدد متوقع . وكانت تلك الخطوة خروجاً على المؤلف من المنهج العربي لحل الصراع مع اسرائيل ، وكانت الخطوة الثانية هو رد الفعل العربي حيث انقسم الى ثلاثة انماط من الردود تتراوح بين رافض ومتحفظ ومؤيد ، والملاحظة الاولى على رد الفعل هذا ، ان الوطن العربي انقسم بطريقة قد تكون متساوية عددياً من حيث عدد الدول بين الانماط الثلاثة ، فالدول الرافضة هي العراق وسوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والدول المتحفظة هي السعودية والاردن والكويت والامارات العربية ، والدول المؤيدة هي المغرب والسودان واليمن الشمالي وعمان والصومال . والملاحظة الثانية ان الدول الرافضة عقدت اجتماعاً لها في طرابلس ، في ١٩٧٧/١٢/٢ ، انتهى الى اصدار بيان في ٥ ديسمبر لم توافق عليه العراق . وهكذا انقسمت حركة الرفض ، ولم تطرح بديلاً للسلوك المصري ، غير دعوة لحياء الاساليب التقليدية في ادارة الصراع . وكانت الخطوة الثالثة ، متمثلة في تصريحين للرئيس السادات في خطابه امام الكنيسة ، اولهما ، التأكيد المتكرر والصريح انه لن تكون هناك حرب اخرى في الشرق الاوسط بمعنى الاتفاق على عدم اللجوء الى القوة في تسوية الصراع ، وثانيهما الاعتراف القانوني والاخلاقي لاسرائيل في اقامة وطن قومي على ارض لم تكن ملكاً لليهود .

ومن هذه الخطوات الثلاث - المبادرة وطبيعة الرفض العربي والاعتراف باسرائيل ، تشكلت الحركة الاولى لعملية الفوضى في المنطقة .

وكان افتتاح الحركة الثانية لعملية الفوضى في المنطقة ، بخطوة كمب ديفيد ، وهي محاولة لمنع سقوط تلك التوجه المؤسس على الحركة الاولى ، وذلك لان سقوط ذلك التوجه الجديد في المنطقة يؤدي الى ارتداد عكسي لصالح المفاهيم والاساليب التقليدية في حل الصراع . فقد اثبتت تلك الخطوة بعد مؤتمر القاهرة التحضيري في ١٩٧٧/١١/٢٦ ولقاء الاسماعيلية في ١٩٧٧/١٢/٢٥ وزيارة كارتر لاسوان واجتماعات اللجنة العسكرية والسياسة في ١٩٧٨/١/١١ وزيارة الرئيس السادات لأمريكا وعودة رحلات المكوك في ١٩٧٨/٢/٢٠ التي قام بها السفير المتجول اثرتون ، والاسئلة الامريكية التي وجهت الى الحكومة الاسرائيلية حول تصور الاخيرة لمستقبل الضفة الغربية وغزة ، ولقاء فينا في الاسبوع الثاني من شهر يوليوز ومؤتمر ليز في ١٩٧٨/٧/١٨ . واصيبت كافة تلك التحركات والاجتماعات بالفشل في دفع تلك التوجه خطوة حقيقية بعد المبادرة ، فكان لقاء كمب ديفيد في ١٩٧٨/٩/٥ بالولايات المتحدة ، ذلك اللقاء الذي تم بين الرئيس السادات ومناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل ورئيس الولايات المتحدة الامريكية جيمي كارتر . وقد انتهى هذا اللقاء باصدار وثيقتين ، مثلت الوثيقة الاولى مجرد غطاء لا يرتبط بالوثيقة الثانية وهي خاصة بالانسحاب الاسرائيلي من سيناء . وكانت هذه الخطوة سبباً في دفع المنطقة العربية الى نوامة حقيقية .

وكانت الخطوة الثانية هي مؤتمر بغداد الاول الذي جاء بعد مؤتمرات نول الصمود والتحدي (الرفض) ، وكان من اهم نتائجه وجود اتفاق بين مؤيدي الحل الامريكي (الدول المحافظة) وبين مؤيدي الوجود الامريكي المشارك في الحل نون الانفراد به (الدول الراديكالية) على عدم الضغط بصورة مباشرة على التنسيق الحركي المصري - الاسرائيلي - الامريكي بسلاح الاستعانة بالسوفييت . وتعتبر هذه النتيجة تراجعاً عن منهج نول الصمود والتحدي الذي كان يرى ضرورة توثيق العلاقة بالسوفييت كمدخل ضروري لافشال الحركة المصرية - الاسرائيلية - الامريكية . ورغم

انه ، شكليا ، يعتبر التقارب العراقي - السوري ردا موضوعيا على التقارب المصري - الاسرائيلي ، الا انه موضوعيا لا يعتبر كذلك ، فانه كان يمكن ان يعتبر كذلك لو حدث منذ مؤتمر طرابلس في ديسمبر ١٩٧٧ ، الا ان العراق انشق عن هذا المؤتمر ، فما كان من سوريا الا ان انشقت موضوعيا وليس شكليا عن جبهة التحدي والصمود وذهبت الى العراق كمحاولة تجاوز الفرضية التي سادت في المنطقة بأن الحرب الاهلية اللبنانية كانت كافية للوجود الموضوعي لكاتب ديفيد ، وذلك قائم على فكرة ان الصراع بين الاقطار الثورية في الوطن العربي يؤدي الى ارتقاء المعتدلين خوفا من الاثار الجانبية للصراع في مجال المحور المصري - الاسرائيلي ، ولكن موضوعيا تم فعلا رغم تجاوز هذه الفرضية شكليا ، تمرير كمب ديفيد ، مؤثر ذلك طبيعة قرارات مؤتمر بغداد ، اذ ركز كليا على ضرورة معاقبة مصر ، دون وضع مخطط حقيقي ، لتجاوز هذا الظرف الموضوعي الذي شاركت فيه اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية . ويرجع ذلك الى عامل مهم جدا ، وهو الدور السعودي . ذلك ان السعودية ، كنواة تلعب دور الاقليمية المؤثرة - دون الامكانات الموضوعية الكافية لهذا الدور - رأت ان التنسيق الحركي المصري - الاسرائيلي ، يتضمن تهيدا فعليا لمكانتها في الوطن العربي ، فوافقت على اتجاه مؤتمر بغداد بمعاقبة قيادة مصر وعزلها عن الوطن العربي .

وجاءت الخطوة الثالثة لتتم الحركة الثانية في احداث عملية الفوضى الدولية في المنطقة متمثلة في احداث ايران وسقوط الشاه . فان احداث ايران تطرح معاني ومؤثرات جديدة تدل على تحول عميق في المنطقة . اهمها ، وجود نظام اسلامي على يسار المملكة العربية السعودية ، يدعي ان شرعيته مستمدة من قدرته على التعبير عن المسلمين والاسلام وينازع المملكة السعودية في ريادة العالم الاسلامي . وزاد من خطورة ذلك التنسيق بين الخميني ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وما يطرحه من احلال بديل مسلم غير عربي ، كمساند اساسي للحركة الفلسطينية وذلك لأول مرة منذ ثلاثين عاما .

وهكذا اكتملت الحركة الثانية في عملية الفوضى بثلاث خطوات ، كمب ديفيد - مؤتمر بغداد الاول - احداث ايران . وكان افتتاح الحركة الثالثة والاخيرة ، والتي تفترض بطبيعتها انها إعادة عرض بطريقة مختلفة للحركتين الاولى والثانية . وهذه الحركة الثالثة ليست مركبة او مكونة من خطوات من عمليات ساهمت فيها خطوات الحركتين الاولى والثانية ، فكان الافتتاح بعملية تقليص العلاقة الامريكية - السعودية ، وهذه العملية تعتمد على مفهوم السلام لدى اسرائيل ، حيث يقصد بالشرعية الاقليمية لديها ان تقبل دولة اسرائيل على انها دولة تنتمي عضويا الى المنطقة العربية ، لها ان تقول كلمتها بخصوص مشكلات هذه المنطقة وان تخلق العلاقات السياسية الدبلوماسية الكاملة وان تقيم العلاقات الاقتصادية الطبيعية مع جيرانها بقصد استغلال ثروات المنطقة ، وهذا الذي يمهّد لاسرائيل تحقيق عنصر اساسي في استراتيجيتها ، هذا العنصر الذي يعني ان اسرائيل تمثل نموذجا « للدولة الاقليمية العظمى » التي تسعى الى ان يكون لها مجال حيوي في المنطقة المحيطة بها . ومعنى ذلك ان فكرة الشرعية لم تعد مرتبطة بوعد الهي ، ولكن ايضا لوقائع قائمة ، ولم تعد مقصورة على الحق في مجرد الوجود ولكن تتجاوز ذلك الى الحق في ان يكون لها دور بارز وربما قيادي في المنطقة (١٤) . وفقا لطبيعة الصراع العربي الاسرائيلي ، كان دائما للولايات المتحدة الامريكية علاقات خاصة بعد ١٩٦٧ على جانبي الصراع . فهناك اسرائيل والسعودية والاردن ، ولكن الاهم هما

(١٤) مجدي حماد ، العلاقات الطبيعية في المفهوم الاسرائيلي ، الموقف العربي ، السنة الثانية ، العدد الرابع عشر ، يونيو ١٩٧٨ ص ٣٨ - ٣٩ .

اسرائيل والسعودية ، واسرائيل تريد ان تدخل مرحلة السلام ، ولا تكون للولايات المتحدة الامريكية علاقة خاصة مع دولة في المنطقة لها نفس القوة للعلاقة الخاصة الاسرائيلية - الامريكية ، فكان لا بد ان تكون احدى عمليات السلام الاسرائيلي تقليص العلاقة الخاصة الامريكية السعودية . وقد اختارت اسرائيل فعل التقليص وليس فعل الالغاء بسبب ما تمثله السعودية من مصلحة حقيقية للولايات المتحدة الامريكية ، فكانت اولى افعال هذه العملية محاولة احياء الرغبة في لعب دور الدولة الاقليمية المؤثرة لدى القوة التي تتوافر لديها الامكانيات الموضوعية لذلك وهي مصر ، والتي تشترك مع السعودية في نهجها المحافظ داخليا وخارجيا ، وذلك عن طريق سيناريوهات تنمية القوة التي تؤهل مصر لاعادة لعبها هذا الدور . وهذه السيناريوهات قائمة على فكرة المركب (المصري - الاسرائيلي) .

والعملية الثانية في الحركة الثالثة هي عملية زرع عدم الاستقرار في المنطقة . وهذه العملية قائمة على فرضية ان تصفية الصراع الشامل يؤدي الى بروز التناقضات الثانوية والصراعات الكامنة بين اطراف كل فريق . فنجد تطبيقا لتلك الفرضية ان حواشي المنطقة العربية صارت تحظى باهتمام الاطراف العربية اكثر من اهتمام هذه الاطراف ببعضها ، كما ان الوطن العربي - ولاول مرة - يتمزق بصراعات داخلية غير محورية ، اما ان الحروب السائدة والصراعات القائمة تفشت بشكل لا يسمح بانشاء تكتلات عربية واسعة تحسم الصراع سلما أو حربا بل هي من النوع الذي يؤدي الى تفتيت العمل العربي الجماعي او شبه الجماعي . كما ان هذه الفرضية تفترض أن المنطقة تتعرض لمرحلة سيولة عالية الدرجة وهي مرحلة تميز عملية الفوضى الدولية السائدة في المنطقة .

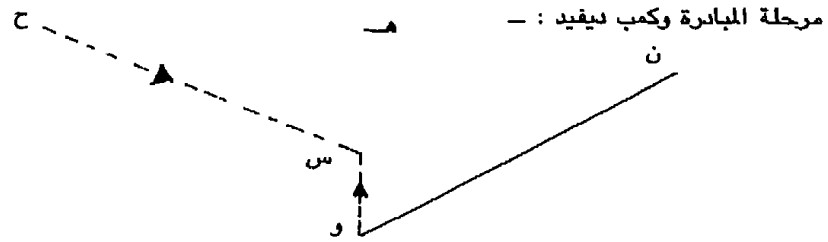
كما أن العنصر الفلسطيني ، من منظورتك الفرضية ، يلعب دورا فعالا في تحقيق عدم الاستقرار في هذه المنطقة مما يتيح للاستراتيجية الاسرائيلية ، لاول مرة ، ان تنقل عنصر عدم الاستقرار ، الذي اراد العرب ان يوجهوه الى اسرائيل وهو العمل الفلسطيني ، الى الساحة العربية ، وخاصة مع ما تتميز به عملية السلام المصري - الاسرائيلي من تحجيم الامل الفلسطيني في اطار الحد الانى لهذه الامل . وهذه السياسة في عدم الاستقرار تشتد خاصة في اطار اختلال التوازن الدولي والاقليمي في المنطقة . ومن العرض السابق يتضح ان ميكانيزمات الفوضى تتمثل في ثلاث حركات : -

● الحركة الاولى وهدفها : خلخلة النظام القديم . وتمت في اطار ثلاث خطوات . المبادرة ، طبيعة الرفض العربي ، الاعتراف باسرائيل .

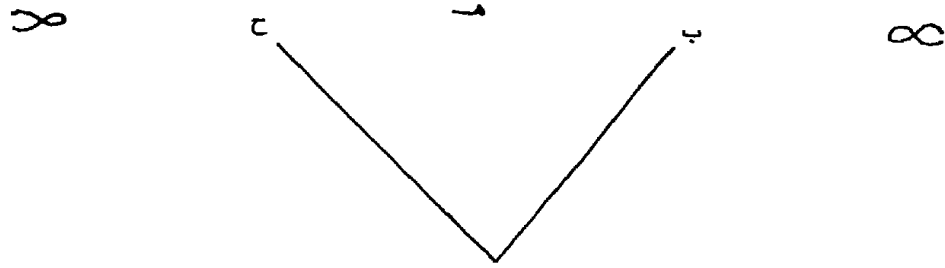
● الحركة الثانية وهدفها : تفتيت النظام القديم . وتمت في اطار ثلاث خطوات . كمب ديفيد ، مؤتمر بغداد ، احداث ايران .

● الحركة الثالثة وهدفها : بنر بنور نظام جديد . في عمليتين : عملية تقليص العلاقة الخاصة السعودية/الامريكية ، وعملية زرع عدم الاستقرار في المنطقة العربية .

والسؤال الاتي : كيف يمكن التعبير عن ذلك بيانيا ؟

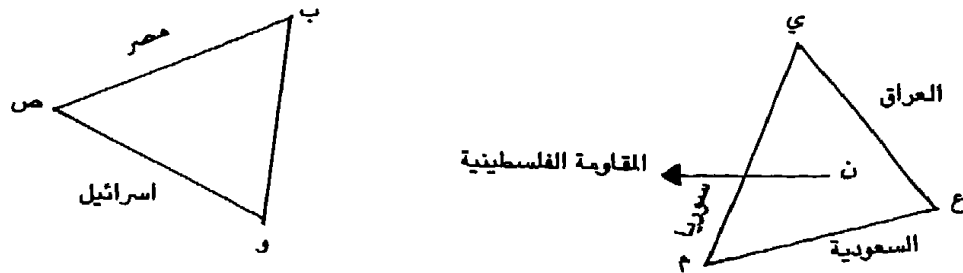


في هذا الشكل نجد حدوث اختلال لأول مرة في الاستراتيجية العربية تجاه اسرائيل فنجد محور الحقائق قد التقى عند (و) دون محور الاماني الوطنية والقومية حتى عند الفاعل العربي الذي ساهم في احداث محروب و ، المحور الذي لا زال في مرحلة اختلال ولو شكليا ويريد ان يلتقي عند النقطة س التي يطلق عليها انها نقطة جنيف . ومن هنا يمكن ان نفهم معنى مصطلح (الصمود والتحدي) فهو صمود ضد النتائج والآثار الناتجة عن محروب و والتي تتمثل في علاقة ∞ الدالة على التلاشي في اللانهائي وسيطرة النقطة (و) على عملية السلام . ويمكن ان نفهم معنى التحدي وذلك عند الرسم البياني للاستراتيجية الاسرائيلية الصهيونية .

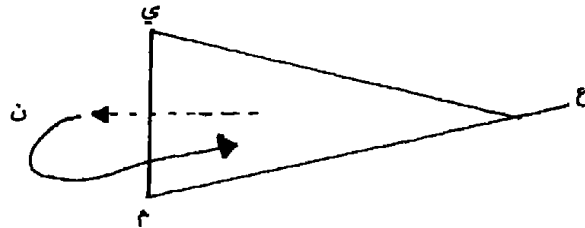


وهذه الاستراتيجية الدالة على ضرورة التقاء المحروب 1 ، والمحروب د عند النقطة (و) بحيث يصبح المحوران ب و ، ج و ، وتحدث عملية التلاشي في اللانهائي بمعنى فقدان القدرة الذاتية للمحورين الاصليين ب 1 ، ج د في تحديد اي مستقبل وخضوعهما للقدرة الذاتية للنقطة (و) في تحديد المستقبل .

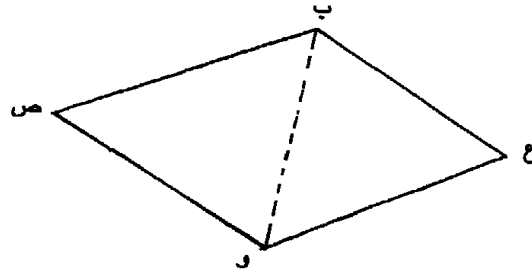
مرحلة زرع عدم الاستقرار : -



ومحروب و يجري الان تأسيس مثلث مكتمل الزوايا عليه بحيث يكون ضلعا ب ص ، و ص ، يلتقيان عند النقطة (ص) الدالة على مدى التعاون والتنسيق الاقليمي . وهذا المثلث لديه الحيوية والامكانية في اضواء العنصر (ن) الذي يشكل عنصرا عشوائيا . يريد المثلث ع م ي ان يوجهه الى المثلث ب ص و لتدمير المثلث . وعلى ذلك يكون الصراع متمثلا في الى اي مدى يكسب المثلث ع م ي العنصر ن النابع من المثلث قدرات وصفات تشكل عاملا عشوائيا وغير متوقع للمثلث ب و ص ويحيث تكون الحيوية المنتظرة لهذا المثلث غير قادرة على تعديل الشكل المثلث الى شكل ذي اربعة اضلاع ب ص و ن . كما ان العنصر ن في حالة عدم قدرته على تحطيم المثلث ب ص و سيكون في حالة ارتداد الى القاعدة المنطلق منها وهي المثلث ع ي م . ويشكل في حالة ارتداده عنصرا عشوائيا ويساهم في تحطيمه .



الهدف الامريكي : - ويتمثل الهدف الامريكي في الرغبة في جذب المحوري م ليتماس مع المحور ب والذي يمثل اساس التسوية (الحقائق) وبذلك يوجد احتمالان . اما ان يتحطم المثلث نتيجة للصراع بين قوة الجذب للمثلث ب ص و ، قوة الطرد للمثلث ع ي م لما بين المحاور الثلاثة في المثلث الاخير من عدم تجانس ، واما ان يلتقي المثلثان ويشكلان الشكل التالي : -



وبذلك تكون مهمة هذا الشكل الرباعي الاضلاع هو التعاون الاقليمي الذي يكون هدفة هو افقاد العنصر (ن) كافة قدراته على الحركة ولتحجيمه لينضم في النهاية ويشكل جزءا من المحور ب و .

خاتمة

يتضح مما سبق ان الصراع العربي - الاسرائيلي تحكمه مجموعة من الظروف الموضوعية ، المتعلقة ايضا بالصراع ذاته او باسرائيل او بطبيعة الدولة القومية في الوطن العربي ، تؤدي الى احداث فوضى في مجموعة العلاقات الدولية السائدة بين دول المنطقة ، ويلعب الدور المصري هنا مجرد المعجل لاحداث هذه الفوضى وليس خالقها او مسببها . واذا كان للباحث ان يرى ملامح المستقبل من خلال ذلك الركاب المتساقط من البناء القديم ، يمكن تلخيص ملامح المستقبل في ملمحين اساسيين ، يشكلان القاعدة التي يبنى عليها سيناريو محصلة الفوضى : -

الملمح الاول : وهو يتعلق بمصير الدولة القومية الفريدة في الوطن العربي ، وذلك لان قبول اسرائيل في المنطقة ، كدولة شرعية لها حق الوجود ، ينسخ من حيث المبدأ دعوى القومية العربية الساعية لتكوين دولة عربية واحدة ، ولكن ايضا من ناحية اخرى ، يعمل على تهديد تكوين الدولة القومية الفريدة في الوطن العربي ، من حيث اعتبار اسرائيل كاقليّة عنصرية ودينية ، تتميز بقدرات اقتصادية عالية وممكنات سياسية مرتفعة متمثلة في طبيعة نظامها السياسي وفي نمط علاقاتها الدولية . وهنا تثار مشكلة الاقليات في الوطن العربي ، من حيث فتح باب المستقبل للمطالبة بحقوقها في تقرير مصيرها ، وذلك اتساقا مع الاعتراف بمشروعية الوجود الصهيوني بفلسطين والتعامل مع قضية الشعب الفلسطيني بأسلوب التعامل مع اقلية يجب منحها حقوقها في تقرير مصيرها .

وتثار مسألة مصير الدولة القومية الفريدة من ناحية اخرى مرتبطة بازمة الطاقة التي يعاني منها النظام والمجتمع الدوليان ، وهناك في التفكير العربي الاستراتيجي سيناريوهات متعددة حول هذه المسألة وخاصة فيما يتعلق اساسا بالعراق والسعودية والسودان ، وهذا وفقا لما يطلق عليه الغرب « التفكير في ما لا يفكر به » . كما تثار مسألة مصير الدولة القومية الفريدة ، من زاوية أن الاعتراف باسرائيل سوف يصادر على مصدر هام من شرعية النظم القومية الثورية في الوطن العربي ، وخصوصا مع ذلك الازدهار الوقتي لاقتصاديات الدول العربية التي تتعامل مع اسرائيل ، كما يؤدي الى سقوط نظم سياسية قومية عربية عديدة في المنطقة .

الملح الثاني وهو ما يتعلق بشكل النظام الدولي الاقليمي في المنطقة ، ويعبر ابا اييان عن الفكر الاسرائيلي الصهيوني خير تعبير ، ففي مجموعة كتاباته التي نشرت في كتاب بعنوان « صوت اسرائيل » ، يعترض على الافتراض القائل بأن الشرق الاوسط يمثل وحدة ثقافية وان على اسرائيل ان تتكامل مع هذه الوحدة ، ويزعم ان العرب عاشوا دائما في فرقة عن بعضهم بعضا وان فترات الوحدة القصيرة كانت تتم بقوة السلاح ، ومن ثم فان التجزئة السياسية لم يحدثها الاستعمار وان روابط الثقافة والتراث التي تجمع البلاد العربية لا يمكن ان تضع الاساس للوحدة السياسية والتنظيمية . وهنا يمكن ان نفهم الدعوة الاسرائيلية بانشاء كمنولث شرق اوسطي ، تلعب اسرائيل فيه دور المدير العام لهذا التنظيم والضابط لايقاعه . وبذلك تتكون هناك مجموعة من الدول تمثل القلب للنظام الجديد ، وهي اسرائيل ومصر وسوريا والاردن والعراق (ان امكن) ، محاطة بمجموعة من الدول المساندة الصديقة الغنية وهي ايران والسعودية والكويت والعراق . ومن هنا التصور المبني لما يمكن ان يكون عليه النظام الاقليمي الدولي الجديد ، يمكن معرفة اية رياح تلك التي سوف تهب على المنطقة خلال السنوات الخمس القادمة على الاقل .

واخيرا ، تزداد الصعوبة وتتعدد المواقف أمام القوى الوطنية والقومية الرافضة للوجود الصهيوني في فلسطين ، مما يتحتم عليها ان تتدبر الامر عبر خطة طويلة الامد قائمة على رؤية صحيحة للحقائق الجديدة بغرض تغييرها .

يصدر قريبا

رفاعة رافع الطهطاوي

الأعمال الكاملة

تحقيق د. محمد عمارة

بعد التطبيع السياسي التطبيع الثقافي بين مصر واسرائيل

محيي الدين صبحي

كاتب وناقد . عمل سابقاً رئيساً لتحرير مجلة المعرفة
ثم للنادي الثقافي العربي في دمشق

الاستقلال الثقافي هو الخطوة الأولى لنمو الوعي بأنواع الاستقلال الأخرى ، من استقلال سياسي واقتصادي وصناعي وعسكري . ومع الشعور بالحاجة الى الاستقلال ككل يتولد الشعور بالحاجة الى الوحدة العربية كضرورة عملية سواء في حالات التصدي للعدوان الاستعماري أو التنمية بفروعها المختلفة . وهنا أيضاً يسعفنا الاستقلال الثقافي ببعث الوجدان القومي عند العرب ، لتطوير شخصية قومية حديثة تضرب بجذورها في أعماق تاريخنا المجيد لاستئناف اسهامنا في الحضارة البشرية .

تطبيع العلاقات الثقافية بين مصر واسرائيل يعني بالضرورة التنازل عن كل هذه الطموحات — وبالتالي الوقوع في التبعية الثقافية للفكر الصهيوني القائم على انكار الحضارة العربية في الماضي والوجود العربي في الحاضر وتطلعات العرب الى مستقبل أفضل . وتستلزم التبعية الثقافية للصهيونية ضرورة اعتناق فكر انفصالي ، مقاوم للوحدة العربية ، وتوجهات سياسية معادية للتحرر ، ومبادئ انهازمية تدعو الى سلسلة لا متناهية من التنازلات سواء عن الأرض أو الاستقلال أو الشخصية القومية .

فيما يلي دراسة هي محاولة في تقصي بواكير التطبيع الثقافي بين مصر واسرائيل ، وكشف آثارها في حقول المؤسسات الثقافية والتوجيه القومي والنتاج الأدبي .

في كل الدول الحديثة ، مهما كان نوع النظام الحاكم ، يتماشى الارشاد الثقافي مع التوجيه الاعلامي . الفرق بينهما أن الارشاد الثقافي ينضج على نار هادئة . لتكوين مواقف ثابتة في نفس المواطن . أما التوجيه الاعلامي فهو بمثابة « قراءة » سريعة للأحداث ، وتفسير مرتجل لها يستند الى القيم التي بثتها الثقافة من قبل . فكأن الثقافة هي الاستراتيجية والاعلام هو التكتيك في حقل العمل الفكري .

ولما كان الفكر الاستسلامي أبعد في العمالة من كل فكرة بخيلة تسللت الى النفس العربية في العصور الحديثة ، فانه فكر مقطوع الجذور عن النفس العربية عامة ، وعن الفكر المصري بخاصة . لذلك لم يجد مستنداً في الداخل سوى النزعة الاقليمية الانفصالية فأطلقها تعيث فساداً في أجهزة

الاعلام . ولم يغفل عن التوجيه التربوي في المدارس والتوجيه القومي في الجامعات فراح يخصص الساعات الطوال في المدارس لتشويه التاريخ العربي الحديث ، واعادة كتابته على أسس متوافقة مع النظرية الصهيونية في « حق » اليهود بفلسطين ، وفي تصوير الحروب العربية الاسرائيلية على أنها عدوان من الجانب العربي على الصهاينة « المسالين » .

ولم يسلم من عملية الافساد الجانب التوجيهي في الدين ، فشوه أغراض الآيات الكريمة التي تجيز مسالمة العدو ، وسخر بعض أدعياء التدين للكذب على الله ورسوله في موقف الاسلام من العدوان على المسلمين ، والاعتداء على الأماكن المقدسة . كما تجاهل حقيقة أن اسرائيل عبثت بالقرآن الكريم وأعدت طبعة خاصة منه تخلو من الآيات الكريمة التي تعرض بلجاجة بني اسرائيل وماديتهم وجشعهم .

ولكن الجانب الاستراتيجي الآخر الذي لم يكشف النقاب عنه بعد ، هو أن مصلحة الاستعلامات في رئاسة الجمهورية المصرية تتولى مباشرة ترجمة الكتب الاسرائيلية من العبرية الى العربية ، دون تعليق ولا تنقيح . فقد صدر لمناحيم بيغن ، وعنه ، عدد من الكتب الصهيونية المحضة . نخص منها بالذكر كتاب فيكتور مالكا « بيغن : التوراة والبندقية » . وجاء على غلاف الكتاب « البيغنية » هي العمل الذي يقوم به رجل في محاولة لدفع التاريخ والسيطرة عليه » .

ان احلال « البيغنية » محل الناصرية في مصر لا تظهر فقط خواء الفكر الحاكم واعتماده على الصهيونية لتدعيم مواقفه الاستسلامية ، وانما تطلعننا أيضا على خطورة الغزو الفكري الذي تحاول السلطة فرضه على مصر . ان الغزو الثقافي المتمثل بصهينة مصر ، أخطر مؤامرة على الشخصية القومية العربية منذ محاولة فرنسا المغرب العربي .

أصبح واضحا الآن أنه كان لدى الحكم المصري ، منذ بدايته مخطط ثقافي وإعلامي متكامل ، قوامه القضاء على الخط الفكري القومي – التحرري الذي أرساه الرئيس جمال عبد الناصر بالتعاون مع المثقفين القوميين واليساريين ، منذ بداية ثورة يوليو الى وفاته . وقد بدأ السادات عملية القضاء على الفكر القومي التحرري بالقضاء على الجناح السياسي الذي كان يمثل علي صبري . فلما واجه أزمة في المحررين والمفكرين عمد الى انقاص عدد الصفحات في الجرائد اليومية ، والغاء بعض المجلات الاسبوعية والشهرية ليحرم المثقفين من وسائل النشر . وأرقق كل تلك بحملة ارباب اعتقل فيها عشرات الكتاب والصحافيين لكنه أنهى هذه الحملة ، على الطريقة الاسرائيلية ، بأنه كان يفرج عن كل كاتب يعلن عن رغبته بمغادرة مصر ، الى ان فرغت مصر ، أو كادت ، من حملة الأقلام « الخطرة » . وخلال تلك أتم الحكم تنظيم جهازه الاعلامي على النحو الذي نراه اليوم ، بحيث انه حين قام رئيس مصر بمبادرته في ١٩٧٧/١١/١٩ وزار القدس تحت الاحتلال الاسرائيلي ، لم يكن بحاجة الى أي تغيير في جهازه الاعلامي من حملة الأقلام النلية المشبوهة التي ظلت ترافقه الى ١٩٧٩/٣/٢٦ يوم توقيع اتفاقية الاستسلام .

ولكن اذا كان الامكان ملء أجهزة الاعلام بالمرتزقة والمستوظفين والانتهازيين ، بعد التخلص من الصحافيين الشرفاء ، فان الجو الثقافي بدأ أكثر مقاومة . اذ لا يمكن للنظام الحاكم ان يقضي على التراث الوطني في مصر ، والقيم الفكرية التي أرسى دعائمها مفكرون أصلاء منذ أيام رفاعة الطهطاوي ومحمد عبده . فقد ترسخ في ضمير الأجيال ان مصر معقل العروبة ، وحصن الاسلام ، وقاعدة العالم الثالث

لمحاربة الاستعمار والصهيونية ، ورائدة الأمة العربية الى التحرر والاشتراكية والتصنيع والوحدة : بحيث صار من الصعب أن ينشأ شاعر أو روائي أو قصاص أو ناقد أو مسرحي أصيل خارج هذه المنظومة من القيم . لذلك عمد النظام الى تفكيك الأجهزة الثقافية والغائها . فبدأ بالغاء « هيئات الكتاب والسينما والفنون والآداب » حسبما جاء في صحيفة الأهرام ١٩٧٨/١١/٢٠ : « تضمن المشروع بأن يلغى المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، وكذلك تلغى الهيئة المصرية العامة للكتاب ، والهيئة العامة للسينما والمسرح والموسيقى ، والهيئة العامة للفنون والآداب ، وتؤول اختصاصاتها التنفيذية الى المجلس الأعلى للثقافة والفنون » .

هذا المجلس الأعلى سمي فيما بعد « المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والاعلام » . وقد شكله السادات بمرسوم نشرته « الأهرام » في ١٩٧٨/١٢/١٤ على أن يكون المجلس تابعاً لرئيس الجمهورية مباشرة ، وبإشراف الدكتور محمد عبد القادر حاتم . كل هذه التدابير جاءت تبريراً لخطوتين هدامتين قام بهما النظام على صعيد الغاء الثقافة : أولاً أنه ألغى وزارة الثقافة ، على الرغم من أن اللجنة البرلمانية للثقافة طالبت بالاجماع فصلها عن الاعلام وتدعيمها . والخطوة الثانية أنه ألغى المجالات الثقافية المصرية جميعها بحجة أنها خاسرة مالياً . علماً بأن كل المجالات الثقافية العالمية خاسرة مالياً ، وتحظى بالدعم من المؤسسات الرسمية أو من الشركات أو من المخابرات . لكن الحكم حريص في عصر الانفتاح والديمقراطية على تهديم الثقافة العربية تمشياً مع المخطط الاسرائيلي . ففي مقابل التقدير على الكتاب المصري والكتاب المصريين ، نجد على الجانب الآخر انفاقاً بغير حساب على الكتب الاسرائيلية المترجمة الى العربية ، بحيث يمكن ايجاد كتاب اسرائيلي كل أسبوع يعرف بالدين اليهودي ، أو بالتقاليد أو بالأدب أو حتى بالفكر الصهيوني . وأبرز ما صدر في هذا المجال طبعة لكتاب مناحيم بيغن « التمرد » ، وربما جاءت ترجمته رداً على ترجمة كتاب السادات « البحث عن الذات » الى العبرية .

في مقابل هذا « الكرم » على الفكر الاسرائيلي نجد تشهيراً بالكتاب المصريين والعاملين في الحقل الفكري ، على النحو التالي : « حدثت مفاجأة قبل صدور قرار الغاء المجالات الثقافية ، فقد قدم سعد الدين وهبة نفس المذكرة التي رفعها الدكتور رشاد رشدي رئيس تحرير مجلة « الجديد » الى نائب الرئيس ، وتتضمن ان مجلة الجديد توزع ٨٠٪ من أعدادها ، وتم تحويل المذكرة الى وزير الثقافة ، ثم الى وكيل الوزارة الذي عرضها على مجلس اتحاد الكتاب مرفقة بتقرير عن حال المجالات ، وثبت أن الجديد توزع ١٢,٦٪ من جملة أعدادها ، وأنها خسرت ما يقرب من ١٣٠ ألف جنيه منذ صدورها حتى الآن ، وتليها مجلتا الكاتب والثقافة . وبلغت جملة الخسائر ما يقرب من ربع مليون جنيه . وتم التصويت في مجلس اتحاد الكتاب على الغاء هذه المجالات وضمها الى المجلس . بأغلبية ١٣ ضد ٢ أصوات » . هذا الخبر ، بهذه الصورة المشينة ، نشرته مجلة أكتوبر .

ان هذه التخبطات ان بليت على شيء فانما تلب على خوف الحكم من الأدباء ، وعجزه عن محاولة احتواء الكتاب القوميين التقدميين . ففي النهاية ، ومنذ البداية لم يقف الى جانبه سوى نجيب محفوظ وتوفيق الحكيم ، من بين كل الكتاب المصريين المعروفين على مستوى عربي . الا أن طروحات هذين الكاتبين تمثل اجتهداً شخصياً أكثر مما تعبر عن خط فكري قادر على التصدي للقيم القديمة القومية والدينية الراسخة على مر العصور .

هذه المهمة تصدى لها بشكل استفزازي تحريضي طاقم مجلة أكتوبر برئاسة أنيس منصور وقد

اقتصر عمله خلال ثلاثين عاما مضت على أن يكون في صحافة المنوعات في جرائد المساء ، وكاتب رحلات و « بلاي بوي » فكري للمجلات الأسبوعية تجاوز دور الأنيس والنديم الذي يتقنه ، وهو يحاول أن يكون للسادات ما كانه ذات يوم حسنين هيكل للرئيس عبد الناصر ، أو أحمد بهاء الدين للفكر القومي في مصر .

ان قطع الأواصر القومية ، والاستخفاف بالوحدة العربية كهدف للنضال ومصير للأمة ، عن طريق استنفار الاقليمية المصرية ، والحط من قيمة الشعوب العربية الأخرى – ان ذلك كله هو الغاية والوسيلة في مجلة أكتوبر . قمملا ، للسخرية من فكرة الوحدة ، يكتب فايز حلاوة مطالبا بالغاء عطلة عيد الوحدة في ٢٢/٢ من كل عام . وهي الوحدة السورية المصرية التي قامت في ١٩٥٨ بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر ، ثم سقطت تحت ضربات الرجعية العربية والمزايدات التقدمية والمؤامرات الغربية – الصهيونية . وما هو فايز حلاوة يضرب فيها بسهامه الكليية . فيقول (في أكتوبر ٢٥/٢/٧٩) : « أعشق أيام الاجازات وخصوصا اذا كانت بدون خصم . أحب يوم الجمعة ويوم الوقفة وعيد النصر وعيد الخرفان وايضا عيد القطر . ولكنني لا أحب أبدا هذا العيد المسمى بعيد الوحدة . ولقد كانت الأعياد أيام زمان تتخذ شكلا من اشكال الاحتفال والمهرجان . أما اضحوكة العصر الحديث فهي تلك العيد الوهمي المسمى بعيد الوحدة والذي تعطل فيه أعمال المصالح والدواوين ويسرح الابناء والمدرسون . وأنا أبحث يا سادة في كافة المعاجم والقواميس ودوائر المعارف والقرطيس عن معنى تلك الوحدة فلا أجد الا ما سبق أن طبعوه لنا على ظهور الكرايس من وصايا وحكم وامثال « الوحدة خير من جليس سوء » أو كما قال : ولقد جربنا الوحدة مع سوريا واليمن وليبيا فعلمنا منها وتعلمنا ان الوحدة هي الطريق الصحيح الى معايشة جلساء سوء » .

يتلو هذا المقطع تعريض بشجاعة الجيش السوري . واتهام لقدراته القتالية . يكتب فايز حلاوة هذه الافتراءات في الوقت الذي نشرت مجلة أكتوبر في عديها ١٥/٤ و ٢٢/٤/١٩٧٩ قصة لكاتب اسرائيلي لم تذكر اسمه (وبالتالي فقد يكون الكاتب مصري) بعنوان « عين الصحراء » تتحدث عن جنديين ، اسرائيلي ومصري ، تعاونا في عدوان ١٩٦٧ ضد ... الصحراء ، على النحو التالي : « الجندي المصري (حسن) والجندي الاسرائيلي (دون) يدونان على رمال سيناء قصة الكفاح المشترك ضد العدو المشترك » . ومهما يكن من أمر ، فان مقالات فايز حلاوة تمضي في الحديث عن الشعب السوري بشتائم تحقيرية لا يصح نقلها ولكنها على كل حال مستمدة من كتابات كاتبين آخرين تخصصا في ضرب مفهوم الوحدة من خلال العودة الانفصالية الى تشويه الوحدة السورية المصرية . هذان الكاتبان هما د . سيد نوفل الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية سابقا ، وزهير الشايب الذي نشر طول العام الماضي في مجلة أكتوبر رواية على شكل مذكرات متسلسلة عن تجربة معلم مصري عاش في حماة أيام الوحدة . وهذا التكنيك الروائي أتاح له فرصة خبيثة لكي تضم روايته الشتائم المتباعدة بين الانفصاليين من الاقليمين . أما المناضلون والحدويون الذين قاوموا الانفصال وضحوا بأموالهم وأرواحهم لاعادة سوريا الى الخط الوجدوي ... أما ايمان الرئيس جمال عبد الناصر بأن الوحدة قدر لا بد منه ، فقد عميت عنه بصيرة الروائي . على أن وجود روايتي لا يرى من الحقيقة العربية الا جانبها السلبي مضخما ، ليس أمرا غريبا ولا جديدا . العجيب المذهل أن رجلا كالدكتور سيد نوفل ، عمل في الجامعة العربية لمدة ثلاثين عاما ووصل في اواخرها الى منصب امين عام مساعد ، انضم الى جوقة انفصاليي مصر ، وبدأ في مطلع العام (١٩٧٩) ينشر مذكراته التي تدور حول

الاستخفاف بالعمل العربي والتئیس منه وهو يستعرض تجربة التضامن العربي ضمن الجامعة وكأنها مسرحية من مسرحيات العبث غیر المعقول :

فتأسیس الجامعة العربية كان ، فی رأي الأمين العام المساعد ، ملهأة من ملاهي الخيال . « لا ریب أن مشكلة العمل العربي منذ بداية الأربعينات حتی اليوم ، هي الخلافات المزمنة : المستترة حینا والظاهرة حینا . وقد دعت مصر إلى أول ملهأة للوحدة العربية فی ربيع ١٩٤٣ . واستمرت تمثیل فصولها فی القاهرة والاسكندرية عامین .. وكان من سخرية الأقدار أن تتفق الدول العربية السبع المساهمة فی هذه الملهأة ، علی تسميتها : « محادثات الوحدة العربية » ، فمحادثات الوحدة العربية ملهأة من ملاهي الخيال ونتائجها كانت مأساة من مآسی الواقع الالیم وان لم یکف تجار السياسة عن الابتزاز باسمها .. فهذه المباحثات لم تنتج منظمة وحدوية ، وانما انتجت منظمة اقليمية للتعاون الاختیاري أو مؤتمرا سياسيا ، تحفظ فیها الدول الأعضاء استقلالها وسيادتها تامین ، وتلتزم أدبیا بما یوافق علیه فقط من قرارات ، وتنفذ القرارات حسب نظمها وأوضاعها أو رغباتها .. وقد أدی إلى تلك ذات الخلافات العربية والمداخلات الأجنبية التي نعاني الآن منها » (« أكتوبر » ١٢/٥/١٩٧٩) .

ان المرء لیتساعل بدهشة : أبمثل هذه السطحية یمكن عرض الظواهر المتناقضة فی السياسة العربية آنذاك ، دون أخذ تاریخ المنطقة بعین الاعتبار ، ودون أي نظر إلى الصراع الفرنسي – البريطاني فی المنطقة ، أو الغزو الصهيوني – الأمريكي لفلسطين ومناطق النفط والقواعد العسكرية التي تتحكم فی المحکومین والحکام وهل یكون الرجل جاهلا إلى هذا الحد أم سخیفا إلى هذا الحد ، لكي یعرض الأمور بمثل هذه السطحية والابتذال ؟

لا ریب فی أن لهذا القلم مأریا آخر سینکشف اذا تتبعنا طريقة عرضه المشوهة لأهم الأحداث التي مرت بها الأمة العربية : « ومن ملاهي الوحدة دخول العرب حرب فلسطين الأولى فی عام ١٩٤٨ . بلا اعداد ولا تنسيق مسبقین . ومن ملاهي الوحدة توقيع معاهدة الدفاع العربي المشترك فی ١٧/٦/١٩٥٠ . ومن مآسیها معارضة العراق والأردن ثم انضمامهما إليها تامرا علیها من الداخل .. ویاسم الوحدة العربية خاضت مصر الحرب وضحت بالأموال وأتارت الازمات ضد بريطانيا وفرنسا واسرائیل . وذلك من أجل قضايا فلسطين وتحرير بلاد المغرب والجنوب الیمنی وامارات الخلیج .. ولهذا تعرضت للعدوان الاسرائیلی البريطاني الفرنسي فی ٢٩/١٠/١٩٥٦ .. لكن الملهأة الكبرى والمأساة المروعة كانت ملهأة الوحدة المصرية السورية فی مطلع ١٩٥٨ ومأساة الانفصال السوري عن مصر فی خریف ١٩٦١ .. وفی هذه السنوات أثقلت مصر کاهلها وعطلت مسيرة التنمية فیها بالازمات السورية المتلاحقة والابتزازات التي تتصاعد نهما .. » .

ان الغرض من هذه الطريقة الاستعراضية المهزوزة هو اظهار العرب بمظهر الاختلاف الأبدي الذي لا یرجى له علاج وكذلك اظهار مصر بمظهر المتضرر من کل علاقة لها مع العرب . وهذا بدوره یقود إلى النتيجة المنطقية الأولى بأن من الخیر لمصر ان تنعزل عن العرب وان تحل مشكلاتها بنفسها – مما یفضي إلى ایقاع الاعتقاد فی نفوس القراء بأن الاتفاق مع اسرائیل أفضل وأهون من الاتفاق مع العرب . وهذه هي المقولة التي یسوغ بها الحُکم عملية استسلامه للعدو الصهيوني والمخططات الأمريكية ولا ریب فی أن من المستحيل نشر مثل هذه الأفكار الإقليمية الهدامة دون أن ینبش انفصاليي مصر من قبورهم .

وقد كنا نتساءل عن أسباب عجز الجامعة العربية عن أية مبادرة ببناء ، وعن تخاذلها عن اتخاذ خطوات ايجابية بسيطة على الأصعدة الثقافية والاقتصادية ، وها نحن نكتشف بعض الأسباب لذلك من خلال وجود مسؤولين مثل سيد نوفل على قمة هرمها الوظيفي . فقد عمل فيها ثلاثين عاما دون أن يؤمن بأهدافها القومية في تحرير العرب وتوحيدهم وتطويرهم ، بل كان يقهم جهودها لتحقيق تلك الأهداف من خلال مقولتي الملهة والمأساة .

التطبيع الأدبي بين توفيق الحكيم ونجيب محفوظ

الأديب ضمير الأمة ولسانها . لذلك فإن الأدباء الأصليين هم المقاومون الحقيقيون لأي غزو ثقافي . ومما يدل على مغزى كبير في المقاومة الأدبية للتطبيع الثقافي أن كاتبين فقط ، بين مئات الأقلام الطليعية التي تزخر بها مصر العربية ، هما اللذان استجابا لدعوة السادات في التطبيع الثقافي . ومن الملفت للنظر أيضا أن الكاتبين قد أحيلا على التقاعد الأدبي وفقدوا كل تأثير منذ مدة طويلة . لم يبق لهما من الروح الطليعية التي كانت تميز انتاجهما السابق سوى نكرى تقابلها الأجيال باحترام لم يعودا يستحقانه . ومع ذلك فإن الأسباب التي قدماها لتسويغ استجابتهما الى دعوة التطبيع الأدبي تتم اما عن سذاجة أو عن تضليل . وفيما يلي مناقشة لأقوالهما .

في ١٩٧٩/٥/٧ أجرى المذيع الاسرائيلي أميل خزعل مقابلة مع توفيق الحكيم أذيعت من راديو إسرائيل . في المقابلة ، تحدث توفيق الحكيم عن ترحيبه بالسلام ، وقال إنه « حادث يتصل بالأديب والشاعر لأنه حدث يتصل بالقلب والمشاعر » .

ويما أنه عين حديثا رئيسا لاتحاد الكتاب ورئيس تحرير لمجلة « المثقفون » ، فقد أعطى التوجيه – عبر إذاعة إسرائيل – الى كتاب مصر بأن ييشروا بالسلام والمحبة للصهيونية: « . أما الكتاب والشعراء ، فإن وظيفتهم هي تمهيد الجول للسلام ، عن طريق المشاعر . فلا قيمة للمواثيق والمعاهدات دون احساس ومشاعر طيبة . هذه هي وظيفتنا الآن في كل البلاد التي كانت متباعدة بالأمس وأصبحت قريبة اليوم . فلنبدا العهد الجديد بالمحبة ، بعيدا عن الشك والخوف والعداوة » . ولكن هل خطر على بال « الحكيم » ان المحبة تتحول الى مأساة ان كانت من طرف واحد ؟ ومن الذي يزرع الشك والخوف والعداوة ان لم يكن هم الاسرائيليون الذين يقومون بغزو لا نهائي واستيطان بلا حدود ؟ .

قد يبدو توفيق الحكيم طوباويا في تطلعاته ، لكنه كان واقعا تمام الواقعية حين سأل المذيع الاسرائيلي : « وهل توجد بوادر من هذه المشاعر في مصر » فأجاب : « لا توجد بوادر واضحة ، لان الوقت ضيق جدا . وكل ما أستطيع أن أقوله هو أن الشعب المصري شعب مسالم ، وشعب سلام . وأعتقد أنه سيصدر عنه دائما أدب يعبر عن تلك المشاعر » ولم يفت المذيع الاسرائيلي أن يسأل الكاتب السابق توفيق الحكيم عن رأيه في مواقف الدول العربية ، امعانا في بث التفرقة ، وتأصيل انحراف النظام المصري عن الخط القومي العام . وكان جواب الحكيم انفصاليا بلباقة . غير أن لباقة لا تستطيع اخفاء انحرافه : « أنا كتبت عن الحياد . لأنه من لوازم السلام أن تكون كل دولة حرة في اختيار ما يصلح لها ولستقبلها ويكون في صالح ظروفها . وحتى في العائلة الواحدة ، عندما يستقل فرد بنفسه لا يسمح لأخيه بأن يتدخل في شؤونه ، برغم المودة التي تجمع بينهما . والحياد عدي هو حياد في التصرف السياسي ، وفيما يتعلق بشؤوننا التي تعنينا فقط . وقد وجدنا ان بعض الدول تعمل على حل مشاكلها على حسابنا وحساب حريتنا . والعدل هو أن يكون الانسان فيما يختص بذاته حرا

في تقدير مصالحه . وعليهم أن ينظروا لمصالحهم أولاً ، تم ينظروا الى مصالحنا بعد ذلك . هذه هو مفهوم الحياد عندي » .

بعبارة أخرى ، يقول توفيق الحكيم ان الدول العربية لا علاقة لها بتصرفات مصر . فاذا تساعلنا : وما جدوى الوحدة القومية ، والمصير القومي المشترك ؟ فلا بد ان يكون جواب الحكيم نفياً لوجود رابطة أو مصير قوميين . هذا هو مضمون الكلام الذي تحتويه اجابته . ومن ناحية اخرى ، فاننا لو أخذنا بكلام الحكيم الى نهايته ، لوجدناه يتضمن الموافقة على تفتيت نري لكل فئات الشعب . اذ يصبح من حق كل فئة ان تتصرف بما يحلو لها ، وبما تراه مصلحتها مهما كان مضراً بمصالح الفئات الأخرى . ينطبق هذا على مختلف الطوائف والطبقات في مصر مثلما ينطبق على بقية الاقطار العربية . فهل يوافق الحكيم على تجزئة مصر احتراماً منه للوقوف على الحياد ؟ .

اما عن علاقة أبا اييان – وزير خارجية اسرائيل السابق – بتوفيق الحكيم ، فيذكر هذا الأخير ان اييان « كان له الفضل في ترجمة رواية « يوميات نائب في الأرياف » الى اللغة الانكليزية عام ١٩٤٧ لقد أصبحنا شريكين في كتاب ثم فرقت بيننا ظروف الحرب . وأرجو – بعد السلام – أن يعاد طبع هذا الكتاب ، ونكتب له مقدمة مشتركة ، أنا وهو ، نتحدث فيها كيف أن حملة الأقلام اضطروا الى الابتعاد » .

اضطروا الى الابتعاد ! هل هي قصة حب وهجر وفراق ؟ أم انها قضية غزو وتشريد واستيطان ؟ كيف يمكن للحكيم أن يختزل علاقته بأبا اييان ضمن هذه الحدود القربية الضيقة ، وهي القصة التي تصلح – اذا ما أعطيت كامل أبعادها – لأن تكون رمزاً لعدوان الحركة الصهيونية وأطماعها وشراستها التي تعصف بكل القيم الانسانية في سبيل مصالحها الشوفينية الضيقة ؟ وهل يحق لتوفيق الحكيم ان يتناسى قصة مصر مع جاحد مثل ابا اييان : جاء الى مصر قبيل الحرب العالمية الثانية ، فأوته مصر وأكرمت مثواه ، وسهلت له جهوده العلمية التي كان يتخفى وراء رداثها ، فاذا به يتنكر لكل ذلك الكرم المصري الأصل ، والشهامة والتسامح العربيين ، فينتقل الى فلسطين ليقااتل الجيش المصري ، وينذر حياته وفكره لتكريس العدوان على العرب ، في الأمم المتحدة ومختلف وسائل الاعلام الغربية والصهيونية : في العدوان الثلاثي على السويس عام ١٩٥٦ ، في حرب حزيران ١٩٦٧ ، في حرب تشرين ١٩٧٣ . ثلاثون عاماً من العدوان على العرب ومحاوله اذلالهم ، كان خلالها أبا اييان الفكر الذي يسوغ العدوان واللسان الذي يزين للعالم تقتيل العرب وتشريدهم واقتطاع أراضيهم ، والصوت العالي الذي يتواطأ مع دوائر الاعلام الاستعمارية على تغطية فرقة المدافع وهزيم الطائرات وأزيز الصواريخ . ولو أن أبا اييان من « حملة الأقلام » لأبصر ما تنطوي عليه قعقة السلاح من أنين الجرحى وصيحات النكالي وكياء الأيتام والأيامى – لكنه من حملة السلاح وليس من حملة الأقلام . وهذا ما ينسأه توفيق الحكيم أو يتناساه في حديثه الى رانيو اسرائيل ، بل يضيف عليه أنه يطالب باستئناف العلاقة بين « حملة الأقلام » فهل يرضى أبا اييان بذلك ؟ وكيف ستكون هذه العلاقة ان لم تكن علاقة التابع المهان بالغازي المستبد ؟ وقد رأينا صورة عنها في العلاقة بين مسؤولي البلدين .

افتتح الروائي نجيب محفوظ عام ١٩٧٦ بتصريح مشهور في صحيفة « القيس » الكويتية طرح فيه بشكل صارم مقولة التنازل عن جزء من الأرض مقابل السلام قال : « ماذا يريد هؤلاء الناس هل يريدون استمرار الحرب الى مالا نهاية ... ألا يعلمون ان الحرب ضد الحضارة والمستقبل ، وأن

السلم هو الذي يبني الحضارة ويبني المستقبل ؟ ان على العرب ان يدركوا هذه الحقيقة ، وأن يخرسوا كل أصوات المزايدين التي ترتفع مطالبة بالمواقف المتطرفة واستمرار الصراع . انني أريد السلام ، وأقبله حتى لو اقتضانا التنازل عن جزء من الأرض . فالأرض لا قيمة لها في ذاتها . الأهم هو الهدف . ويجب أن يكون هدفنا هو بناء الحضارة . نحن نضحى بالإنسان وندفعه الى الحروب ليقول من أجل الهدف . فلماذا لا نضحى بالأرض اذا كانت هذه التضحية ضرورية لتحقيق الهدف الأكبر ، وهو . السلام من أجل بناء الحضارة ؟ » .

المدقق في حديث نجيب محفوظ يجد أنه قد تضمن مقدرات رصفت فيه من غير معنى ، كقوله « الحرب ضد الحضارة والمستقبل » . بالتأكيد ، الحرب عمل وحشي ، وبالتالي فهي ضد الحضارة . ولكن لماذا تكون ضد المستقبل ؟ الحرب لا تكون ضد المستقبل الا اذا افترضنا أن العرب سوف يخسرون كل الحروب التي يخوضونها في المستقبل . وهذا تفكير ميتافيزيقي أشبه بالتنجيم .

وأما أن « السلم هو الذي يبني الحضارة ويبني المستقبل » فهو تعميم فاسد . اذ ان أكثر من نصف المخترعات البشرية قد اخترعت أثناء الحروب أو من أجلها — ثم نقلت الى استعمالات سلمية ، والعكس صحيح .

ومن ناحية أخرى ، فان اسرائيل استفادت من حالة الحرب لتخلق شعوراً بالمواطنة كان مفقوداً بين اليهودي البولوني واليهودي الألماني أو الأمريكي أو اليمني أو المغربي .. كما استخدمت اسرائيل الحرب لتشد الأواصر بين اليهود في فلسطين ويهود «الشتات» المنتشرين في أنحاء العالم . وأخيراً فقد استخدمت اسرائيل الحرب لتشد اليها مشاعر العالم الغربي بأكمله ، وتمنعه من تفهم حقيقة عدواناتها المستمرة على العرب بغية الغزو والتوسيع وهددت كل كاتب يخالف دعاواتها المغرضة بأن تتهمه بتهمة الفاشية .

على الجانب العربي ، كانت مكاسب الحرب — ولو أنها خاسرة — أكثر من ان تحصى . فقد كشفت للعالم حقيقة العدو الصهيوني وحقوق الشعب الفلسطيني ، ودمجت القضية العربية بالقضية الفلسطينية أكثر من أي وقت مضى . وشدت الينا الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي وشعوب العالم الثالث . كما أن الحرب أيقظت في العرب احساساً ملحاً بضرورة الاسراع في التحديث والتعمق في العلوم التطبيقية وانشاء الصناعات ، مما أدى الى ضرورة التحول الاشتراكي والاصلاح الزراعي والحرب هي التي حولت الشعور القومي الذي استيقظ في مطلع القرن في اتجاه الوحدة بصورة عملية ملحة تجلت في مناسبتين رائعتين هما قيام الجمهورية العربية المتحدة بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر ، والتضامن العربي الرائع كما أظهرته حرب تشرين المجيدة — وهي الحرب التي جعلت مصر العالم معلقاً بارادة العرب . كل هذا ، والحرب مفروضة على العرب يخوضونها دفاعاً عن أراضيهم تارة ، وعن بحارهم وممراتها تارة أخرى ، وعن أجوائهم ومياههم .. وأخيراً عن خيامهم التي طردهم اليها الاسرائيليون !

ان موقف نجيب محفوظ مماثل لموقف توفيق الحكيم . كلاهما يشجب الحرب متجاهلاً ان الاسرائيليين هم المعتدون . وهذا يعني انه يوافق الخرافة التي نشرها الاعلام الصهيوني والغربي في أن العرب هم المعتدون أو هم الذين يرفضون السلام .

وأما قوله بأن « الأرض في ذاتها لا قيمة لها ، الأهم هو بناء الحضارة » فهو قول ينطوي على

مغالطة لا يتقصدها ، سوى مجنون أو خائن . وأعتذر للقراء عن استعمال هاتين الصفتين الاخيرتين لكنني لا اجد سواهما للتعبير عن تضليل بهتل هذا الحجم ، يقوم به واحد من كبار الأدباء في العربية ، علماً بأن مهمة الأديب هي توعية الأجيال بسلم القيم القومية لتقديم رؤية عن مصير الأمة في مستقبلها ، كما فعل دوستوفسكي وتولوستوي وديكنز ، ومن قبل هوميروس والمتنبي والمعري ولم نشهد أحداً من المفكرين والأدباء أو الأنبياء والزعماء والثوار ، دعا أمتة الى التخلي عن أرضها بدعوى ان الهدف هو بناء الحضارة . لأن الحضارة تبنى على الأرض ، ومن مواردها - فاذا خسر شعب أرضه ومواردها ، فبماذا يبني حضارته ، وأين ؟

الرد الصهيوني على هذا السؤال يتلخص في أن للعرب أراضي شاسعة ، ولا يضيرهم في شيء أن يتخلوا عن بعضها . وهم حين يحاسبوننا على أرضنا القومية يحسبون علينا مساحات الصحاري في الربع الخالي وبادية الشام والصحراء الغربية في مصر وصحراء سيناء ، وصحراء ليبيا والجزائر والسودان ... لكنهم حين يجتاحون بلادنا غازين ، بهجراتهم الاستيطانية ، لا يتنازلون بالسكنى في هذه المساحات الشاسعة القاحلة ، وانما يختارون الشريط الساحلي الضيق الخصيب الصالح للزراعة . حدث هذا الاختيار حين استعمر الفرنسيون الجزائر « واستحلوا » مناخها ، فطردوا الجزائريين الى الصحراء . ولما اكتشف موسوليني أن عدداً من الرومان أقاموا لبضعة قرون في ليبيا بدأت عملية استيطان الأراضي الليبية على التواطؤ الخصبية في طرابلس وبنغازي . وحين توغل الطليان في الداخل أقاموا في الواحات والسهول . أما الصحراء فقد دقع اليها عرب ليبيا دفعاً وبقوة السلاح . فقاتلوا الى أن تمكنوا من طرد الغزاة في ليبيا والجزائر .

ومنذ أيام طرح مصير « اللاجئين الفلسطينيين » في الكنيسة الاسرائيلي ، واستحال اجراء أية مناقشة بسبب صيحات النواب الاسرائيليين - « ليذهب الفلسطينيون الى السعودية » - وهو التعبير الحديث والديبلوماسي للمخططات الغربية الاستراتيجية التي توضع منذ الحروب الصليبية الى اليوم تحت شعار : « ليذهب العرب الى الصحراء » .

ان الاسرائيليين يعرفون أنهم جاؤوا الى المشرق لطرد العرب منه . لكن نجيب محفوظ لا يعرف . أو يعرف ويتجاهل . وبدلاً من أن تكون مهمته الأدبية تتضمن الحرص على الأرض والتحريض على تحريرها باعتبار ان الوطن هو أثنى ما تملكه الأمة تجده ينادي بالسلام « حتى لو اقتضانا التنازل عن جزء من الأرض » وفي هذه الجملة فكرتان خطيرتان ، أولاهما اقرار مبدأ التنازل عن الأرض . وهو مبدأ لم تقره أمة من الأمم في عصور التاريخ كلها من قديمة وحديثة ، لأن الوطن التاريخي لأية أمة هو ملكية قومية عامة ليس من حق الحكومات أو الأفراد أو الأحزاب أو المراحل ان تجعل هذه الملكية موضع مساومة أو تسوية . فستحدث كوارث في تاريخ الأمة فتضطرب تحت ضغط هزائم متوالية تاريخية تجاه قوة قاهرة الى الانسحاب عن جزء من أرضها ، كما حدث للمكسيك تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الماضي ، وكما حدث لليونان تجاه الغزو التركي الكاسح في القرن الخامس عشر ، وكما حدث للأرمن على يدي الأتراك في مطلع هذا القرن ، وللايرلنديين على يدي الانكليز منذ القرن الثاني عشر . غير أن هذه الكوارث جميعها أخفقت في دفع أية أمة الى الاقرار بالتنازل ، أو التسليم بالتخلي عن ملكيتها القومية ، مهما كان الأمر الواقع شائناً أو مثبطاً أو ميؤوساً منه . فأحقاد المكسيكيين القومية طرحت بأقصى حدة على العالم خلال زيارة الرئيس الأمريكي كارتر للمكسيك في نهاية عام ١٩٧٨ . فالاستقبال الذي أعده له المكسيكيون لم يخل فقط من مظاهر الترحيب . وانما

تضمنت خطبهم وكلماتهم ومواقفهم من التقريع والتعريض ما لم يسبق له مثيل بين دولة ودولة . كل هذا والمسيك بلد متخلف ، ومجاور لبطش أعتى قوة عرفها التاريخ في العالم . وما زال الايرلنديون في ثورة مستمرة لا يعرف أحد في العالم الغربي كيف يعالجها . لأن الانكليز استوطنوا شمالي الجزيرة الايرلندية منذ قرون ، فلا انسحابهم ممكن ولا خضوعهم للسيطرة الايرلندية ممكن – علماً بأن الايرلنديين فقدوا لغتهم واندمجوا في المجتمع الانكليزي منذ قرنين . وعلى الرغم من أن مهارة الأرمن وحيويتهم وتمدّنهم قد مكّنهم من الازدهار والتعايش مع كل الأمم التي استضافتهم الا ان ذلك لم يمنح نفوسهم راحة أو عزاء عن أرضهم القومية واستقلالهم المفقود . بل انهم حتى حين ينالون جنسية البلد المضيف فانهم يعتبرون الجنسية منحة سياسية لتسهيل اقامتهم ، أما وطنهم وقوميتهم فلا علاقة لهما بالظروف السياسية . وما يزال اليونانيون يحيون بعضهم بعضاً في الاعياد القومية بجملة « العام المقبل في القسطنطينية » على الرغم من أن القسطنطينية سقطت في يدي السلطان محمد الفاتح عام ١٤٥٣ وصار اسمها « اسلامبول » منذ ذلك الحين الى الآن .

وهذا بدوره يذكرنا بأن اليهود ظلوا ثلاثة آلاف عام يريد واحد منهم للآخر : « العام القادم في اورشليم » – علماً بأن اسمها « القدس الشريف » أو « بيت القدس » منذ ألف وثلاثمائة وثمانين عاماً . وقد جندت أوربا طاقاتها الروحية والمادية خلال ثلاثمائة عام . منذ مطلع القرن الثاني عشر الى بدايات القرن الرابع عشر ، لاحتلال فلسطين وقد انساحت الجيوش الصليبية على طول الشاطئ السوري من أنطاكية الى اللانقية الى حيفا وعكا والقدس ، فلم يهلع أجدادنا ولم يخوروا . لم يظهر فيهم أيب مثل نجيب محفوظ ينادي بالتخلي عن الأرض أو يدعو الى التنازل أمام العدو الغازي باسم الحضارة – علماً بأن العرب كانوا هم المتحضرين وكان الأوربيون شعوباً همجية بالقياس الى حضارة العرب ومدنيتهم . لكن أجدادنا – باسم الحضارة – وجدوا أن من واجبهم الصمود والتحرير . لقد حدثت هدنات ومعاهدات بين العرب والصليبيين ، لكنها جميعها لم تتضمن فكرة التنازل عن جزء من الأرض . لقد ظل « التنازع » على أي جزء من الأرض العربية جوهر العلاقة بين العرب والصليبيين في حالتها الحرب والسلم الى ان تم تطهير القدس الشريف من الغزاة ، وعادت الى العرب أرضهم كاملة غير منقوصة .

ولولم يفعل العرب ذلك ؛ ولولم يقوموا بطرد الصليبيين لكان الصليبيون هم الذين أجلوا العرب عن أراضيهم وحلوا محلهم فيها . لأن الوطن التاريخي قطعة لا تتجزأ . فالتنازل عن أي جزء من الأرض لا بد أن يملؤه تنازل عن جزء آخر . وهكذا الى النهاية المحتومة لأحد الطرفين المتنازعين .

كما أن اسرائيل لا تخفي أن حدودها المأمولة تمتد من الفرات الى النيل . وهي تعتبر كل جزء تحصل عليه من الأرض العربية بمثابة تمهيد للحصول على جزء آخر : قبلت بحدود التقسيم عام ١٩٤٧ ثم وثبتت فاقطعت مساحة أكبر من الأرض التي خصصها لها قرار التقسيم . وفي ١٩٦٧ احتلت أراضي تعادل عشرة أمثال مساحتها فأعلنت قيام « اسرائيل الكبرى » . وهي ما تزال ماضية في مشاريعها الاستيطانية الى اليوم . بل انها فسرت حتى « الحكم الذاتي للفلسطينيين » في الضفة الغربية بأنه ينطبق على السكان ولا يشمل الأرض ، لأن الأرض هي « أرض اسرائيل » !

ثم انها لم تكتف بكل ذلك فهي تعمل على تقسيم لبنان ولبنان سكت العرب عليها في لبنان عادت الى تهديد سوريا . وليس الأردن أو نطفة السعودية بمنجاة من أطماعها ، بل ولا حتى سهول المغرب أو جبال الأوراس . أليس جابوتنسكي – معلم بيغن – هو القائل : « لو أن دولة حديثة نشأت في أقصى

المغرب العربي لكان في ذلك تهديد لنا». أما مناحيم بيغن ، الحائز على جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٧٨ فإنه يقول : « أنتم الاسرائيليون . يجب الا تأخذكم شفقة أو رحمة عندما تقتلون عدوكم . يجب أن تقضوا عليه حتى ندمر ما يسمى بحضارة العرب التي سوف نشيد على أنقاضها حضارتنا » . حين يدعون جيب محفوظ العرب الى التنازل عن أرضهم في سبيل الحضارة ، فان ما يدعو اليه بالضبط هو قيام حضارة يهودية على انقاض الحضارة العربية وعلى أرضنا القومية التي امتلكتها عبر التاريخ بشجاعة أمتنا وعدم تنازلها عن أي شبر منها .

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

يصدر قريبا

« الف ليلة وليلة »

سلسلة جديدة للفتيان والفتيات

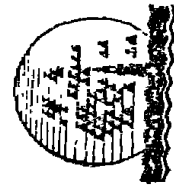
مزودة برسوم جميلة

تأليف محمد المنسي قنديل

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

موسوعة السياسة

المؤلف الرئيسي
رئيس التحرير
د . عبد الوهاب الكيالي



General Organization of the Alexandria Library (G.O.A.L.)
Bibliothèque Sciences 202

شارك في التحرير

طارق البشري	د . محمد عمارة	ماجد نعمة
د . ذوقان قرقوط	د . عبد الملك عودة	د . لبيب شقير
مسعود الخوند	د . عبد الرحمن منيف	د . يوسف شبل
جيروم شاهين ...	ماهر كيالي	محمد يوسف القرعي

مدخل الى دراسة :

موقف الصهيونية واسرائيل من القومية العربية والوحدة العربية

أسامة الغزالي حرب أمل رياض الشاذلي

باحثان في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
في « الاهرام » . لكل منهما كتابات وكتب في
المواضيع الاسرائيلية والصهيونية .

على الرغم من الأهمية الفائقة لهذا الموضوع ، أي موقف الصهيونية واسرائيل من القومية العربية والوحدة العربية ، فإن الدراسات التي تتناوله هي جد قليلة ، بل ونادرة . هناك دراسات عديدة عن القومية العربية والوحدة العربية ، وهناك ايضا — ومنذ منتصف الستينات على وجه الخصوص — دراسات وابحاث قيمة حول الصهيونية واسرائيل من جوانب متعددة ، ولكن قليلة هي تلك الدراسات حول العلاقة بين الظاهرتين . فالكتابات حول القومية العربية والوحدة العربية ، نادرا ما تتناول الصهيونية أو اسرائيل ، سواء كعنصر حافز أو معوق ، إلا في شذرات قليلة متناثرة . وبالمثل ، فإن الدراسات حول الصهيونية واطماعها في المنطقة العربية ، أو حول السياسة الخارجية الاسرائيلية أو الاستراتيجية الاسرائيلية ، لا تتضمن هي ايضا موقف هذه السياسة أو تلك الاستراتيجية من القومية العربية أو الوحدة العربية ، على نحو تفصيلي * . وانطلاقا من تقدير أهمية هذا الموضوع ، فإن الدراسة الحالية يمكن أن تكون مدخلا أوليا لدراسته على نحو أكثر تفصيلا واتساعا ، مدخل قد لا يقدم — في كثير من جزئيات الدراسة — الجديد ، ولكنه يهدف الى تقديم إطار عام ، وتحليل علاقات ، كأرضية للدراسة الشاملة والعميقة لهذا الموضوع الهام .

في ضوء هذا الهدف يتعدد إطار التحليل الذي تتم من خلاله معالجة هذا الموضوع على اساس الفصل بين كل من « محددات » النظرة الصهيونية للقومية العربية والوحدة العربية ، « وملامح وابعاد » تلك النظرة ، ثم « السياسة الاسرائيلية » وقضية الوحدة العربية ، وذلك في مباحث ثلاثة متوالية . ومع ان هذا التقسيم يقوم في جوهره على اساس « موضوعي » ، الا ان ذلك لا ينفي المعيار

* إن كتاب مايكل بريشر « نظام السياسة الخارجية الاسرائيلية » يتحدث باسهاب عن تصورات العقدة الاسرائيلية التقليدية للعرب وللشخصية العربية ، ويقسمها الى البويرية (نسبة الى مارتن بوير) والبن جوريونية (نسبة الى بن جوريون) والوايزمانية (نسبة الى حاييم وايزمان) . ولكن لا يخفى هنا ان « الصورة القومية » للعرب أو « الشخصية القومية » شيء ، والقومية العربية شيء آخر . بل إن هناك انتقادا هاما لتلك التصورات بأنها لا تمثل حتى « صورة قومية » بقدر ما تمثل « استراتيجيات » مختلفة دعا الى تطبيقها اعضاء الصفوة الاسرائيلية تجاه العرب « أنظر في هذا السيد ياسين : الشخصية العربية بين المفهوم الاسرائيلي والمفهوم العربي (القاهرة . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٧٤) ص ١٢٣ .

التاريخي في ترتيب تلك العناصر بشكل عام . وعلى سبيل المثال ، فإن التعرف على محددات الموقف الصهيوني ربما يتعلق أكثر بالعقود الأولى للصهيونية المعاصرة ، في حين أن السياسة الاسرائيلية تجاه قضية الوحدة العربية ترتبط – بدهاء – بالفترة المعاصرة ، وهكذا .

أولا : محددات النظرة الصهيونية للقومية العربية والوحدة العربية

يقصد بمحددات النظرة الصهيونية للقومية العربية والوحدة العربية ، تلك العوامل الكامنة في طبيعة الحركة الصهيونية ، وفي طبيعة اطماعها في فلسطين ، والتي كان لا بد وأن تشكل وتحدد نظرتها للقومية العربية والوحدة العربية . ان كلا من الطابع العنصري والاستعماري والاستيطاني للحركة الصهيونية مسائل تتناولها عديد من الأبحاث والدراسات ، ولكن يظل من الضروري الإشارة إليها ، ففي تلك الخصائص للحركة الصهيونية يكمن تفسير نظرتها للقومية العربية والوحدة العربية ، مثلما يكمن تفسير نظرتها لكافة الوقائع والأفكار المرتبطة بها .

١ - المحدد الاستعماري ، والارتباط بالقومية الاستعمارية :

إذا كان من الصحيح ان الفكرة الصهيونية هي وليدة بيئة أوروبية معينة خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، فإن احد الملامح التي ميزت تلك البيئة في الفترة المذكورة انما كانت هي تلك التحول الذي طرأ على فكرة القومية ، فريط العظمة القومية بعجلة التوسع السياسي والامبريالي ، واقتسح المجال لممارسة سياسة استعمارية تقوم على اعتبار « الأجناس المتفوقة » حاملة الرسالة التمديدية الى الأجناس المتأخرة . وكما يقول مكسيم روينسون فإن « الفلسفة التي كانت قائمة في أوروبا آنذاك قامت على اعتبار كل رقعة من الأرض تقع خارج تلك العالم (أي أوروبا) خالية ، ليس من السكان بالطبع ، بل بكونها تؤلف نوعا من الفراغ الحضاري ، وبذلك تصبح ملائمة للاستعمار » (١) .

وعلى ذلك ، فإن وجود فلسطين كاحدى الولايات العربية التابعة للامبراطورية العثمانية لم يؤلف عقبة كبرى أمام المشروع الاستعماري الصهيوني . بل لقد ادرك هرتزل منذ البداية ان حجة « الحق التاريخي » في فلسطين لا قيمة لها من الناحية القانونية والدولية ، وكما هو معروف ، فقد احتلت مسألة وجود « براءة » تخول لليهود استيطان فلسطين منزلة هامة في الأفكار والممارسات السياسية للصهيونية منذ قيام الحركة وحتي صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ . وعلى غرار الامتيازات الاجنبية التي حصلت عليها الدول الأوروبية في الامبراطورية التركية ، حاول هرتزل الحصول على براءة تمنح لليهود حق الاستيطان في فلسطين ، وتحايل بأكثر من وسيلة لتحقيق ذلك (٢) .

والحقيقة هي ان هذا السعي للحصول على انن او براءة لاحتلال فلسطين ، انما عكس – في واقع الأمر – عجز الحركة الصهيونية بذاتها عن تحقيق اطماعها ، وحاجتها – بالتالي – الى الاعتماد على قوى كبرى لتحقيق اهدافها . في هذا الصدد صاغ ماكس نورودو المبدأ العام للسياسة الخارجية الصهيونية في عبارته : « ان امانينا واطماعنا تشير الى فلسطين مثلما تشير البوصلة الى

(١) مكسيم روينسون ، اسرائيل والرفض العربي (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، بنون تاريخ) ص ١٠ .

(٢) د. اسعد رزوق ، الصهيونية وحقوق الانسان العربي ، الجزء الاول (بيروت : مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٨) ص ١٢٨ – ١٣٨ .

الشمال . لذلك يتوجب علينا توجيه انفسنا شطر تلك الدول التي تخضع فلسطين لنفوذها وسيطرتها «(٣) .

وليست مجهولة هنا عبارات هرتزل في « دولة اليهود » : « فلسطين هي وطننا التاريخي الذي لا يمكننا نسيانه . ومجرد الاسم هو صرخة جامعة عظيمة . لويطينا جلاله السلطان فلسطين ، نأخذ على عاتقنا ادارة مالية تركيا كاملة مقابل ذلك ، ونقيم هناك جزءا من حائط لحماية اوربا في آسيا ، يكون عبارة عن حصن منيع للحضارة في وجه الهمجية ، ويتوجب علينا كدولة محايدة ان نبقي على اتصال مع اوربا ، التي ستضمن وجودنا بالمقابل »(٤) .

ولقد حاول هرتزل ، في الفترة التي سبقت عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل التقرب من الاطماع الامبريالية الالمانية الى درجة كبيرة ، مع استغلال الاهتمام الأوربي آنذاك بمصير الامبراطورية العثمانية . وبدا ذلك واصحا من العروض المغرية التي تقدم بها هرتزل الى رجال الامبراطورية الالمانية لجعل فلسطين « محمية المانية » تنعم بحطف المنشأ الأصلي ، وتعلن الولاء الاسمي للباب العالي . وكتب الى الامبراطور غليوم في خريف عام ١٨٩٨ « الحركة الصهيونية الحاضرة حركة عصرية بكل معنى الكلمة ، تنشأ من اوضاع الحياة الماضية وظروفها ، وتهدف الى حل المسألة اليهودية على أساس المجالات التي يتيحها عصرنا »(٥) .

وعندما تواترت الانباء عن المشروع الفرنسي - الروسي الرامي الى اصلاح مالية تركيا تخوف هرتزل من ان يؤدي ذلك الى « قطع الطريق الى فلسطين » . وخاطب اللورد سالزبوري ليعرض عليه الخطة الصهيونية مبينا ان « وجود الاستعمار اليهودي في الشرق يفتح امام السياسة البريطانية افاقا جديدة » ، وصور هرتزل الحل الصهيوني من زاوية المصالح البريطانية ، أي « أن قيام الدولة اليهودية في فلسطين يؤمن ايجاد طريق جديد الى الهند يكون اقصر في نظر بريطانيا »(٦) .

ولقد ظل الاعتماد على قوة كبرى خارجية - في نظر اليمين الصهيوني على وجه الخصوص - هو الحل الأساسي للتناقض مع العرب . وكما يعبر عن ذلك جابوتنسكي : « إن معنى وعد بلفور والانتداب بالنسبة لنا ، هو ان قوة غير محلية القت على نفسها تعهدا بخلق ظروف ادارة وامن في البلد ، يمكن معها منع السكان المحليين من القيام بأي محاولة لعرقلة نشاطنا وكلنا ... بدون استثناء ، نطالب هذه القوة الخارجية بتنفيذ التزاماتها بصرامة وشدة »(٧) .

(٢) د. اسعد رزوق ، الصهيونية وحقوق الانسان العربي ، الجزء الثاني (بيروت : مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٨) ص ٦٦ .

(٤) هرتزل ، دولة اليهود في : الفكرة الصهيونية النصوص الاساسية - سلسلة كتب فلسطينية رقم ٢١ (بيروت : مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، يونيو ١٩٧٠) ص ١٢٠ .

(٥) د. اسعد رزوق ، المرجع السابق ، الجزء الاول ، ص ٤٤ - ٤٨ .

(٦) المرجع السابق ، ص ٤٧ - ٤٨ .

(٧) صبري جريس ، اليمين الصهيوني: نشأة وسياسة وعقيدة في شؤون فلسطينية عدد ٦٨/٦٩ ، ابريل - مايو ١٩٧٧ ، ص ٤٢ .

ب - المحدد العنصري ، والتلاعب بالعداء للسامية :

لم تكن العنصرية شيئا جديدا ، ولم تكن ايضا المشاعر العنصرية لدى اليهود بالتحديد هي ايضا شيئا جديدا ، ولكن ما كان جديدا في اوربا القرن التاسع عشر هو الثوب العلمي الذي اسبغ عليها . وقابل تلك ايضا ظهور عمالقة الصهيونية على المسرح الاوروبي . كان المجتمع البشري في تلك الحين قد وصل الى نقطة الانطلاق في التقدم ، وظهرت الهوة السحيقة بين انجازات الرجل الأبيض ، والعجز المخيف لبقية البشرية. ومثل كل العنصريين وجد الصهاينة ضالتهم في «نيتشه» الذي عبر في مناسبات عديدة عن اعجابه الشديد بالدين اليهودي . وقد كان هرتزل وأحد هاعام من تلاميذه الصهاينة . وفي حين ناقش هرتزل معلمه في تمجيد القوة ، فتش أحد هاعام في كتاباته عن افكار التفوق العرقي^(٨) . وفي تعليق شهير لأحد هاعام على كتاب نيتشه « إعادة تقييم القيم » يرى أحد هاعام ان اليهودية سبقت النيتشوية بعدة قرون بفكرة الرجل اليهودي المتفوق ، الرجل التقى الصديق ، الذي هو غاية في حد ذاته ، والذي خلق العالم من أجله . وكما ان نيتشه حاول ان يبرهن على ان ظهور الانسان المتفوق يؤدي الى ايجاد الشروط الضرورية لظهور الأمة المتفوقة ، فان أحد هاعام استنتج « ان هذه الفكرة تفتح افقا واسعة تظهر اليهودية من خلالها بتوب جديد وفاخر »^(٩) . ايضا فان افكار سيراز لامبروسو (ذو المساهمات العنصرية في علم الجريمة) أثرت بشكل خاص في ماكس نوردو (المساعد الأيمن لهرتزل) الذي وصف لامبروسو بقوله : « انه أضخم ظاهرة عقلية في هذا القرن » ، وحاول نوردو في كتابه « الانحلال » ان يتبث أن الانحلال « ليس الا انحراقا مرضيا عن النموذج الأصلي » .

لم يكن غريبا ان ان اقدم الصهاينة على اقتفاء خطوات « رابطة الجامعة الجرمانية » التي مثلت التعبير التنظيمي عن الحركة الالمانية عام ١٨٩٠ ، فأسسوا بدورهم وكما هو معروف - جمعية اسرائيل الفتاة للطلاب اليهود الألمان في برلين . ومتلما قامت الجامعة الجرمانية على الفكرة القائلة بأن جميع الأشخاص المنحدرين من العرق الجرمانى او تربطهم قرابة الدم او الأصل الجرمانى ، حيثما وجد هؤلاء والى أي دولة كان انتماءهم يكون ولاؤهم الأول نحو المانيا ، ويجب ان يصبحوا مواطنين في الدولة الالمانية الشاملة ، او وطنهم الأصلي ، فقد نسج هرتزل ونوردو على نفس المنوال ، في اعتبار يهود العالم أجمع أمة واحدة يجب أن يكون ولاؤها الأول والأخير للدعوة الصهيونية ، لأن الصهيونية في نظرها تؤلف جوهر اليهودية . وانطوت حركة الجامعة اليهودية على طراز فريد من الامبريالية القائمة على عنصرية شديدة التعصب^(١٠) .

واذا كانت الفكرة الجوهرية التي حركت الحركة الصهيونية هي ان العالم يشتمل على امم مختلفة في نزاع دائم ، وان هذا النزاع بلغ مستويات لا تطاق حين وصل الى اليهود ، الذين اصبحوا عناصر غير مرغوب فيها واهدافا سهلة ، بسبب عدم وجود وطن لهم ، فان تلك الفكرة بالضبط هي ما كان يبشر بها العنصريون الأوروبيون . ان رفض النظام الدولي ، والأخوة الانسانية ، والحكومة

(٨) خالد القشطيني ، الجذور الايديولوجية للعنصرية الصهيونية ، من ابحاث المؤتمر الفكري حول الصهيونية بغداد ١١ - ١٣ نوفمبر ١٩٧٦ (غير منشور) ص ٥ .

(٩) المرجع السابق ، ص ٦ .

(١٠) د. اسعد رزوق ، المرجع السابق ، الجزء الاول ص ٤٠ .

العالمية ، والانصهار التدريجي للقوميات والمناطق ، كل هذه افكار مشتركة في كلتا الحركتين . وقد وصل تطابق الآراء بين الصهيونية والعنصرية الى اقصى مداه في الموضوع المتعلق باليهود وبالمسألة اليهودية . فالعنصريون هم الذين قالوا بان العنصر اليهودي عنصر متميز غريب عن (أوروبا) بسبب أصله السامي . ان أفكارا مثل فكرة نقاء الدم اليهودي ، وخلود اليهود ، « والخصوصية » اليهودية ، قد تشبع بها الادب العنصري . وينطبق الأمر نفسه كذلك على فكرة حتمية اضطهاد اليهود (١١) . ولقد نوه هتلر بأنه ليس هناك شعب كالشعب اليهودي « لم تطرأ عليه الا تغييرات قليلة جدا في الذهن والشخصية على مدى ألفي سنة » . وحافظ اليهود – من بنسكر الى بن غوريون – على مفهوم النقاء العنصري، وكرروا الاشارة المتعلقة بمعاداة السامية «لألف اليهودي» و «الشعر اليهودي» الخ . واتخذت المسألة ابعادا خطيرة بتحول « النقاء » الى علامة تفوق . ان النوع اليهودي (كما يرى موسى هس الانتروبولوجي) ليس فقط موهوبا بذكاء وثقافة مسيطرين ، ولكنه ايضا متفوق في الزواج ان مثل هذه الادعاءات الشوفينية المتطرفة تأخذ حجم ظاهرة طاغية في الأدب الصهيوني . ان كل شيء في اعتقادهم من عمل اليهود منذ اكتشاف الكتابة ، وحتى رحلات الفضاء (١٢) .

اما العداء للسامية ، الوجه الآخر للعنصرية ، فقد وجد فيه أباء الصهيونية فضائل عديدة تخدم – في النهاية – غرضهم للاستيلاء على فلسطين . وكما هو معروف فقد رأى هرتزل في العداء للسامية عاملا ايجابيا يفتح امامه الأفاق للصهيونية الجديدة ، ومتنفسا للتعبير عن مكنونات فكره الحائر بين شتى الأهواء والميول . وظل همه الأول ينصب على ضرورة الابقاء على ظاهرة العداء للسامية ، بدلا من السعي لازالتها او المساهمة جديا في الجهود الرامية الى القضاء عليها . وانتهى الى « ان العداء للسامية هو وحده دون سواء الذي جعل منا يهودا » . وتكون لدى هرتزل الاقتناع بأن جميع الأمم والشعوب الأخرى من غير اليهود اعداء للسامية . وكما قال بالنص : « ان الأمم التي يعيش فيها اليهود كلها معادية للسامية ، إما في الباطن او في الظاهر » . وبذلك أصبح العالم كله قائما على التصنيف التالي : المعسكر المعادي للسامية سواء كان العداء ظاهرا أم باطنا ، يضم جميع الشعوب والأمم من غير اليهود بلا استثناء ، واليهود الذين يعانون من عداء هذا العالم لهم (١٣) .

ج - المحدد الاستيطاني ، ونفي القوى الوطنية :

يفترض الاستيطان – بحكم التعريف – نفي وجود القوى الوطنية . وقد حاول الصهاينة تحقيق هذا النفي بالتجاهل او الاستخفاف ، قبل ان يحاولوه بالتحايل ثم بالطرد والعنف ، وظهرت – باستمرار – اصوات تنبه الى الحقيقة العربية ، لا حبا في العرب ، وانما حرصا على سلامة تطور المشروع الصهيوني . وانعكس كل ذلك على الرؤية الصهيونية للقومية العربية .

ففي البداية ، لم ينظر اليهود للعرب – في محاولاتهم للاستيطان – كعامل سياسي هام يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار . بل كانت جهودهم تنور حول تركيا ، ومن له كلمة فيها ، من أجل إزالة القيود

(١١) خالد القشطيني، مرجع سابق ، ص ٩ .

(١٢) المرجع السابق ، ص ١٢ .

(١٣) د. أسعد رزوق ، مرجع سابق ، الجزء الاول ص ٥٩ .

المفروضة على عملية الهجرة والاستيطان . الا ان هناك استثناءات قليلة ومتباعدة . وكان أحد هاعام من الأوائل الذين تبينوا الخطر الذي قد تشكله المسألة العربية امام تقدم المشروع اليهودي ، فكتب في مقالته « الحقيقة من ارض اسرائيل » عام ١٨٨١ . « نحن في خارج فلسطين قد الفنا الاعتقاد بأن العرب جميعا هم وحوش كاسرة من الصحراء ... شعب شبيه بالمغفلين الذين لا يفهمون ما يدور حولهم ولكن هذا خطأ كبير ، إذ ان العرب مثل كل الساميين لديهم ذهن حاد مليء بالفطنة»..... « ولوحان الوقت الذي يتطور فيه وجود اخواننا اليهود في فلسطين الى حد كاف لتهديد السكان المواطنين بالابعاد بقدر كبير أو صغير ، عندها لن يسلم الآخرون مراكزهم بسهولة » (١٤) .

وبعد المؤتمر الصهيوني الأول ، نزل الزعماء الصهاينة ، وحتى اليهود في فلسطين ، لا يعيرون اهتماما كبيرا للمسألة العربية . وحين عقد المؤتمر الصهيوني السابع في أغسطس ١٩٠٥ وقف ماكس نوردوليدق ناقوس الخطر من حركة عربية محتملة : « ان الحركة التي استحوذت على قسم كبير من الشعب العربي يمكنها ان تتخذ لنفسها بسهولة فائقة وجهة سير تطل فلسطين أيضا . وهكذا تصبح أرض اجدادنا من جديد ، وكما كانت في معظم ادوار التاريخ ، محور اهتمام العالم السياسي ومحط انظاره» . ومن المرجح ان الحركة التي تحدث عنها نوردو كانت تتعلق بافكار نجيب عازوري في كتابه « يقظة الأمة العربية » الذي صدر عام ١٩٠٥ كما ان بيانه التاريخي الذي أصدره في نهاية عام ١٩٠٤ وأوائل عام ١٩٠٥ بعنوان « بلاد العرب للعرب » وصل الى فلسطين وانتشر بسرعة بين الأهالي ، مما الجأ السلطات العثمانية الى القيام باعتقال بعض الأعيان العرب في يافا وغيرها من المدن ، والاقدام على تفتيش منازلهم وأوراقهم » (١٥) .

في نفس تلك الفترة تقريبا ، ومع ازدياد موجة العداء للعرب التي حملتها موجة هجرة « العالية الثانية » حاول أيضا لغوي يهودي هو « ايبشتين » ان يوجه الاهتمام الى خطورة تجاهل المسألة العربية ، مشيرا الى الشعب في فلسطين ، بقوله . « هذا الشعب يشكل جزءا من أمة كبيرة تملك كل المنطقة التي تحيط ببلدنا ، سوريا والعراق والجزيرة العربية ومصر ، يجب الا ننثق في الرماد الذي يكسو الجمرة ... شرارة واحدة قد تعيد اشتعال النار وتسبب حريقا يصعب اخماده » (١٦) .

ومع تغير الأوضاع السياسية في تركيا عام ١٩٠٨ أخذ العرب يلعبون دورا أكثر أهمية مما دفع اليهود الى الاهتمام بالمعارضة العربية وعدم التقليل من شأنها على الرغم من ظروف الدولة العثمانية المؤاتية . وقد توازت الجهود الصهيونية للاقتراب من الحركة العربية الوليدة ، قبل الحرب العالمية الأولى ، مع الجهود البريطانية التي تمت في هذا المجال . وبذلك فان سياسة التقارب مع رجال الحركة العربية الوليدة كانت تهم الحركة الصهيونية سواء من زاوية التقارب مع الاستعمار البريطاني ، او من زاوية احتواء الحركة الفتية ومحاولة احتواء عدائها للصهيونية ، والتفتت الصهيونيون الى البرجوازية العربية المثقفة بالذات ، محاولين استمالة رجالها المنتمين الى الجمعيات والندوات والاحزاب ، في بحثهم عن حلفاء ومؤيدين لقضيتهم . وبعد عقد المؤتمر العربي الأول في باريس عام

(١٤) د. خيرية قاسمية ، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ١٩٠٨ - ١٩١٨ . سلسلة كتب فلسطينية رقم ٤١ (بيروت : مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية مايو ١٩٧٣) ص ٣٣ .

(١٥) د. أسعد رزوق ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ٢٧ .

(١٦) د. خيرية قاسمية ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

١٩١٢ ضاعف الصهاينة مساعيهم للاقتراب من الحركة العربية ، وكان الصهاينة على معرفة بأسباب المعارضة العربية للاستعمار اليهودي لفلسطين ، وبالشروط التي تحدث عنها بعض رجال الحركة العربية حينئذ لتساهلهم ازاء الهجرة اليهودية الى فلسطين ، ولكنهم - اي الصهاينة - لم يكونوا مستعدين بالطبع للوفاء بهذه الشروط او للقبول بالتحفظات العربية على استعمار فلسطين ، اي لم يكونوا مستعدين - في واقع الأمر - « للمساهمة في تكوين قوة يمكن لها ان ترتد عليهم » (١٧) .

وهكذا وفي الوقت الذي كان يجري التخطيط فيه لرسم مستقبل فلسطين ، لم يكن أمر المعارضة العربية للنشاط الصهيوني مجهولا على المخططين ، وخاصة تلك الأوساط الصهيونية التي عاشت في المنطقة ، الا ان ظروف الحرب العالمية الأولى ، وما قدمته من فرصة ممتازة لتحقيق الامل الصهيوني تحت الحماية البريطانية قد دفعت الصهيونيين - وهم يقدمون حججهم للمطالبة بالوطن القومي في فلسطين - الى اهمال شأن الوجود العربي . وحتى لو اعترفوا به أو أشاروا اليه ، كانوا يقللون من أهميته ، ويستبعدون خطره ، ويستخفون به ، بل ويسعون للاستئثار بالبلاد نونه (١٨) .

ثانيا : ابعاد النظرة الصهيونية للقومية العربية والوحدة العربية :

شكل الطابع (العنصري - الاستعماري - الاستيطاني) للصهيونية ملامح وابعاد نظرتها للقومية العربية وللوحدة العربية . ومع ان استخلاص تلك النظرة من بين اختلافات الى يمين صهيوني ويسار صهيوني ، واختلافات بين معتدلين ومتشددين ، واختلافات بين قدماء ومعاصرين .. يبدو احيانا امرا صعبا الا ان هذا لا يلغي امكانية الحصول على تصور عام يجمع - في إطار الحقيقة الصهيونية (العنصرية - الاستعمارية - الاستيطانية) شتات تلك التصورات .

١ - إنكار القومية العربية والوحدة العربية :

لا يقصد بإنكار القومية أو الوحدة العربية ، إنكار « الحقيقة العربية » التي احاطت بالصهاينة في فلسطين من كل جانب ، ومقتضاها ان هناك عربا يقيمون في المنطقة المجاورة والتي قد تمتد من المحيط الاطلسي الى الخليج العربي ، وكذلك في فلسطين ، وان هؤلاء العرب يشتركون في الدين وفي اللغة . تلك مسلمات خرجت عن نطاق الإنكار . اما الشيء الذي كان محلا للإنكار ، وبالتالي للخلاف - ان كان ثمة خلاف جوهري - فهو : الى أي مدى يشكل هؤلاء العرب « قومية » واحدة ، وإلى أي مدى يمكن ان يكونوا « وحدة » واحدة .

لا يعدم التراث الصهيوني واليهودي افكارا وازاء لدى « المعتدلين » تتحدث باعجاب عن الأمة العربية « ذات التاريخ » وذات « المستقبل المرموق » ، خاصة عندما يكون الكلام موجها للعرب ! . وينقل عن وايزمان ، في خطاب له بالقدس لدى زيارته لها في ابريل/نيسان ١٩١٨ وفي حضور مستمعين من العرب : « ان اليهود يرقبون مرة أخرى نهوض دولة العرب وقوة سلطتها السياسية » . ويحدد هذه النهضة في « هذا المثلث التاريخي بين مكة وبغداد ودمشق ، حيث سيقوم نظام عربي سياسي قوي متحد ، سيعيد تراث العرب العظيم في الأدب والعلوم القريبة من علوم اليهود وآدابهم » (١٩) .

(١٧) د. اسعد رزوق ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ٥٤ وما بعدها .

(١٨) د. خيرية قاسمية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ .

(١٩) المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .

ويقول يهودا ماجنس - الحاخام المعتدل الذي كره دائما فكرة العداء للعالم العربي - « انه لمن الاحتقار لليهودية ، والتقليل من الأهمية الحقيقية للتسبب اليهودي ان نضعهما في جانب من الميزان وان نضع على الجانب الآخر الجالية العربية في فلسطين التي هي قليلة الأهمية نسبيا . ان القوى التي يجب موازنتها هي اليهود واليهودية في جانب ، والشعوب العربية وحتى الاسلامية في الجانب الآخر. فبهذه الطريقة نستطيع أن نرى الجميع بمنظار أفضل ، وان نزيد من أهمية فلسطين كنقطة تلتقي فيها اليهودية بالاسلام من جميع الأطراف ، كما التقينا قبل قرون سابقة ، وكان في التقائنا اغناء للثقافة الانسانية » .

وفي الواقع ، مثل الاعتراف بالعروبة وبالقومية العربية أو بالأمة العربية ، تبريرا لدى بعض المفكرين الصهاينة للاستئثار بفلسطين . فالعرب - كأمة - وفقا لهذه الرؤية ، حصلوا على حقوق كافية. ومن المنطقي أن يندمج في تلك الأمة عرب فلسطين. يقول أحدهم : «لقد حصل العرب كأمة على ما هو أكثر من حصتهم الحقيقية » . فجرى انشاء دولتين في العراق والحجاز للأمة الواحدة بالذات . يؤكد الخبراء أن العراق يستوعب عشرة ملايين اضافية من السكان . ان عرب فلسطين يؤلفون فرعا من فروع الشعب العربي ، وليس من المعقول ان يطالبوا بتأسيس دولة عربية ثالثة . لذا فليس غريبا أن كاتب هذه الكلمات تحاشى الحديث عن « الشعب الفلسطيني » مفضلا الحديث عن « الجماعة العربية » (٢٠) .

ويلخص يوري افنيري هذا الجانب بقوله . « اعترفت « الدعاية » الصهيونية بدولة عربية موحدة قبل ان تتحمس الجماهير العربية لهذه الفكرة فقد كان ذلك يخدم الحجة الصهيونية . كانت الصهيونية في اصرارها على اخراج فلسطين من العالم العربي - بغية انشاء دولة تحل المسألة اليهودية - كانت تؤكد ان العرب يملكون أرضا شاسعة ليست فلسطين سوى قسم ضئيل منها. إذن ؟ فلن يتضرر العرب اذا حرموا من هذا الجزء للتعويض عن الظلم التاريخي الذي كان لليهود ضحيته » (٢١) .

بل ان محاولة الحركة الصهيونية أحيانا ، للالتفاف حول العرب الفلسطينيين ، والاتصال بغيرهم من العرب انطوى على تسليم ضمني بحقيقة الارتباط العضوي بينهما ، وان كانت تأمل كثيرا في تهاون الآخرين في حقوق فلسطين . ولهذا الغرض « تفاوض وايزمان وعدد من كبار رجالات الحركة الصهيونية في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، مع الأمير فيصل بن الحسين تم مع والده ومع أخيه عبدالله . وهذا ما عبر عنه بصراحة رئيس اللجنة الصهيونية في فلسطين في العتريينات ، حين كتب في مذكراته : « كنت ولا ازال اعتقد ان التفاهم الذي يجب ان نصل اليه مع عرب فلسطين لا يتحقق الا بتحسين علاقاتنا مع العالم العربي بشكل عام ، أي مع الزعماء الحقيقيين اصحاب السلطة في البلاد العربية المجاورة » (٢٢) .

(٢٠) د. أسعد رزوق ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ١٠١ .

(٢١) يوري افنيري ، حرب بين أخوة ساميين ، في : من الفكر الصهيوني المعاصر سلسلة كتب فلسطينية رقم ١١ (بيروت : مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، فبراير ١٩٦٨) ص ٣٥٤ .

(٢٢) د. أنيس صايغ ، - فلسطين والقومية العربية (بيروت ، مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية ، أكتوبر ١٩٦٦) ص ٤٤ .

وعلى أي حال ، وبالرغم من تلك الاستثناءات أو التحفظات ، فإن الصوت المسموع في تقييم القومية العربية والوحدة العربية ظل – كما تدل على ذلك الممارسات الصهيونية – هو صوت المنكرين للقومية العربية وللوحدة العربية . يقول ماكس نوربو في تفسيره للمقاومة العربية للاستيطان اليهودي في فلسطين : « على رأس هذه المقاومة تقف حفنة من المسيحيين السوريين ، التي استطاعت أن تشد الى جانبها بعض دعاة العروبة ، الذين أضفوا على أنفسهم شيئا من المنية الأوروبية ، وبعض المسلمين من القوميين المتعصبين ، الذين يقومون بكل ما في وسعهم لاثارة شعور الكراهية من الصهيونية والهجرة اليهودية الى أرض اسرائيل » . ويتير أولئك لتحقيق هذا الهدف « مشاعر الفلاحين الجهلة والمساكين ، بحلم مسكر عن امبراطورية عربية كبيرة ، في آسيا وافريقيا الشمالية ، تضم سوريا وفلسطين والعراق والجزيرة العربية ومصر ، وبدون شك ليبيا وتونس والجزائر ومراكش أيضا » . وليس لدى الصهاينة على كل حال سبب وجيه لمعارضة تلك الأمانى « ما دامت محصورة خارج فلسطين ، أما في فلسطين ، فينبغي معارضة هذه المشاريع » (٢٣) و « إن الصعوبات التي نواجهها في علاقتنا مع السكان العرب في أرض اسرائيل ليست أكبر الصعوبات ولا أسوأها ، بالنسبة للمسألة العربية بأسرها . إن أكبر أعدائنا هم القوميون دعاة العروبة ، خارج أرض اسرائيل ، وخصوصا في سوريا ومصر » و « اعتقد أنه من واجبنا أن نثبت للعرب أن مشاريع الوحدة العربية ليست إلا وهما والدول الأوروبية ستضطر أن تدرس المسألة ، اذا كانت مصالح كل واحدة منها متطابقة مع تطلعات دعاة العروبة » (٢٤) .

وفي مقال كتبه ماكس نوربو عام ١٩٢٠ جاء : « لحسن حظنا لا يزال تعبير « الأمة العربية » – حتى الآن على الأقل – كلمة فارغة . انه غير موجود الا في عقول الصحفيين السوريين المسيحيين المتبحرين ، وعقول بعض تلامذتهم وشركائهم من المسلمين . هناك حقا عرب ، ولكن لا توجد أمة عربية ، بمفهوم المدنية الأوروبية لتعريف الأمة . ولا وحدة بين جماهيرها . إن بدويا في شمال افريقيا بعيد كل البعد عن مواطن في بغداد ، كبعد الهندي الأحمر في ... الولايات المتحدة عن رجل الأعمال في وول ستريت أو السياسي في مجلس النواب الأمريكي . ان القرابة بين فلاح من مصر ، وتاجر من مسقط ، أو بدوي من العراق ، وبين بائع من اليمن أو حر في بيروت أقل من القرابة بين مزارع أرز ايطالي في لومباردو ومربي أبقار فرنسي في نورماندي . وحتى الآن لم تسيطر فكرة القومية والاستعمارية عقولهم . ويستطيع بعض المثقفين الأفراد منهم فقط ، الذين اندمجوا في أوربا ، استيعاب أفكار سياسية . والعلاقة بين ملايين السكان محصورة في اللغة والدين ، وليست في التطلع نحو دولة مستقلة قوية ، تضم مساحات واسعة من آسيا وافريقيا ، ولا تستطيع تحمل تدخل أجنبي داخل حدودها . ان الخلافات الداخلية المستمرة منذ مئات السنين تمزقهم . والقبائل المختلفة تناصب بعضها بعضا العداء ، والمنافسة التقليدية القائمة بينها أقوى – الى حد بعيد – من شعورها بالتضامن . وأخيرا في الطور الحالي من التطور القائم في مقدمة آسيا ، لا يزال من المبكر بالنسبة لنا ، أن نرتد خوفا من خطر دولة عربية مجاورة معادية لنا . أن هذه الدولة غير قائمة حتى الآن ، والى أن

(٢٣) صبري جريس ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(٢٤) المرجع السابق ، ص ٣٤ .

تقوم — هذا إذا قامت في يوم من الأيام — سيكون لدينا متسع من الوقت للمأمة أنفسنا مع الوقائع الجديدة « (٢٥) .

ولم يرجا بونتسكي — وهو يبحث قضية توزيع الارث التركي في كتابه « تركيا والحرب » أي داع لأن تولي الدول الكبرى مسألة المطامح العربية القومية أهمية ، رغم انها مظهر قد يكون له شأنه في المستقبل ، فهي لم تصل بعد الى مرحلة النضوج ، وإن ما يطلق عليه « حركة عربية » ليس الا تسمية سابقة لأوانها ، بل هي ليست أكثر من تعبير عن اتجاهات محلية لا انسجام بينها . وينظره ان الآمال العربية بالنهضة القومية والاستقلال غامضة كفكرة الأمة العربية التي تشكل قاعدة هذه الآمال ، ويستخف بفكرة المتحمسين الداعين للوحدة العربية ، وحجته ان مجرد تشابه اللغات لا يشكل أمة واحدة ، لأن رابطة الأمة هي الشعور بالوحدة القومية وهذا التشرط الأساسي لا تحققه قبائل مختلفة تسكن شريطا متصلا من الأرض يمتد على الشاطئ الشمالي لأفريقيا وغرب آسيا من المحيط الى الخليج ، والذي يمكن أن يشكل يوما ما أساسا لدعاية نشطة للوحدة القومية ، ولكنه يرى ان هذا اليوم لا يزال مختفيا وراء حجب المستقبل البعيد . ومع انه يتمسك بالرأي القائل بأن التحدث عن العرب كأمة واحدة سابق لأوانه ، الا ان مجرد القول بأن العالم العربي تتوفر فيه شروط خاصة يمكن ان تتطور الى وحدة قومية ، سيكون بالنسبة لأوربا « أعظم الكوارث الاستعمارية المعروفة في التاريخ ، لأنه سيهدد الوجود الأوربي في شواطئ أفريقيا ، وتلك الأجزاء من آسيا التي تزع أوربا انشاء حكم فيها » (٢٦) .

فاذا كانت تلك الأفكار كلها تعبيراً عن اتجاه يتحدث عن « خرافة » الوحدة العربية ، التي لا يمكن ان تقوم على مجرد الاشتراك في اللغة والدين ، فإن هناك اتجاهاً آخر يعترف بوجود القومية العربية ، بمعنى « مجموعة روابط ثقافية وعاطفية وتاريخية بين العرب ، ولكنه يفصل بين ذلك وبين الدعوة الى الوحدة العربية ، التي يعتبرها مستحيلة . وأبرز ممثلي هذا الاتجاه من بين المعاصرين هو أبا إيبان ، فهو يرى أن العرب عاشوا دائماً في فرقة عن بعضهم البعض ، وإن فترات الوحدة القصيرة كانت تتم دائماً بقوة السلاح ، ومن ثم فإن التجزئة السياسية لم يحدثها الاستعمار ، وإن روابط الثقافة والتراث التي تجمع البلاد العربية لا يمكن أن تصنع الأساس للوحدة السياسية والتنظيمية » (٢٧) .

ب — التناقض العدائي مع القومية العربية الوحدة العربية :

دأبت كثير من التحليلات على ترديد فكرة التناقض بين « القومية العربية » و « القومية اليهودية » كأحد أسباب الصراع في المنطقة العربية . وكما يقول مكسيم رودنسون : « لسوء حظ هذا النوع من القومية اليهودية ، التي سميت بالصهيونية ، فإن سكان فلسطين الأصليين بدأوا في التأثر بحركة فكرية مماثلة ، وهي القومية العربية ، في اللحظة التي تقرر فيها الاتجاه الى المطالبة بتكوين دولة

(٢٥) المرجع السابق ، ص ٣٤ — ٢٥ .

(٢٦) د. خيرية قاسمية ، مرجع سابق ، ص ٣١١ .

(٢٧) د. علي الدين هلال ، التجزئة والتقسيم في الوطن العربي ، في : قضايا عربية ، السنة الثالثة العدد (١ — ٦) ابريل — سبتمبر ١٩٧٦ ص ٥٢ .

يهودية في فلسطين » . و .. « يقال دائما ، ان الثورات وليدة الحروب . ولكن الأمم ايضا وليدة الحروب ، ولقد سمحت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) لكل من القوميتين العربية واليهودية ، بأن تخطو خطوة حاسمة « (٢٨) .

والحقيقة هي أن التسليم أصلا بالسمة القومية للمسألة اليهودية كان أحد الأهداف الأساسية للحركة الصهيونية . ويكلمات هرتزل فان : « المشكلة اليهودية ليست مشكلة اجتماعية أو دينية مع انها في بعض الأحيان تتخذ هذين الطابعين وغيرهما ، انها مسألة قومية ، ولايجاد حل لها يجب علينا ان ننظر اليها كمسألة سياسية دولية ، تجمع الأمم المتحضرة لمناقشتها وإيجاد حل لها » . وكما يقول ماكس نوربو أيضا . « النقطة الوحيدة التي تسبب عدم التفاهم بين الصهيونيين وغير الصهيونيين هي مسألة القومية اليهودية ، فمن لا يؤمن بأن اليهود أمة ليس بصهيوني حتما ، ولا يستطيع الالتحاق بحركة تهدف كليا الى ان تجعل شعبا يعيش في ظروف غير عادية ، يحيا في ظروف طبيعية . من يؤمن بهذا يجب ان يتحول الى صهيوني ، لانه فقط بالعودة الى الوطن الأصلي تتخلص الأمة اليهودية من الكره والاضطهاد والتدمير المادي والفكري الذي تتعرض له في كل مكان » (٢٩) .

ايضا وكما هو معروف ، فان بداية القرن العشرين شهدت يقظة القومية العربية التي بدأت تتطور من حركة احياء ثقافي الى نوع من الوعي السياسي والمطالبة بالحقوق القومية في ظل الحكم العثماني ، وكان لها بالتالي تأثيرها على حياة العرب في فلسطين . وفي اولى الاشارات المبكرة من الحركة العربية التي عرفتها اوربا ، ان كتاب غازوري « يقظة الأمة العربية » تنبأ ببعد نظر فريد ، سواء بين العرب أو بين اليهود في تلك الفترة ، عن امكانية الصراع بين اليقظة العربية القومية ، والحركة الصهيونية . « تبرز في هذا الوقت ، وبشكل لم يثر الاهتمام سابقا ظاهرتان خطيرتان متعارضتان رغم تماثل طبيعتهما ، وهما يقظة القومية العربية وجهود اليهود لاعادة تأسيس مملكة اسرائيل القديمة على نظام واسع للغاية ، انه مقرر لهاتين الحركتين ان تتصارعا باستمرار حتى تتغلب احدهما على الأخرى ، ومصير العالم كله يعتمد على نتائج هذا الصراع بين الشعبين اللذين يمثلان مبدئين متناقضين » (٣٠) . وفي الوقت الذي كانت فيه الاتجاهات القومية العربية قد بدأت تتضح في المشرق العربي ، كانت قد بدأت موجة جديدة من الهجرة اليهودية – العالية الثانية – في الوصول من اوربا الشرقية ، يحمل افرادها معهم مطامع اكتر بعدا وخطورة ، لاعادة الاستيطان الى موقعه ، فبدأوا حملة شعارها « قهر العمل » و « العمل اليهودي البحت ، بدلا من العمل العربي المأجور » .

ولقد سلم جابوتنسكي بحتمية رفض عرب فلسطين للاستيطان اليهودي فيها لأنه « لا يوجد ولو مثال واحد على الأقل لاستيطان بلد بموافقة ابنائه الأصليين » واستنتج من ذلك ضرورة المضي في المشروع الاستيطاني الصهيوني دون اكثرات بالفلسطينيين . وفي موضع آخر ، وفي مواجهة الافكار الصهيونية بالتعاون مع الحركة القومية العربية اعلن جابوتنسكي صراحة : « لا يمكننا حتى ولا دعم الحركة العربية ، لأنها تقف منا موقف العداء في الطرف الحالي . ونحن نفرح من صميم القلب لكل

(٢٨) مكسيم روبنسون، مرجع سابق ، ص ١٠ – ١٧ .

(٢٩) ماكس نوربو ، في : الفكرة الصهيونية النصوص الاساسية ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

(٣٠) د. خيرية قاسمية ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

فشل تمنى به هذه الحركة ، ليس فقط في شرق الأردن المجاور أو سوريا فحسب ، بل وفي مراكش أيضا « (٣١) .

ويعترف هاركابي - في سياق آخر - باصالة الشعور القومي العربي ضد اسرائيل . « ينبغي الاعتراف بأن معارضة العرب لمجيء الاجانب كانت تعبيراً عن شعور قومي طبيعي . ومن السذاجة بمكان أن يعتقد المرء - في زمن تكتسب فيه فكرة الانبعاث القومي فاعلية متجددة في العالم أجمع ، وفي البلدان السائرة في طريق النمو خاصة - أن العرب سوف يشذون عن القاعدة ، ويتصرفون إزاء مجيء الاجانب بعدم اكتراث ، ويبدون استعداداً لمساورة هؤلاء ميراث الأجداد . وبالإضافة الى ذلك ، فإن السعي الى تفسير النزاع على انه نتيجة لاضطرار القادة العرب الى ايجاد كبش فداء فابتكرت الانظمة الحاكمة هذه الخدعة على نحو مصطنع لتحرف الانتقادات الموجهة لها عن وجهها الصحيح ، إن وجهة النظر هذه تبدو لي مغلوطة . لا شك في أن القادة العرب يستغلون النزاع ، انهم يسعرونه ، ولكنهم لم يخلقوه » (٣٢)

ج - النظرة المتعالية للامة العربية :

ان الطابع العنصري للصهيونية ، مضافا اليه انكار القومية العربية والوحدة العربية ، والشعور بالعداء لهما ، كان لا بد وان يستتبع بداهة الشعور بالتفوق القومي ، والاعتقاد بدونية الآخرين . على ان هذه النظرة تلازمت في نشأتها - في واقع الأمر - مع المناخ الثقافي الذي ساد أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . ففي تلك الفترة سادت - كما هو معروف - النظريات التي تحدثت عن « الفراغ الحضاري » في المناطق غير الاوربية والاجناس المتفوقة التي عليها القيام بتأدية رسالة تمدينية للأجناس المتأخرة والمنحطة .

وقد استمدت الصورة الصهيونية للعرب عناصرها من هذا المناخ ، ومن التقليد الطويل لنظرة أوروبا الى « الشرق » واهله ، كما يبدو ان قصص ألف ليلة وليلة ، فعلت فعلها في نفس ثيودور هرتزل وامدته بالكثير من الأساطير والملاحم التي اختار ان ينظر من خلالها الى العرب في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين (٣٣) . وتعددت في كتابات هرتزل أوصاف العرب بالجهل والتأخر والفقر والجوع والمرض ، وتعددت ذكر الفوائد التي ستعود اليهم من الاستيطان الصهيوني في فلسطين .

على أن هذه الصفات ، وتلك الفوائد ، لم تتعلق فقط بعرب فلسطين ، وانما تعلقت في الفكر الصهيوني بمجمل المنطقة العربية ككل . كذلك فان العديد من الكتابات تحدثت ، ليس فقط عن الدور الذي يمكن ان يلعبه الصهاينة في تطوير وتمدين العالم العربي ، وانما ايضا « العالم الاسلامي » أو « الشرق » ! يقول سايدبوتام في كتاب نشر عام ١٩٢٣ : « ان الشرق قد حصل الى الآن على مظهر خادع فقير للفكر الغربي ، بسبب نقص العنصر الحضاري الحقيقي . وسيكون اليهودي المترجم المثالي للغرب نحو الشرق ، وللشرق نحو الغرب . اذ ان تاريخه وعادات تفكيره تجعله قريباً من جهة الى الشعوب السامية المكرسة نحو الله ، ومن جهة اخرى الى الغرب المكرس للتقدم الانساني وسيكون

(٣١) انظر . د. أسعد رزوق ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص ١٠١ .

(٣٢) هاركابي ، عقبان وحنائم ، في : من الفكر الصهيوني المعاصر ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

(٣٣) د. أسعد رزوق ، مرجع سابق ، ص ١١٤ - ١١٥ .

عنصر توفيق لاعادة الساميين من جديد الى مجتمع الفكر والعمل مع سائر العالم المتحضر « . ويرى بتويتش في كتابه المنشور عام ١٩١٩ « ان اليهود هذ القدم كانوا حلقة الاتصال بين الساميين والمسيحيين ولعبوا دور الوسيط واعدوا الطريق للاصلاح والنهضة ... وهم سيعودون الى فلسطين ليؤدوا المهمة معكوسة ، اذ يحملون تانية الى وطنهم افكار ومخترعات مواطنهم المؤقتة ، ويعدوا الطريق بذلك لاصلاح وبعث الشرق » (٣٤)

وفي السيرة الذاتية لوايزمان يتساءل . « اعتقد انه من المناسب ايضا طرح السؤال عما يكون قد تبقى من الحقوق العربية اليوم ، ليس في فلسطين وحدها ، بل في سوريا والعراق وحتى في العربية السعودية ، لولم يبادر بعد النظر الصهيوني الى خلق مواطىء القدم البريطاني في الشرق الاوسط الأدنى ، وتعزيز هذا الموطىء بمستوطن يهودي نشط لا يكون ولاؤه لقضية الديمقراطية على صعيد اللفظ المجرد ، بل يعرب عن نفسه بالفعل والعمل » .

ولقد طبعت هذه المقارنة بين اسرائيل « الديمقراطية » والعالم العربي « ذي الحكم المطلق أو الاستبدادي » غالبية الأفكار والكتابات الاسرائيلية المعاصرة ليس فقط لاثبات تفوقهم على العنصر العربي ، وانما ايضا لتقديم انفسهم كقوى يمكن ان تعتمد عليها البلاد الامبريالية ذات المصالح الحيوية في المنطقة .

ثالثا : السياسة الاسرائيلية وقضية الوحدة العربية :

متلما يمكن ان تدرس العلاقة بين السياسة الاسرائيلية وقضية الوحدة العربية من زاوية موقف هذه السياسة من قضية الوحدة العربية ، والمحاولات التي تمت لتجسيدها نظاميا ، فانها يجب ان تدرس ايضا من زاوية تأثيرها - كعنصر تحد خارجي - على جهود الوحدة العربية .

١ - اسرائيل والصهيونية كحافز للقومية العربية والوحدة العربية :

اذا كان من الأمور المسلم بها ان الخطر الاستعماري والصهيوني قد اسهم في بلورة المشاعر القومية في الوطن العربي ، وفي دفعه نحو الوحدة ، فان العديد من الكتابات الصهيونية والاسرائيلية اهتمت بالعزف على تلك النغمة وتضخيمها ، لتصوير المشاعر القومية والاتجاهات الوحدوية في الوطن العربي ، على انها مجرد ردود فعل سلبية للتحدي الصهيوني والاسرائيلي . وفي هذا الخصوص ، فاننا نتفق تماما مع الراي القائل بأنه : « يخطىء من يعتقد ان الخطر الصهيوني والاستعماري هو صاحب الفضل الوحيد في توعية العرب وتوحيدهم معنويا ، وكأن لولا الصهيونية والاستعمار لما كانت هناك قومية عربية ، ولا امان عربية . تسعى نحو الاستقلال والحرية والوحدة . فمهما كان الاستعمار والصهيونية عاملين قويين في توعية العرب على حقيقتهم ... لم يكن الوعي مجرد رد فعل ، ولا كان امرا مصطنعا ومكتسبا بشكل سطحي متقطع عديم الجذور » (٣٥) .

في هذا الاطار فقط ، يمكن الاتفاق ايضا على القول بأن خلق اسرائيل « كان نقطة تبلور للحركة العربية ، ولم يكن نقطة انحلال كما امل هؤلاء ، فبقدر ما يؤدي وجود اسرائيل الجسم العربي ، »

(٢٤) د. خيرية قاسمية ، مرجع سابق ، ص ٣١٠ - ٣١١ .

(٣٥) د. انيس صايغ ، فلسطين والقومية العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

فانه يخدم الحركة العربية من حيث جعلها في نشاط حيوي ، وفي حالة حذر مستمرة ، ومن حيث البرهنة على سلامة نظرها ، وصحة توقعاتها ، وصدق تحذيراتها ، وصواب برامجها لمستقبل ناهض « (٣٦) .

ولقد نوه مكسيم رودنسون - في عرضه لتطور الأوضاع في فلسطين - بأنه « على الرغم من ان العرب كانوا منقسمين الى طوائف وأحزاب لا تتفق بسهولة فيما بينها ، حتى مع انعدام أهمية الانقسام الديني بين مسلمين ومسيحيين ، ولكن كان الاتفاق تاما على نقطة رئيسية : وهي معارضة فكرة أن يقوم الـيـشوف بطريقة أو بأخرى بتأسيس دولة فلسطينية يسيطر عليها اليهود ، ولا يكون للعرب فيها سوى الاختيار بين الخضوع أو الرحيل والاضرابات والمظاهرات » (٣٧) .

ويذكر أحد الكتاب الاسرائيليين بالمؤتمر العربي الذي عقد في ربيع ١٩٢٩ تحت شعار الكفاح ضد الصهيونية . « اد ذاك التقى ممثلو جميع الدول العربية ذات السيادة (مصر والعراق والمملكة السعودية واليمن وشرق الأردن) بحثا عن حل للمسألة الفلسطينية . أما مكان اللقاء فكان لندن ، وأما المضيف فالحكومة البريطانية . في مؤتمر المائدة المستديرة هذا ، كان على ممثلي الدول المنتدبة وممثلي العرب ، وممثلي الوكالة اليهودية ، ان يتفاوضوا سويا . لكن القادة الفلسطينيين . ورؤساء العرب الآخرين لم يكونوا يعترفون بالوفد الصهيوني ، فعقد مؤتمران متوازيان أحدهما يهودي بريطاني ، والثاني عربي - بريطاني . في ذلك الوقت من عام ١٩٢٩ كان ظل الحرب العالمية الثانية قد بدأ يخيم على العلاقات الدولية » (٣٨) . ويستطرد نفس الكاتب : « ان تقوي الوجدان القومي بالاحتكاك مع حركة قومية أخرى ، لا يشكل سمة خاصة بالقومية العربية . الى ذلك ، اخذ « العامل الاسرائيلي » بفعل تصفية الاستعمار في الشرق الأوسط ونيل الدول العربية سيادتها من ناحية ، وبفعل ترسيخ اسرائيل من اناحية أخرى ، يتكرس يوما بعد يوم ، على أنه النقطة الحساسة ومركز الاهتمام وهدف الكفاح العربي » (٣٩) .

ويركز سيمحافلان على دور الفلسطينيين في المعركة من أجل الوحدة العربية . « فالوحدة العربية كانت تبدولهم الطريق الأقصر نحو تحرير فلسطين فاندفعوا بحرارة وحماس في طريق العمل العربي الشامل وفي جميع المشاريع والمبادرات التي تعمل على توحيد العالم العربي » . ويرى سيمحافلان أنه كان للفلسطينيين الأثر الأكبر في الاندفاع الوحدوي الذي عصفت بالوطن العربي بين سنتي ١٩٥٨ و ١٩٦٠ . وان هذا ما يفسر « الدور المزدوج » الذي يلعبه الفلسطينيون في قلب النزعة الوطنية العربية ، فقد أدخلوا الى البلاد التي تسودها أنظمة ملكية ونصف اقطاعية تقوم على المصالح الخاصة (الأردن ، العراق ، السعودية ، الكويت ، الامارات البترولية ... الخ .) روحا ثورية تشجع الميول الجمهورية وافكار التضامن والوحدة العربية ، بالاضافة الى المشاركة في شئون العالم العربي .

(٣٦) د. انيس صايغ ، تطور المفهوم القومي عند العرب الطبعة الأولى (بيروت : دار الطليعة ، ابريل ١٩٦١) ص ١٠٠ .

(٣٧) مكسيم رودنسون ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

(٣٨) اليازديري ، النزاع اليهودي العربي والسياسة الداخلية العربية ، في : من الفكر الصهيوني المعاصر ، مرجع سابق ، ص ٤٦٥ .

(٣٩) المرجع السابق ، ص ٤١٨ .

لكنهم أدخلوا في البلاد التي تسير في طريق النمو والتحول الاشتراكية عاملا تحريضا يحولها عن هذا الطريق ويقودها الى مغامرات وحدوية جديدة . وهم ، اذ يجعلون من المشكلة الفلسطينية المهمة النهائية « للصراع ضد الامبريالية » ويموهون حرب الثأر ضد اسرائيل بشعارات مثل « حركة التحرير » فانهم ينجحون في طمس الصراع الطبقي ، ويخفون الأهداف الحقيقية للاشتراكية العربية « ! والحقيقة هو ان هذا التحليل لسيماحا فلابان ، والذي يستوي فيه قلقه على النظم المحافظة ، مع قلقه على سلامة التحول الاشتراكي في النظم الأخرى ، انما يحركه هدف واحد : أي الفصل بين الفلسطينيين وبقية العالم العربي ، واثبات استحالة تحقيق الوحدة العربية ، أي بتعبير آخر : تحطيم الامكانية التي تنطوي عليها القضية الفلسطينية في دفع فكرة الوحدة العربية .

ب - المواجهة الاسرائيلية للاحتتمالات الوحدوية :

اذا بدأنا هنا بالأشكال النظامية لتوحيد العمل العربي ، نلاحظ ان الاسرائيليين يهتمون كثيرا بابرار الدور الذي لعبته بريطانيا في انشاء جامعة الدول العربية ، فمن وجهة النظر تلك « كانت بريطانيا تحاول توطيد احتكارها الامبريالي في الشرق الأوسط بالتحالف مع القومية العربية وفق الحكمة الجديدة » وحد وسيطر « التي حلت محل « فرق تسد » . هكذا غدت بريطانيا هي الناطقة باسم التطلعات العربية الى التوحد . وفي اليوم التاسع والعشرين من مايو ١٩٤١ وهو يوم سقوط الحكومة التي كان يرأسها رشيد عالي الكيلاني وكانت مؤيدة للمحور ، صرح ايدن ان بريطانيا تدعم دعما كاملا كل برنامج توحيد عربي يحظى بقبول الجميع . كذلك شجعت بريطانيا المفاوضات التي أدت عام ١٩٤٥ الى قيام الجامعة العربية « (٤٠) .

ويمكن القول ان رد فعل الحركة الصهيونية لقيام جامعة الدول العربية والتصريحات البريطانية على لسان ايدن بتشجيع تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية « وحتى السياسية » بين البلدان العربية ، كان يدور - في الأساس - حول مسألة فلسطين بالذات . وأرسل وايزمان أكثر من رسالة الى رئيس الوزارة البريطاني ، والى وزير الخارجية البريطاني ، يستنكر فيها ما جاء في الملحق الخاص بفلسطين والصادر مع ميثاق جامعة الدول العربية . وراى وايزمان - في رسالته للخارجية البريطانية في ١٧ أبريل ١٩٤٥ انه « حين تقوم جامعة عربية منظمة ، تتألف من مندوبين عن دول مستقلة ، وتقرر ان فلسطين بلد مستقل - من الناحية الشرعية - وتدعي التكلم باسم البلاد ، فان هذا العمل يشكل خرقا لوضع فلسطين الدولي ، وتعتبر تعديا على الحقوق اليهودية » (٤١) .

على ان جامعة الدول العربية حملت لاسرائيل مضمونين هامين ، أحدهما رمزي والآخر جوهري. فمن، الناحية الأولى ، تعبر الجامعة العربية عن شرعية اقليمية وحيدة في الشرق الأوسط ، خاصة في القلب منه ، مما يعني بالتالي الحق في استبعاد او طرد أي دولة غير عربية . وبذلك فان الجامعة مثلت التعبير التنظيمي المرئي للنداء العربي المستمر لشن الحرب ضد اسرائيل . ومن الناحية الثانية ، وعلى مستوى أكثر تفصيلا ، يفترض ان تسهل الجامعة القيام باجراءات متناسقة عسكرية واقتصادية وسياسية ونفسية للدول العربية ضد اسرائيل . ومع ان الجامعة العربية لم تقم دائما بدور

(٤٠) المرجع السابق ، ص ٤١٥ .

(٤١) د. اسعد زقوق ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ص ١٢٤ .

فعال في توحيد الموقف العربي إلا أنها تسهل انشاء تنظيمات أخرى للتعاون الوظيفي . هذه التحديات الرمزية والجوهرية واجهت صانعي السياسة الاسرائيليين منذ عام ١٩٤٨ وهي تحديات تسارعت بفعل الجهود المختلفة لتحقيق مزيد من الوحدة التنظيمية العربية الرسمية مثل وحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨ (٤٢) .

ومع أنه يصعب القول أن قيام الوحدة المصرية السورية كان محصلة لوجود اسرائيل فقط، إلا أنها كانت عاملاً رئيسياً لذلك. وعلى أي حال، فقد خلقت تلك الوحدة تأثير «شقي الرحي» حول اسرائيل ، خاصة مع التوحيد الرسمي لجيش يقف على الجبهتين الشمالية والجنوبية، ولكن مظهر التحول في القوى كان أكثر من حقيقته الفعلية . وعندما سقط النظام الملكي في العراق عام ١٩٥٨ تزايد الخوف من حدوث مزيد من سيطرة القوى الناصرية . ولذلك فقد تمت « معاملة » هذه الأحداث بسرعة عن طريق انزال الاميركيين والبريطانيين في لبنان والأردن على التوالي . أيضا فان الخطط التي وضعت عام ١٩٦٢ لتحقيق وحدة ثلاثية بين مصر وسوريا والعراق استرعت في حينها اهتماما شديدا من جانب اسرائيل ، ولكنها سرعان ما اظهرت انها لا تحمل تغييرات حقيقية في ميزان القوى مع اسرائيل (٤٣) .

ايضا فقد وقفت اسرائيل دائما موقف الترقب والحذر من مؤتمرات القمة العربية التي بدا معها ان هناك دفعة جديدة للثقة في الوطن العربي . وكما هو معروف ، فان المؤتمر الأول الذي عقد في القاهرة في يناير/كانون الثاني ١٩٦٤ كان قد توصل الى ثلاثة قرارات هامة في حينها ، وهي : انشاء منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني ، ووضع خطة لتحويل مصادر مياه نهر الأردن لافشال المشروعات الاسرائيلية في النقب ، وانشاء قيادة عربية موحدة . اما في القمة الثانية بالاسكندرية في سبتمبر/ايلول ١٩٦٤ فقد خبت صورة الوحدة العربية الجديدة ، ثم ظهر ذلك بصورة أوضح في مؤتمر الدار البيضاء عام ١٩٦٥ ، ثم جاءت تصريحات الرئيس بورقيبة عن مقترحات لحل القضية الفلسطينية لتحديث استنكارا في الوطن العربي . على ان مؤتمرات القمة ما لبثت ان استعادت اهميتها وقوتها بعد حرب ١٩٦٧ . ومن خلال هذا الاطار التنظيمي اعلن العرب رفضهم للخضوع للغطرسية الاسرائيلية ، واتفقوا على خطوات مشتركة اسهمت بلا أدنى شك في دعم دول المواجهة مع اسرائيل ، وفي تشد ازم منظمة التحرير الفلسطينية ، وتأكيد الدعم لها أمام العالم ، وفي مواجهة اسرائيل بالتحديد .

اما على مستوى الحركة السياسية المباشرة ، فيمكن القول ان هناك دائما تريبا اسرائيليا مستمرا بأي امكانات محتملة للوحدة العربية ، وان هناك شعورا مسيطرا بحقيقة الارتباط بين الأجزاء المختلفة من الوطن العربي ، الأمر الذي دفع اسرائيل دائما الى ان تدعم نفوذها في فلسطين ، ليس فقط بممارساتها فوق ارض فلسطين نفسها ، وانما ايضا من خلال ضرب اي مصدر للقوة العربية سواء أكان ذلك في الجزائر ، أم مصر أم عدن أم أي مكان آخر .

يتساءل أحد الكتاب الاسرائيليين عن دعم اسرائيل لفرنسا في حرب الجزائر « مع ان دول المغرب العربي لم تشترك في الحرب ضد اسرائيل عام ١٩٤٨ ولم ينزل على شواطئها لاجئون عرب يحملون

Michael Brecher, *The Foreign Policy System of Israel* (New Haven : Yale University Press, (٤٢) 1972) P. 50

(٤٣) (المرجع السابق ، ص ٦١ .

معهم ، بالاضافة الى مأساتهم ، بذور الحقد والكراهية . وطالما برهن مثقفو المغرب ورجاله السياسيون عن موقف موضوعي عقلاني ازاء النزاع الاسرائيلي العربي ، وعن نضوج سياسي حقيقي ، وذلك عن طريق نضالهم ضد اللاسامية وتساهلهم ازاء الهجرة اليهودية مما اتاح للكثيرين من يهود افريقية الشمالية المجيء الى اسرائيل . وحافظوا ايضا على اتصالات عديدة مع الأوساط التقدمية في اسرائيل «(٤٤)» .

ان كل هذا لم يتغلب على حقيقة التخوف الاسرائيلي من استقلال الجزائر ومن اعتبار هذا الاستقلال اضافة الى رصيد القوة لدى الأمة العربية (الواحدة) الأمر الذي يهدد اسرائيل في نهاية المطاف ، لذلك فقد مثلت اسرائيل حليفا طبيعيا لفرنسا في حرب الجزائر . وشهدت فترة منتصف الخمسينات تحالفا واقعيا بينهما ، لما مثله من مصلحة مشتركة بينهما . ومثلت فرنسا بهذا التحالف موردا رئيسيا للسلاح الى اسرائيل ، خاصة السلاح الجوي ، لمواجهة تدفق الأسلحة السوفيتية الى مصر وسوريا . بل يرى مايكل بريتش أنه — في الابرار الاسرائيلي — كانت اول نقطة تحول حاسمة في تطور الشرق الأوسط (كنظام اقليمي) منذ عام ١٩٤٨ هي حصول الجزائر على استقلالها عام ١٩٦٢ . فمنذ تلك اللحظة ، دخلت الجزائر (ومعها المغرب وتونس) الى النظام الاقليمي للشرق الأوسط على نحو مؤثر في السياسة الاسرائيلية (على الرغم من ان الاخيرتين حصلتا على الاستقلال منذ عام ١٩٥٦) «(٤٥)» . وخلال مفاوضات ايفيان سنتن الصحافة الاسرائيلية والصهيونية حملة تدعو الى بقاء السيطرة الفرنسية على الجزائر ، ووقفت المخابرات الاسرائيلية الى جانب منظمة الجيش السري لاقامة دولة فرنسية في الجزائر .

وفي عام ١٩٥٦ وقفت اسرائيل موقفا معارضا لاستقلال عدن ومحميات جنوب شبه الجزيرة العربية ، ووقفت مع الاستعمار البريطاني ضد ثورة الجنوب اليمني . وانحازت الى جانب انجلترا في مفاوضات الجلاء مع مصر ، ثم تحركت في موقف موحد — مع انجلترا وفرنسا — بعد تأميم قناة السويس ، ولم تنظر الى التأميم الا باعتباره بداية لظهور زعامة عربية يمكن ان تهدد وجودها في المنطقة «(٤٦)» .

ويفسر مكسيم رودنسون دوافع بن جوريون للاشتراك مع فرنسا وبريطانيا عام ١٩٥٦ : « لقد تسلط على عقله (أي بن جوريون) منذ وقت طويل خوفه من حدوث انتفاضة للعالم العربي ، وكان يتساءل عما اذا كان ناصر هو مصطفى كمال الذي سيخرج بذلك العالم العربي من الفوضى ، وكان يرى التحالف العربي مع الشرق وقد تجلى حين تدفقت الأسلحة والذخائر ، وفكر ان الوقت قد حان لتوجيه الضربة ، وللقضاء على القوة الصاعدة ، او على الأقل للحصول على الاعتراف باسرائيل وهي في مركز القوة ، بدلا من الانتظار حتى قوات الاوان ، كما انه ينبغي استغلال الظروف القائمة والتي

(٤٤) سيمحا فلابان ، الحوار بين الاشتراكيين العرب والاسرائيليين ضرورة تاريخية ، في : من الفكر الصهيوني المعاصر ، مرجع سابق ، ص ٢١٥ .

(٤٥) Brecher, op. cit, P — 61 .

(٤٦) سلمان رشيد سلمان ، اسرائيل والوحدة العربية ، في : قضايا عربية ، السنة الثالثة ، العدد (١ — ٦) ابريل — سبتمبر ١٩٧٦ ص ٥٣ .

تدفع دولتين غربييتين مسلحتين تسليحا قويا للوقوف الى جانب اسرائيل ، فقد لا تتكرر مثل هذه الفرصة قبل مرور وقت طويل ، (٤٧) .

واذا كان عدوان يونيو/حزيران ١٩٦٧ قد حقق لاسرائيل انتصارا هائلا لم تكن هي تحلم به ، على العرب في مصر وسوريا والأردن ، الا انه يظل يثير التساؤل عن الأثر الذي أحدثه على فكرة الوحدة العربية او للاتجاه نحوها . لقد نتج عن هذا العدوان مزيد من التبلور لقضية الشعب الفلسطيني ، ومزيد من الدعم العربي لهذه القضية. واتخذت مؤتمرات القمة التالية للعدوان قرارات أكثر فعالية وأكثر اتزاناً . وكانت ازالة آثار عدوان ١٩٦٧ هي الدافع الأساسي لحرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣ التي ومضت فيها - لفترة قصيرة للغاية - امكانية العمل العربي الموحد ، وظهرت اي قوة كامنة يتمتع بها الوطن العربي المعاصر .

على أن خوض الحروب ضد الوطن العربي ، وضد مصر على وجه التحديد ، لم يثبت لدى الاسرائيليين على انه وسيلة ناجعة للقضاء على احتمالات الوحدة العربية . وكان هذا دافعا مستمرا للتفكير في وسائل أخرى . ومنذ ما يقارب من اثنتي عشر سنة كتب شيمون بيريز : « ينبغي الملاحظة أن ثمة مرشحين عربيا للصلح مع اسرائيل ، هناك مرشحون من الدرجة الثانية والثالثة والرابعة ، لكن ما ينقص هو المرشح الأول وهذا المرشح كان وسيظل دائما على ما يبدو مصر . ان مفتاح السلم أوخطر العدوان يوجد انن في مكان ما على ضفاف النيل . مصر هي مقدمة الصف كما انها اهم الدول العربية . فعلينا انن أن ندرس موقف مصر تجاه النزاع العربي الاسرائيلي » (٤٨) .

(٤٧) مكسيم رونسون ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .

(٤٨) شيمون بيريز ، يوم قريب ويوم بعيد ، في . من الفكر الصهيوني المعاصر ، مرجع سابق ، ص ١٤٤ .

خطر الصناعة الاسرائيلية على الوطن العربي

حسين ابو النمل

اعد الكاتب ، وهو باحث في الاقتصاديين الفلسطينيين والاسرائيلي
[له « بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي » ، « الضفة الغربية
والقطاع ٦٧ - ١٩٧٨ » ، « قطاع غزة ١٩٤٨ - ١٩٦٧ »]

ستصدر له قريباً دراسة حول الصناعة الاسرائيلية تعتمد على المصادر الاسرائيلية وتقدم
وجهة نظر تخالف الشائع بيننا عن اقتصاديات العدو
وتلخص محاولاته لبناء اساس مادي صلب يمكنه من مجابهة تحديات المرحلة المقبلة ،
سلما كانت ام حربا ، بما يتلاءم ومخططاته التي تبدأ باستيطان
ارضنا العربية في فلسطين وتمتد نطاق الاستغلال الصهيوني الى الوطن العربي بأكمله .
والمقال التالي هو خاتمة الدراسة المذكورة . التي ستصدر عن دار « الطليعة » .

في دراسة الصناعة الاسرائيلية يمكن لنا تسجيل جملة حقائق اقتصادية سياسية هامة تستدعي
التوقف ملياً من قبل جميع المعنيين بالصراع العربي الاسرائيلي . ويأدىء ذي بدء يمكن تسجيل اولى
هذه الحقائق واطورها وهي :

١ - عدم توفر الحد الأدنى من المعرفة بحقيقة اوضاع العدو ومخططاته الاقتصادية ، وهذا تقصير
كبير للمراكز العلمية المختصة التي لم تقدم الا فيما ندر ، وعلى فترات متقطعة ، وبشكل مجتزأ ،
بعض الحقيقة ، وأحياناً مشوهة ، عن حقيقة اوضاع ومخططات العدو .

٢ - ان تخلف البحث الفلسطيني والعربي عن تقديم صورة بقيقة عن العدو الاسرائيلي، هو شأن بحثي
سياسي ، في آن معا ، فمن الصعب ان يزدهر البحث العلمي ، ان لم تكن له وظيفة سياسية ، وجهة
سياسية ترعاه ، تشجعه ، تطلبه ، وتعمل بموجبه ومع الاسف الشديد ، فان البحث العلمي ليس
بخير ، بل ، وكما تؤكد وقائع الامور ، يتراجع الى الخلف لدرجة الانحطاط والتلاشي .

٣ - لا يتوقف الضرر عند حدود « عدم المعرفة » بل الترويج الى « وعي زائف » بأوضاع العدو
الصهيوني ، وهو وضع اخطر بكثير من « عدم المعرفة » لان التوهم بوجود الوعي يخلق استرخاء
واطمنئانا ، لا يقطعه الا « مفاجأة » تترتب عليها نتائج مصيرية لا يمكن الانفكاك من اسارها
بسهولة .

٤ - ثمة خطة سياسية اقتصادية عسكرية لدى العدو الصهيوني ، ينفذها وعلى مراحل ، على طريق
استكمال المشروع الصهيوني . وفي حدود ما هو قائم حالياً ، يمكن لنا القول ان تلك الخطة قد حققت
نجاحاً لا يجوز الاستهانة به ، ووضعت « اسرائيل » على اعتاب التحول الى دولة امبريالية .

٥ - بلغ « الانتاج المحلي الاجمالي » في اسرائيل سنة ١٩٧٦ « GROSS DOMESTIC PRODUCT (G. D. P) ١٢,٦٤٠ مليار دولار ، مقابل ١٢,٣ مليار دولار لمصر . وذلك حسب ما اشارت اليه

موسوعة « العالم في ارقام » من منشورات الايكونوميست البريطانية ، بفارق لصالح اسرائيل يبلغ ١,٣٤٠ مليار دولار .

٦ - بلغ الانتاج الصناعي للعام ١٩٧٦ ، وبناء على نفس المصدر ، ٢,٨٦٤ مليار دولار في اسرائيل مقابل ٢,٠٩١ مليار دولار لمصر ، اي بفارق يبلغ ٧٧٢ مليون دولار ، لصالح اسرائيل . وهذا الرقم يزيد بـ ١٩,٢ مليون دولار عن الانتاج الصناعي للجمهورية العربية السورية والذي بلغ خلال نفس العام ٦٥٣,٨ مليون دولار .

٧ - نمو الانتاج القومي ، الصناعة الاسرائيلية ، يشير الى حقيقتين لا يجوز الفصل بينهما . الاولى سلبية ، وتتمثل باستيراد اسرائيل للموارد الاقتصادية من بشرية ومالية من الخارج . والثانية ايجابية ، وتتمثل بقدرة العدو على توظيف الامكانيات المتاحة له بطريقة سليمة ، وتخدم برامجه المستقبلية ومخططاته للتنمية ، ولبناء صناعة متطورة . مجمل ما تلقته اسرائيل من تعويضات ومساعدات وهبات من « الامبريالية » لا تمثل الا رقما متواضعا الى جانب « البترو دولار » الذي تحتفظ به بعض الحكومات النفطية في بنوك « مساعدي ومولي اسرائيل » .

٨ - حققت اسرائيل معدلات تنمية صناعية تتجاوز معدل نمو الانتاج القومي ، والذي تجاوز بدوره معدل نمو السكان . فقد بلغ متوسط الزيادة السنوية في الانتاج الصناعي خلال السنوات العشر الاخيرة ١٥٪ مقابل ٨٪ متوسط الزيادة في الانتاج القومي و ٣٪ متوسط النمو في عدد السكان .

٩ - شهدت الصناعة الاسرائيلية تحولات هامة لناحية زيادة وزن الصناعات التحويلية الانتاجية في توليد القيمة المضافة في الصناعة الاسرائيلية من ٤٩٪ سنة ١٩٦٥/٦٥ الى ٦٠٪ سنة ١٩٧٦/٧٥ .

١٠ - ترافقت الزيادة في دور ووزن الصناعة ، كما ونوعا ، في الاقتصاد الاسرائيلي ، مع ميل واضح جداً نحو « التمرکز » والذي اتى في اعقاب مرحلة التوسع التي شهدتها الصناعة الاسرائيلية ، في حقبة ما قبل ١٩٦٦ ، حيث ارتفع عدد المنشآت الصناعية من ٥٥٨٠ منشأة يعمل بها ٧١,٢٦٨ شخصا سنة ١٩٤٧ الى ٢٤,٥٢٨ منشأة صناعية يعمل بها ٢٢٢,٧٩٢ شخصا سنة ١٩٦٥ .

١١ - في الفترة اللاحقة لسنة ١٩٦٥ ، دخلت الصناعة مرحلة التمرکز ، فقد هبط عدد المنشآت التي توظف عمالا لديها من ١٥,٤,٥٨ منشأة سنة ١٩٦٥ الى ١٢,٠٨٣ منشأة سنة ١٩٧٧ ، أي بنقص يبلغ ٣٣٧٥ منشأة صناعية ، وهو ما يساوي ٢١,٨٪ من عدد المنشآت التي كانت قائمة سنة ١٩٦٥ .

١٢ - طال النقص معظم المنشآت التي توظف لديها اقل من خمسين عاملا ، ٨٣٪ من مجمل النقص لحق بالمنشآت الصغيرة ، أي التي تشغل اقل من خمسة عمال . مقابل ذلك فقد ازداد عدد المنشآت التي يعمل بها أكثر من خمسين عاملا ، اكبر زيادة كانت من نصيب المنشآت التي توظف لديها ما يزيد على ٣٠٠ عامل .

١٣ - ترافق النقص في عدد المنشآت مع زيادة في عدد المستخدمين في الصناعة ، طرأ تبدل هام جداً على كيفية توزيع العاملين على المنشآت المختلفة . وهبطت نسبة العاملين في المنشآت التي تشغل لديها اقل من خمسة عمال ، من ١٠,٦٪ مجمل المستخدمين في الصناعة سنة ١٩٦٥ الى ٤,٦٪ سنة ١٩٧٧ . وهبط الرقم المطلق لعدد العاملين في هذه الفئة من المنشآت من ٢٢,٤٢٠ شخصاً سنة ١٩٦٥ الى ١٣

الف شخص سنة ١٩٧٧ . مقابل ذلك ازداد نصيب المنشآت الضخمة التي توظف لديها ما يزيد على ٣٠٠ عامل ، من ١١,٨٪ من اليد العاملة الصناعية سنة ١٩٥٥ ، الى ١٩,٣٪ سنة ١٩٦٥ ، الى ٣٩,٢٪ سنة ١٩٧٧ ، رغم أن عدد هذه المنشآت لم يكن ليزيد سنة ١٩٧٧ عن ١٥٥ منشأة صناعية ، اي ١٠,٣٪ من اجمالي عدد المنشآت .

١٤ - ازداد متوسط عدد العاملين في المنشأة الصناعية الواحدة من ١٣,٦ عمال سنة ١٩٦٥ الى ٢٣,٥ عمال سنة ١٩٧٧ . متوسط عدد العاملين في المنشآت الصناعية من جميع الفئات بقي شبه ثابت ١٩٦٥ - ١٩٧٧ ، مقابل ذلك فقد ازداد متوسط العاملين في المنشآت التي توظف لديها ما يزيد على ٣٠٠ عامل من ٥٣٧ عاملا سنة ١٩٦٥ الى ٧١٩ عاملا سنة ١٩٧٧ . وبالتالي فان الحديث عن زيادة في متوسط عدد العاملين محصور في المنشآت التي توظف لديها ما يزيد على ٣٠٠ عامل .

١٥ - من بين المنشآت التي توظف لديها اكثر من ٣٠٠ عامل وعددها ١١٥ منشأة توجد ٣٥ منشأة ، تشغل لديها ٤٠,١ الف عامل بمتوسط ١١٤٥ مستخدما للمؤسسة الواحدة . وتعود ملكية هذه المنشآت للدولة . مقابل ذلك فان متوسط عدد المستخدمين في المنشآت التابعة للهستدروت يبلغ ٩١,٩ عامل . بلغ المتوسط العام في المنشآت التابعة للقطاع الخاص ١٧ شخصا ، بكلمة اخرى فان ملكية الاحتكارات/ المنشآت الضخمة تعود لرأسمالية الدولة .

١٦ - لقد ضببطت عملية التمرکز في الصناعة الاسرائيلية ، بدرجة او بأخرى ، مع مخططات الاستيطان ، لناعية توزيع المنشآت على المناطق المختلفة بالشكل الذي يعزز عمليات الاستيطان ، خصوصا في الاطراف ، والتي وجه اليها تلك الصناعات التي تستفيد من التمرکز ، وبالتالي وفورات الحجم الكبير ، مقابل ذلك خصصت مناطق الوسط ، ولاسباب تاريخية واقتصادية وامنية ، بالصناعات الثقيلة ، عالية التقنية . وفي هذا الاطار تجدر الاشارة الى الاهتمام المتزايد بمنطقتي الشمال (الجليل) والجنوب ، وذلك لاعتبارات سكانية واقتصادية ، آنية ومستقبلية في آن معا .

١٧ - اولى نتائج التمرکز في الصناعة ، وفورات الانتاج الكبير ، وهي مسألة لها مظاهر عدة ابرزها ، واكثرها دقة ومعيارية ، استهلاك الكهرباء مقيما بالكيلووات : ارتفعت كمية الكهرباء المباعة ١٩٥٠ - ١٩٧٧ بعشرين ضعفا ، من ٤٦٤ مليون كيلووات سنة ١٩٥٠ الى ٩,٣ مليار كيلووات سنة ١٩٧٧ خلال نفس الحقبة تزايد نصيب الصناعة بـ ٢٣ ضعفا ، وذلك من ١٤١ مليون كيلووات سنة ١٩٥٠ الى ٣,٢ مليار كيلووات سنة ١٩٧٧ .

١٨ - معظم الزيادة في استهلاك الكهرباء حدث في الفترة التي شهدت بها الصناعة الاسرائيلية وطأة التمرکز . ارتفع استهلاك الصناعة من الكهرباء ١٩٦٦ - ١٩٧٧ من ١,٢ مليار كيلووات الى ٣,٢ مليار كيلووات .

١٩ - ارتفع متوسط استهلاك الكهرباء سنويا بالنسبة للعامل الواحد في الصناعة من ٧,٢ الف كيلووات سنة ١٩٦٦ ، الى ١١,١ الف كيلووات سنة ١٩٧٧ . وتعكس الزيادة في استهلاك الكهرباء مقدار التوسع في استخدام الآلات المتطورة ، التي تحتاج الى قدر كبير من الطاقة لتشغيلها .

٢٠ - يلاحظ تفاوت هائل في معدل استهلاك الكهرباء بالقياس للعامل الواحد بين صناعة واخرى ،

وذلك تبعاً لمقدار تطورها . مقابل متوسط عام يبلغ ١١,١ ألف كيلو واط ، تبلغ النسبة في صناعة الكيماويات ٤٩,٧ ألف كيلو واط في حين لم تبلغ في صناعة الملابس سوى ٥٢١ كيلو واط للعامل الواحد سنوياً .

٢١ - ازدياد استهلاك الكهرباء قياساً للعامل الصناعي الواحد ، بحكم التمرکز الذي شهدته الصناعة الاسرائيلية . ترافق مع تزايد المفرغين للبحث العملي في مجال الصناعة ، فقد ارتفع عددهم ١٩٧٠ - ١٩٧٦ من ١٥٥٧ باحثاً سنة ١٩٧٠ الى ٣٦٣٣ باحثاً سنة ١٩٧٦ .

٢٢ - الغالبية الساحقة من الباحثين كانت مستوعبة في الصناعات المتطورة وارتفع نصيب صناعة الالكترونيات ، الكهرباء ، الكيماويات ، من الباحثين من ٤٦,٨٪ من مجمل الباحثين سنة ١٩٧٠ الى ٦٦,٥٪ سنة ١٩٧٦ .

٢٣ - ثمة تركيز واضح على الصناعات الالكترونية والكهربائية حيث وجه اليها حوالي ٧٠٪ من الزيادة التي طرأت على عدد الباحثين ١٩٧٠ - ١٩٧٦ . استوعبت هذه الصناعة سنة ١٩٧٦ ، ٤٧٪ من مجمل الباحثين في القطاع الصناعي .

٢٤ - لاسباب متعددة ، حافظت اسرائيل على اوثق العلاقات العلمية مع مراكز البحث العلمي في الخارج ، وذلك عبر العلماء اليهود الذين كانوا يعملون في هذه المراكز قبل ان يهاجروا الى اسرائيل ، على الجانب الثاني حرصت دولة العدو على حضور المؤتمرات العلمية التي تعقد في الخارج وبذلك كان ترتيبها الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة الاميركية ، قياساً لعدد المؤتمرات التي حضرت .

٢٥ - حرصت اسرائيل على عقد اتفاقيات علمية مع الدول البرجوازية الصناعية المتقدمة لتتيح لها الحصول على الابحاث العلمية التي تنجز ، وبراءات الاختراع التي تسجل في تلك البلدان . وعلى سبيل المثال فقد بلغ عدد براءات الاختراع المسجلة في اسرائيل سنة ١٩٧٦ ، ٢٤٢٤ براءة ، ٥٦١ منها لباحثين اسرائيليين و١٨٦٣ باحثاً اجنياً منها ٩٤٨ اختراعاً في مجال الكيمياء و ١٠٤ في مجال الكهرباء و ٦٤ في مجال الكمبيوتر .

٢٦ - توسعت اسرائيل في استخدام الكمبيوتر ، ارتفع عدد المؤسسات التي تستخدمه من ٣٨ مؤسسة سنة ١٩٦٦ الى ٤٠٧ مؤسسة سنة ١٩٧٧ وازداد عدد الاجهزة من ٥٦ جهازاً الى ٦١٠ اجهزة ، منها ١٢٥ جهازاً مستخدماً في الصناعة ، مقابل ٤ اجهزة فقط سنة ١٩٦٧ .

٢٧ - بفعل التمرکز ، والتوسع في استخدام الآلات الحديثة ، وازدياد استهلاك الكهرباء ، هبط نصيب العاملين (الاجور) من الثروة التي ينتجونها . فقد بلغت نسبة الاجور ٢١,٧٪ من الانتاج الصناعي النهائي سنة ١٩٦٦ ، هبطت النسبة سنة ١٩٧٧ الى ١٤,٢٪ فقط ، أي بفارق يبلغ ٧,٥٪ ، أي ما يزيد على الثلث . مقدار الاجور المدفوعة سنة ١٩٧٧ بلغت ١٣,٦ مليار ليرة اسرائيلية . لو دفعت اسرائيل سنة ١٩٧٧ نفس النسبة التي كانت سنة ١٩٦٦ لكان عليها ان تدفع اجوراً تبلغ ٢٠,٧ مليار ليرة ، بدلاً من ١٣,٦ مليار ليرة قيمة الاجور التي دفعت فعلاً سنة ١٩٧٧ .

٢٨ - العمالة الصناعية في اسرائيل تبلغ حوالي ٢٥٪ من قوة العمل المدنية ، وهي نسبة تضع اسرائيل في نقطة وسط بين دولة صناعية متقدمة كالمانيا الغربية ، حيث تبلغ النسبة ٣٤,٧٪ ، ودولة متخلفة صناعياً كمصر حيث لا تبلغ النسبة سوى ١٤٪ .

٢٩ - رغم ثبات نسبة العمالة الصناعية خلال السنوات العشر الاخيرة ، فقد شهدت اليد العاملة الصناعية عملية اعادة توزيع بين الصناعات المختلفة ، حيث زاد نصيب الصناعات المتطورة كثيفة المهارة ، وحيث القيمة المضافة اعلى ، وكذلك الاجور الصناعية المدفوعة . بين ١٩٦٦ - ١٩٧٧ ازداد عدد العاملين في الصناعة ككل بـ ٥٢٪ . وبلغت الزيادة في « الكيماويات » ٨٢٪ ، في « المنتجات المعدنية » ١١٤٪ وفي « الالكترونيات والكهربائيات » ٢٤٣٪ .

٣٠ - تعاني اسرائيل على صعيد اليد العاملة من مشكلة مزدوجة : زيادة في عدد المهارات ونقص في اليد العاملة غير الفنية ، كان حل المشكلة الاولى عبر التوسع في الصناعات كثيفة المهارة ، وبالتالي توفير عمل لاعداد متزايدة من الفنيين والمهارات ، وكان حل المشكلة الثانية من خلال استخدام اليد العاملة العربية . في حين بلغت الزيادة في اليد العاملة اليهودية بين ١٩٧٠ - ١٩٧٧ ، ١٦٩,٩ الف عامل ، ازداد عدد العرب من منطقتي الاحتلال ١٩٤٨ - ١٩٦٧ ، ب ٦٨,٤ الف عامل ، أي عامل عربي لكل ٢ ١/٢ عامل يهودي .

٣١ - اليد العاملة العربية في الصناعة الاسرائيلية ازدادت ١٩٧٠ - ١٩٧٧ بـ ١٦,٣٥٥ مستخدماً جديداً ، مقابل ٤٢,٦٤٥ مستخدماً يهودياً جديداً . أي ان العرب قد اسهموا بـ ٣٨,٣٪ من الزيادة في عدد المستخدمين اليهود في الصناعة الاسرائيلية .

٣٢ - بين ١٩٧٢ - ١٩٧٧ انخفضت نسبة الشغيلة اليهود (Workers) من بين المستخدمين مقابل اجر في الصناعة (Employed) من ٤١٪ الى ٣٥,٣٪ ، هبط العدد المطلق بـ ١٨,٧ الف شغيل . رغم ان عدد المستخدمين قد ازداد ب ٩٩,٥ الف مستخدم جديد .

٣٣ - هبوط نسبة المستخدمين اليهود في الصناعة الاسرائيلية ، والمصنفين كشغيلة ، ترافق مع زيادة العمل العربي الذي يتدرج تحت هذا التصنيف . لذا فقد بلغ عدد الشغيلة العرب ٣٩٪ من عدد الشغيلة اليهود (١٤٣,٨٦٠ شغيلة عربية : ٣٦٨,٥ الف شغيل يهودي) .

٣٤ - تكرر اسرائيل ، باعتمادها المتزايد على اليد العاملة العربية ، مثلاً ما عرفتته الدول البرجوازية الصناعية المتقدمة منذ مطلع هذا القرن وحتى الآن ، مكرسة بذلك قاعدة تقسيم سوق العمل الدولي على النمط الامبريالي .

٣٥ - كان للنمو الذي شهدته الصناعة اثره الواضح على تركيب التجارة الخارجية الاسرائيلية . تحسنت بشكل مضطرب نسبة الصادرات للواردات فبلغت (سنة ١٩٧٧) ٦٩,٥٪ . وعلى سبيل المثال ، وحسب ما اشارت اليه « الاهرام الاقتصادي » عدد رقم ٥٦٤ تاريخ ١٥/٢/١٩٧٩ ص ٥ ، فان نسبة صادرات مصر الى وارداتها لم تبلغ سنة ١٩٧٨ سوى ٢٥٪ (٦٧٩,٨ مليون جنيه صادرات ، ٢٦٣٣,١ مليون جنيه واردات) علماً بأن نسبة الصادرات للواردات المصرية قد بلغت في العام السابق ٣٥,٤٪ (٦٦٨,٥ مليون جنيه صادرات ، ١٨٨٤,٣ مليون جنيه واردات) .

٣٦ - سنة ١٩٧٧ ، كان نصيب الصادرات الصناعية ٨٥,٩٪ من مجمل الصادرات ، وقد ترافق مع تبدل في تركيب الصادرات ، حيث ازداد نصيب الصناعات المتطورة من ٣٦٪ من مجمل الصادرات سنة ١٩٦٧ الى ٦١٪ سنة ١٩٧٧ . وعلى سبيل المقارنة فقد كانت صادرات اسرائيل من الحمضيات سنة ١٩٦٧ تساوي حوالي ١٠٤٪ من قيمة صادرات اسرائيل ، من سبع صناعات متطورة هي :

الكيمائيات ، المطاط والبلاستيك ، المعادن القاعدية ، المنتجات المعدنية ، الآلات ، المعدات الالكترونية والكهربائية ، وسائل النقل . سنة ١٩٧٧ ، لم تشكل الحمضيات سوى ٢٠٪ من قيمة ما صدر من منتجات الصناعات السبع المشار اليها . بل ان صناعة واحدة هي « الكيمائيات » قد صدرت سنة ١٩٧٧ منتجات تساوي ١٤١٪ مما صدر من حمضيات في نفس العام ، والذي كان عبارة عن انتاج ٢٥٢ الف تونم .

٣٧ - من اصل ٢٦٥٠,٢ مليون دولار صادرات صناعية سنة ١٩٧٧ ، كان نصيب الالماس ١٠٩٩ مليون دولار . أي ما يساوي ٤١٪ من مجمل الصادرات الصناعية . الامر الذي ولد سوء فهم لدى البعض ، لناحية القول بأن صادرات اسرائيل هي من سلعة واحدة هي الالماس . تجدر الاشارة الى ان ارتفاع نصيب الالماس من صادرات اسرائيل هو الوجه الآخر لارتفاع نصيب الالماس من واردات اسرائيل . صافي الفرق بين ما تصدره اسرائيل من ماس مصقول ، وما تستورده من ماس خام لم يبلغ سنة ١٩٧٧ سوى ٦٥,٢ مليون دولار فقط ، هو مقدار العائد على اسرائيل من هذه الصناعة/ التجارة ، اضافة لذلك فان نصيب الالماس من الانتاج الصناعي الاسرائيلي لم يساو خلال العام المذكور ، الا ١,٨٪ ومن الانتاج القومي الصافي ٠,٤٪ فقط .

٣٨ - شهدت الواردات الاسرائيلية تبدلات هامة . لم يبلغ نصيب السلع الاستهلاكية سوى ٧٪ من مجمل الواردات ١٩٧٧ . بلغ نصيب السلع الاستثمارية ١٣٪ ، وما تبقى أي ٧٩,٥٪ كان من المواد الخام .

٣٩ - ١٥٪ من واردات اسرائيل سنة ١٩٧٧ كانت من النفط (٧٣٨,٨ مليون دولار) مقابل ٤,٩٪ سنة ١٩٧٣ (٩٨ مليون دولار) . رغم ذلك فقد تمكنت اسرائيل من تعويض الزيادة في اسعار وارداتها النفطية عبر زيادة صادراتها من السلع الصناعية . وفي حين لم تشكل صادراتها سوى ٥٢,٢٪ من قيمة وارداتها سنة ١٩٧٣ ، فقد بلغت النسبة سنة ١٩٧٧ ، ٦٩,٥٪ . وبذلك تكون اسرائيل قد احتوت الاثار الضارة التي كانت لارتفاع اسعار النفط ولحرب تشرين على اقتصادها .

٤٠ - تتوزع واردات وصادرات اسرائيل ، وبنسب متفاوتة ، على كثير من دول العالم . ويلاحظ ان بعض الكتل الاقتصادية تلعب دور الطرف الثالث في تأمين واردات اسرائيل من المواد الخام . ويلاحظ أيضا ان نسبة الصادرات للواردات تتفاوت بين منطقة واخرى . كقاعدة عامة فان الميزان التجاري مع المناطق المتخلفة هو لصالح اسرائيل ، والعكس صحيح بالنسبة لعلاقة اسرائيل ، مع المناطق المتقدمة .

٤١ - على عكس الفكرة الرائجة عن ان اسواق اوروبا وامريكا تستوعب ٩٠٪ من صادرات اسرائيل ، فان نصيب هذه الاسواق هو ٥٤,٤٪ من اجمالي صادرات اسرائيل ، و ٥٠,٩٪ من صادرات اسرائيل الصناعية و ٤١,٤٪ من صادرات اسرائيل الصناعية عدا الالماس .

٤٢ - نصيب المناطق المحتلة ١٩٦٧ من صادرات اسرائيل الصناعية عدا الالماس بلغ سنة ١٩٧٧ ١٩,١٪ ، في حين لم تستوعب اسواق « الولايات المتحدة » و « السوق الأوروبية المشتركة » و « منطقة التجارة الحرة » مجتمعة سوى ٤١,٤٪ فقط . من الجدير بالذكر أن المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ هي أكبر مستورد منفرد من اسرائيل .

٤٣ - مجال الصادرات الصناعية الاسرائيلية ومستقبلها هو في توسيع نطاق تعاملها مع اسواق الدول والمناطق المختلفة . وأي حديث آخر هو غير صحيح ويكذب واقع الحال والقراءة الدقيقة لارقام ونسب الصادرات وطبيعة الصادرات نفسها .

٤٤ - لا تشير اسرائيل البتة الى مصدر وارداتها من النفط الذي يرد تحت عنوان « دول اخرى » . وهي تحصل على النفط من مناطق الانتاج القريبة ، يساعدتها على ذلك امتلاكها اسطول نقل بحري ، كان مكونا سنة ١٩٧٦ من ٢٧ ناقلة نفط تبلغ حمولتها ١,٥ مليون طن جميعها مسجلة باسم دول اجنبية ، والعاملون فوق ظهر الناقلات اجانب . اي انها قادرة على دخول اي ميناء عربي بسهولة .

٤٥ - صادرات اسرائيل من الاسلحة تسجل تحت بند « صادرات الى دول غير مصنفة » . وتبلغ حوالي ١٠٪ من اجمالي صادرات اسرائيل . إن على صعيد الصادرات أو الواردات ، تلجأ اسرائيل الى « طرق ثالث » لتأمين احتياجاتها أو لتصريف منتجاتها . وعلى سبيل المثال فان سويسرا تحتل المرتبة السادسة في قائمة مزودي اسرائيل بالمواد الخام . وتحتل هونغ كونغ المرتبة الخامسة في قائمة المستوردين الرئيسيين من اسرائيل .

٤٦ - عقدت اسرائيل سنة ١٩٧٥ اتفاقيتين هامتين جدا مع السوق الاوروبية المشتركة والولايات المتحدة الاميركية . وصفت المصادر الاسرائيلية الاتفاقية الاولى بأنها « فرصة تاريخية ... وتطور مثير ينتظر الاقتصاد الاسرائيلي » ، ترتب عليها قبول اسرائيل عضوا في السوق المشتركة له كامل الحقوق وليس عليه نفس الواجبات . ويحكم التسهيلات التي قدمت للصادرات الاسرائيلية ارتفعت نسبة الصادرات الى الواردات مع السوق المشتركة من ٣٥٪ سنة ١٩٧٤ العام السابق للاتفاق ، الى ٥٦,٢٪ سنة ١٩٧٧ . ووصف الاتفاق مع الولايات المتحدة بأنه « وثيقة سخية ومتمادية ولا مثيل لها من قبل » . وهي فعلا كذلك لانها قدمت لاسرائيل تسهيلات في السوق الاميركية ، ستكون لها نفس اثار التسهيلات التي قدمتها السوق الاوروبية المشتركة لاسرائيل .

٤٧ - التغيرات الايجابية التي شهدتها التجارة الخارجية لاسرائيل لناحية تحسن نسبة الصادرات للواردات رغم ضجيج وسائل الاعلام عن تزايد تدهور الميزان التجاري هي دون امكانات اسرائيل ، لانها قادرة على ضغط وارداتها اكثر ، لناحية وجود بعض الواردات التي يمكن الاستغناء عنها مؤقتا ولو كان هنالك وضع ضاغط على اسرائيل . اذ ، وبالرغم من وجود طاقة انتاجية عاطلة ، وينسب كبيرة في الصناعة الاسرائيلية ، فقد استوردت اسرائيل سنة ١٩٧٧ بـ ٦٣٢,٩ مليون دولار سلعا استثمارية . وهذا الرقم يساوي ٤٢٪ من مقدار العجز في الميزان التجاري الاسرائيلي لسنة ١٩٧٧ . وفي ضوء مخططات اسرائيل لتعمير النقب ، من المتوقع ان يزيد العجز في الميزان التجاري بحكم ازدياد الحاجة الى السلع الاستثمارية اللازمة لعملية التعمير تلك .

٤٨ - اعطت اسرائيل اهتماما خاصا لفرع « الصناعة الحربية » الذي شهد نموا شبيها بالنمو الذي عرفته الصناعة ككل . وان كان للصناعة الحربية بريق خاص فان ذلك لا يعني ان الفكرة القائلة بأن هنالك « صناعة حربية » تتبع لها صناعة اسرائيلية هي فكرة صحيحة . ان سياسة اسرائيل بتصنيع ما امكن من السلاح الذي تحتاجه ، جزء من التوجه العام الذي حكم سياسة اسرائيل الصناعية ، اي احلال المنتج محليا مكان المستورد كمرحلة اولى ، والتحول نحو التصدير كمرحلة ثانية .

٤٩ - تطورت الصناعة الحربية من الانتاج البسيط الى انتاج اعقد الاسلحة ، في ضوء الخبرات التي

تراكمت والاحتياجات التي برزت ، والامكانيات التكنولوجية التي توفرت .

٥٠ - تنتج اسرائيل معظم احتياجاتها من مختلف انواع الاسلحة بما في ذلك الاسلحة المتطورة من صواريخ وطائرات ودبابات ودفعها لذلك أكثر من اعتبار تكنولوجي وأمني وسياسي ، وأخيراً اقتصادي .

٥١ - تمتع تعاون وثيق جداً بين الصناعة الحربية الاسرائيلية والصناعات الحربية في أوروبا والولايات المتحدة . وان كان هنالك تركيز اعلامي على جوانب « الخلاف » و « التنافس » و « القيود » فان المساعدات الاجنبية التي تقدم للصناعة الحربية هي في تزايد وتنظمها اتفاقات واضحة وصريحة ومتناقضة مع الاخبار التي تقال للاستهلاك . باعتبار ان العلاقة بينهما هي على قاعدة الوفاق وليس الصراع . فرأس المال الاجنبي موجود في هذه الصناعة ، وبالتالي فان الرساميل الأجنبية تجني نصيبها من أرباح الصناعة الحربية الاسرائيلية .

٥٢ - ضببطت اسرائيل عملية توظيف الرساميل الاجنبية في الصناعة الحربية الاسرائيلية على قاعدتين : تسهيل تسويق منتجاتها ، واكتساب مزيد من الخبرة التقنية . اضافة لذلك ، فهناك « اسواق متروكة » لصادرات اسرائيل من الاسلحة لا تريد الامبريالية الامريكية لاعتبارات سياسية ان تتورط بعلاقات مكشوفة معها .

٥٣ - تحرص اسرائيل ، وعبر خطة مبرمجة ، على تخفيف ارتباط واعتماد صناعاتها الحربية بالصناعة الحربية الامريكية والاوربية ومحاولة الدخول كشريك لها .

٥٤ - ثمة تركيز على مقدار ربحية الصناعة الحربية الاسرائيلية وحصر الموضوع في الاطار الاقتصادي والمالي المحض . تحقق نسبة كبيرة من فروع الصناعة الحربية ارباحاً ، اضافة لذلك فان اكتساب خبرات تكنولوجية ، وتوافر صناعة محلية يمكن تصميمها بما يتناسب وظروف اسرائيل الخاصة ، اضافة الى ظروف الصراع العربي - الاسرائيلي وضمن السرية المطلقة حول ما لدى اسرائيل من أسلحة ، جميعها « مربح » تعوض الخسائر المالية التي قد تتسبب بها الصناعة الحربية الاسرائيلية ، هذا ان وجدت هذه الخسائر .

٥٥ - رغم التحالف الوثيق بين اسرائيل وحلفائها ، فانها تعمل بناء على القاعدة التالية . « الأهمية الأولى للصناعة الحربية هي تعميق استقلال اسرائيل ... ان السلاح يأتي من أميركا بصورة طبيعية لكنه خاضع لظروف سياسية » . ان وجود صناعة حربية اسرائيلية ، يوفر على حلفائها « احراجاً » اذ هم قد يطالبون من قبل « عريهم » بمنع اسرائيل من استخدام اسلحتهم في اعتداءات اسرائيل . عندها يكونون قانرين على التملص ... فالسلاح الذي استعمل في العدوان هو سلاح منتج في اسرائيل لا تملك الولايات المتحدة او غيرها حق ممارسة ضغط بعدم استخدامه !

٥٦ - تحرص اسرائيل على تعميق التشابك والتداخل بين الصناعتين المدنية والحربية ، وتوفير امكانية تحويل الطاقة العاملة في الصناعة المدنية الى الحربية والعكس بالعكس في ضوء أي مستجدات . واسرائيل ليست النموذج الاول الذي يحدث مثل هذا التزاوج والتبادل ، ومن يخطط لصناعة محرك

قوته ٩٠٠ حصان يستخدم في الدبابة او الطائرة ، قادر وبسهولة على تحويله لصنع محرك السيارة او الجرار .
ختاماً :

٥٧ - ان الصناعة الاسرائيلية المتنامية ، والتحولات البنيوية الجذرية التي شهدتها ، وتوسعها ، ومن ثم تمركزها ، يجعل من تصنيف البعض لاسرائيل بأنها دولة امبريالية ، وصف به قدر كبير من الصحة . ويوما بعد يوم تمتلك سمات الدولة الامبريالية لناعية اشتراكها في عملية تقسيم العالم على النمط الامبريالي بين دول تتخصص في تصدير المواد الخام واخرى في تصدير المواد المصنعة .

٥٨ - ان كانت اسرائيل لا تملك سمة أساسية من سمات الامبريالية الا وهي تصدير رؤوس الاموال ، فمن الاهمية بمكان التذكير بأن حركة رؤوس الاموال قد شهدت توجهات جديدة غير تلك التي كانت في مطلع هذا القرن ، حيث كان انسياب الرساميل من الدول البرجوازية الصناعية المتقدمة الى المناطق المتخلفة . بينما حدث في العقدين الاخيرين العكس ، فالنسبة الغالبة من حركة رؤوس الاموال هي بين الدول المتقدمة نفسها ، وفي هذا النطاق يمكن العودة الى الدراسة الرائدة لـ «بيرجالية» المعنونة بـ « الامبريالية عام ١٩٧٠ » و « نهب العالم الثالث » . اضافة لذلك تجدر الاشارة الى ما شهدته السنوات الأخيرة من هذا العقد لناعية تزايد حركة رؤوس الاموال من الدول المتخلفة الى الدول المتقدمة .

٥٩ - ان اسرائيل كجزء اصيل من المعسكر الامبريالي ، تسرع الخطى نحو التحول الى شريك متواضع ، بحكم حجمه ، للامبرياليات التقليدية يحمل في داخله بذور الأزمة التي تعاني منها الدول الامبريالية لناعية عدم التناسب بين تطور القوى المنتجة وعناصر الانتاج المختلفة ، خصوصاً لناعية دخولها ان عاجلاً أو آجلاً في مرحلة « فيض الانتاج » الذي لا حل له الا بتصديره للخارج ، وتوفير رقع جديدة للاستغلال ، كما حدث تاريخياً بالنسبة لمختلف الدول الامبريالية وكما هو شأن اسرائيل سنة ١٩٦٦ ، حيث شهدت أزمة « فيض انتاج » وجدت لها حلاً في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ والعلاقات الكولونيالية التي اقامتها معها .

٦٠ - تزايد الطاقة الانتاجية العاطلة في الصناعة الاسرائيلية ، من عام لآخر ، والتوسع المستمر في زيادة الطاقة الانتاجية ، يعني فيما يعنيه ان اسرائيل تجابه أزمة « فيض انتاج » جديدة مرشحة للتزايد ، تبحث عن حل لها عبر « تطبيع » العلاقات بينها وبين المنطقة العربية ، وبذلك سيتمكن لها توفير حل لمشاكلها باسم السلام وتطبيع العلاقات بعد ان وفرت حلاً لازمتها سنة ١٩٦٦ عبر حرب ١٩٦٧ . ان تطبيع العلاقات سيعني توفير امكانية تصدير اسرائيل لازمتها للخارج ، وهو شأن ستكون له آثار سلبية عديدة تمس مختلف جوانب الصراع العربي - الاسرائيلي ، ومن ناحية ثانية ستكون له آثار ايجابية على مجمل التركيب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لدولة العدو ... وهذا مدخل بحث آخر الا وهو آثار السلام ، وتطبيع العلاقات على الاقتصاد الاسرائيلي .

صدر حديثاً عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر
الجزء الثاني من :

الموسوعة العسكرية

رئيس التحرير
المقدم الهيثم الايوبي

شارك في اعداد هذا الجزء ٦٣ باحثاً عربياً
من المختصين بالعلوم العسكرية ،
أو العلوم الملامسة لعلم الحرب بمعناه الشمولي .

وهو يضم الموضوعات
التي تبدأ اسمائها من حرف (خ) حتى حرف (ر) .

عدد الصفحات . ٨٤٨ . عدد الصور : ٤٩٤ .
عدد الخرائط . ١٢٦ . عدد المخططات التوضيحية ٩٩ .

السعر : ١٨٠ ل.ل

القضية الفلسطينية في التعليم العربي

د. عدنان فياض أبو عمشة

الخبر بالجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار .

التعليم رسالة ، وهو كأي رسالة له ثلاثة أبعاد هي : بعد المصدر الذي يعمل على تهيئة البرامج التعليمية وتنفيذها ونشرها وتقييم نتائجها : بعد الآخذ الذي يأخذ تلك البرامج التعليمية ويتمثل ما فيها من خبرات ومعلومات ، ينقل بها ويفعل بها : بعد المحتوى وما فيه من خبرات ومفاهيم وقيم . وفيما يلي تحديد لهذه الأبعاد في ضوء أهداف الدراسة .

أولاً - بعد المصدر : يقتصر المصدر هنا على المؤسسات التربوية في أقطار الطوق العربية دون غيرها من الأقطار ، فمع الأخذ بعين الاعتبار أن القضية الفلسطينية هي قضية تحرر قومي وأن نضال العرب في سبيل تحرير فلسطين امتداد تاريخي وجغرافي لمسيرتهم النضالية في سبيل التحرر من يد الاستعمار وتحقيق الوحدة العربية وبناء المجتمع الموحد تكون العدالة الاجتماعية أفضل ضمانة لتماسك صفوفه وقدرته على التطور والانتاج والصمود المستمر في وجه العدوان : ومع أنه لا يمكن اعتبار النضال في سبيل تحرير فلسطين منفصلاً عن النضال في سبيل تحرير الأمة العربية وتوحيدها وإنقاذها من التخلف ، وأنه لا يصح النظر إلى القضية الفلسطينية على أنها قضية الشعب العربي الفلسطيني وحده أو قضية الأقطار العربية المجاورة لفلسطين أو قضية مصر وسوريا وحدهما ، أو قضية قطر عربي دون آخر ، وإنما هي قضية العرب جميعاً ، وليس ذلك لأننا أبناء أمة عربية واحدة تشترك في وحدة المصير ، بل لأن الخطر الصهيوني يتناول جميع أقطار الوطن العربي ، أما مباشرة عن طريق العدوان المسلح والتوسع أو بصورة غير مباشرة عن طريق بسط النفوذ السياسي والسيطرة الاقتصادية والاستغلال : وأن الاطماع الصهيونية لا تنحصر في أرض فلسطين (الانتداب) وإنما تمتد ساحتها لتشمل أجزاء كثيرة من الوطن العربي : ومع ذلك كله - وكثير غيره - يبقى أن أراضي لاربعة أقطار عربية محيطة بفلسطين مهددة بصورة مباشرة بالتوسع الصهيوني في مرحلته الأولى ، وأن استمرار هذا التهديد مرتبط باستمرار سعي الحركة الصهيونية في سبيل تحقيق المرحلة التالية من مشروعها . وأن الواجب يقتضي على المؤسسات التربوية في دول الطوق أن تعد شبابها أعداداً خاصاً يناسب التصدي للاطماع الصهيونية ، فيكونون جداراً واقياً للعرب يحول دون التوسع الصهيوني . والمؤسسات التربوية المشرفة على هذا الأعداد مؤسسات حكومية ، متمثلة أساساً بوزارات التربية

والتعليم ، يساعدها مؤسسات تعليمية أهلية خاصة. وهي ترمي الى تحقيق هدف أو جملة أهداف ، يرسمها أصحاب القرار في القطر الذي تنتسب اليه . ونظرة سريعة الى هذه الاهداف نجد فيها الاتجاهات التالية :

(١) نأخذ بعين الاعتبار « هدف التربية والتعليم » الذي رسمته دول الجامعة العربية في « ميثاق الوحدة الثقافية » الذي ينص على : « تنشئة جيل عربي واع مستنير ، مؤمن بالله ومخلص للوطن ، يثق بنفسه وأمته ، ويدرك رسالته القومية والانسانية ، ويتمسك بمبادئ الحق والخير والجمال ، ويستهدف المثل العليا الانسانية في السلوك الفردي والجماعي . جيل يهيء لافراده أن ينموا شخصياتهم بجوانبها كافة ، ويملكوا ارادة النضال المشترك وأسباب القوة والعمل الايجابي متسلحين بالعلم والخلق ، كي يسهموا في تطوير المجتمع العربي والسير به قدما في معارج التطور والرقى ، وفي تثبيت مكانة الأمة العربية المجيدة وتأمين حقها في الحرية والامن والحياة الكريمة »^(١).

(٢) وعملت الدول الاعضاء على سن التشريعات التربوية التي^(٢) تنهض بهذا الهدف العام وابرازها في مجال العمل والتنفيذ . ويتحليل هذه التشريعات التربوية الصادرة نجد أنها تسعى الى تحقيق الأغراض التالية . فردية : فهي تريد تربية شخصية الطالب تربية متكاملة عقليا وخلقيا ودينيا . واجتماعية : بحيث يشعر الطالب بأنه عضو في مجتمع له حقوقه وعليه نحوه واجباته وأن تكون أسس هذه الحقوق والواجبات مبنية على فكرة الحرية والعدل والمساواة واتاحة الفرص المتكافئة لجميع أبناء الشعب . وقومية : وأن تغرس في نفوس الطلبة محبة الوطن والاعتزاز بالقومية العربية وادراك وحدة الوطن العربي ومقومات الامة العربية . وعملية : وأن يكون مواطن الغد قادرا على استثمار أرض الوطن بجهوده الانتاجية . وانسانية . وأن يهدف هذا المواطن الى المثل العليا في السلوك الفردي والاجتماعي وأن يتمسك بمبادئ الحق والخير والجمال . وروحية : وأن يكون الجيل الجديد سليم العقيدة مؤمنا بالله متحليا بالاخلاق الفاضلة .

(٣) ولكنها قصرت دون التوصل الى الغاية القومية العربية في الوحدة والاشتراكية وان مساهمتها في تحقيق هذه الغاية ما زالت دون ما يؤمل منها ولعل ذلك يعود الى جملة من العلل يعود بعضها الى حداثة عهد النهضة العربية والتحرر من الاستعمار ويرتبط بعضها الاخر بمتطلبات مقاومة التحدي الصهيوني من تعبئة جهد وتوجيه امكانات اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية لدرء خطره والتخلص منه . فالعرب جميعا لا يزالون يعانون من مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية وادارية ، لم يتغلبوا عليها لقلة تعاونهم وضالة موارد بعضهم وعجز وسائلهم وانعكس ذلك على التربية ، فبقيت غاياتها دون ما تأمل جماهير الامة العربية تحقيقه .

ونظرة فاحصة تبرز ما تعانيه تلك التربية من ضعف فيما يلي بعض وجوهه :

١ — الفلسفة القومية : فالتربية العربية لم تبني على فلسفة قومية عربية واضحة . فهي في هذا القطر تنطلق من فلسفة وطنية مغلقة نادرا ما تبرز صلاته القومية بالاقطار العربية الاخرى . وهي في قطر آخر تنطلق من فلسفة قومية اشتراكية تدعو للوحدة والحرية والاشتراكية . وهي في قطر ثالث

(١) جامعة الدول العربية — المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — ميثاق الوحدة الثقافية (ص ١ ، ٢) .
(٢) للاستفادة من معرفة هذه الاهداف يمكن الرجوع الى : المرسوم ٩١٠٠ الصادر سنة ١٩٦٨ في بيروت ، القرار رقم ١٢٨٥ الصادر سنة ١٩٦٧ في دمشق ، قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٦ ، عمان ، قانون التعليم رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ ، القاهرة .

تنطلق من تصور عربي اسلامي وتنطلق في قطر رابع منطلقا قوميا عربيا . فالتربية العربية لم تستمد فلسفتها من عقيدة أو غاية محددة ، وانما نظمت في أدوار متعاقبة سيطر عليها تقليد الدولة المستعمرة لهذا القطر العربي أو ذلك حيث وجب التجديد حيناً آخر ، وهي في تقليدها أو تجديدها لم تبني على تجارب نفسية اجتماعية مستمدة من التاريخ العربي المشترك والحاجات القومية العربية المشتركة .

ب - المعاصرة : والتربية العربية تعترض بالماضي ، حيث تسعى لانشاءجيل معزز بتراثه العربي ، والواجب أن تقف التربية العربية من حضارة العرب القديمة موقفا ايجابيا فاعلا فتجعل من الشعور بمآثر الاجداد حافزا على اكمال رسالتهم بما يضمون الى قديمهم من جديد ، فكما أنه ليس بمكنة العرب أن يقطعوا صلتهم بماضيهم ، كذلك ليس في مقدورهم أن يتجاهلوا التطور الذي حدث ويحدث في العالم .

ج - الوظيفية . التربية العربية لا تحض بما فيه الكفاية على توجيه التعليم نحو الحاجات الاقتصادية التي تجمع بين استثمار موارد الطبيعة وتنمية الصناعة وتحسين مستوى الحياة ولم تهيء المواطن المنتج القادر على استثمار ثروات الوطن الزراعية والمعدنية . ان قصر العمل التربوي على انماء الوعي القومي المجرد دون ربطه بنمو الانتاج عمل يقصر متطلبات العصر فالقول باحياء الوعي القومي من الامور البديهية ، ولكن الامر الذي يصل الى مستوى ذلك هو أن الأمة العربية لا تتغذى بالنظريات وحدها انما تتغذى أيضا بنمو الثقافات العلمية وتوجيه التعليم نحو الانتاج الاقتصادي . فالتعليم الذي لا يكون عاملا أساسيا في الانتاج القومي لا يبلغ غايته .

(٤) - ولم تتضمن أهداف التربية في لبنان نصا صريحا يؤكد عروية فلسطين . وقد تحدثت أهداف التربية في سوريا عن القومية العربية والوحدة العربية والوطن العربي شاملة القضية الفلسطينية في حديثها مؤكدة عرويتها . وأبرزت أهداف التربية في الاردن ومصر بالنص الصريح عروية فلسطين وضرورة العمل على استردادها وأكدت أهداف التربية في مصر الصلة بين الاستعمار والصهيونية وبين احتلال فلسطين(٣) .

ثانيا - بعد المستقبل : يتحدد المستقبل في هذه الدراسة بطلبة المرحلة الثانوية ، فهي تضم شبابا يتراوح أعمارهم بين ١٥ - ١٨ سنة ، والشباب أقدر على ادراك قضايا القومية ، وهي (المرحلة الثانوية) تمتاز عن غيرها من المراحل (دون الجامعية) في قدرتها على تقديم معلومات وحقائق ترتبط بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني . والمرحلة الثانوية بالاضافة الى ذلك تكون نهاية التعليم عند كثير من الطلاب ، وبداية التدريب العسكري كما أنها تهيب للشباب لمواصلة الدراسة في التعليم العالي أو العمل في ميادين الحياة .

ثالثا - بعد المحتوى : يقتصر بعد المحتوى هنا على محتوى كتب المواد الاجتماعية في المرحلة الثانوية فهي أقرب الكتب الى طبيعة هذه الدراسة « القضية الفلسطينية في التعليم العربي » وسيشخص محتواها - في ضوء أهداف الدراسة - في خطين متوازيين هما : الاول : كيف تقدم هذه الكتب المعلومات والحقائق المرتبطة بالمغتصب الصهيوني للارض الفلسطينية وستدور هذه المعلومات حول النقاط التالية : هوية الحركة الصهيونية ، المطامع الصهيونية التوسعية ، ارتباط مصالح الاستعمار بالصهيونية . والثاني : كيف تبرز - هذه الكتب - مقاومة العرب للمغتصب الصهيوني

(٣) كتبت هذه الدراسة قبل تغيير الاهداف والبرامج التعليمية في مصر مؤخرا .

ومحاولاتهم في استرداد ما اغتصبه ومن عناصره . مقاومة العرب للتحدي الصهيوني ، قضية فلسطين قضية قومية عربية ، أهمية الوحدة العربية في تحرير فلسطين .

(١) المعلومات والحقائق المرتبطة بالتحدي الصهيوني :

١ - هوية الحركة الصهيونية : تختلف كتب المواد الاجتماعية في المرحلة الثانوية في تحديد هوية الحركة الصهيونية ، وقد يظهر هذا الاختلاف في الكتاب الواحد في القطر الواحد وربما يعود السبب في ذلك الى الطريقة التي يتم فيها اعتماد الكتب المدرسية ، فالكتب اللبنانية ترى الحركة الصهيونية انها « حركة سياسية عنصرية قام بها زعماء اليهود المشتتون في جميع اقطار العالم وخاصة يهود اوربا والولايات المتحدة الاميركية لانشاء وطن قومي لهم في فلسطين »^(٤) . وتراها الكتب السورية انها « حركة قومية تعمل من أجل انقاذ اليهود من الشتات وتجميعهم في وطن قومي واحد ... »^(٥) . وهي في الكتب الارمنية « حركة سياسية دعامتها الرئيسية الايمان القومي اليهودي وهدفها احياء الروح القومية وتنميتها وانعاشها ... من أجل بعث دولة اسرائيل على ان تكون فلسطين قاعدتها »^(٦) وهي في الكتب المصرية « حركة سياسية عنصرية هدفت الى تجميع يهود العالم وهجرتهم الى فلسطين لينشئوا وطناً ودولة يهودية فيها ، وليقيموا دولة اسرائيل من الفرات الى النيل »^(٧) . فالصهيونية في هذه الكتب حركة عنصرية عدوانية توسعية فهي عنصرية تهدف الى احياء الروح القومية اليهودية وتنميتها وأن يكون هذا الوطن لليهود دون غراهم من الناس وفقاً لمقولة « شعب الله المختار » ، وعدوانية تغتصب وطن الآخرين بقوة العدوان ، وتوسعية تسعى لاقامة دولة اسرائيل من الفرات الى النيل . وهي بالاضافة الى ذلك تتصف بخصائص عديدة منها . المكر والخداع^(٨) ، الاستيطان^(٩) . حركة رأسمالية^(١٠) .

ب - المطامع الصهيونية التوسعية : ابراز المطامع التوسعية الصهيونية ، وهي احدى أهم سمات العدو الصهيوني ، ليست ضرورية لتوضيح طبيعة العدو لعرب فلسطين فحسب ، بل لجميع العرب في سائر الاقطار العربية المحيطة بفلسطين ولا سيما دول الطوق ، فالتهديد بالتوسع يصلح أن يكون رباطاً بين أبناء تلك الاقطار من زاوية هامة وهي مواجهة العدو المشترك الذي يهدد وجود الجميع على حد سواء .

وترد الإشارة الى المطامع التوسعية في الكتب اللبنانية على النحو التالي « ... وتطمع اسرائيل أن يصير عدد سكانها أربعة ملايين في وقت قريب جداً وأن تستوعب جميع يهود العالم البالغين ١٢ مليوناً اذا و انتهت الظروف وتوسعت على حساب الارض العربية »^(١١) . وتشير الكتب السورية الى ذلك بقولها « .. أقيم بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٨ كيان اسرائيلي صهيوني قدم سكانه عن طريق البحر وسيطروا على فلسطين واحتلوا الجسر الواصل بين آسيا العربية وأفريقية العربية ... وما زالوا

(٤) التاريخ الجديد النموذجي للسنة الثانية الثانوية في لبنان ، ص ١٥٠

(٥) التربية القومية الاشتراكية . للمرحلة الثانوية في سورية ، الجزء الاول ، ص ٦٣ .

(٦) القضية الفلسطينية . للصف الثالث الثانوي في الاردن ، ص ٢٨ ، ٣٣ .

(٧) التربية القومية : القومية العربية للصف الثالث الثانوي في مصر ، ص ١٥٩ .

(٨) التاريخ الجديد النموذجي ، مصدر سابق ، ص ١٥٥ .

(٩) التربية القومية الاشتراكية ، مصدر سابق ، ص ٤١ .

(١٠) التربية القومية الاشتراكية ، مصدر سابق ، ص ٦٣ .

(١١) التاريخ الجديد النموذجي للسنة الثانية الثانوية في لبنان ، ص ١١ .

يحاولون التوسع من حولها الى اليوم بشن الحرب بين أونة وأخرى وكان آخر ما شنوه عام ١٩٦٧ ، وبذا فقدت بلاد الشام مساحة تقرب من ٩٠ ألف كم ٢ ، يسكنها زهاء ٤ ملايين نسمة وهبطت مساحة الاقطار الحرة منها الى أقل من ٣٠٠ ألف كم ٢ يقطنها نحو ١٢ مليون نسمة في سورية ولبنان والاردن ...» (١٢) . وتتحدث الكتب الاردنية عن الاطماع التوسعية الصهيونية فتقول « ... قال بن غورين في بيانه الرسمي الذي اذاعه على شعبه في اليوم الاول لقيام اسرائيل : تتميز دولتنا بأنها الوحيدة التي لا تعتبر غاية في ذاتها بل هي وسيلة فقط لتحقيق رسالة الصهيونية ليست هذه هي نهاية كفاحنا ، بل اننا اليوم قد بدأنا وعلينا أن نمضي حتى نحقق قيام الدولة التي جاهدنا في سبيلها . من النيل الى الفرات. ان هذه الخريطة ، خريطة فلسطين ليست خريطة دولتنا ... بل ان لنا خريطة أخرى عليكم أنتم أيها الطلاب مسؤولية تصميمها في الغد ، خريطة الوطن الاسرائيلي الممتد من النيل الى الفرات » (١٣) . وجاء في الكتب المصرية عن هذه الاطماع قولها « الحركة الصهيونية ذات أهداف توسعية ، فلم تكتف بما احتلته من فلسطين بل تنادي بأن دولتهم يجب ان تمتد من الفرات الى النيل ، ولذلك فان مطامع العدو الاسرائيلي غير قاصرة على دولة عربية واحدة ، بل تشمل كل الشرق العربي . ان خطر اسرائيل ليس قاصرا على فلسطين بل يتعداها الى سائر البلاد العربية . فهي تنادي باسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات ، كما وضح أن الدفاع عن الاراضي العربية وعروية فلسطين لا يتحقق الا عن طريق الوحدة العربية وبذلك الدم العربي فلا يجوز الركون الى أية دولة أجنبية في هذا السبيل » (١٤) .

هذه النصوص وكثير غيرها تقرب من ذهن الطالب العربي في المرحلة الثانوية في اقطار المواجهة خطر الصهيونية المباشر عليه . فالصهيونية ليست مكتفية باغتصابها لارض عربية لشعب عربي شقيق فحسب وانما تهدد الوجود العربي بأطماعها التوسعية وان ابراز هذا التحدي وتأكيد أخطاره يهيئ الطالب « مواطن الغد » ويحثه على الاستعداد لمواجهة .

ج - ارتباط مصالح الاستعمار بالصهيونية : كثيرا ما تبرز المواد الاجتماعية الرابطة بين المصالح الاستعمارية في الوطن العربي والمصالح الصهيونية . فالكتب اللبنانية مثلا تحدثت عن هذا الارتباط بقولها « ... والظاهر أن الصهاينة كانوا على اتفاق مسبق مع قوات الاحتلال البريطانية ، وأنها لن تحرك ساكنا ضدهم ، لذلك بدأوا هجومهم على العرب بوحشية لم يسبق لها مثيل ... وخافت الولايات المتحدة على ربيبتها اسرائيل أن يقذف بها العرب في البحر فاقترحت اقامة وصاية دولية على فلسطين ريثما تهدأ الاحوال فيها » (١٥) . وجاء في الكتب السورية قولها « ... فالاستعمار عمل على اقامة الدولة الصهيونية فوق أرض فلسطين من أجل تحقيق الاستراتيجية الهادفة الى السيطرة على المنطقة العربية واستغلال ثرواتها واعاقه تطورها ، وذلك عن طريق اناطة المهمات التالية بالدولة الصهيونية ، أن تكون دولة الصهاينة عقبة أمام النضال العربي الوجدوي وحجر عثرة أمام نزوع جماهير الامة العربية الى الوحدة ، وأن تكون فاصلا جغرافيا بين عرب المشرق في آسيا وعرب المغرب في أفريقيا . أن تكون قاعدة مسلحة للاستعمار وعصا يلوح بها في وجه حركة التحرر العربية ويستخدمها عند الاقتضاء لوقف المد الثوري العربي وذلك بدفعها الى العدوان المسلح . ان تكون وسيلة لدى

(١٢) جغرافية الوطن العربي للصف الثالث الثانوي الابي في سورية ، ص ٢٨ .

(١٣) التربية القومية العربية للصف الثالث الثانوي في مصر ص ١٦٢ ، ١٧٧ .

(١٤) التربية القومية العربية للصف الثالث الثانوي في مصر ، ص ١٦٢ ، ١٧٧ .

(١٥) التاريخ الجديد النموذجي للسنة الثانية الثانوية ، ص ١٦١ .

الاستعمار لتكريس التخلف العربي ، وذلك لانها تشكل من جهة عقبة أساسية أمام قيام الوحدة العربية التي سينطوي تحقيقها على القضاء على التخلف ولانها من جهة ثانية تمثل اعاقا مباشرة لتطور الوطن العربي اقتصاديا واجتماعيا بسبب اضطرار الامة العربية لرصد الجزء الاكبر من طاقاتها البشرية والاقتصادية للدفاع عن نفسها أمام الخطر الصهيوني « (١٦) .

وذكرت الكتب الاردنية هذا الارتباط فقالت . « من المرجح أن بريطانيا اعطت وعد بلفور لليهود حرصا منها على تقطيع أوصال الوطن العربي الذي يهدد سيطرة انجلترا على القناة في حالة اتحاده واتصال أبنائه بأشقائهم المصريين فأرادت خلق اسرائيل في قلب الوطن العربي من جهة القناة للاطمئنان على مصالحها من تلك الناحية كما وضعت يدها على خليج العقبة » (١٧) . وترى الكتب المصرية أن الحركة الصهيونية مرتبطة ارتباطا عنصريا بالاستعمار في نشأتها وبنائها وأهدافها ومسيرها وهي تشكل أخطر حلقة في سلسلة الغزوات الاستعمارية للوطن العربي في عصرنا الحاضر (١٨) .

ومن ذلك جميعه يتضح جليا سبب اتفاق الاستعمار والصهيونية على اقامة كيان غريب في المنطقة يفصل شرق الأمة العربية عن غربها ويفرض عليها التجزئة ويحول بينها وبين الوحدة العربية وهي دولة اسرائيل .

(٢) التصدي العربي للتحدي الصهيوني :

١ - مقاومة العرب للتحدي الصهيوني : البحث في مقاومة العرب للتحدي الصهيوني بشقيه العربي والفلسطيني يستدعي القيام بوصفها في اطارها التاريخي الصحيح ومعالجتها داخل ذلك الاطار ، كما يستدعي النظر اليها من زوايا المراحل المختلفة التي مرت بها ووصلت اليها غداة قيام الحركة الصهيونية المنظمة واعلانها الرسمي عن الاهداف والغايات التي تعمل جادة في سبيلها ، خلال الفترة التي انقضت من تاريخ الصهيونية حتى اليوم . أما الأسلوب الذي جرى اعتماده هنا في بحث الموضوع وعرض المرتكزات الرئيسية التي تدخل صلب المقاومة فقد انتهج فيه التقسيم الزمني والتاريخي الى مرحلتين رئيسيتين (ضمنها مراحل فرعية) اجتازتها المقاومة العربية والفلسطينية وهذه هي : مرحلة ما قبل قيام دولة اسرائيل ١٩٤٨ ، والمرحلة التي تلت قيام الدولة .

بدأت المقاومة العربية للصهيونية منذ أن بدأت الهجرة اليهودية المنظمة الى فلسطين تتخذ طابع الاستيطان والاقامة الدائمة فيها ولكنها اشتدت خلال فترة الانتداب ، خاصة بعد أن افتضح التواطؤ البريطاني الصهيوني وانكشف غايته وبنات أساليبه ، وقد ابرزت كتب المواد الاجتماعية في المرحلة الثانوية ذلك على النحو التالي : جاء في كتاب التاريخ الجديد النموذجي للسنة الثانية الثانوية في لبنان ما يلي : « لم يقف الفلسطينيون العرب مكتوفي الايدي أمام ما كان يجري في بلادهم بل ألفوا الجمعيات وأرسلوا الاحتجاجات وقاموا بالمظاهرات والاضرابات وعمدوا الى الثورة المسلحة فاصطدموا أولا في سنة ١٩٢١ ببعض الصهاينة في مدينة يافا ولولا تدخل بريطانيا آنذاك لعمت الثورة جميع أنحاء البلاد ... وجدد العرب اضطراباتهم في سنة ١٩٣٢ وكانوا في هذه المرة منظمين وموجهين

(١٦) التربية القومية الاشتراكية للمرحلة الثانوية في سورية ، الجزء الاول ، ص ١٠٠ .

(١٧) الوطن العربي للصف الثالث الثانوي ، العلمي في الاردن ص ٥٨ .

(١٨) التربية القومية ، القومية العربية للصف الثالث الثانوي في مصر ، ص ١٠٠ .

من قبل اللجنة العربية العليا فاستدعى عندئذ البريطانيون عشرين ألف جندي رابطوا في فلسطين لدرء كل خطر يهدد السلام في البلاد» (١٩) .

ويخصص كتاب التربية القومية الاشتراكية للمرحلة الثانوية في جزئه الاول أكثر من عشرين صفحة للحديث عن النضال العربي ضد الصهيونية خلال مراحلها المختلفة . قبل الحرب العالمية الاولى وخلالها ، في مرحلة ما بين الحربين ، الحروب العربية الاسرائيلية . وقد أبرز أهم ميزات المرحلة على النحو التالي : عنف نضال الشعب العربي الفلسطيني ضد كل من الانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني وتلاحم الثورات العربية واعتمادها على الفلاحين والطلبة المتقفة والعمال الذين كان اسهامهم الثوري يتزايد بشكل واضح مع تزايد نموها . اصرار القيادات التقليدية والزعامات المحلية على عدم الاصطدام بالسلطة البريطانية وتوجيه العنف ضد الصهيونية فقط . ضعف الاتصال في بادئ الامر مع الاقطار العربية المجاورة لفلسطين وانشغال هذه الاقطار نفسها بكفاح عنيد ودام ضد جيوش الاحتلال ثم نجاح القوى الثورية العربية ولا سيما في سورية في اعادة التواصل الثوري وفي دعم الثورة الفلسطينية وامدادها سنة ١٩٣٦ (٢٠) .

وأما الكتب الاردنية فقد أوردت مقاومة العرب الفلسطينيين لمشاريع الاستيطان الاستعمارية على النحو التالي : « ثار العرب الفلسطينيون أبطالاً مناضلين مدة ثلاثين عاماً لم يهنوا خلالها ولم يلينوا ولم يستكينوا » . ثم يبرز كتاب القضية الفلسطينية للصف الثالث الثانوي أهم الثورات الفلسطينية في هذه الفترة وهي عدة : ثورة عام ١٩٢١ ، ثورة عام ١٩٢٩ ، ثورة عام ١٩٣٢ ، ثورة عام ١٩٣٦ . وأنه يرى أن ثورة ١٩٣٦ قد تميزت بظواهر لم تتوافر لغيرها من الثورات فهي : واجهت الانتداب البريطاني باعتباره رأس الداء ؛ كانت ثورة تخللها معارك حربية عنيفة منظمة ؛ تكاتف العرب الفلسطينيون صفوا واحداً في الثورة بحيث اشتركت فيها جميع طبقات الأمة ؛ اشترك بالثورة اشتراكاً فعلياً ولأول مرة العرب غير الفلسطينيين عن طريق التطوع وامداد المجاهدين بالسلاح والعتاد ؛ اشتركت الحكومات العربية بالثورة بطريق غير مباشر وذلك بأن تدخلت على الصعيد الرسمي للوصول الى تسوية ترضي عرب فلسطين . ومن رأي مؤلف الكتاب أيضاً أنه بهذه المميزات برزت ثورة عام ١٩٣٦ ثورة شعب عربي واحد كان يرئسها غاية واحدة : المحافظة على فلسطين عربية وانقاذها من براثن الصهيونية (٢١) .

وينتقل مؤلف الكتاب الى ناحية أخرى من نواحي مقاومة العرب للمشروع الصهيوني وهي ناحية المؤتمرات فيقول : « ولدرء الخطر الصهيوني عن فلسطين العربية عقد العرب عدداً من المؤتمرات كان منها : مؤتمر انشاص ٢٨/٥/١٩٤٦ ، مؤتمر بلودان ٨/٦/١٩٤٦ ، مؤتمر لندن . وكان من أهم قرارات هذه المؤتمرات الآتي : « ... تهديد مصالح بريطانيا والولايات المتحدة الاقتصادية والنفطية وذلك بعدم السماح لها أولرعاياها بأي امتياز اقتصادي ؛ عدم تأييد مصالح الدولتين الخاصة في أية هيئة دولية؛ النظر في الغاء ما لهما من امتيازات في البلاد العربية؛ رفع الشكوى ضدتهما الى مجلس الأمن أو هيئة الأمم المتحدة ... » (٢٢) .

(١٩) التاريخ الجديد النموذجي ، للسنة الثانية الثانوية في لبنان ، ص ١٥٦ .
(٢٠) التربية القومية الاشتراكية ، للمرحلة الثانوية في سورية - الجزء الاول ، ص ٨٩ ، ٩٠ .
(٢١) القضية الفلسطينية للصف الثالث الثانوي في الاردن ، ص ٨٩ - ٩٠ .
(٢٢) القضية الفلسطينية للصف الثالث الثانوي في الاردن ، ص ١٠٧ .

وتمضي السنون ولا يجد قرار من هذه القرارات فرصة تطبيقه وتراجع العرب عن مواقفهم حتى اننا نجد اليوم من لا يجرؤ مناقشة مثل هذه القرارات ويعتبرها ضريا من المغامرة وان امتناع دول النفط عن مد الدول الغربية بنفطها خلال حرب ١٩٧٢ يعتبر نصرا قوميا كتبت وتكتب حوله الدراسات والابحاث ولا ينكر بجانبه شهادة الشهداء من العرب الذين آمنوا بحقهم القومي فصدقوا ما آمنوا به واستشهدوا في سبيله .

وتحت عنوان « كفاح فلسطين ضد أطماع الصهيونية والانتداب البريطاني » يتحدث كتاب « تاريخ العرب الحديث والمعاصر » للصف الثالث الثانوي الادبي في مصر عن مقاومة عرب فلسطين للتحدي الصهيوني فيقول . « وأدرك عرب فلسطين ما يدبر لهم ، ففي الوقت الذي تقوم فيه محاولة اقامة مملكة عربية سورية في دمشق (مملكة فيصل) رأوا بلادهم تقتطع من الوطن السوري لتفتح أبوابها لشذاذ الافاق من اليهود من كل فجج وانفجر شعور العرب في أبريل سنة ١٩٢٠ في شكل مظاهرات عنيفة سالت فيها الدماء ، فكانت الحلقة الاولى في سلسلة الاضطرابات التي عبر بها العرب عن سخطهم على السياسة البريطانية والاطماع الصهيونية ، ومنذ ذلك الوقت تبلور كفاح العرب في الاهداف الرئيسية التالية : الغاء وعد بلفور ، رفض الانتداب البريطاني ، استقلال فلسطين وتشكيل حكومة نيابية(٢٣) . واتصلت الحركة العربية في فلسطين - في المدة بين الحريين - بالحركات المجاورة في سورية ومن ذلك اجتماع المؤتمر العربي الفلسطيني (أغسطس ١٩٢٢) وقراره بطلب الاعتراف بحق سورية ولبنان وفلسطين في الاتحاد وتأليف حكومة مشتركة والغاء الانتداب ووعد بلفور وجلاء القوات الفرنسية والانجليزية(٢٤) .

وتساهم كتب المواد الاجتماعية في المرحلة الثانوية في تقديم معلومات وحقائق ترتبط بالحروب والمعارك التي دارت بين اسرائيل ومن يناصرها من جهة وبين الدول العربية ، فبعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في ١٥/٥/١٩٤٨ هاجمتها الدول العربية بجيوشها النظامية واجتاحتها من جميع الجهات ولم يمض زمن طويل على ذلك حتى كانوا على أبواب تل أبيب ، يهددون جميع المواقع اليهودية الهامة ، تجاه هذا الموقف الحرج ضغطت الدول الكبرى على مجلس الامن فاتخذ قرارا بوقف القتال... (٢٥) .

وفيما يلي أسباب دخول الجيوش العربية النظامية الحرب وبيان نتائج الحرب وأسباب خسارتها كما تقدمها كتب المواد الاجتماعية لطلبة المرحلة الثانوية :

١ - أسباب دخول الجيوش العربية يوم ١٥/٥/١٩٤٨ المعركة ضد اسرائيل : عدم تنفيذ بريطانيا لما تعهدت به بالكتاب الابيض سنة ١٩٢٧ . جور قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ وظلمه ومجافاة ما ورد فيه لحقوق شعب فلسطين المشروعة : وضع حد للفوضى التي انتشرت في فلسطين عند اعلان انتهاء الانتداب البريطاني : رغبة العرب في منع امتداد الفوضى والاضطرابات في فلسطين الى البلدان المجاورة بسبب هياج الرأي العام فيها : مساعدة سكان فلسطين في اعادة النظام لبلادهم في انشاء دولة فلسطينية موحدة وفق المبادئ الديمقراطية... (٢٦) .

(٢٣) تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، للصف الثالث الثانوي الادبي في مصر ، ص ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٢٤) تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، المصدر السابق ، ص ١٨٥ .

(٢٥) التاريخ الجديد النموذجي ، للسنة الثانية الثانوية في لبنان ، ص ١٦٢ .

(٢٦) التربية القومية الاشتراكية ، للمرحلة الثانوية (مصدر سابق) ص ٩٣ - ٩٤ .

هناك عبارتان وردتا في الفقرة السابقة جديرتان بالمراجعة والتحليل لم يعطهما المؤلف ما يستحقانه من العناية رغم أن كتابه يدرس في الصف الثالث الثانوي في الاردن في العام الدراسي الحالي أولا هما : حقوق شعب فلسطين المشروعة : فقد وردت دون تحديد ، فقد كانت بالامس تعني حقوق كامل الشعب العربي الفلسطيني على جميع أراضي الوطن الفلسطيني دون أخذ بالاعتبار لعامل الديانة ، وأن على رأس هذه الحقوق حق تقرير المصير وأن يقيم الفلسطينيون دولتهم المستقلة على أرض وطنهم ، وأصبحت الآن - بعد عدد من الحروب وكثير من المعارك - تقتصر على حقوق جزء من الشعب العربي الفلسطيني على جزء بسيط من أرض وطنه وما رفض بالامس صار مطلباً قومياً اليوم نرجو الاعداء أن يوافقوا عليه . والعبرة الثانية . رغبة العرب في منع امتداد القوضى والاضطرابات . رغم صدق العبارة الا انها لا تمثل رغبة العرب حقيقة بل هي رغبة الانظمة العربية السائدة حينذاك في الدفاع عن وجودها لذلك جاءت محاولتها غير جادة اقتصرت على حماية حدودها ووقوف جيوشها عند حدود التقسيم ولم يتجاوزها بينما استشهد كثير من العرب غير الفلسطينيين على أرضهم القومية لا منعا لامتداد قوضى أو انتشار الاضطرابات بل دفاعاً عن وطن يحتله الأعداء .

ب - نتائج حرب ١٩٤٨ . يلخص كتاب التربية القومية الاشتراكية للمرحلة الثانوية في سورية نتائج حرب ١٩٤٨ على النحو التالي : قيام الدولة الصهيونية قاعدة عسكرية للامبريالية العالمية قائمة في قلب الوطن العربي : سيطرة الدولة الصهيونية على حوالي ٢٠ ألف كم ٢ . خروج حوالي ٧٥٠ ألف عربي من ديارهم وتحويلهم الى لاجئين في الاقطار العربية المجاورة وفي مناطق أخرى من العالم . وقوع ١٧٠ ألف عربي ممن بقوا في فلسطين تحت حكم اسرائيل الجائر الذي فرض عليهم القيود . ضم الضفة الغربية الى شرق الاردن وما ترتب على ذلك من محو اسم فلسطين تماماً من خارطة العالم ... (٢٧) .

ج - أما أسباب اخفاق العرب في حرب ١٩٤٨ فيوردها كتاب التاريخ الجديد النموذجي للسنة الثانية الثانوية في لبنان كما يلي . قضاء الاسرائيليين على المقاومة العربية في فلسطين قبل دخول الجيوش العربية النظامية : تواطؤ بريطانيا السافر مع اسرائيل ، فقد تركت اليهود يتسلحون ومنعت ذلك عن قوات الانتفاذ : فقدان الانسجام بين القوات العربية لعدم وجود القيادة الموحدة واقتتار العرب الى الصناعات العسكرية ، ورفض الدول الكبرى امدادهم بالسلاح والذخيرة وامداد اسرائيل بذلك : تأييد الدول الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي وفرنسا وانجلترا للصهيونية وضغطهم على العرب : قلة الجيوش العربية بالنسبة للجيوش الاسرائيلية ، فقد كان مجموع القوات العربية المقاتلة خمسة عشر ألفاً فقط بينما كان عدد الجنود الاسرائيليين ٧٠ ألفاً . طول المواصلات العربية ، فقد كان على المصريين والعراقيين أن يقطعوا مئات الكيلومترات لتموين جيوشهم المشتركة في القتال : روح الشهامة التي حارب بها العرب ، وقد تجلت عند محاصرتهم للقدس فانهم سمحوا بامداد سكانها بالطعام والماء : الخلافات التي كانت ناشئة بين العرب أنفسهم واختلاف ارتباطاتهم الدولية (٢٨) .

ما تقدم يبين أن كتب المواد الاجتماعية في المرحلة الثانوية قد أبرزت مراحل تطور القضية

(٢٧) التربية القومية الاشتراكية ، للمرحلة الثانوية (مصدر سابق) ص ٩٢ - ٩٤ .
(٢٨) التاريخ الجديد النموذجي ، للسنة الثانية الثانوية في لبنان ، ص ١٦٤ ، ١٦٧ .

الفلسطينية ، وقدمت معلومات مرتبطة بالتحدي الصهيوني من حيث طبيعته وأهدافه وأساليبه ووسائله ومن حيث مقاومة العرب له . وحتى تتمكن - هذه الكتب - من أداء رسالتها على الوجه الاكمل ينبغي أن تحقق ما يلي . تنسق فيما بينها - في جميع البلاد العربية - في عرضها لمراحل القضية الفلسطينية فلا يتفرد كتاب في قطر في عرض جانب دون آخر ولا يلتفت اليه كتاب آخر في قطر آخر . أن توحيد المفاهيم المستخدمة ، ولا سيما المرتبطة بالوحدة العربية ومقاومة التحدي الصهيوني ، وبأهمية الوحدة في مقاومة التحدي الصهيوني . أن تنطلق في مقاومتها للتحدي الصهيوني من منطلق قومي عربي : أن تعتبر الكفاح المسلح بمثابة الطريق الوحيد لتحرير فلسطين ، فهو يعتمد على الشعب العربي الفلسطيني كأساس وعلى الشعب العربي كمركز كبير للتنفس من خلاله تدريبا واعدادا وامدادا ومشاركة ، وأن تبرز ما يمكن أن يقوم به طالب المرحلة الثانوية في هذا المجال وما يترتب عليه أن يفعله غدا . رفض كل حل لا يؤدي الى تصفية الكيان الصهيوني المحتل لفلسطين ورفض كل المشاريع الرامية الى تصفية الحقوق القومية العربية في فلسطين أو تدويلها أو فرض الوصاية على الشعب العربي الفلسطيني من قبل أية جهة : العمل على ابراز الشخصية الفلسطينية بمحتواها النضالي الثوري في الحقل الدولي .

ب - قضية فلسطين قضية قومية عربية : ان التحدي الذي تثيره قضية فلسطين ليس قائما بين الشعب العربي وبين اليهود لانهم يهودا ، وهذا خطأ جسيم في فهم القضية . ان العروبة قومية واليهودية دين . ولكل منهما دلالة مختلفة ، على مضامين مختلفة. القومية العربية علاقة انتماء الى مجتمع قومي . والدين اليهودي علاقة ايمان بمقولات ميتافيزيقية ، وكما يكون العربي يهوديا ويبقى عربيا ، يكون اليهودي منتميا الى أي واحد من المجتمعات التي تملأ الارض دون أن يكون تمة تناقض بين انتمائه الاجتماعي وايمانه الديني . ليس تمة شيء أبعد عن حقيقة قضية فلسطين وأكثر تشويها لها من القول بأنها قضية تحد ديني يحلها قبول التعايش بين الاديان على أرض فلسطين . فيوم أن اغتصب الصليبيون المسيحيون أرض فلسطين ، قاتل العرب مسلمين ومسيحيين الى أن استردوا الارض المغتصبة ، ومن قبل أن يبدأ العدوان الصهيوني على فلسطين كان العرب من كل دين يعيشون في سلام على أرض فلسطين . ان قضية فلسطين قضية أرض مغتصبة وليست قضية تبشير بأحد الاديان ، قضية قومية ليست قضية دينية ، اذا كان الصهاينة يخططون القومية بالدين ويبررون العدوان بنصوص من التوراة ، فذلك ما يقوله المعتدون أنفسهم لخدمة أغراضهم ، أو لتبرير عدوانهم .

وانه عندما ينزل أحد من العرب الى هذا الخطأ يكون قد قبل حجة المعتدين وشوه حقيقة القضية فلا يعرف حلها الصحيح ولا يستطيع أن يحلها . فعندما ينسى الأمة التي ينتمي اليها والواقع القومي الذي تثور فيه القضية ويقدم الدين بديلا عن القومية أو عندما يفعل آخر ويصب جام غضبه على ابناء أمته العربية من اليهود ، لا يفعل شيئا بتلك الاخطاء سوى خذلان أمتهم المعتدى عليها والانتصار للصهيونية اذ عندما يصبح الدين بديلا عن القومية ثم تطرح قضية فلسطين ينتهي الامر الى اقتسام الوطن العربي فيما بين الاديان الثلاثة على الاقل ، وأيا ما كانت النسبة بين الاقسام فيمنعون على كل مسلم أو مسيحي أن يخرج من أرض اليهود بهذا أن يقبلوا الحل الصهيوني الذي يظنون أنهم يحاربونه .

ويترتب على ما سبق أن قضية فلسطين هي قضية تحرر قومي ، تشكل المحور الاساسي للنضال

العربي المعاصر ، فدحر العدوان الصهيوني وتحرير الأرض العربية سبيلان سويان لانعتاق الأمة العربية من القيود التي تعوق انطلاقها في سبيل تحقيق أهدافها وفي الوحدة والحرية والاشتراكية وما دام الوجود الصهيوني على الأرض العربية فإنه يشكل عائقاً أساسياً يحول دون تحقيق المجتمع العربي الاشتراكي الموحد(٢٩) .

ج - أهمية الوحدة العربية في تحرير فلسطين : تربط كتب المواد الاجتماعية في المرحلة الثانوية بين الوحدة والتحرير ويكتفي بعضها بإبراز هذه الرابطة ، في حين يسعى بعضها الآخر على تأكيد العلاقة الجدلية بين الوحدة والتحرير من ذلك مثلاً : كيف نستطيع التغلب على إسرائيل؟ سؤال يطرده كتاب التاريخ الجديد النموذجي للسنة الثانية الثانوية في لبنان ويجيب عنه بما يلي . « والجواب بسيط جداً وهو في جمع كلمة العرب فكل انشقاق في الصفوف العربية وكل خلاف مهما كان بسيطاً يقوي إسرائيل »(٣٠) . فالوحدة العربية هنا تأخذ شكل جمع الكلمة من أجل غاية محددة بذاتها : التغلب على إسرائيل ، دون عرض لكيفية جمع الكلمة وسبل جمعها ومحتوى هذا الجمع وهل يمكن أن يكون له أهداف أخرى غير التغلب على إسرائيل «

ويحاول كتاب التربية الاشتراكية للمرحلة الثانوية في سورية أن يسد النقص فيتحدث عن جدلية الوحدة العربية وتحرير فلسطين قائلاً : « ... ان تجزئة الوطن العربي وبعثرة قواه البشرية والاقتصادية والعسكرية ضمن مجموعات متعددة تعجز كل واحدة بمفردها عن مواجهة الوجود الصهيوني المدعم بالامبريالية العالمية ، يكشفان عن عمق ارتباط مسألة الوحدة العربية بالنضال العربي ضد الصهيونية والامبريالية ، وإذا كانت الصهيونية والامبريالية تشكلان مجتمعين أخطر تحد للوحدة العربية فإن هذه الوحدة تشكل بدورها أخطر تحد لهما ... »(٣١) . ويشير في مكان آخر الى علاقة نسبية بين مسعى العرب نحو الوحدة ومحاولة القوى المعادية وعلى رأسها الحركة الصهيونية احباط هذا المسعى ، كما يلي : « وبكلمة واحدة ، إذا كانت أهداف جماهير الأمة العربية من المحيط الى الخليج تتلخص في الوحدة والحرية والاشتراكية فإن دولة الصهاينة هي الاداة الرئيسية في يد الاستعمار والاستغلال والتخلف ، وأن الخطر الصهيوني على الأمة العربية ليزداد استفحالا كلما زاد المد الثوري العربي واشتد ساعد النضال الجماهيري في سبيل بلوغ أهداف جماهير الأمة العربية ... »(٣٢) .

ويربط كتاب القضية الفلسطينية للصف الثالث الثانوي في الاردن بين الوحدة العربية الاسلامية وبين تحرير فلسطين على النحو التالي « ... الوحدة العربية وسيلة لا بد من تحقيقها كي نضمن النجاح في المعركة المقدمة لتحرير فلسطين وهذه الوحدة بحاجة لان تلتقى حول رسالة العرب الاسلامية والقضاء على موجة الالحاد والفساد التي دخلت العالم العربي وقسمت شبابه الى أحزاب أشعلت نار البغضاء والعداوة بين الاخوة والاشقاء »(٣٣) . فالوحدة العربية هنا ذات مضمون اسلامي ، والصراع الذي يدور رحاه على الأرض العربية منذ قرابة قرن من الزمان صراع بين اسلام ويهود وهو امتداد للصراع التاريخي الذي بدأ مع بداية الدعوة الاسلامية . والكتاب بالاضافة الى ذلك يقف موقفاً

(٢٩) التربية القومية الاشتراكية ، للمرحلة الثانوية في سورية ، ص ١٠١ .
(٣٠) التاريخ الجديد النموذجي ، للسنة الثانية الثانوية في لبنان - مصدر سابق - ص ١٧٢ .
(٣١) التربية القومية الاشتراكية ، للمرحلة الثانوية ، مصدر سابق بالجزء الثاني ، ص ٤٣ .
(٣٢) القضية الفلسطينية ، للصف الثالث الثانوي في الاردن ، مصدر سابق ، ص ١٦٦ .
(٣٣) القضية الفلسطينية ، مصدر سابق ، ص ١٦٦ .

معاديا من الانتماء الى الاحزاب ، الامر الذي تدعوا اليه بحرارة الكتب السماوية . وهو يرى أن الاحزاب مسؤولة عن اشعال نار البغضاء والعداوة بين الاخوة والاشقاء وفي تلك مبالغة لا مبرر لها . ولو أنه كان يقصد التحزب أو التعصب بدلا من الحزبية لكان أقرب الى ما يريد ولا يخفى على المؤلف الفارق بين الانتماء الى حزب وبين التعصب لرأي أو عقيدة ما فتاريخه السياسي يشهد له بذلك . وبهذه المناسبة أيضا يتور السؤال التالي : لم يواجهنا العدو في كل حروبه التي يشنها علينا متحدا رغم أن ما عنده من الاحزاب يفوق عددا على عدد الاحزاب العاملة في الوطن العربي ؟

والمؤلف يدعو الى « اعادة النظر في خطط الثقافة والاعلام في الدول العربية وتوجيه أجهزتها الى خطة جديدة تبعد عن شبابنا كل ما يساعد على فساد العقول وانحلال الاخلاق ولا بد من اعادة النظر في برامج التعليم بحيث يساهم في اخراج جيل مسلم شجاع يضحي بنفسه في سبيل الله ، متين الخلق صلب المراس ... » (٣٤) .

اعادة النظر في خطط الثقافة والاعلام في الدول العربية واجبة حتى تأتي موافقة لحضارة العصر وما تتطلبها عملية المعاصرة من عادات جديدة وقيم مناسبة . ولكن المؤلف لم يرسم للجيل المسلم الشجاع القادر على التضحية دورا في بناء وطنه كما فعلت بعض الكتب السورية مثلا وأبرزته على النحو التالي « ... تؤكد منطلقات اتحاد شبيبة الثورة على ضرورة الاخذ بأهداف الطبقة الكاسحة وضرورة الانتماء اليها ، وكذلك بروح المثل والتربية القومية والاشتراكية التي يجسدها الانسان العربي الثوري في تطلعه لبناء وطنه وتحريره من الاستغلال والقهر الاستعماري والنضال من أجل بناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد وقد قامت الشبيبة بإسهامات كبيرة في التوعية والعمل الشعبي الطوعي وأقامت معسكرات العمل والتثقيف وتبرع الشباب بساعات عمل مجانية في المصانع ، كما قامت بدور مشرف في حرب السادس من تشرين أول (أكتوبر) التحريرية ، اذ قامت باخلاء المرافق من المواد الاولية تحت القصف الوحشي للعدو وانتقد الشباب اسطوانات الغاز من مصفاة حمص تحت حرارة النيران وغير ذلك من الاعمال المجيدة التي ستبقى خالدة خلود شعبنا العربي الاصيل بالاضافة للاعمال الاخرى من حراسة ودفاع مدني وغير ذلك ... » (٣٥) .

فالكتاب يجعل للطالب دورا مزدوجا فهو يساهم في بناء وطنه العربي من ناحية ويدافع عن أمته وسلامته ضد أي عدوان عليه من ناحية أخرى . وموجز القول ، فالتضامن العربي الذي يتجلى باستمرار في جميع المعارك التي تخوضها الاقطار العربية منفردة ومجتمعة ضد الرجعية والامبريالية العالمية والصهيونية انما يفرضه الانتماء الى القومية العربية الذي يشد الجماهير العربية ويدفعها الى الكفاح المشترك بحكم الوجود العربي ووحدة مصيره الفعلية ، وقد أثبتت تجربة النضال العربي هذه الوحدة بأقوى أشكالها في جميع المعارك النضالية التي خاضتها الاقطار العربية من أجل التحرر والتقدم ولا سيما في مواجهة الصهيونية العالمية .

تعليم الفلسطينيين العرب

الفلسطينيون العرب موزعون على أقطار عربية وأجنبية عديدة ويعوزهم وجود علاقات انتاج

(٣٤) القضية الفلسطينية ، مصدر سابق ، ص ١٦٦ .
(٣٥) التربية القومية الاشتراكية - مصدر سابق - الجزء الثاني ، ص ٨٩ - ٩٠

تتميز بثبات نسبي تحفظ لهم تماسكهم الداخلي وتمنحهم تكتلا بحيث يتعرف فيه الفرد الفلسطيني على نفسه ويحدد موقعه من جماعته . وقد جاء توزيعهم نتيجة نكبات أو قعتها بهم قوى خارجية صهيونية وامبريالية فرضت سيطرة ارادتها على ارادتهم على النحو التالي . الاراضي المحتلة ١,٨٤٥,٠٠٠ ، الضفة الشرقية ١,١٦٦,٠٠٠ ، لبنان ٣١١,٠٠٠ ، سورية ٢٣٢,٠٠٠ ، الكويت ١٨٢,٠٠٠ ، الاقطار العربية الاخرى ١١٤,٠٠٠ ، بقية أنحاء العالم ١٦,٠٠٠ . والمجموع ٢,٨٦٧,٠٠٠ (سنة ١٩٧٧)

وتختلف أماكن السكن والاقامة بالنسبة للفلسطينيين فمنهم من يقيم بالخيمات ومنهم من يسكن القرى والمدن . والفلسطينيون رغم فقدهم طراز معيشتهم ورغم أنهم يعانون من سوء التكيف أحيانا مع الأحوال والظروف المعيشية الطارئة ، إلا أنهم يعتبرون من أكثر شعوب العالم نموا ، وقد تضاعف عددهم ثلاث مرات منذ تشردهم وتتراوح نسب نموهم بين ٣٤ - ٤٢ لكل ألف من السكان وهي من أعلى نسب النمو بين الشعوب ، لذلك فهم شعب فتى يكثر فتتيانه ويقل شيوخه ويميل هرمه السكاني نحو الامتداد في قاعدته وقلة ارتفاع قمته ، ويشكل من هم دون العشرين فيه نسبة عالية تبلغ ٥٨,٦ ٪ ، وتبلغ نسبة الاطفال الذين هم في سن التعليم بمراحله المختلفة (٥ - ١٩) ٤٣,١ ٪ من مجموع الشعب العربي الفلسطيني ، ويتوزعون بحسب فئات العمر والجنس على النحو التالي :

الاطفال الفلسطينيون الذين هم في سن التعليم لعام ١٩٧٧

الفئة العمرية	المجموع	ذكور	إناث
٥ - ٩	٦٧٦٧٢٥	٣٥٣٦٥٤	٣٢٣٠٧١
١٠ - ١٤	٥٥٢٩٨١	٢٩٧٠١٤	٢٥٥٩٦٧
١٥ - ١٩	٣٩٨٣٠١	٢٠٦٦٥٥	١٩١٦٤٦
المجموع	١,٦٢٨,٠٠٧	٨٥٧٣٢٣	٧٧٠٦٨٤

ويقدر عدد الاطفال الفلسطينيين الذين يعيشون في الخيمات بنصف مجموع الاطفال الفلسطينيين .

ويشرف على تعليم الفلسطينيين هيئات مختلفة منها : وزارات التربية والتعليم في الدول العربية المضيفة ، وكالة الغوث الدولية في كل من لبنان وسورية والاردن وقطاع غزة : المدارس الخاصة في الاقطار العربية المضيفة ، ادارة تعليم العرب بوزارة المعارف والثقافة الاسرائيلية ، يساعدها مجموعة من المدارس الخاصة .

ويزيد عدد الطلبة الفلسطينيين في مراحل التعليم المختلفة عن مليون طالب وطالبة يشكلون ٢٧,٧٥ ٪ من مجموع الشعب العربي الفلسطيني وتتراوح نسب استيعابهم بين ٤٧,٥ ٪ في لبنان وبين ١٠٠ ٪ في الكويت اقطار الخليج العربية . وهم يتوزعون بحسب البلاد على النحو التالي :

الطلبة الفلسطينيين في مراحل التعليم المختلفة لعام ١٩٧٧

المنطقة	عدد الفلسطينيين	عدد الطلبة	نسبة الطلبة الى العدد الكلي
الاراضي المحتلة	١,٨٤٥,٠٠٠	٥٤٦,٠٠٠	٢٩,١ /
الصفة الشرقية	١,١٦٦,٠٠٠	٣٥٩,٠٠٠	٣٠,٨ /
لبنان	٣١١,٠٠٠	٥٧,٠٠٠	١٨,٣ /
سورية	٢٣٢,٠٠٠	٦١,٠٠٠	٢٦,٤ /
الكويت	١٨٢,٠٠٠	٤٢,٠٠٠	٢٣,٠ /
الدول العربية	١١٤,٠٠٠	٨,٠٠٠	٦,٧ /
الآخرى	١٦,٠٠٠	—	—
بقية أنحاء العالم	٣,٨٦٧,٠٠٠	١,٠٧٣,٠٠٠	٢٧,٧٥ /
المجموع			

ان ملاحظة الارعام السابقة تبرز أن أعداد الطلبة الفلسطينيين تفوق في نسبتها الى عدد السكان النسب المقابلة لها في البلدان العربية المضيفة (سورية مثلاً ١٧,٧ ٪) وفي أحيان أخرى نجد أرقاماً تفوق في نسبتها نسباً تقابلها في بعض البلدان المتقدمة .

ان مردود الاستثمار في مجال تعليم الفلسطينيين لا يعاد استثماره في التجمعات الفلسطينية ، بل تمتصه سوق العمل العربية التي يعمل فيها الفلسطينيون . لذلك يجب أن يكون الاستثمار في المجال البشري الفلسطيني عربياً لان مردوده يعود على أقطار عربية كثيرة وهي في حاجة اليه الان وفي المستقبل .

ويعاني الفلسطينيون من ظاهرة هجرة الأدمغة بشكل مضاعف . فحيث تجري في البلدان الأخرى هجرة العناصر الفائضة عن القدرة الاستيعابية لهذه البلدان ، فان التجمعات الفلسطينية لا تملك في معظمها أية قدرة استيعابية على الإطلاق ، ولهذا يضطر، ليس فقط حملة المؤهلات العلمية العالية ، بل أيضاً حملة المؤهلات الفنية المتوسطة ، وفي أحيان كثيرة حملة أي نوع من المهارات الى الهجرة ، وفي أغلب الحالات الى بلدان بعيدة وأجنبية . والمصلحة القومية تقتضي استيعاب هذه العناصر ، لان في هجرتها فقدان عائد لاستثمار عربي أنفق على اعدادها وتأهيلها، وخسارة قومية يصعب تعويضها .

والغالبية الساحقة من الطلاب الفلسطينيين يتلقون العلم في مؤسسات تشرف عليها وتمولها هيئات غير مهتمة بتموحيات الشعب العربي الفلسطيني . وزارة المعارف والثقافة الاسرائيلية — وكالة الغوث الدولية — المدارس الخاصة ... الخ ولتجنب هذه السلبيات ، فالمصلحة القومية تقتضي اتباع أحد هذين الطريقين : أ — ايجاد نظام تعليم فلسطيني تشرف عليه وتخطط له وتدير شؤونه منظمة التحرير الفلسطينية . وفي هذا الحل لا بد من تقديم المساعدات العربية للمنظمة لا سيما أن تعليم العرب الفلسطينيين يخرج قوى بشرية مؤهلة يستخدمها سوق العمل العربي في جميع أجزاء الوطن

العربي . وهي بهذا تشكل عاملاً هاماً في تحقيق الوحدة العربية بما تغرس وتنمي من معتقدات ومواقف واتجاهات قومية عربية ساعية الى تحقيق أهداف الامة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية . ب – وحدة ثقافية عربية شاملة الاهداف التربوية والمناهج والمقررات وهو أمل يصبو جميع العرب الى تحقيقه .

بعد هذه الدراسة الموجزة للقضية الفلسطينية في التعليم العربي ، وبيان ايجابيات عرض هذه القضية في كتب المواد الاجتماعية في المرحلة الثانوية وسلبياته ، يقدم الباحث جملة المقترحات التالية ، التي يرى أنها تساعد على التخلص من كثير من تلك السلبيات ، وهي :

١ – تختلف الكتب موضوع البحث في معالجتها للتحدي الصهيوني ونتائجه وبيان أخطاره المقبلة على الامة العربية في ناحيتي الكم والكيف : فهي موجزة لا تفي بالغرض في بعض الكتب المقررة ، وتعتمد على سرد بعض الاحداث التاريخية المصاحبة أو الناتجة عن الصراع العربي الصهيوني دون أن تقدم تحليلاً لهذه الاحداث فتبين منطلقاتها وآليات عملها في كتب أخرى. ودرءاً لهذا النقص يقترح الباحث أن يحدد قدر أدنى مشترك لمعالجة موضوعات الصراع العربي – الصهيوني ، فتبين الحق العربي وعناصر القوة والامكانات المتوافرة لدى العرب من جهة ، وتبين الزيف الصهيوني وتحدد الجهات التي تساعد وتدعم وجوده . ولا بأس أن تتولى جهة عربية كالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تأليف لجنة خبراء تقوم بوضع الحد الأدنى المشترك الذي يجب تدريسه عن الصراع الصهيوني في جميع المراحل التعليمية .

٢ – توحيد المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالصراع العربي الصهيوني التي تقدم للطلبة في جميع الاقطار العربية .

٣ – عرض المعلومات والحقائق المرتبطة بهذا الصراع من وجهة نظر عربية قومية يؤكد فيها على أهمية الوحدة العربية في تحرير فلسطين .

٤ – ضرورة استعمال أسماء المواقع والقرى والمدن الفلسطينية العربية .

٥ – دراسة احوال الفلسطينيين العرب (داخل الاراضي المحتلة وخارجها) لا بوصفهم شعباً من اللاجئين ، ولكن بوصفهم أصحاب حق مشروع في وطن احتل بالقوة .

٦ – معالجة الاوضاع الداخلية في اسرائيل ، وابرار ما يسود هذا المجتمع من تناقضات ، وكشف مدى تسلط القوى العنصرية والدينية على نظام الحكم .

٧ – تقديم المعلومات المرتبطة بالصراع العربي الصهيوني خالية من الخطأ والمغالطة بعيدة عن تفاصيل التي لا لزوم لها ، والاكتفاء بذكر الحقائق والمبادئ والاسس التي يقوم عليها الحق العربي في فلسطين .

٨ – تدعيم الحقائق والمعلومات المقدمة للطلبة في مراحل التعليم المختلفة بوسائل الاعلام التربوي اللازمة من شرائح ضوئية وأفلام سينمائية وفيديو وصور فوتوغرافية وغيرها من الوسائل .

وموجز القول ، فعلى الكتب المدرسية – في جميع المراحل التعليمية أن تتجه لابرار مقاومة التحدي الصهيوني ضمن نضال الشعب العربي كله كوحدة متكاملة، وأن تبرز المقاومة كقضية قومية عربية لها أبعادها الدولية وأن تعالج بطريقة علمية وتربوية ، ذلك لأن فلسطين ليست وحدها المقصودة بهذه المؤامرة الاستعمارية الصهيونية وإنما المقصود هو قيام دولة المستوطنين الصهاينة كقاعدة تهدد الوطن العربي كله وتحاول تنفيذ مؤامرات الاستعمار والصهيونية بوصفها الاداة ورأس الحربة في هذه المنطقة .

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

يصدر قريباً

أمين الريحاني

الأعمال العربية الكاملة

(تضم ٤ مخطوطات لم يسبق نشرها)

حرب الاستنزاف (١٩٦٨ - ١٩٧٠) : نموذج المواجهة العربية طويلة الأمد ضد إسرائيل

حسن بكر

مدرس سابق بالكلية الحربية المصرية
ومعيد بقسم العلوم السياسية جامعة اسيوط .
له ابحاث منشورة بمجلتي الكلية الحربية والسياسة الدولية .

تعتبر حرب الاستنزاف أحد الجولات العربية الاسرائيلية طويلة الامد التي استطاع فيها الجانب العربي أن يواجه الجانب الاسرائيلي مواجهة حقيقية وحضارية . وتحاول إسرائيل قدر الامكان عن طريق وسائل اعلامها في الداخل وفي الخارج إلقاء ستار من الغموض والشك حول هذه الجولة . رغم ذلك فان حرب الاستنزاف تعتبر بحق نموذج الحرب الطويلة الأمد ضد إسرائيل ، فهي في جانب منها حرب غير معلنة على كافة الجبهات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ... الخ . وهي حرب تعتمد من ناحية أخرى على المواجهة الحضارية بين القومية العربية واسرائيل والحركة الصهيونية . وهي تالفا عملية استنزاف متبادلة لكلا الطرفين ولكن قدرة الجانب العربي فيها على التحمل اكبر بكثير من قدرة الجانب الصهيوني . إن حرب الاستنزاف في مفهومها العسكري « هي تلك الصورة من الصراع المسلح الايجابي الذي يدور بين خصمين ، أو عدة خصوم ، لا يستطيع أحدهم أو بعضهم - مؤقتا ولأسباب مرحلية - أن يستخدم قواته الرئيسية الضاربة لحسم الموقف لصالحه في مسرح الحرب ، بل يفضل حصر مجال نشاطه الحربي في شن أعمال عسكرية متعددة ، وإن كانت محدودة الهدف ، مميزة المدى والزمن ، تشكل في مجموعها عبئا على العدو . ويعني ذلك أن حرب الاستنزاف يجب أن تشتمل على أنشطة عسكرية تدار بغرض انهاك الخصم بشريا واقتصاديا ومعنويا ، كما يجب أن تهدف الى اكتساب الخبرة الميدانية ، واتمام الاستعداد لمواجهة تكون اشد حسما في المستقبل . وهذه هي الاهداف العامة لحرب الاستنزاف ، أما الاهداف التفصيلية فهي : انزال اكبر قدر ممكن من الخسائر البشرية بالعدو ؛ النيل من معنويات العدو ؛ توفير افضل الظروف الممكنة لبناء جيش متمرس على الحرب بهدف إنتزاع النصر في المواجهة الحتمية التالية » (١) .

إن حرب الاستنزاف بهذا المعنى كانت حريا ذات طبيعة خاصة تختلف عن حروب الاستنزاف المعروفة تاريخيا والتي أسهم الفكر الماركسي بقدر كبير في تأصيل طبيعتها الكفاحية والفكرية كما حدث في فيتنام وكمبوديا قبل عام ١٩٧٥ ، وكذلك في الصين الشعبية قبل عام ١٩٤٩ . وتأتي خصوصية هذه الجولة من الصراع مع العدو الاسرائيلي في عدة عناصر أساسية :

(١) اللواء الركن حسن البدرى : حرب الاستنزاف (٢٨ سبتمبر ١٩٦٨ - ٧ أغسطس ١٩٧٠) ، مجلة السياسة الدولية القاهرية ، العدد (٥٤) ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٨٤ .

١ - انها كانت حرباً نظامية بمعنى إشترك الجيوش العربية النظامية في مواجهة الجيش الاسرائيلي النظامي ، بقصد إستنزاف هذا الاخير ، وهذا لا يلغي دور العمل الفدائي الفلسطيني ، على كافة جبهات القتال ، فهو وإن كان قد ساهم بقدر لا يمكن تجاهله في أول مواجهة حقيقية طويلة بين العرب واليهود ، إلا ان الطابع الغالب كان طابع المواجهة النظامية .

٢ - إن الدور الشعبي العربي قد ساهم في هذه الحرب الطويلة الأمد ، ويتضح هذا الدور في عدة نواح أولها أن الحرب لم تعتمد فقط على قدرة الجيش النظامي في مواجهة نظيره الآخر ولكن اعتمدت على فكرة تحمل الجبهة المدنية للمواجهة في كلتا الجبهتين أثناء الغارات المضادة في العمق ، وتانيها المشاركة الشعبية في بناء قواعد الصواريخ والتي راح ضحيتها على الجانب المصري عشرات العمال المصريين ، وتاليها قيام منظمات شبه رسمية وشعبية بالتدرب على حمل السلاح في شكل ميليشيا مسلحة لحماية المناطق الداخلية . نذكر منها : الدفاع المدني والشعبي في مصر . كل هذا يبرز اشتراك الشعب العربي اشتراكاً حقيقياً سواء على الجبهة المصرية أو على السورية أو اللبنانية لأول مرة في حرب مع اسرائيل .

٣ - إن حرب الاستنزاف كما سبق القول كانت أول حرب طويلة وتسمى في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي بحرب السنوات الثلاث . فقد كان من الواضح أن غاية النظرية العسكرية المصرية في ادارة حرب الاستنزاف « هي توريط اسرائيل في حرب نشطة طويلة المدى تتضمن اشكالا متنوعة من الصراع المسلح تعلو فوق مستوى الحرب الباردة وتهبط عن مستوى الحرب الشاملة وتتدرج في الشدة والمهاودة بين هذه وتلك ، تبعاً للفرصة السانحة والظروف السائدة في المسرح »^(٢) . إن هذا كان يتم في مواجهة جيش يعتمد اسلوب مواجهته للعرب على الضربة الخاطفة واحراز نصر سريع . إن الدليل على ذلك هو أن إسرائيل احتفظت بحالة التعبئة العامة لفترة طويلة نسبياً وهو ما ترك آثاراً سيئة على الناحية الاقتصادية والمعنوية ... الخ في المجتمع الاسرائيلي على نحو لم يسبق له مثيل ، ولقد اجبر العرب اسرائيل على أن تحارب ولأول مرة في تاريخها العسكري حرباً طويلة وعلى مسارح متعددة فقد اضطرت اسرائيل بفضل القصف المدفعي السوري في الفترة الاخيرة من حرب الاستنزاف وبفضل المقاومة الفلسطينية النشطة بالدرجة الاولى أن تحارب على جميع الجبهات ، فقد أدى ذلك الى تغيير جذري بعد ذلك في الاستراتيجية الاسرائيلية ليس فقط في الجانب العسكري ولكن في الجوانب الاخرى ايضاً .

هذه الصفات الثلاث لحرب الاستنزاف تؤكد خصوصيتها في مصاف حروب الاستنزاف السابقة عليها واللاحقة لها .

عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ سادت الوطن العربي روح من الهزيمة والاستسلام وانعدام الثقة في الذات العربية وفي المقابل اعلاء دور الجيش الاسرائيلي والعقلية الاسرائيلية ومن ناحية أخرى استطاعت إسرائيل أن تقنع ليس فقط العرب بل والعالم بأسطورة الجيش الاسرائيلي الذي لا يعرف الهزيمة ويضعف وتآكل العقلية العربية ، هذا بالإضافة الى الآثار الاخرى المترتبة على الحرب فقد تحطم ما يزيد على ٨٠ ٪ من عتاد الجيش المصري . هذا بالإضافة إلى آلاف الشهداء واحتلال الجولان

(٢) اللواء الركن حسن البديري ، المرجع السابق ، ص ١٩١ .

وسيناء والضفة الغربية .. ألخ ، كذلك فإن هذه الحرب كانت ضربة قاصمة لحركة التحرر العربية التقدمية ، فمن ناحية وجهت هذه الضربة للنظام الناصري في مصر والأنظمة العربية التقدمية الأخرى ومن ناحية أخرى زودت من قدرة الادارة الامريكية في منطقة الشرق الأوسط على فرض إرادتها .

وسط هذا المناخ العام بدأت حرب الاستنزاف . ويمكن القول بأنها بدأت رسمياً في ٢٨ سبتمبر/أيلول ١٩٦٨ . وقد اختارت مصر إستراتيجية حرب الاستنزاف في مواجهة إسرائيل لأنها لم تكن قادرة على توجيه ضربة قاضية في حرب حاسمة تجبر إسرائيل على قبول الاهداف السياسية المصرية . « وكان الطابع الغالب لهذه الحرب هو ابقاء القوات ثابتة في مواقعها على ضفتي القنال باستثناء النشاط الجوي وعمليات العبور المحدودة التي قامت بها قوات الطرفين . وكان لقناة السويس دوراً أساسياً في منع قوات بحرية ضخمة لأحد الطرفين في اتجاه الطرف الآخر ، وربما كان من غير الممكن ان يحدث هذا لو كان خطر وقف إطلاق النار على حدود النقب متلاً . كانت إستراتيجية مصر (الطرف البادئ) في حرب الاستنزاف تدعو للقيام بعمليات عسكرية محددة المدة ضد الاسرائيليين وفي نفس الوقت الامل بأن تقبل إسرائيل (قواعد اللعبة المصرية) بحيث تكون لدى مصر القدرة على امتصاص الاستنزاف الاسرائيلي المضاد »^(٣) . وقد نجحت مصر في فرض قواعد اللعبة خلال المرحلة الأولى من الحرب أي حتى يوليو/تموز ١٩٦٩ حين صعدت إسرائيل استنزافها المضاد الى درجة عالية ، فالطرف البادئ في الحرب لا يستطيع دائماً فرض قواعد اللعبة على الطرف الآخر .

ويمكن تناول جوانب حرب الاستنزاف على الاصعدة التالية :

اولاً : على الصعيد العسكري :

يلاحظ ان هذا الجانب هو أبرز الجوانب وأكثرها أهمية . كذلك فمن المعروف ان المراحل المتقدمة من هذه الحرب كانت استنزافاً متبادلاً أي أن الاستنزاف لم يكن قصراً على الجانب الاسرائيلي فحسب وانما أيضاً على الجانب العربي ، ولكن العبرة كما يقولون تكون دائماً بالنتائج .

ومنذ بداية حرب الاستنزاف في ٢٨ سبتمبر/أيلول ١٩٦٨ وحتى نهايتها في ٧ أغسطس/آب ١٩٧٠ مرت هذه الحرب بست مراحل أساسية هي :

المرحلة الاولى : (من ١٩٦٨/٩/٢٨ حتى ١٩٦٩/٣/٨) : قبل هذا اليوم وقعت حادثتان كان لهما الدور الاكبر في رفع معنويات الجيش المصري . وهما معارك رأس العش في يوليو ١٩٦٧ واغراق المدمرة ايلات في اكتوبر ١٩٦٧ . ولكن في يوم ١٩٦٨/٩/٢٨ قامت المدفعية المصرية بقصف مركز على المواقع الاسرائيلية قتل من جرائها ١٥ جندياً اسرائيلياً وجرح ٣٥ جندياً آخر . وفي نوفمبر ١٩٦٨ قامت وحدات الكوماندوز الاسرائيلية بضرب محولات « نجع حمادى » الكهربائية داخل الاراضي المصرية واعلن ليفي أشكول : « ان عملية نجع حمادى تهدف الى ايضاح امكانيات القوات الاسرائيلية في الرد على العدوان المصري »^(٤) .

(٣) أحمد الخالدي ، حرب الاستنزاف ، الحلقة الدراسية حول (إسرائيل) ، البحث رقم (٢٥) جامعة بغداد ، مركز الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧٣ ، ص ٣ .

(٤) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ٦٦٨ .

المرحلة الثانية : (من ١٩٦٩/٣/٨ الى ١٩٦٩/٧/٢٠) : بدأت هذه المرحلة بشكل مفاجيء في ١٩٦٩/٣/٨ حيث قامت المدفعية المصرية بقصف مركز على المواقع الاسرائيلية شرق القناة (لضمان عدم تدخل الطائرات الاسرائيلية) . وركزت الخطة المصرية خلال هذه المرحلة على أربعة عناصر تدمير خط بارليف بواسطة المدفعية المصرية عبور وحدات من رجال الكوماندوز المصرية بهدف اقتحام المراكز الاسرائيلية والالتحام بالجيش الاسرائيلي تم الانسحاب . تدريب قطاعات الجيش على العبور والتنسيق بين مختلف الوحدات المسلحة به وذلك أثناء عبور القناة : القيام بعملية عبور ضخمة بهدف تحرير سيناء أو قطاع منها من أجل تقوية مركز مصر في أية محادثات قادمة .

في هذا الوقت بدأ محمد حسنين هيكل بالحديث عن ضرورة ان تكون هناك جبهة شرقية وجبهة غربية وان يكون هناك تنسيق بينهما^(٥) . ولم يكن للجبهة الشرقية آنذاك سوى الموقف الدفاعي بينما كانت العمليات الفدائية في أوجها .

المرحلة الثالثة : (من ١٩٦٩/٧/٢٠ الى ١٩٧٠/١/٧) : من الملاحظ انه في الفترة السابقة استخدم سلاح الطيران الاسرائيلي لدحر المواقع المصرية . وهكذا بهجوم السلاح الجوي الاسرائيلي على جبهة السويس دخلت حرب الاستنزاف مرحلة الاستنزاف المضاد وأخذت اسرائيل زمام المبادرة « واصبح امام مصر خيار اما ان تسقط حرب الاستنزاف من اساسها وتجبر على وقف اطلاق النار أو ان تستعيد زمام المبادرة »^(٦) . وفي ١٩٦٩/٧/٢٤ قام السلاح الجوي المصري بضرب المواقع الاسرائيلية في سيناء وردت الطائرات الاسرائيلية بهجوم مضاد على المواقع المصرية مستهدفة مواقع المدفعية وصواريخ سام - ٢ المضاد للطائرات^(٧) . وهكذا بدأت معركة الطيران . هجوم اسرائيلي بهدف توسيع الجبهة ورد مصري بقصد تحطيم روح الجيش الاسرائيلي وبدأ الاسرائيليون في استدراج الطيران المصري بقصد اضعافه وضربه ، فهاجموا شبكات الرادار والمواقع المصرية على ساحل السويس واعتمد المصريون بالتالي على وحدات الكوماندوز في الهجوم على الجيش الاسرائيلي في عمق سيناء .

تنسم هذه الفترة بالاستنزاف والاستنزاف المضاد . وخلال هذه المرحلة ايضاً لعبت الجبهة الشرقية دوراً ثانوياً بالنسبة للمجابهة المصرية - الاسرائيلية ، فقامت اسرائيل بضرب مواقع الفدائيين والجيش الاردني . والتغير الوحيد هو اشتعال الجبهة اللبنانية . فقد زادت العمليات الفدائية من منطقة العرقوب اللبنانية مما دعا اسرائيل الى ضربها بالمدافع والطائرات^(٨) . وبدأ اعتماد اسرائيل الواضح على السلاح الجوي .

المرحلة الرابعة : (من ١٩٧٠/١/٧ الى ١٩٧٠/٤/١٣) : رفعت اسرائيل من حدة الاستنزاف المضاد بهدف تعرية الجبهة المصرية من الدفاع الجوي ، تستهدف الخطة الاسرائيلية خلال هذه المرحلة ما يلي : منع اعادة بناء القوة الدفاعية المصرية : ضرب المواقع المصرية في العمق :

(٥) الأهرام ١٩٦٩/٢/٢٨

(٦) أحمد الخالدي ، المرجع السابق ، ص ١٣ .

(٧) أحمد الخالدي ، المرجع السابق ، ص ١٥ .

(٨) أحمد الخالدي ، المرجع السابق ، ص ٢١ .

استخدام الحرب النفسية أولا لكي تصل حقيقة الحرب الى الشعب المصري وتانيا من أجل اضعاف النظام وربما اسقاط حكم عبد الناصر ، اضعاف قدرة الجيش المصري على غزو سيناء وتحويل الموقف المصري من موقف المهاجم الى موقف المدافع . وهكذا بدأت عمليات الانزال في الاراضي المصرية .

اما موقف مصر فقد تمثل في الموقف الدفاعي الى ان جاءت المساعدات السوفيتية واعادت زمام المبادرة الى مصر ، وواضح ان مصر كانت قد اتخذت قرارها بالتالي .

● تعبئة الجبهة الداخلية لمواجهة مضاعفات الهجمات الاسرائيلية من الناحية النفسية ، فتم تشكيل لجان المواطنين من اجل المعركة في جميع انحاء مصر^(٩) .

● الهجوم قدر ما أمكن واستخدام الطيران المصري على جبهة القناة والضرب في العمق الاسرائيلي بالقوات الخاصة .

● الصمود امام الهجمات الاسرائيلية انتظارا للمساعدات السوفيتية . وفي ٧/٤/١٩٧٠ ضربت الطائرات الاسرائيلية منطقة بحر البقر واصيبت مدرسة مصرية بقذيفة اسرائيلية . وكان لهذا العمل بالاضافة الى اصابة مصنع ابو زعبل آثارا سيئة بالنسبة للرأي العام العالمي . عندئذ توقفت الغارات الاسرائيلية على العمق وذلك لعدة أسباب . منع تصعيد المواجهة مع مصر بعد ما بدأت بوادر المساعدات السوفيتية لمصر في الظهور ؛ ارتباك اسرائيل لرد الفعل العالمي والمحلي بسبب حادثتي أبو زعبل ومدرسة بحر البقر ؛ استنفاد النتائج المطلوبة من حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية . ولكن رغم التفوق الجوي الاسرائيلي استطاعت مصر مواجهة اسرائيل في حرب الاستنزاف وذلك بالعمليات النشطة جوا وبراً وبحراً .

اما على الجبهة الشرقية.. فقد حدثت معارك واسعة في الاردن وسوريا وتساعد ملحوظ في العمليات العربية على الجبهة اللبنانية . وفي ٢/٤/١٩٧٠ قامت اسرائيل باضخم هجوم جوي على سورية منذ حرب ١٩٦٧ . وكذلك قامت بضرب الاردن بشكل دوري . ولم تنته الاشتباكات بالاسلحة الخفيفة والثقيلة مع الجبهة الاردنية يومياً تقريبا . اما الجبهة اللبنانية فقد شهدت هجمات من القوات الخاصة والطائرات الاسرائيلية^(١٠) .

المرحلة الخامسة : (من ١٣/٤/١٩٧٠ - ٧/٨/١٩٧٠) : استطاعت مصر خلال هذه المرحلة الانتقال من موقف الدفاع الى موقف الهجوم على عكس ما كانت عليه في المراحل الثانية والثالثة والرابعة . يعود ذلك إلى الدعم السوفيتي ومد مصر بعدد كبير من الخبراء والطيارين بكامل أسلحتهم مما شكل رادعا سياسيا وعسكريا أمام اسرائيل في ضرب العمق المصري وتوفير الجهد المصري لمواجهة اسرائيل في جبهة القتال . وهكذا لم تستطع اسرائيل الاستمرار في حرب الاستنزاف المضاد . وكانت الخطة المصرية تتطلب ما يأتي . حشد جميع الطاقات الحربية المصرية في منطقة الصدام المباشر لمواصلة الضغط على الخطوط الامامية الاسرائيلية ؛ تحريك الصواريخ المصرية الى داخل منطقة الصدام المباشر لتجميد التفوق الاسرائيلي الجوي ؛ متابعة الغارات الجوية والبرية على الخطوط الاسرائيلية الامامية والخلفية باستكمال سلسلة الحلقات من الحرب النفسية .

(٩) الاهرام ١/٩/١٩٧٠ .

(١٠) النهار ٢٠/٢/١٩٧٠ .

وهكذا فقدت اسرائيل السيطرة الجوية التامة ليس فقط فوق المواقع المصرية بل فوق مواقعها الامامية ايضاً . فكلما اقتربت الصواريخ المصرية من قناة السويس تقلصت السيطرة الاسرائيلية فوق اراضيها ، وكلما ازداد خطر عبور مصري شامل ناجح وتكررت الهجمات المصرية والهجوم المصري المستمر على المواقع الاسرائيلية واثقت اسرائيل خطتها على منع زحف الصواريخ المصرية الى منطقة الصدام المباشر وقام الطيران الاسرائيلي بما لا يقل عن ٥٢٦ طلعة خلال شهر مايو/ ايار ١٩٧٠ لضرب هذه المواقع ، وفي يوم واحد قبل نهاية مايو قامت اسرائيل بحوالي ١٨٢ طلعة على القناة (١١) . وازدادت حدة الهجوم المصري في ضرب الدوريات الاسرائيلية على القناة وعلى الأخص في القطاع الشمالي من القناة وبدأ الموقف الاسرائيلي يسوء .

وفي ٢٤/٦/١٩٧٠ بدأت الناحية السياسية للمجابهة تتفاقم . فأعلن وليام روجرز وكيل وزارة الخارجية الامريكية عن مشروع لوقف اطلاق النار . وامكن لصواريخ سام ٢ إسقاط الطائرات الاسرائيلية من طراز فانتوم وسكاي هوك . وبدأت الحرب الاليكترونية بين مصر واسرائيل ، عندما أرسلت الولايات المتحدة أجهزة الكترونية لاسرائيل بهدف ضرب المواقع المصرية . ولكن الحرب الاليكترونية لم تنجح في ايقاف الجانب المصري عن اسقاط الطائرات الاسرائيلية . وعلى ذلك تحدث الرئيس المصري جمال عبد الناصر بقوله : « إننا لا نتحرك من موقف ضعيف وانما نتحرك من موقف القوة ، لقد كان هناك عوامل كثيرة في صالح موقفنا القوي ، أبرز عاملين في هذا الموقف تزايد قدرة قواتنا على الردع ، العامل الثاني تزايد الدعم السوفيتي السياسي والعسكري لنا » (١٢) . وهكذا أعلنت جولدا مائير رئيسة وزراء اسرائيل – ولأول مرة في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي – « انها تدرس احتمالية قبول وقف اطلاق النار شرط أن تكون هناك ضمانات امريكية بأن مصر والاتحاد السوفيتي ، لن يستغلا الهدنة لصالحهما » (١٣) .

كانت هذه أول مرة تطلب فيها اسرائيل وقف اطلاق النار مع العرب ، والحقيقة أن الموقف المصري العام عند انتهاء القتال كان أقوى من أي وقت مضى رغم الخسائر الكبيرة التي أنزلتها الغارات الاسرائيلية بالجيش المصري . وقد انعكس هذا الشعور بالصحف في المقالات التي ظهرت في الصحف العبرية تسأل عن سبب قبول إسرائيل لوقف إطلاق النار بعد أن رفضت طوال السنوات الثلاث الماضية المشاريع التي تدعو الى الانسحاب من الاراضي المحتلة . « فلقد أصبحت العبارة الامريكية وسيلة خلاص . كما أنها أوجدت كلمة الخلاص : الانسحاب ، لذلك ينبغي الانعزال سير تنفيذ هذه العبارة المباركة ولنساعد الامريكيين لكي يخرجونا من هذا الموقف المعقد الذي تعرضنا له بواسطة حرب الايام الستة وحرب السنوات الثلاث » (١٤) .

وقبلت مصر وقف اطلاق النار في ٧/٨/١٩٧٠ .

خلال هذه المرحلة من حرب الاستنزاف لعبت الجبهة الشرقية دوراً هاماً في تخفيف الضغط على مصر ولو بشكل جزئي وزادت عمليات الجيش والطيران الاسرائيلي على لبنان ، كما زادت الاشتباكات السورية – الاسرائيلية بشكل ملحوظ ، وكان ذلك أثناء فترة بناء شبكة الدفاع الجديدة داخل منطقة

(١١) أحمد الخالدي . المرجع السابق ، ص ٣٩ .

(١٢) الأهرام ١٧/٢٤/١٩٧٠ .

(١٣) أحمد الخالدي ، المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(١٤) دافار ١٤/٨/١٩٧٠ .

الصدام المباشر في جبهة القناة ، وقد أحيا ذلك الأمل في قيام جبهة شرقية حينما استبكت اسرائيل بشكل متقطع خلال هذه المرحلة مع سوريا ، كذلك شهدت الجبهة اللبنانية هجمات متكررة واشتبكت القوات الاسرائيلية مع الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينيين واستمرت هذه الهجمات بعد ذلك وكانت اسرائيل تهدف منها إلى تقويض العلاقات بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية .

المرحلة السادسة (من ١٩٧٠/٨/٧ حتى آخر عام ١٩٧٠) : تعد هذه المرحلة مرحلة استكمال لما سبق ، فقد كان اهداف مصر منها الاستمرار في اقامة قواعد جديدة . تركيب الصواريخ في قواعد كانت خاوية : نقل المعدات إلى داخل المنطقة المحظورة .

وقامت الولايات المتحدة بتزويد اسرائيل بأحدث الأسلحة مما دعاها إلى خرق وقف إطلاق النار بعمليات الاستطلاع . وفي نوفمبر ١٩٧٠ بدا واضحا أن المبادرة الامريكية وموضوع روجرز قد انتهيا بالفشل . وجاء انسحاب اسرائيل من محادثات « يارنج » مبعوث الأمم المتحدة في الشرق الاوسط آنذاك تأكيداً على ذلك ولا شك أن التبدلات السياسية الداخلية في مصر وحوادث الاردن الدموية في سبتمبر ١٩٧٠ حولت المجهود العربي السياسي والعسكري عن العدو الخارجي وتحول الصراع العربي الاسرائيلي خلال الأشهر الأخيرة من عام ١٩٧٠ إلى سلسلة من المناوشات والهجمات الاسرائيلية المتكررة على جبهة واحدة هي الجبهة اللبنانية . وتجنبنا سوريا الدخول في أي عمل عسكري ضد اسرائيل رغم أنها لم توافق على وقف إطلاق النار في ١٩٧٠/٨/٧ .

جدول (١) حجم الأنشطة التي قامت بها المقاومة الفلسطينية خلال حرب الاستنزاف (١٥) .

	الجبهة	عدد حوادث القتال	النسبة المئوية	ملاحظات
١	لسان	١٨١	١,٩٪	اقل الجبهات نشاطا
٢	سوريا	٣٤٦	٣,٧٪	—
٣	الاردن	٣٤٢٥	٣٦,٦٪	غالبية نشاطها للمقاومة الفلسطينية
٤	مصر	٤٤٢٣	٤٧٪	—
٥	داخل اسرائيل	٩٩٦	١٠,٨٪	غالبية نشاطها للمقاومة الفلسطينية
	المجموع	٩٣٨١	١٠٠٪	—

ثانيا : على الصعيد الاقتصادي :

ندرس في هذا الجزء الآثار التي ترتبت على حرب الاستنزاف في الجانب الاقتصادي لجميع الاطراف المشتركة في هذه الحرب . وقبل الدخول في المعايير المادية فإنه ينبغي ادراج ملاحظة هامة هي ان التأثير النفسي الذي أحدثته الخسائر البشرية في هذه الحرب على الجانب الاسرائيلي يفوق بكثير ما

(١٥) د . يوسف عبد الله صايغ - إستنزاف إسرائيل نتيجة للصراع العسكري ، مجلة شئون فلسطينية ، عدد (٤) ، سبتمبر ١٩٧١ ، ص ٥١ - ٦٤ .

أحدثته في الجانب العربي . ولعل حرب الاستنزاف قد أحدثت نجاحاً كبيراً في هذا الجانب بالذات .
في الجانب الاسرائيلي : اذا أردنا بحث الآثار الاقتصادية لعملية الاستنزاف فينبغي التشديد على أمرين هامين

● طرح منهجية التحليل التقليدي الضيق جانباً والقيم المألوفة عندما يبحث في العوامل والقيم التي تحرك التصرف الاقتصادي وتوجه القرارات الاقتصادية في اسرائيل . ففي القضايا التي تتعلق بمصير الدولة والمجتمع الاسرائيليين تخضع الغايات والأهداف الاقتصادية للغايات والأهداف المصرية . ومع ان كل موقف او قرار اقتصادي يظل خاضعاً لحساب الكلفة والمردود (أو لحساب فاعلية الكلفة) ، الا ان ما يقرر بالنهاية بين عدة بدائل ممكنة هو مصلحة الدولة والمجتمع . هذا ما يفسر قيام الكثير من المستوطنات والمصانع في اسرائيل ، أو بناء الطرق أو شبكات الري التي لا يبررها الحساب الاقتصادي وحده — ذلك أنها تجد تبريرها على الصعيد العسكري أو السياسي أو الاعلامي ، أي على صعيد مصلحة الدولة والمجتمع . وبالتالي فان اعتبارات الدولة لا الاعتبارات الاقتصادية المحض هي التي تقرر في اسرائيل حجم الموارد التي ينتجها المجتمع والتي يستقدمها ، ونمط توزيع الموارد المتاحة والاولويات من استخدامات الموارد .

● إن المؤشرات الواجب تعيينها وتفحصها في سبيل قياس مدى الاستنزاف الاقتصادي الناجم عن الصراع بين العرب واسرائيل تشمل في الواقع عدداً كبيراً من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية — كما أشرنا قبلاً . وفي نطاق جملة الموارد المتاحة ومصادرها : يقع العبء الاقتصادي الأساسي في أي صراع عسكري على الناتج القومي . ومن المؤكد ان الناتج القومي الاسرائيلي نما بنسبة مرتفعة جداً بين ١٩٤٩ ونهاية ١٩٧٠ (فيما عدا ١٩٦٦ و ١٩٦٧) — اذ حقق نمواً سنوياً متوسطاً يبلغ نحو ١٠٪ . والجدير بالذكر ان ابتداء انخفاض النمو في عام ١٩٦٥ ، اذ هبط الى ٨,٢ تم انخفاضه الى ٠,٦٪ في عام ١٩٦٦ و ١,٢٪ في عام ١٩٦٧ ، كان نتيجة سياسة انكماش متعمدة وضعت سنة ١٩٦٤ لفرض الحد من مدى الاضطراب للاعتماد على الموارد الاقتصادية الخارجية . ويكفي للتبليل على مدى هذا الاعتماد ان المتوسط السنوي لحجم عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات لحقبة الخمسينات (١٩٥٠ لغاية ١٩٥٩) بلغ ٢٩٧ مليون دولار ، في حين بلغ هذا المتوسط السنوي لحقبة الستينات (١٩٦٠ — ١٩٦٩) مبلغ ٦٠٤ ملايين دولار .

هناك تناقض ظاهري بين اطراد تصاعد الناتج القومي في اسرائيل واطراد تزايد العجز في الحساب الجاري بميزان المدفوعات . اما تفسير هذا التناقض فهو أن المجتمع الاسرائيلي يحاول أن يحقق أربعة اهداف ضخمة في ذات الوقت هي : الحفاظ على جيش قوي مسلح بأحدث الاسلحة والمعدات ؛ استقبال واستيعاب كل المهاجرين اليهود الراغبين في الاستيطان ؛ الحفاظ على معدل مرتفع للنمو الاقتصادي ؛ تأمين خدمات عامة مرتفعة المستوى وواسعة النطاق .

ومن هنا يتضح اضطراب اسرائيل باستمرار للحصول على موارد خارجية ضخمة لتمكن البلاد بما يتحقق لديها من موارد اجمالية يوفرها الناتج القومي زائداً المعونات الخارجية من النهوض بالأهداف الأربعة معاً وفي آن واحد . وائن فمن الضروري عند بحث قدرة اسرائيل على مجابهة حرب الاستنزاف الاقتصادي ان تبحث هذه القدرة في ضوء واقع الموارد المتاحة جملة لا الناتج القومي فحسب . وينبغي الايضاح فوراً ان هذه الموارد المتاحة لاسرائيل تألفت من : الناتج القومي زائداً ؛

تفوق المستوردات على المصدرات المعروف « بفائض الاستيراد » الذي يعادل عجز الحساب الجاري — زائداً : تفوق المعونات الخارجية على هذا العجز اي على فائض الاستيراد — ذلك ان حجم المعونات في السنوات السابقة لعام ١٩٦٨ كان يتفوق على عجز الحساب الجاري ، مما مكن اسرائيل من تجميع احتياطي ضخمة من العملات الاجنبية بنهاية ١٩٦٧ ، غير ان الوضع انقلب في الاعوام ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٠ اذ زاد العجز عن المعونات الاقتصادية الخارجية مما أدى الى المزيد من الضغط على احتياطي العملات الاجنبية .

والجدير بالذكر في صدد الناتج القومي وجملة الموارد المتاحة هو ارتفاع نسبة « فائض الاستيراد » للناتج القومي وجملة الموارد المتاحة اذ تأرجحت هذه النسبة في حقبة الستينات بين ١١,٣٪ حدأ أدنى لعام ١٩٦٦ ، و ٢٤,٧٪ حدأ اعلى لعام ١٩٧٠ قياسا بالناتج القومي ، وبين ١٠,١٪ و ٢٠,٠٪ بالنسبة لجملة الموارد المتاحة ، وكان متوسطها العام للسنوات ١٩٦٠ — ١٩٧٠ نحو ١٦,٨٪ للناتج القومي و ١٤,٣٪ بالنسبة لجملة الموارد المتاحة . وقد ارتفعت النسبة بانتظام من عام ١٩٦٦ ولنهاية عام ١٩٧٠ .

الا ان عام ١٩٦٨ شهد ظاهرة جديدة هي تفوق العجز في الحساب الجاري على المعونات الخارجية بمقدار ٢٣ مليونا . وقد تكررت هذه الظاهرة في عام ١٩٦٩ بعجز قدره ٢٠١ مليون . كما تشير البيانات الأولية الى انخفاض المعونات دون العجز بمقدار ١٥ مليون دولار لعام ١٩٧٠ — مما خفض الاحتياطي بنهاية ١٩٦٩ إلى ٧٨٢ مليونا وبنهاية ١٩٧٠ إلى ٧٦٧ مليونا . غير ان تقرير بنك اسرائيل لعام ١٩٦٩ يسجل ان مجموع احتياطي النقد الاجنبي كان بنهاية ١٩٦٩ ٣٦٩ مليون دولار . كما نذكر عدد من البيانات الصحافية الغربية إلى أن الاحتياطي بنهاية ١٩٧٠ هبط دون ذلك بحيث تأرجح بين ٣٠٠ و ٣٥٠ مليون دولار ، مما يشير إلى أن إسرائيل استخدمت حوالي ٤٥٠ مليون دولار من احتياطي عملاتها الاجنبية خلال ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٠ لمشتريات (أسلحة في الغالب) خارج قيود ميزان المدفوعات أي بالاضافة الى ما ترتب من مدفوعات من اصل الموارد الجارية في ميزان المدفوعات .

أخيراً ، في هذا المجال ، تنبغي الاشارة الى تراكم الدين الخارجي على اسرائيل خلال السنوات ١٩٤٩ — ١٩٦٩ بحيث بلغ هذا الدين ٢٠١٨ مليون دولار بنهاية ١٩٦٩ . على أن قسماً يذكر من هذا المبلغ يشكل سندات دين وهي طبعا لا تشكل عبئاً يقلق اسرائيل لان حاملي هذه السندات هم من الصهيونيين في الغالب . (بلغت قيمة السندات وحدها بنهاية ١٩٦٩ حوالي ٨٨٤ مليون دولار) .

واهم النتائج التي يمكن استخلاصها من الوضع الاقتصادي الاسرائيلي هي كما يلي —

(١) إن الموارد التي يستهلكها القطاع العسكري الاسرائيلي بتشعباته و ضخامته ولكافة أغراضه بدأ يظهر عليها بوادر الارهاق بدليل عجز المساعدات الاقتصادية الاجنبية خلال أعوام ١٩٦٨ — ١٩٦٩ — ١٩٧٠ عن سد عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات بما جمته ٢٣٩ مليون دولار والاضطرار لخفض احتياطي العملات الاجنبية خلال نفس الاعوام بمقدار ٦٥٦ مليون دولار .

(٢) ان ما يخصص من الموارد للأغراض العسكرية ليس كله بسبب عملية الاستنزاف بل نسبة قليلة منه ، حيث ان تكلفة الاستنزاف تبلغ نحو ٣٠٠ مليون دولار ستويا وهو رقم يشمل كلفة

رفع التعبئة بنحو ٢٥,٠٠٠ إلى ٣٠,٠٠٠ جندي لمجابهة المقاومة الفلسطينية و لرفع عدد الجنود المرابطين على القناة تحت ضغط عمليات الاستنزاف هناك ، زائداً كلفة التحصينات والمنشآت الأخرى التي اقيمت خصيصاً لمجابهة الفدائيين ومنعهم من التسرب ولوقاية الجنود على القناة من القصف المدفعي والجوي زائداً تعطيل دورة الحياة الاقتصادية بسبب نشاط الفدائيين في مناطق الحدود خاصة (نصيب ارتفاع الكلفة العسكرية نحو ٢٥٠ مليون دولار وتعطيل الاقتصاد نحو ٥٠ مليوناً) .

(٣) تمويل العبء العسكري : تبلغ الموازنة العسكرية للعام (١٩٧٠ - ١٩٧١) نحو ١,٢٥٠ مليون دولار . على ان هذا الرقم انما يمثل الموازنة الظاهرة الصريحة ولا يشمل مخصصات أخرى متعددة مبررها الوحيد هو الاعتبار العسكري وانشاء المستوطنات في الارض المحتلة وبناء الكثير من الطرق والقيام ببحوث علمية هدفها الاستعمالات العسكرية . كل هذه المخصصات تقع تحت وزارة غير وزارة الدفاع لكنها في الواقع مخصصات عسكرية . وهكذا فان الموازنة العسكرية الصريحة التي تبلغ ٤٠٪ من الموازنة العامة ونحو ٢٥٪ من الناتج القومي و ٢٠٪ من جملة الموارد المتاحة ، هي في الواقع اقرب الى ثلث الناتج القومي منها الى الربع ، والى نصف الموازنة منها الى ٤٠٪ منها .

ومن هنا كان اضطرار اسرائيل لفرض ضرائب جديدة والحصول على قروض جديدة ، داخلية وخارجية ، والحصول على منح امريكية مالية جديدة والتخطيط لمعدل نمو يتأرجح حول ٨ أو ٨,٥٪ (بدلا من ١٢,٥ و ١٠,٥٪ للاعوام ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٠ على التوالي و ١٠٪ وهو المعدل الوسطي للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٧٠) ، وأخيراً اللجوء الى الاحتياطي العام الذي انخفض كثيراً كما بينا .

في الجانب العربي - هنا يصطدم المحلل بصعوبة تعيين تلك النسبة من الجهد العسكري العائد الى محاولة الاستنزاف ، مقابل بقية الجهد الذي لا بد له ان يبذل في أي حال حتى لو كانت جميع الجبهات هادئة تماماً . فالجهد العسكري مقارنا بالناتج القومي القائم وجملة الموارد المتاحة لكل من مصر والاردن وهما البلدان المعنيان في الدرجة الأولى بالاستنزاف ولكل من لبنان وسورية وهما يتأثران الى حد أقل بعمليات اسرائيل من استنزافية وردعية ، يفوق في مجموعه بالارقام المطلقة جهد اسرائيل ، لكنه ينقص عنه كنسبة مئوية الى جملة الناتج القومي وجملة الموارد المتاحة ، وكرقم مطلق بالنسبة للفرد . على ان العبء الفردي مقارنا بالناتج القومي للفرد يبدو أقل تباعداً بين الدول العربية من جهة واسرائيل من جهة أخرى ، خاصة فيما يتعلق بمصر والاردن مقابل اسرائيل .

ومن اجل اخراج الصورة المقارنة بالمزيد من الوضوح نضع جدولاً يمثل التمن الاقتصادي المباشر للجهد العسكري الشامل ، اي عبء الموازنات العسكرية وهو لا يتناول الاعباء غير المباشرة المترتبة على اعادة توزيع الموارد بسبب الجهد العسكري في نمط يختلف عن النمط الذي يميز حالة يكون فيها الجهد العسكري طبيعياً واكثر تواضعاً . وكذلك فان الجدول لا يظهر كليا التكلفة المالية لحركة المقاومة ففي حين قد تشمل موازنات مصر وسورية المساعدات التي تقدمها حكومتا هذين البلدين للعمل الفدائي ، فان هناك مساعدات تأتي من مصادر أخرى لاتنعكس في الجدول . على ان مجموع المساعدات غير المباشرة انما هو مبلغ متواضع نسبياً لا يؤثر بشكل ملموس في رفع مجموع الموازنات الدفاعية أو رفع نسبتها الى الناتج القومي باكثر من جزء صغير من واحد بالمائة .

جدول (٢) الموازنة العسكرية في اربعة بلدان عربية مجاورة لاسرائيل
مقارنة بالموازنة العسكرية الاسرائيلية
(الارقام لسنة ١٩٧٠ أو لسنة ١٩٧١ / ١٩٧٠) (١٦)

البلد	الناتج القومي زائد فائض الاستيراد (مليون دولار)	الناتج القومي القائم (مليون دولار)	الموازنة العسكرية			
			مليون دولار	/ من القومي	/ من الناتج رائد فائض الاستيراد	دولار بالنسبة للغرد
ج ع م	٦٠٧٠	٥٥٠٠	١١٥٠	٢٠,٩	١٨,٩	٢٠,٦
الاردن	٦٥٥	٥٠٠	١٢٦	٢٥,٢	١٩,٢	٢٥,٢
سوريا	١٧٠٠	١٥٠٠	١٥٨	١٠,٥	٩,٣	١٠,٦
لبنان	١٦٥٠	١٦٠٠	٥٤	٣,٤	٣,٣	٣,٧
المجموع						
أو						
المتوسط	١٠٠٧٥	٩١٣٠	١٤٨٨	١٦,٤	١٤,٨	٣٢,٧
اسرائيل	٦٣٩٥	٩١٠٠	١٢٥٠	٢٤,٤	١٩,٦	٤١٧

ان تحليل اثر حرب الاستنزاف على الاقتصاد الاسرائيلي يقود الى نتيجة مؤداها « ان حالة المساعدة من المجابهة تؤدي الى تخفيض معدل نمو الاقتصاد الاسرائيلي فقط دون ان تصيبه بالقتل » . على ان العرب منوا بخسائر اقتصادية ملموسة نتيجة عمليات الاستنزاف ، هي تدمير قسم كبير من مدن القناة ومنشأتها الاقتصادية ، والكثير من المنازل الاردنية في منطقة الغور ، وكذلك قسم من قناة الغور الشرقية ، وعدد من منازل قرى الجنوب اللبنانية ، وبعض المنازل والمنشآت في سوريا ، كما تعطلت دورة الحياة الاقتصادية العادية في المناطق المعرضة للقصف . وتقدر المصادر الاسرائيلية تكلفة الاستنزاف الاقتصادية بالنسبة لمصر بمبلغ ٣٥٥ مليون دولار سنوياً موزعة كالاتي ٢٣٥ مليون دولار من جراء تعطيل النشاط الصناعي من منطقة القناة ، ٧٠ مليوناً اعانات لسكان المنطقة النازحين ، ٥٠ مليوناً من هبوط الدخل السياحي .

جدول (٣) حجم التكلفة الاقتصادية والعسكرية لحرب الاستنزاف (١٧) .
(بالمليون دولار)

الدولة	تعطيل الاقتصاد	التكلفة العسكرية	المجموع
البلدان العربية والمقاومة	٤٠٥	٢٥٠	٦٥٥
اسرائيل	٥٠	٢٥٠	٣٠٠

(١٦) د . يوسف عبد الله صايغ ، المرجع السابق ، ص ٦٨ .
(١٧) د . يوسف عبد الله صايغ ، المرجع السابق ، ص ٧٠ .

ثالثاً : على الصعيد السياسي :

بدأت حرب الاستنزاف باللاءات الثلاث : لا صلح ، لا تفاوض ، ولا اعتراف بإسرائيل . وانتهت بقبول مبادرة روجرز ، والتي كانت تعني امكانية التفاوض مع اسرائيل . وكان الاثر الاكبر للمبادرة وقف اطلاق النار على الجبهة المصرية - الاسرائيلية فقط يوم ٨/٧ / ١٩٧٠ بينما رفضت كل من سوريا والمقاومة الفلسطينية في جبهتي الاردن ولبنان القبول به . ويتحدد التطور السياسي أثناء حرب الاستنزاف في المجالين الداخلي والخارجي على الوجه التالي

أ - في المجال الداخلي والقومي : أحدثت حرب الاستنزاف آثارها على الجبهة الداخلية العربية في عدة مناطق منها . -

(١) (إعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكي بمصر من القاعدة الى القمة ، وصدر بيان ٣٠ مارس الشهير والذي كان بمثابة النقد الذاتي لما حدث في مصر خلال التجربة الاشتراكية التي قام بها نظام عبد الناصر .

(٢) قيام الجبهة التقدمية في سوريا ومثل هذه الخطوة ساهمت في تعزيز العلاقة بين حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم وبقية الجماعات السياسية على الساحة السورية ومنها الأحزاب اليسارية والتقدمية الأخرى « وكان هذا يعني توحيد الجبهة الداخلية في مواجهة العدو الاسرائيلي داخليا كما كان يعني حقيقة حية تجسد وحدة القوى المكافحة ضد الامبريالية والصهيونية » (١٨) .

(٣) قيام وضع قومي عربي في ليبيا حقق بعض الانجازات على الصعيدين العربي والداخلي وكانت ثورة الفاتح من سبتمبر وثورة ٢٥ مايو في السودان عضداً لعبد الناصر وشكلتا لديه إنتصاراً وتحدياً للهزيمة وظهرتا لمصر في حربيها المقبلة .

(٤) قيام اتحاد تعاقدى بين مصر وليبيا وسوريا فيما يعرف باسم اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة ، كان في بدايته يعتبر الرد العملي على الهزيمة لو تمكنت رئاسته وحكوماته من الاتفاق على ميثاق عمل توري واحد ووضع سياسة واحدة واستراتيجية واحدة تشمل كل الابعاد .

(٥) عقد اتفاق عام ١٩٦٩ بالقاهرة بين المقاومة الفلسطينية والسلطة اللبنانية لدرء تنفيذ المخطط الصهيوني الرامي إلى احداث صدام بينهما عن طريق ضرب الجبهة اللبنانية بطلعاته الهجومية المكثفة مما كان يؤجج الخلاف بين القيادات اللبنانية اليمينية والثورة الفلسطينية .

ب - في المجال الخارجي : سجلت حرب الاستنزاف مجموعة من الانجازات لصالح القضية العربية خارجياً تواكب مع تطور هذه الحرب : -

(١) كسب قطاعات هامة من الحركات التقدمية العالمية لصالح القضية الفلسطينية وبرز رأي عام اوروبي لصالحه . وكان هذا يعني الدعاية غير المدفوعة لايديولوجية الثورة الفلسطينية وخلق انصار لها في العالم .

(١٨) اكرم دبيري . التطورات السياسية والعسكرية لقضية الشرق العربي بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد (١٨) ، فبراير ١٩٧٣ ، ص ١١ - ١٢

(٢) انبثاق المقاومة الفلسطينية كواقع عربي وكتجسيد رفض الامر الواقع الذي تحاول اسرائيل فرضه ، واستمرار الصمود والمقاومة العربية واحياء للجبهة الشرقية بالتضامن مع سوريا وحكومتها الاردن ولبنان وهو أمل طالما تاق اليه العرب عامة والمصريون خاصة

(٣) دعم التحرك الدبلوماسي العربي في الخارج بحرب استنزاف ضد العدو في داخل المنطقة .

حرب الاستنزاف كنموذج واستنتاجات .

ابرزت حرب الاستنزاف دروساً عديدة لا بد للعقل العربي من استيعابها ، وأهم هذه الدروس جميعها – وهو ما قد وقع بالفعل في حرب أكتوبر ١٩٧٣ – هو التضامن العربي ، تلك أن المصير الذي يواجه هؤلاء العرب واحد فإذا لم تكن هناك وحدة سياسية عربية ، فعلى الأقل ايجاد نوع من الوحدة في الحركة وهذا يفترض ضرورة ايجاد نوع من التنسيق في بعض المواقف ازاء أحداث بعينها .

إن حرب الاستنزاف قد نتج عنها ما يلي –

أولاً : امكانية إحراز نصر – ولو جزئياً – على عدو يدعي أنه لا يهزم بسبب تفوقه التكنولوجي والحضاري ، وهذا يلقي الشك على إحدى الفرضيات الأساسية التي يبني العدو الاسرائيلي عليها دعايته وتطنتن لها وسائل الاعلام الغربية . وقد جاءت حرب أكتوبر بعد ذلك لتؤكد صحة هذه المقولة .

ثانياً : إن حرب الاستنزاف عن طريق كسر حاجز الخوف ، من الهزيمة الذي احدثته الجولات العربية الاسرائيلية السابقة قد أوجدت سابقة لأميل لها في الوجدان العربي وهي القدرة والثقة بالنفس في أية مواجهة قادمة مع العدو الاسرائيلي .

ثالثاً : إن الدور الشعبي قد برز خلال هذه الجولة وهو الدور الذي حاولت الأنظمة العربية طرحه جانباً خلال الجولات السابقة . ان الأنظمة العربية بحكم التكوين الاجتماعي للنخب الحاكمة فيها لا تميل الى تسليح الشعب في مواجهة عدو متفوق ، أما في حرب الاستنزاف فقد كان لدور حرب العصابات والدفاع الشعبي « ولجان المواطنين من أجل المعركة » في مصر والمشاركة الدؤوبة للعمال المصريين في بناء قواعد صواريخ (سام) السوفيتية على جبهة القناة ، كان لكل هذا أثره في إحراز النصر النهائي . ولعل أحد الدروس التي يمكن الاستفادة منها هي ضرورة تسليح الشعب في أية حرب استنزاف ضد العدو مستقبلاً بالإضافة الى الجيوش النظامية . لقد سادت في الاوساط العربية نظرية تقول بأن حرب الاستنزاف ستكون استنزافاً متبادلاً . ولكن لو أن حرب الاستنزاف بدأت بالقوة نفسها من كل الجبهات العربية وكان دور المقاومة محدداً ومعيناً فيها ومرتبلاً بمسارح العمليات ، لما كانت هذه الحرب استنزافاً متبادلاً فما الذي نخشى عليه في الاعماق لو أن شعبنا سُلح ودرّب على حماية مؤخرتنا ؟ إننا لا نملك صناعات حربية نخشى عليها ، ولا صناعات متقدمة ولا نعتبر من الدول الصناعية التي تضطر إلى نقل مصانعها ومؤسساتها إلى داخل البلاد واعماقها لاستمرار الجهود الحربي . وان الحرب الطويلة الأمد هي الحرب التي لا طريق أمامنا غيرها ، فليس في وسعنا حتى الآن شن حرب شاملة خاطفة ، فلماذا لا نستمر في إقلاق العدو وازعاجه وتوجيه اكبر الاخطار لمواقعته الحيوية ومؤسساته ، وان شرارة واحدة تبدأ في الجبهة المصرية والسورية كافية لاشعال حماسة الشعب العربي من المحيط الى الخليج ليتدفق لهذين البلدين سيل عربي لا ينقطع من العتاد والسلاح والمال والمتطوعين . ان التعلل بعامل الجغرافيا الذي لا يساعد على قيام حرب شاملة شعبية لا سند له

خصوصاً وأن جيوشنا النظامية موجودة وقائمة بالاضافة اليها ، وأن عدم وجود التضاريس والجبال والكهوف في الارض العربية لا يبرر السكوت على العدوان إلى الاند(١٩) .

رابعاً : ان اشراك المقاومة الفلسطينية مشاركة فعلية وتحديد دورها مسبقاً وبحكم تجاربها السابقة في حروب الاستنزاف يعد أحد العوامل الاساسية في انجاح اية حرب استنزاف ضد العدو الاسرائيلي . إن دور المقاومة الفلسطينية كان محدوداً في حروب ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ولكن حتى حرب الاستنزاف بدت أهمية هذا الدور . وهذا يفترض بداية فتح جبهات للمقاومة الفلسطينية على طول حدود الجبهة الشرقية مع اسرائيل وأن يتم هناك نوع من التنسيق بين الانظمة العربية والمقاومة الفلسطينية ، أضف الى ذلك الدعم غير المحدود للمقاومة الفلسطينية والاستعداد مقدماً لاية حرب حاطقة قد يشنها العدو .

خامساً : إن حرب الاستنزاف تعد احدى الحروب القليلة التي أديرت ضد العدو وفق قيادة عربية موحدة ، وكان للشهيد الفريق أول عبد المنعم رياض شهيد حرب الاستنزاف دور بارز في هذا التوحد .

سادساً : إن الحليف الاساسي للشعوب العربية في مواجهة الامبريالية والصهيونية والدعم غير المحدود من العتاد بل وأحياناً المحاربين كان مصدره دول المنظومة الاشتراكية خلال هذه المرحلة . لقد كان للدولتين الاعظم دور واضح في هذه الحرب فمن المعروف أن الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين قدموا دعماً قوياً لاسرائيل ، بينما وقفت دول الكتلة الاشتراكية مع العرب .

كانت حرب الاستنزاف إستنزافاً حقيقياً لاسرائيل والعرب على السواء . ولكنها في التحليل الأخير وبأي مقياس من المقاييس كانت على المدى الطويل لصالح العرب وليس لصالح اسرائيل . ويوجد عديد من المحللين يتفقون مع هذه النظرة . ويمكن أن نقول بأن حرب الاستنزاف بهذا المعنى تعد نموذجاً للحرب الطويلة الامد ضد إسرائيل .

القدس في الصحافة العربية

د . عواطف عبد الرحمن

استاذة في كلية الاعلام - جامعة القاهرة ،
لها كتابات كثيرة في الشؤون الاسرائيلية
والافريقية والتوقيقية .

ما من مدينة في التاريخ استأثرت باهتمام العالم والبشرية عامة كما استأثرت به مدينة القدس هذا الاهتمام النابع من وجدان الانسانية وقيمها الروحية والحضارية . فالقدسية التي تتمتع بها هذه المدينة لدى الديانات الثلاث باعتبارها مهبط الأنبياء جعل منها مدينة مميزة . كما أن المكانة الدينية والتاريخية الخاصة التي تتمتع بها دون سائر المدن العربية جعل أنظار المستعمرين قديما وحديثا تتجه اليها فحاضوا غمار حروب طاحنة بسببها أو أجلها أو متذرعين بها . وقد برزت قضية القدس في العصر الحديث كقضية خاصة من خلال القضية الفلسطينية وذلك بفعل التدخلات الأجنبية والاطماع الاستعمارية التي تسترت خلف اقنعة دينية للوصول الى أهدافها . ان القدس هي رمز في غاية الأهمية بالنسبة للحركة الصهيونية كما كانت رمزا في غاية الأهمية بالنسبة للصليبيين في حملاتهم على فلسطين منذ حوالي ٨٠٠ عام . فالعدوان الصليبي والعدوان الصهيوني متشابهان في الغاية والوسيلة ، انهما يستغلان الدين ليقدم به أغراضا أخرى هي السيطرة والاحتصاب والعدوان على أصحاب الحق والأرض والتاريخ في هذه المنطقة من العالم . ونحن إذ نطرح قضية القدس نؤكد على حقيقة أولية وهي استحالة تناولها بمعزل عن القضية الام ونعني بها القضية الفلسطينية . فالقدس جزء من قضية أشمل وتناولها لا يمكن أن يتم بمعزل عن هذه القضية المحورية التي يرتبط بها المستقبل السياسي والاجتماعي والحضاري لشعوب المنطقة العربية بكاملها ودون استثناء . وان تاريخ القدس المعاصر هو تاريخ مدينة عربية انتزعت من أيدي أصحابها الشرعيين وأعطيت نظاما دوليا عام ١٩٤٧ ثم قسمت عام ١٩٤٨ الى أن ضمتها اسرائيل عام ١٩٦٧ . وتحت ستار نظام التتوييل وقد بقي نظريا وتم اقراره دون ما اكرثا بالسيادة الفلسطينية وسعت اسرائيل احتلالها بالاستيلاء على قسم من المدينة فالاستيلاء عليها بكاملها . وقد كانت القدس طيلة بقائها تحت السلطة العربية ملتقى الديانات التوحيدية الثلاث تستقبل الجميع بكل تسامح وتتيح لهم ممارسة شعائهم الدينية بأوسع حرية . وذلك طبقاً لمقررات مؤتمر برلين ١٨٧٨ الذي وزع الأبنية الدينية كما حدد شروط ممارسة الشعائر الدينية . وبالرغم من ذلك فان الأمم المتحدة في قرارها الصادر في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧ قضت بتتوييل القدس في الوقت الذي أقرت فيه تقسيم فلسطين . والواقع أن نظام التتوييل الذي تبنته الأمم المتحدة في قرارها السابق لم ير النور لأن الحرب الاسرائيلية العربية نشبت فور خروج القوات

البريطانية من فلسطين . وقد كرس اتفاقية وقف اطلاق النار بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨ واتفاقية الهدنة التي تبعتها بتاريخ ٢٣ ابريل / نيسان ١٩٤٩ تقسيماً واقعياً للقدس حدوده هي حدود خط وقف اطلاق النار وليس تقسيماً قانونياً يعني التخلي الاقليمي عن السيادة على القسم الجديد من المدينة . واذا سلمنا جدلاً بان تقسيم القدس يشكل نظاماً قانونياً دولياً ، فلا بد من الاعتراف بأن أعمال العنف في ٥ يونيو / حزيران ١٩٦٧ التي اقترنت بالاستيلاء الكامل على المدينة وضمها لاسرائيل قد خرقت هذا النظام بصورة واضحة . وقد قامت اسرائيل بعد حرب يونيو ١٩٦٧ بعدة اجراءات في المدينة تهدف الى تغيير طابعها ومعالمها وتمثل هذه الاجراءات في تشريعات وقرارات اتخذت بعد الاحتلال مباشرة . وتهدف هذه الاجراءات الى ضم القدس العربية الى السيادة الاسرائيلية (من هذه الاجراءات حل مجلس امانة القدس ، توسيع منطقة البلدية لتشمل قرى ومناطق مجاورة ، تشريعات في مجال القضاء، الاستيلاء على بعض المنازل والأراضي وتهجير السكان).وقد أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها غير العادية في يونيو ١٩٦٧ بقرار صدر في ٤ يوليو/ تموز ١٩٦٧ ضم القسم العربي من القدس ودعت اسرائيل الى الغاء جميع الاجراءات الرامية الى تعديل وضع المدينة . ولم تقم اسرائيل بأي اجراء من شأنه الرجوع عن ضم المدينة . بل على العكس بعد أن أعلنت القدس عاصمة للدولة بقرار من الكنيست في ٢٢ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٩ ونقلت اليها معظم وزاراتها تابعت هذه السياسة بالرغم من قرارات الأمم المتحدة واستنكار الرأي العام العالمي فقد صدرت عن الأمم المتحدة عدة قرارات تتعلق بالقضية الفلسطينية ووضع مدينة القدس عبر تاريخ هذه القضية التي مر عليها في أروقة الأمم المتحدة ما يزيد عن ثلاثين عاماً . غير أن أهم قرارين صدرا في هذه القضية هما القرار رقم ١٨١/٢ بتاريخ ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٧ المتضمن مشروع تقسيم فلسطين وتحويل القدس والقرار رقم ٢٤٢ الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٧ عن مجلس الأمن الدولي . والواقع أن القرار الأخير لم يشر صراحة الى موضوع القدس بينما تضمن القرار الأول نصاً خاصاً بمدينة القدس بحيث توضع تحت نظام دولي ويترتب على ذلك ان القرار ٢٤٢ لم يعدل قرار تقسيم فلسطين وتحويل القدس . ومركز القدس في اطار التسويات الواردة في مقررات الأمم المتحدة لا تخرج المدينة عن وضعين : أولهما : العودة الى الوضع الذي كان قائماً قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ وهو وضع مرحلي مؤقت : وثانيهما : وضع المدينة بقسميها تحت الادارة الدولية وهذا الوضع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بقرار التقسيم رقم ١٨١/٢ وايجاد دولتين في فلسطين احدهما عربية والأخرى يهودية .

وتشكل القدس احدى العوائق الأساسية في طريق السلام وذلك بسبب تمسك اطراف الصراع بوجهات نظر متناقضة ازاء مستقبل هذه المدينة ، فوجهة النظر الاسرائيلية تتلخص في أن المدينة يجب أن تكون موحدة وتحت السيادة الاسرائيلية مستندة في ذلك الى افكار ونظريات لا سند لها في القانون الدولي المعاصر لأنها تقوم على تسويغ الضم الفعلي واستمرار الاحتلال . أما وجهة النظر العربية فهي تقوم على رفض اسانيد ادعاء الصهيونية بحقها في فلسطين كأساس للصراع على السيادة . إذ لا يترتب على الاحتلال نقل للسيادة واجراءات الضم الفعلي للمدينة التي قامت بها اسرائيل تفتقر الى الشروط القانونية للضم وتتعارض مع أحكام القانون الدولي . وقد تأيد ذلك بعدة قرارات صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن . وتبعاً لذلك لا بد لاسرائيل أن تسحب قواتها من مدينة القدس العربية وان تعيد الوضع الى ما كان عليه قبل العدوان . إن عمق الخلاف حول وضع هذه المدينة العظيمة يكفي لاحباط عزائم جميع القوى الساعية لخلق الاستقرار في الشرق الأوسط . ويجدر

الملاحظة أن جميع محبزي التسوية الذين يصرون على رفض واقع القدس العربية الحالي من كتاب عرب وغربيين متفقون على وجوب الضغط الشديد على اسرائيل بغية تأمين وضع جديد للقدس أياً كان . وسواء أكان الحل البديل تنويل المدينة أو الاشتراك في حكمها أو اعادتها الى السيطرة العربية أو أي خليط من هذه البدائل . فان الرفض الاسرائيلي المعلن والصريح للانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وخاصة مدينة القدس لم يعد يحتمل أي تأويل أو تفسير أو مناورة ويجب ان يقابل باستراتيجية عربية واضحة المعالم تنبع من ارادة الشعب العربي وتبنى على قدراته وقوته الفعلية وترفض الاستسلام طريقاً للسلام . ولا جدال في ان منح شعب فلسطين حق تقرير المصير وتمكينه من اقامة بولته واعادته الى وطنه يجعل مركز القدس واضحاً لا يشوبه الغموض ولا تكتنفه التعقيدات الناجمة عن حلول سياسية لا تقوم على أسس قانونية عادلة ولا تشكل قناعة ذاتية لدى الأطراف بضرورة احترامها . فالمجتمع الدولي لا يملك اجراء تغييرات اقليمية جديدة ولا يملك فرض تسويات لا تستند الى حق الشعوب في تقرير مصيرها .

مدخل إلى البحث :

يهدف هذا البحث الى الاحاطة الشاملة باتجاهات الصحافة العربية ازاء قضية القدس ، وذلك من خلال المعالجات المختلفة التي تناولت بها الصحف العربية تلك القضية منذ انتهاء معارك يونيو/ حزيران ١٩٦٧ حين فوجيء عرب القدس بما أعد لهم ولمدنيتهم من مؤامرات ومآس استهدفت ولا تزال تصفيتها تريجياً ومصادرة أراضيهم وعقاراتهم وطمس حضارة أجدادهم والاعتداء على مقدساتهم وتغيير معالم مدينتهم المقدسة ، ولم تتوان اسرائيل في سبيل تحقيق ذلك عن تحدي وانتهاك جميع المواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومنظمة اليونسكو ولجنة حقوق الانسان مصممة على تنفيذ مخططاتها في أقصر فترة زمنية ممكنة كي تضع العالم أمام الأمر الواقع . ولا تزال معركة القدس تشتعل وتلتهم كل يوم جزءاً من المقدسات العربية والاسلامية والمسيحية معا . والأهم من ذلك أنها تؤكد أن القضية الأولى على الخريطة العربية اليوم وهي قضية فلسطين لم ولن تحسمها الادانات الدولية أو بطولة أبناء المدن العربية وفي مقدمتها القدس فحسب بل تحتاج الى مخطط عصري ذي تصور استراتيجي شامل يضع في اعتباره القوى الذاتية لأصحاب الأرض أولاً وقدراتهم الآتية والمستقبلية والاطر الذي يتحركون فيه باعتبارهم طليعة لحركة التحرير العربية أولاً ، وجزءاً من حركة التحرر الوطني بالعالم الثالث ، كما يحدد بوضوح جبهات الاعداء والطفاء الاستراتيجيين والمرحليين .

ما هو موقف الشعوب العربية من قضية القدس ؟ وما هو حجم الاهتمام الذي يبديه الرأي العام العربي مثلاً في الصحف ازاء الانتهاكات والاجراءات التعسفية التي تقوم بها اسرائيل ضد القدس وضد سكانها العرب وضد مقدساتها وحضارتها ؟ ما نوع هذا الاهتمام وما هو التصور الذي تطرحه الصحف العربية من أجل انهاء هذه المحنة التي تواجهها المدينة المقدسة ؟ هذه بعض التساؤلات التي سوف يتناولها البحث ويحاول الاجابة عليها من خلال دراسة وتحليل الكتابات التي تناولت قضية القدس في الصحافة العربية خلال عام ١٩٧٧ .

ولقد استقر الرأي على اختيار عينة تمثل بعض الأقطار العربية كي تصبح محورياً للبحث . وقد روعي في هذا الاختيار عدة اعتبارات تتعلق بمدى أهمية وحجم هذه الأقطار سياسياً واقتصادياً وجغرافياً . وبناء على ذلك تم اختيار الأقطار العربية التالية : مصر : السودان : الجزائر : الأردن : الكويت .

أما فيما يتعلق بباقي خطوات العينة فقد انحصرت في ثلاثة إجراءات أولها تحديد عينة الصحف وثانيها تحديد العينة الزمنية وثالثها تحديد عينة القضايا التي ستخضع للتحليل والدراسة . لقد تم اختيار عينة الصحف طبقاً للاتجاه التحريري لكل منها مع مراعاة الاطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تتحرك في داخله بالنسبة للأقطار العربية التي وقع عليها الاختيار . وقد أسفر ذلك عن اختيار ما يلي : الاهرام (القاهرة) ، الدستور (الأردنية) ، القبس (الكويتية) ، الوطن (الكويتية) ، الصحافة (السودانية) ، المجاهد (الجزائرية) .

وكان قد تحدد الاطار الزمني للعينة بالفترة التي تبدأ بعد العدوان الاسرائيلي ١٩٦٧ وما تلاه من احتلال القدس بشطريها وعلان القدس الموحدة عاصمة لدولة اسرائيل وما أثاره ذلك من ربود فعل عالمية ومحلية مع مراعاة ان تمتد فترة البحث حتى نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٧ حين بدأت قضية الصراع العربي الاسرائيلي تأخذ مساراً مختلفاً في الجوهر والشكل وذلك بعد مبادرة الرئيس السادات وزيارته للقدس . وقد حالت عدة اعتبارات دون امكان تغطية هذه الفترة التي تقرب من عشرين سنوات ، وكان يتصدر هذه الاعتبارات صعوبة الحصول على مجموعات الصحف العربية كاملة فضلاً عن افتقار معظم دور الصحف العربية الخاضعة للدراسة لوجود ارشيف صحفي يضم اعداد الصحف المطلوبة . كما لوحظ أن فترة السنوات العشر الماضية قد شهدت بعض التطورات السياسية الهامة على المستوى العربي وقد كان لذلك تأثير على اختفاء لبعض الصحف التي كانت تصدر في نهاية الستينات وبداية السبعينات وصدرت صحيفة جديدة كلسان حال للنظم الحاكمة الجديدة . بسبب كل الاعتبارات السالفة تقرر اتخاذ عام ١٩٧٧ بكامله اطاراً زمنياً للعينة . مع مراعاة الاشارة الى مواقف بعض الصحف التي عاصرت القضية منذ حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧ (الاهرام القاهرة ، الصحافة السودانية) .

ويعد اجراء المسح الاستطلاعي لعينة الصحف استطعنا تحديد القضايا الجزئية المتفرعة عن القضية الرئيسية موضع البحث وهي القدس ، وتنحصر أهم القضايا الفرعية فيما يلي : تدويل القدس : إجراءات تهويد القدس : اعادة السيادة العربية الى القدس : المقاومة العربية في القدس : المكانة الدينية لمدينة القدس : الوضع القانوني لمدينة القدس : تقسيم القدس . القدس عاصمة اسرائيل . القدس جزء من المفاوضات لحل أزمة الشرق الأوسط : القدس عموماً .

وروعي اتخاذ الموضوع كوحدة أساسية للتحليل مع تنوع المادة الاعلامية سواء كانت خبراً أو مقالا أو افتتاحية أو حديثاً أو تحقيقاً . كما تقرر اعتبار الفكرة السائدة كوحدة قياس داخل اطار كل موضوع .

وفيما يتعلق بتحديد الفئات التي تم على ضوئها جمع المعلومات وتصنيفها فقد تقرر بعد المسح الاستطلاعي تقسيمها الى قسمين رئيسيين : القسم الاول : يتناول فئات المضمون (انماط التحرير) وتشمل . نوع المادة الاعلامية (خبر ، افتتاحية ، حديث ، مقال) : مصدر المادة الاعلامية (وكالات أنباء وصحف أجنبية ، وكالات أنباء وصحف عربية ، محرر الصحيفة ووكالة أنباء محلية) : اتجاه المادة الاعلامية (مؤيد ، معارض ، محايد ، متوازن) . والقسم الثاني : يتناول فئات الشكل (انماط الاخراج الصحفي) وتشمل : موقع المادة في الصحيفة (صفحة أولى ، صفحات داخلية) . اسلوب التعبير (الاستشهاد ، التعميم ، الاسناد لمصدر موثوق به) : الصور والرسوم (صور موضوعية أو شخصية أو خرائط) .

لقد تمت بلورة عدة فروض رئيسية بعد دراسة العينة ويمكن ايجازها فيما يلي : تطرح معظم الصحف العربية اهتماما متقاربا من حيث الحجم بقضية القدس وخصوصا بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وذلك رغم اختلاف الرؤية والمعالجة : تطرح جميع الصحف العربية المواقف الرسمية لحكوماتها ازاء قضية القدس : يغلب على معالجات بعض الصحف العربية الرؤية الدينية في تناول قضية القدس ، يتجنب موقف بعض الصحف العربية في الحل الذي تطرحه لقضية القدس ويتراوح ما بين تأييد التدويل احيانا والحرص على عروبة القدس احيانا اخرى : تنصدر الصحافة الأردنية باقي الصحف العربية في حجم الاهتمام وتنوع المعالجات لقضية القدس ، بعض الصحف العربية تتناقض مع حكوماتها في الحل الذي تراه مناسباً لمسألة القدس : يغلب الطابع الخبري الوصفي على معظم معالجات الصحف العربية لقضية القدس .

اتجاهات الصحف العربية نحو قضية القدس في السبعينات :

أسفرت التحليلات الجزئية لاتجاهات الصحف المصرية والأردنية والكويتية والجزائرية والسودانية ازاء قضية القدس في السبعينات عن النتائج التالية :

أولا : من ناحية المعالجة الصحفية وتتضمن انماط التحرير وأشكال الاخراج فيما يتعلق بانماط التحرير .

تنصدر صحيفة الدستور الاردنية الصحافة العربية في استخدام الاخبار والموضوعات الخبرية في معالجاتها المختلفة لقضية القدس (٣٥ خبرا) ويليهها مباشرة صحيفة الاهرام القاهرية (٢٧ خبرا) وتتساوى بقية الصحف العربية فيما عدا صحيفة القبس الكويتية التي كانت اقل الصحف العربية اعتمادا على الخبر بينما انفردت باستخدام القوالب الصحفية التي تحمل وجهات نظر مثل المقال والتحقيق (١٨ مقالا وتحقيقا) ويليهها مباشرة في هذا الصدد صحيفة المجاهد الجزائرية (١٢ مقالا وتحقيقا) وقد انفردت هذه الصحيفة باستخدام الافتتاحيات (٦ افتتاحيات) يضاف اليها صحيفة الوطن الكويتية التي تفوقت على الصحف الأخرى في اعتمادها على الافتتاحيات (٧ افتتاحيات) . ويمكننا أن نعزو هذه الفوارق والاختلافات الى عدة اسباب تتعلق بالسياسة العامة التي تحكم موقف كل صحيفة من القضايا العالمية والمحلية المطروحة فضلا عن مدى توافر كواشر متخصصة من الصحفيين المحليين : علاوة على عامل آخر تنفرد به قضية القدس وهو العامل الجغرافي . فمن الملاحظ ان صحيفة الدستور الأردنية تتأثر في معالجاتها للقضية بسبب صدورها في أقرب الأماكن العربية للقدس وما يمكن أن يسمى خط المواجهة الأول . فهي بحكم هذا العامل تصبح أقدر الصحف العربية على متابعة كل ما يتعلق بالقضية بشكل مباشر سواء اجراءات تهويد المدينة والمقاومة العربية لقوات الاحتلال الاسرائيلي في القدس وسائر القضايا الفرعية المشار اليها في الجدل رقم (١) . ولذلك نلاحظ أن التغطية الخبرية تحتل المكان الأول في الجزئية الخاصة بمحاولات اسرائيل لتغيير معالم المدينة (١١ خبرا) ، يليها ربود الفعل العربية المتمثلة في المظاهرات والاضرابات والانتفاضات الشعبية في القدس (٩ أخبار) . كذلك المكانة الدينية للقدس (٧ أخبار) .

ويتأكد لدينا أهمية الدور الذي يلعبه العامل الجغرافي في تحديد نوعية المعالجات الصحفية لقضية القدس عندما نلقي نظرة على القوالب الصحفية التي استخدمتها صحيفة المجاهد فنرى أن المتابعة الخبرية كانت أقل بكثير من صحيفة الدستور . ولا شك أن صدور المجاهد في الجانب الآخر من الوطن

العربي وهي منطقة المغرب العربي تحول دون القيام بالتغطية الخبرية المباشرة التي تتاح بقدر أكبر بكثير لصحيفة الدستور التي تصدر على بعد بضعة أميال من القدس . وتحاول صحيفة المجاهد تعويض هذا الجانب بالتركيز على الافتتاحيات والمعالجات التحليلية ، بينما يلاحظ انعدام الاستعانة بالافتتاحيات في صحيفة الاهرام القاهرية وتتفوق في استخدام الحديث الصحفي في هذا المجال (٩ أحاديث صحفية) .

تتفوق صحيفة الاهرام القاهرية في استخدام الصور الصحفية المصحوبة بتعليقات في معالجتها لقضية القدس (١١ صورة) يليها مباشرة صحيفة الدستور الأردنية والقبس الكويتية (كل منهما ٩ صور) . ولكن من الملاحظ ان الصور التي استعانت بها الاهرام كان يغلب عليها الطابع الشخصي بينما يغلب الطابع الموضوعي على الصور التي استخدمتها كل من الدستور والقبس . كذلك يلاحظ أن الدستور تهتم بالتركيز على صور المدينة ذاتها سعياً لإبراز المحاولات الاسرائيلية الدائمة لتغيير معالم المدينة واهتمت كل من القبس والدستور بنشر بعض الخرائط والرسوم المصحوبة بتعليقات في تناولها لقضية القدس . وتعتبر المجاهد أقل الصحف العربية استعانة بالصور والرسوم (٤ صور) بينما تحتل صحيفة الوطن الكويتية مكاناً متوسطاً في هذا الصدد إذ استعانت في بعض المناسبات بصور شخصية وموضوعية وخريطة (٧ صور ورسوم) .

ثانياً : مصدر المادة الاعلامية : قد يبدو غريباً أن تكون وكالات الأنباء الأجنبية (الغربية بالذات) تم الصحف الأجنبية هي المصدر الرئيسي الذي اعتمدت عليه معظم الصحف العربية في تغطيتها لقضية القدس . وتتصدر صحيفة الاهرام القاهرية الصحف العربية في هذا الصدد (٢٥ خبراً) ويليه مباشرة صحيفة الدستور الأردنية (٢٠ خبراً) . وتعتبر صحيفة القبس الكويتية أقل الصحف العربية اعتماداً على وكالات الأنباء والصحف الأجنبية (٤ أخبار) أما باقي الصحف العربية فهي تكاد تتقارب : الوطن والمجاهد (كل منهما ٧ أخبار) ثم الصحافة السودانية (خبراً) .

ويلاحظ أن المصادر المحلية التي تتمثل في محرري الصحف وكتابها ومراسليها الخصوصيين تمثل مصدراً أساسياً لمختلف المواد الاعلامية التي نشرتها الصحف العربية عن القدس وخصوصاً الافتتاحيات والمقالات والتحقيقات والأحاديث ، وتبرز القبس الكويتية في المقدمة (١٦ مادة اعلامية) ويليه مباشرة الدستور الأردنية والوطن الكويتية (١٥ مادة اعلامية لكل منهما) ثم تأتي الاهرام القاهرية (١٢ مادة اعلامية) فالمجاهد الجزائرية (٨ مواد اعلامية) .

ومما يجدر نكره أن بروز القبس الكويتية في المقدمة يرجع الى وجود مراسل خاص لها بمدينة القدس يوالىها بالتحقيقات والأحاديث بشكل منتظم . وتحتل الصحف ووكالات الانباء العربية مكانة لا بأس بها كمصدر للمواد الاعلامية التي تتناول الصحف العربية من خلالها قضية القدس . وتعتبر صحيفة الدستور الأردنية أولى الصحف في هذا المقام (١٠ مواد اعلامية) وتليها مباشرة الوطن الكويتية (٨ مواد اعلامية) فالمجاهد الجزائرية (٧ مواد اعلامية) ثم القبس الكويتية (٦ مواد اعلامية) . وتعتبر صحيفة الاهرام القاهرية أقل الصحف العربية اعتماداً على المصادر العربية في تغطيتها لقضية القدس (٢ مادة اعلامية) .

**جدول يوضح حجم المواد الاعلامية التي نشرت بالصحف
العربية عن قضية القدس في السبعينات**

اسماء الصحف	حجم المواد الاعلامية الاجمالي	التفاصيل		
		الحبر	الافتتاحية	الحديث
الامرام القاهرية	٤٠	٢٧	—	٩
الدستور الاردنية	٤٥	٣٥	٤	٢
القبس الكويتية	٢٦	٧	—	١
الوطن الكويتية	٣٠	١١	٧	—
المجاهد الجزائرية	٢٠	١١	٦	١
الصحافة السودانية	٢٨	١٥	١١	٢
المجموع	١٨٩	١٠٦	١٥	٢٨
				٤٠

ثالثاً : موقع المادة الاعلامية : يتفاوت موقع المواد الاعلامية التي عالجت الصحف العربية من خلالها قضية القدس طبقاً لنوع القوالب الصحفية التي اعتمدت عليها هذه الصحف وأيضاً حسب السياسة التي تلتزم بها كل صحيفة في توزيع المواد الاعلامية على صفحاتها المختلفة . ويلاحظ أن صحيفة الدستور الاردنية تنصدر الصحف العربية الاخرى في تخصيص الصفحة الاولى لاغلب معالجاتها لقضية القدس (٢٦ مادة اعلامية) . وهذا يرجع أساساً الى اعتماد هذه الصحيفة على التغطية الخبرية كصحيفة رئيسية للمعالجة أكثر من القوالب الصحفية الاخرى . كما يعكس ذلك مدى أهمية القضية بالنسبة للصحيفة مما جعلها تحرص على نشر معظم الاخبار التي تتعلق بالمقاومة العربية في القدس واجراءات تهويد القدس والمكانة الدينية للقدس في الصفحات الاولى . وقد نالت الصفحات الداخلية في الدستور ١٩ مادة اعلامية فقط . ويأتي ذلك بفارق كبير نسبياً صحيفة المجاهد الجزائرية التي نشرت في صفحاتها الاولى (١٦ مادة اعلامية) عن قضية القدس منها ٥ افتتاحيات تتعلق بالوضع السياسي للقدس وضرورة اعتبارها جزءاً أساسياً من أزمة الشرق الأوسط . بينما لم تنل الصفحات الداخلية في المجاهد أكثر من ٥ مواد اعلامية عن قضية القدس .

وتتقارب الصحف العربية الاخرى في نسبة المواد التي خصصتها عن القدس وكان نصيبها الصفحات الاولى . فنجد مثلاً أن الوطن الكويتية تتساوى فيها نسبة المواد التي نشرت في الصفحة الاولى (١٥ مادة اعلامية) عن تلك التي نشرت في الصفحات الداخلية . ويبدو الفرق واضحاً بالنسبة لصحيفة الاهرام القاهرية إذ خصصت ١٤ مادة اعلامية للصفحات الاولى بينما كان نصيب الصفحات الداخلية يقارب ضعف هذا الرقم (٢٦ مادة اعلامية) . وتتساوى القبس الكويتية مع الصحافة السودانية في عدد المواد الاعلامية التي نشرت في الصفحات الاولى عن القدس إذ بلغت ١١ مادة اعلامية .

رابعاً : وسيلة التعبير : اختلفت وسائل التعبير لدى الصحف العربية طبقاً لموقف هذه الصحف من القضية وطبقاً لنوع المعالجة سواء كانت خبرية أم تحمل وجهة نظر مباشرة من خلال الافتتاحيات

أو المقالات والتحقيقات وأيضاً طبقاً للمصادر التي اعتمدت عليها هذه الصحف . وفي ضوء ذلك يمكننا رصد الملاحظات التالية حول أسلوب التعميم وهو يمثل وسيلة التعبير البارزة في معظم الصحف العربية ، وتتفاوت نسب الاستخدام من صحيفة الى أخرى . ولكن تتصدر صحيفة الدستور الأردنية ! الصحف العربية الأخرى في استخدام هذا الأسلوب إذ تبلغ نسبة المواد الاعلامية التي استعانت الصحيفة بهذا الأسلوب في تناولها (٢٢ مادة اعلامية) ، يليها مباشرة الاهرام القاهرية (٢٦ مادة اعلامية) ، ثم تتقارب النسبة الى حد كبير في باقي الصحف العربية إذ تبلغ لدى كل من القبس الكويتية والمجاهد الجزائرية (١٥ مادة اعلامية) بينما يهبط هذا الرقم الى ١٢ مادة اعلامية لدى كل من الوطن الكويتية والصحافة السودانية . ويلاحظ أن أسلوب التعميم كان أكثر استخداماً في معالجة الجزئية الخاصة باجراءات تهويد القدس (٩ مرات) لدى الدستور الأردنية (٨ مرات) لدى الاهرام القاهرية وقد انفردت الدستور في استخدام أسلوب التعميم في معالجة الجزئية الخاصة بالمقاومة العربية في القدس (٨ مرات) يليها كل من الاهرام والمجاهد والوطن (٢ مرات) . كذلك انفردت الاهرام في استخدام هذا الأسلوب في معالجة الجزئية الخاصة باعادة السيادة العربية الى القدس (٦ مرات) وقد استخدمت الصحف العربية أسلوب التعميم بشكل متفاوت في معالجة الجزئية الخاصة بمكانة القدس الدينية (٧ مرات) لدى كل من الدستور الأردنية والاهرام القاهرية ثم تأتي القبس الكويتية (٥ مرات) . هذا وقد تم استخدام أسلوب التعميم بشكل متساو في معالجة باقي جزئيات القضية ما عدا الجزئية الخاصة باعتبار القدس جزءاً من المفاوضات لحل أزمة الشرق الأوسط إذ انفردت المجاهد بالاعتماد على هذا الأسلوب (٤ مرات) .

خامساً : الصور والرسوم : تنفرد صحيفة الاهرام القاهرية بأكثر عدد من الصور الصحفية (١١ صورة) في تناولها لقضية القدس . ويغلب على هذه الصور الطابع الشخصي . وكانت غالباً ما تنشر مصحوبة بتصريحات لبعض المسؤولين العرب أو الاسرائيليين أو الامريكيين أو رجال الدين . وقد نالت الجزئية الخاصة باعادة السيادة العربية الى القدس أكبر عدد من الصور التي نشرتها صحيفة الاهرام (٣ مرات) . وتأتي صحيفة الدستور الأردنية والقبس الكويتية في المرتبة الثانية من حيث عدد الصور التي نشرتها كل منهما عن القدس وكانت الصور التي نشرتها الدستور أغلبها صور موضوعية (٩ صور) موزعة بالتساوي على مختلف جزئيات القضية وقد تركّز بعضها على اجراءات تهويد القدس (٢ صورة) والمقاومة العربية في القدس (٢ صورة) . أما القبس فقد خصصت أغلب الصور للجزئية الخاصة بالمكانة الدينية للقدس (٥ صور) . ويأتي ذلك صحيفة الوطن التي استخدمت ٧ صور كانت معظمها موضوعية وقد تركّز بعضها على المقاومة العربية في القدس (صورتان) ويلاحظ أن المجاهد تأتي في نهاية الترتيب إذ كان لجوئها الى الصور قليلاً ولم يزد عن ٤ مرات وكذلك الصحافة السودانية لم تلجأ الى الصور إلا نادراً .

المعالجات الفكرية والسياسية :

يتحدد قياس الاتجاهات الفكرية والسياسية للصحف العربية ازاء قضية القدس على ضوء اعتبارين أساسيين : أولهما . حجم الاهتمام ويتضمن قياس المواد التي عالجت من خلالها الصحف العربية قضية القدس ككل وحجم المعالجات الجزئية لفرعيات القضية كل فيها على حده . وثانيهما : نوع الاهتمام ويتضمن قياس اتجاه المواد الاعلامية والمنطلقات الفكرية والرؤى السياسية التي استندت اليها كل صحيفة من الصحف التي خضعت للدراسة سواء في تحليلاتها أو نوع التغطية الخبرية التي قامت بها لقضية القدس بجزئياتها المختلفة .

حجم المواد الاعلامية :

يتضح من مراجعة الجلول الوارد سابقاً ان الاهتمام الكمي للصحف العربية لقضية القدس ككل قد حقق أرقاماً مرتفعة نسبياً (١٨٢ مادة اعلامية) ، مما يشير الى أن الصحافة العربية قد أولت اهتماماً كبيراً لهذه القضية خصوصاً عام ١٩٧٧ الذي يمثل الاطار الزمني للدراسة وحين بلغ الاهتمام العربي الدولي ذروته سواء بقضية الصراع العربي الاسرائيلي ككل أو بقضية القدس كمحور رئيسي للقضية الأم . ويتفاوت اهتمام الصحف العربية من حيث حجم المواد الاعلامية التي خصصتها كل صحيفة على حدة لقضية القدس . ونلاحظ أن الدستور الأردني تنصدر الصحف العربية الأخرى في حجم الاهتمام الذي أولته للقضية (٤٥ مادة اعلامية) تليها مباشرة الاهرام القاهرية (٤٢ مادة اعلامية) ويتقارب حجم الاهتمام الذي أولته الصحف الكويتية لقضية القدس إذ أن صحيفة الوطن خصصت ٣٠ مادة اعلامية بينما خصصت القدس ٢٦ مادة اعلامية لمعالجة القضية . وتأتي في نهاية القائمة صحيفتا المجاهد الجزائرية (٢١ مادة اعلامية) تم الصحافة السودانية (١٩ مادة اعلامية) .

وعندما نحاول القاء نظرة متأنية لحجم المواد الاعلامية التي نشرتها الصحف العربية عن القضايا الجزئية المتفرعة عن قضية القدس نجد أن الجزئية الخاصة بالمكانة الدينية للقدس تنال المكانة الأولى من حيث الاهتمام الكلي (٢٩ مادة اعلامية) وتليها الجزئية الخاصة باجراءات تهويد القدس (٢٧ مادة اعلامية) . وتأتي المقاومة العربية في القدس في المرتبة الثالثة (٢٩ مادة اعلامية) ، ثم الجزئية الخاصة باعادة السيادة العربية الى القدس (٢٥ مادة اعلامية) . أما البعد السياسي لقضية القدس الذي يطرحها كجزء أساسي من المفاوضات لحل أزمة الشرق الأوسط فهو لا ينال سوى (١٣ مادة اعلامية) . وتتقارب الجزئيات الأخرى للقضية سواء تدويل القدس (١١ مادة اعلامية) والجانب العام للقضية (٨ مواد اعلامية) أو المقولة الخاصة باعتبار القدس عاصمة لاسرائيل (٧ مواد اعلامية) أو مسألة تقسيم القدس (٦ مواد اعلامية) . ويتضاءل حجم الاهتمام الذي توليه الصحف العربية للجزئية الخاصة بالوضع القانوني للقدس . ويبدو هذا واضحاً في الرقم الذي استقيناه من الجداول (٣ مواد اعلامية) .

وتبرز صحيفة الدستور في مقدمة الصحف العربية من حيث حجم الاهتمام الذي أولته بعض الجزئيات المتفرعة عن قضية القدس ونلاحظ أنها تحتل المرتبة الأولى في هذا الصدد في اهتمامها بالقضايا التالية : إجراءات تهويد القدس (١٤ مادة اعلامية) وتليها مباشرة الاهرام القاهرية (١١ مادة اعلامية) : المقاومة العربية في القدس (١٠ مواد اعلامية) وتليها الوطن الكويتية (٦ مواد اعلامية) . وتبرز القدس الكويتية في حجم الاهتمام الذي أولته للمكانة الدينية للقدس (١٠ مواد اعلامية) ويأتي بعدها مباشرة كل من الاهرام القاهرية والدستور الأردنية (٩ مواد اعلامية كل منهما) . أما صحيفة المجاهد الجزائرية فقد احتلت المرتبة الأولى في حجم اهتمامها بالجزئية الخاصة باعتبار قضية القدس جزءاً من المفاوضات الجارية لحل أزمة الشرق الأوسط (٥ مواد اعلامية) رغم انها في الأساس لا تتبنى الاتجاه الخاص بترجيح الحل السلمي لقضية الصراع العربي الاسرائيلي . وقد كانت من أولى الصحف العربية التي عبرت عن هذا الاتجاه في وقت مبكر يرجع الى اعتراضها على القرار ٢٤٢ (نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٧) وجميع البنود التي ينص عليها لحل أزمة الشرق الأوسط . ومن المعروف ان صحيفة المجاهد تعبر عن الموقف الرسمي للحكومة الجزائرية ازاء قضية

الصراع العربي الاسرائيلي وتأتي صحيفة الوطن الكويتية في المرتبة الثانية فيما يتعلق بحجم اهتمامها بالجزئية الخاصة بعلاقة القدس بأزمة الشرق الأوسط (٤ مواد اعلامية) .
والواقع أن الفروق الضئيلة في حجم اهتمام الصحف العربية بالجزئيات الأخرى المتفرعة عن قضية القدس لا ترجع في الأساس الى اختلافات جوهرية في المواقف السياسية والفكرية من القضية بقدر ما ترجع الى الاختلافات النوعية في توجهات الصحف العربية وسياساتها التحريرية ومدى كفاءة محرريها في هذا المجال .

اتجاه المواد الاعلامية : يعتبر اتجاه المواد الاعلامية أكثر المؤشرات دلالة على تحديد مواقف الصحف العربية واتجاهاتها من قضية القدس . وإذا كانت هناك بعض الجزئيات قد نالت اجماعاً من هذه الصحف سواء بالتأييد أو المعارضة ، فإن هناك تفاوتاً واختلافات غير قليلة في اتجاهات الصحف ازاء بعض الجزئيات الهامة للقضية ويتضح ذلك من المؤشرات التالية .

١ - اجراءات تهويد القدس . نالت هذه الجزئية اجماعاً على المعارضة من جانب جميع الصحف العربية التي خضعت للدراسة ، ولا شك أن ذلك يرتبط في الأساس بحجم المعالجات الكلية والجزئية لكل صحيفة . الدستور الأردني مثلاً خصصت ١٤ مادة اعلامية لمعالجة هذا الجانب من القضية منها ٩ مرات معارض و ٣ مرات متوازن ومرتان محايدة ، بينما كان موقف الاهرام من نفس الجزئية التي خصصت لها ١١ مادة اعلامية منها ٩ مرات معارض ومرتان محايد، بينما كان موقف القبس ٤ مرات معارض ومرة واحدة متوازن .

٢ - المقاومة العربية في القدس : نالت هذه الجزئية اجماع الصحف العربية على التأييد دون استثناء . فالدستور لأردنية تبنت هذا الاتجاه في جميع المواد الاعلامية التي عالجت من خلالها هذا الموضوع (١٠ مرات) ، كذلك الوطن الكويتية (٦ مرات) ، تم الاهرام والمجاهد (٤ مرات) كل منهما، فالقبس الكويتية (٣ مرات) ، وتأتي أخيراً الصحافة السودانية (مرتان) .

٣ - أما الجزئية التي تتفاوت مواقف الصحف العربية منها فهي المكانة الدينية للقدس . إذ تتراوح الاتجاهات بين التأييد والتوازن ثم الحياد . ويلاحظ أن القبس الكويتية تتخذ موقف التأييد ٧ مرات والتوازن ٣ مرات . وكذلك الاهرام القاهرية تتخذ موقف التأييد ٧ مرات والتوازن مرتين . بينما تتوزع اتجاهات الدستور الأردنية التي تتساوى مع الاهرام في حجم الاهتمام بهذه الجزئية (٩ مواد اعلامية) فنراها تتخذ موقف التأييد ٦ مرات والتوازن ٣ مرات والحياد مرة واحدة . أما الوطن الكويتية فهي تبني اتجاهها متوازناً ٤ مرات ومؤيداً مرتين فقط في موقفها من المكانة الدينية للقدس . وتنفرد جريدة الصحافة السودانية باتخاذ موقف التأييد فقط ازاء هذه الجزئية (٥ مرات) ، بينما تحرص المجاهد على تبني الاتجاه المتوازن في المرة الوحيدة التي تناولت فيها المكانة الدينية لمدينة القدس .

٤ - لم تزل الجزئية الخاصة بتحويل القدس سوى المعارضة أو التوازن في جميع معالجات الصحف العربية ما عدا الاهرام القاهرية . وقد اتخذت كل من الدستور الاردنية والمجاهد الجزائرية والقبس الكويتية والصحافة السودانية موقف المعارضة لمسألة تحويل القدس بينما أبدتها الاهرام (مرتين) . وتبنت الوطن الكويتية اتجاهين في هذا الصدد (مرتين معارضة ومرة متوازناً) .

تحليل الاتجاهات والمواقف : يتضح من خلال الرصد الكمي والتحليلات الكيفية لاتجاهات ومواقف الصحف العربية من قضية القدس ان هذه الاتجاهات تتبلور حول رؤيتين رئيسيتين للقضية

الرؤية القومية والرؤية الدينية وتختلف المنطلقات الفكرية لهذه الرؤى ولكن يمكن ردها بمختلف جزئياتها الى منطلقين أولهما : المنطلق الاستراتيجي الملزم ، وثانيهما . المنطلق التكتيكي المتنبذ غير الملزم . وعند استعراض مواقف الصحف العربية ومحاولة ردها الى أصولها السياسية والفكرية نلاحظ الآتي :

١ - الرؤية القومية : وتتلخص في تناول قضية القدس من منظور سياسي في الأساس يضعها في إطارها الصحيح باعتبارها جزءاً من قضية أشمل هي القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي . وترفض هذه الرؤية الفصل المتعسف بين القضية وإطارها الموضوعي . بل ترى أن المعالجات التي تتناول قضية القدس بشكل مستقل ولا تشير الى علاقتها العضوية بباقي مكونات القضية الأم ، إنما تهدف في الأساس الى تشويه الوعي العربي وتضليل الرأي العام العربي والعالمي حول هذه القضية من الناحية السياسية والقومية وبالتالي تطمس الوعي حول الحل الصحيح للصراع المثار حولها . وتتبنى هذه الرؤية كل من الوطن الكويتية والمجاهد الجزائرية اللتان تحرصان على طرح قضية القدس من منظور سياسي واضح يتأكد من خلال تركيزهما على تناول القضية من خلال تناولهما لقضية الصراع العربي الاسرائيلي . علامة على اهتمامهما بإبراز نشاط المقاومة العربية داخل القدس باعتبارها السلاح الحقيقي الآتي والمستقبلي لعودة السيادة العربية الى القدس .

٢ - الرؤية الدينية : والواقع أن هذه الرؤية لا تتناقض مع الرؤية القومية بل تتكامل معها ولكن الاقتصار على طرح هذه الرؤية فحسب يؤدي الى تشويه الوعي بقضية القدس ويجرد القضية من مقوماتها الموضوعية والقومية ويجعلها قاصرة على البعد الديني الذي كثيراً ما يستخدم كقناع لخدمة أغراض سياسية ، مما يؤدي في النهاية الى ترويج الرؤية العنصرية التي تتبناها اسرائيل والتي تتخذ من الدين قناعاً تستبر خلفه لاختفاء اطماعها في السيادة والتوسع في المنطقة العربية . ومما يلفت الانتباه في اتجاهات الصحف العربية نحو القدس هو شيوع الرؤية المختلطة أي التي تجمع بين الرؤيتين القومية والدينية . وتتبنى هذا الموقف بشكل واضح صحيفة القبس الكويتية التي يتصاعد اهتمامها بالبعد الديني للقضية وينعكس ذلك على حجم ونوع معالجاتها . كما أنها نادراً ما تناولت قضية القدس كجزء من المفاوضات لحل أزمة الشرق الأوسط رغم اهتمامها بإجراء العديد من التحقيقات الصحفية من داخل القدس عن موقف واتجاهات السكان العرب واليهود ازاء الوضع الحالي للمدينة المقدسة . كما أنه من الواضح أن القبس تساند الحل الخاص بعودة السيادة العربية للقدس وتبرز الرؤية المختلطة أيضاً في معالجات الاهرام القاهرية والدستور الأردنية اذ يتساوى اهتمامها بالبعد الديني للقضية كما انها لا يغفلان البعد القومي . وبينما تبدي الدستور اهتمامها بمتابعة نشاط المقاومة العربية في القدس ومساندتها للحل الخاص بعودة السيادة العربية للقدس ورفضها تماماً لفكرة التحويل نلاحظ أن الاهرام تتنبذ في مواقفها والحوار التي تطرحها للقضية . فهي تارة تؤيد التحويل وتارة أخرى تؤيد التقسيم وإن كان الخط الأساسي لها هو مساندة عودة السيادة العربية للقدس . كذلك نلاحظ أن الصحافة السودانية تنتمي الى هذه الفئة التي يحكم موقفها الرؤية المختلطة للقضية وهي تتبنى الحل الخاص بعودة السيادة العربية للقدس وترفض فكري التحويل والتقسيم .

٣ - أما فيما يتعلق بالمنطلقات الفكرية نلاحظ أن الوطن الكويتية والمجاهد الجزائرية تنطلقان من خط استراتيجي ملزم ازاء قضية القدس ويتضح ذلك في تبنيهما موقفاً متكاملًا من القضية ككل وفي

تمسكهما بهذا الخط في جميع معالجاتهما وطوال فترة الدراسة .

أما المنطلق النكتيكي المتذبذب الذي لا يلتزم برؤية محددة ولا يملك خطا استراتيجيا واضحا في تناول قضية القدس باعتبارها جزءا من الصراع العربي الاسرائيلي فهو يبرز لدى صحيفتي الاهرام القاهرية والقبس الكويتية . وتبرز أمامنا من خلال المعالجات المتنوعة ثلاثة حلول لقضية القدس تطرحها الصحف العربية بالشكل التالي :

١ - تنويع القدس : وقد أجمعت الصحف العربية على رفض هذا الحل ما عدا صحيفة الاهرام القاهرية إذ نشرت في عددها الصادر في ٢٢/٢/١٩٧٧ (ص ٥) حديثا صحفيا للرئيس السادات مع مندوب التليفزيون البريطاني جاء فيه : « إن أي مسلم في العالم بأسره لا يوافق على سيادة اسرائيل على الجزء العربي من القدس . ان هذه حقيقة واقعة » .. وأضاف الرئيس « لماذا لا تنويع القدس برمتها الجزء العربي والجزء الاسرائيلي » « علما بأن الاهرام قد طرحت الحلول الثلاثة في فترات مختلفة .

٢ - عودة السيادة العربية الى القدس . وقد أجمعت عليها الصحف العربية باعتبارها الحل العادل الأوحد لهذه القضية .

٣ - التقسيم . وتنفرد صحيفة الاهرام ايضا بتأييد هذا الحل ، ويبدو ذلك في الحديث الذي نشرته للرئيس السادات مع محطة سي . بي . اس ، الأمريكية اذ قال : « القدس العربية يجب ان تبقى عربية اما بقية القدس فهي قابلة للتفاوض » (الاهرام ٢٩/١١/١٩٧٧ ص ١) .

النتائج النهائية للبحث :

تتحقق صحة الفروض التي طرحت في مدخل الدراسة على النحو التالي : **الفرض الأول :** الذي يشير الى أن معظم الصحف العربية تطرح اهتماما متقاربا من حيث الحجم لقضية القدس . وقد ثبت عدم صحة هذا الفرض إذ يتفاوت الاهتمام بشكل ملحوظ . فنلاحظ أن حجم اهتمام الدستور الاردنية قد بلغ ٤٥ مادة اعلامية خلال عام ١٩٧٧ بينما لم يزد حجم اهتمام المجاهد الجزائرية عن ٢١ مادة اعلامية والصحافة السودانية عن ١٩ مادة اعلامية في نفس الفترة . وقد يرجع ذلك الى عدة اعتبارات جيوبوليتيكية تتعلق بموقع الأردن بالقرب من قلب الأحداث في القدس فضلا عن ارتباطها التاريخي والسياسي بالقضية الفلسطينية ويمكن تصحيح المقولة بأن بعض الصحف العربية تطرح اهتماما متقاربا مثل الاهرام (٤٢ مادة اعلامية) والدستور (٤٥ مادة اعلامية) والقبس الكويتية والوطن (٢٠ مادة اعلامية) .

أما الفرض الثاني : الذي يرى ان جميع الصحف العربية تطرح المواقف الرسمية لحكوماتها ازاء قضية القدس وقد ثبت صحة هذا الفرض جزئيا اذ ينطبق على أغلبية الصحف العربية التي خضعت للدراسة مثل الدستور والاهرام والقبس والمجاهد والصحافة ولكن لا ينطبق تماما على صحيفة الوطن الكويتية .

الفرض الثالث : الذي يرى ان الرؤية الدينية تغلب على معالجات بعض الصحف في تناول قضية القدس . وقد ثبت صحته وينطبق على القبس الكويتية والاهرام القاهرية والدستور الاردنية . ولكن لا يعني هذا اغفال أو تجاهل هذه الصحف للبعد القومي للقضية . بل حاولت ان تطرح رؤية مختلطة للقضية .

أما الفرض الرابع : الذي يشير الى تنذب موقف بعض الصحف العربية في الحل الذي تطرحه لقضية القدس والذي يتراوح ما بين تأييد التدويل أحيانا والحرص على عروبة القدس أحيانا أخرى ، فقد ثبت صحة هذا الفرض اذ ينطبق على موقف الاهرام القاهرية بشكل واضح .

الفرض الخامس : الذي يشير الى بروز الصحافة الأرينية في مقدمة الصحف العربية سواء في حجم اهتمامها بقضية القدس أو تنوع المعالجات التي قامت بها . وهذا صحيح تماما اذ بلغ حجم اهتمام الدستور ٤٥ مادة اعلامية موزعة على مختلف فنون التحرير الصحفي من خبر (٢٥ خبر) وإفتتاحيات (٤ إفتتاحيات) وحديث صحفي (٢ حديث) ومقالات وتحقيقات (٤ مقالات وتحقيقات) .

الفرض السادس : الذي يشير الى تناقض بعض الصحف العربية مع حكوماتها في الحل الذي تراه مناسبة لمسألة القدس . والواقع أن هذا الفرض صحيح جزئيا ولكن لا يصل الموقف الى حد وقوع تناقض بين بعض الصحف العربية وحكوماتها ازاء قضية القدس ويمكن القول ان هناك اختلافا محدودا بين موقف بعض الصحف وحكوماتها في الحلول التي تطرح لقضية القدس . وينطبق هذا على صحيفة الوطن الكويتية التي تطرح قضية القدس من منظور قومي مع حرصها على استخدام البعد الديني للقضية بشكل متقدم يهدف الى طرح قضية تحرير القدس من الاغتصاب الاسرائيلي وعودة السيادة العربية اليها على أساس الحقوق السياسية وليس الحقوق الدينية فقط .

أما الفرض السابع والآخر : الذي يشير الى غلبة الطابع الخبري الوصفي على معظم معالجات الصحف العربية لقضية القدس فهو صحيح تماما اذ يبلغ عدد الاخبار التي تناولت الصحف العربية من خلالها القضية ١٠٦ اخبار من مجموع المواد الاعلامية التي تبلغ ١٨٩ مادة اعلامية تشمل الاخبار والاحاديث والافتتاحيات والتحقيقات .

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

صدر حديثاً

- * الجثة المطوقة كاتب ياسين
- * والاجداد يزدادون ضراوة (مسرحيتان) ناظم حكمت
- * قصائد ملحمية^١ ناظم حكمت
- * الرحيل (رواية) حلیم بركات
- * الشقاء في خطر(من الشعر الثوري الجزائري) مالك حداد
- * حين تركنا الجسر (طبعة جديدة) عبد الرحمن منيف
- * قصة حب مجوسية (طبعة جديدة) عبد الرحمن منيف
- * حرائق الحضور حميد سعيد
- * علامات في الثقافة المغربية الحديثة بول شاوول
- * منهج البحث الأدبي د. علي جواد الطاهر
- * مقدمة في النقد الأدبي د. علي جواد الطاهر
- * الفيضان (رواية) حيدر حيدر

بعض الاهتمامات المصرية بالقضية الفلسطينية قبل ثورة ١٩٥٢

د . عواطف عبد الرحمن

(١) مصر والصحافة الصهيونية في الثلاثينات والاربعينات

لقد بذلت الصحافة اليهودية والصهيونية في مصر قصارى جهدها لابعاد مصر عن الصراع العربي الصهيوني في فلسطين وذلك ادراكا منها للوزن التاريخي والحضاري والسياسي الذي تشغله مصر في المنطقة العربية ، وخوفا من الاتار السلبية التي سوف تنعكس على مصالح الحركة الصهيونية ونشاطها في فلسطين في حالة اذا القت مصر بثقلها الى جانب الحركة الوطنية الفلسطينية . فضلا عما سيؤدي اليه الموقف المصري من تأثير على سائر الدول العربية التي لا بد انها ستحذو حذو مصر في النهاية . وتطلعا الى تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي بالنسبة للحركة الصهيونية في مصر لجأت القوى الصهيونية الى استثمار جميع امكاناتها العلنية والخفية والمباشرة وغير المباشرة من أجل أستمالة القوى السياسية المصرية ومحاولة استقطاب المثقفين المصريين وكسب تأييدهم للجانب الصهيوني بشتى الوسائل سواء باصدار صحف مشتركة او التسلل داخل الصحف المصرية او الضغط على الصحافة الوطنية بالاساليب الاقتصادية (الاعلانات والاشتراكات) او التصدي المباشر للصحف المصرية التي قامت بفضح الاهداف الصهيونية وتنبيهت الى الخطر الصهيوني منذ وقت مبكر . وفي هذه الحالة كانت الصحافة الصهيونية لا تتوانى عن شن هجومها والعمل على تشويه سمعة الصحف الوطنية في مصر واتهامها بالعمالة والتشكيك في وطنيتها .

ورغم تسلل العناصر الصهيونية داخل الحركة الوطنية المصرية ورغم المحاولات الصهيونية لاستقطاب كبار المثقفين والمفكرين المصريين الى جانبها ، فاننا عندما نحاول استقراء موقف الصحافة الصهيونية من الحركة الوطنية المصرية سوف نكتشف انها لم تحظ الا باهتمام ضئيل من جانب هذه الصحف ، بل لم يقتصر الامر على ذلك ولكن يمكن اعتبار هذا الاهتمام الضئيل مرادفا صحيحا لموقف الصحف الصهيونية ونوع المعالجات التي تناولت بها هذه الصحف المسائل المصرية وخصوصا القضية الوطنية . اذ انه علاوة على الاسلوب السطحي في التناول كان هناك حرص بالغ من جانب هذه الصحف لتأييد كل من يتولى السلطة في مصر حتى تكسب رضا جميع القوى السياسية المصرية على حد سواء .

وقد كان الموقف المتوقع نتيجة لكل ذلك هو تظاهر الصحف الصهيونية بتأييد الحركة الوطنية المصرية في نضالها ضد الاستعمار البريطاني وذلك كي تبدو جزءا لا يتجزأ من المجتمع المصري الذي تحرص على الادعاء بالانتماء اليه ، رغم ما قد يحمله هذا الموقف من تناقض شكلي بالنسبة للمصالح الصهيونية في مصر . ولكن خريطة الاعداء والحلفاء كانت واضحة المعالم في اذهان الساسة الصهيونيين وركائزهم في مصر كما ان الازبواجية وتغيير المواقع بما يتفق مع طبيعة كل مرحلة من مراحل النشاط الصهيوني كان يعد احدى السمات المدروسة بالنسبة للتحرك الصهيوني في مصر .

وكي تتضح الصورة امانا لا بد ان نستعرض علاقة الصهيونية بكل من القوى التالية . القوى السياسية المصرية ، المثقفون المصريون ، الصحافة المصرية .

اولا : القوى السياسية المصرية والصهيونية : مع نهاية الحرب العالمية الاولى وظهور الحركة الوطنية المصرية كقوة حاسمة في مواجهة الاستعمار البريطاني ، تلك القوة التي بلغت اوجها في قيام ثورة ١٩١٩ اول ثورة تحريرية في العالم الثالث بعد الحرب العالمية الاولى وكانت تهدف في الاساس الى تحقيق الاستقلال الكامل لمصر ولكنها انتهت الى الاستقلال المقيد بالتحفظات الاربعة التي نص عليها تصريح ٢٨ فبراير/ شباط ١٩٢٢ . وقد شهدت تلك الفترة صدور وعد بلفور ١٩١٧ وما تمخض عنه من تكتيف للنشاط الصهيوني في الشرق العربي وخصوصا في مصر التي كانت تمثل احدى مراكزه الهامة حيث اعلن قيام اول فرع للمنظمة الصهيونية العالمية فور صدور الوعد مباشرة وتزعمه ليون كاسترو المحامي الصهيوني المعروف الذي تمكن من خلال المواقع العديدة التي شغلها في الحياة المصرية ان يقدم خدمات جليلة للحركة الصهيونية . وقد انضم ليون كاسترو الى قيادة الحركة الوطنية المصرية التي كان يمثلها الوفد ، وتمكن من كسب ثقة الزعيم سعد زغلول الذي صحبه معه في وفد المفاوضات الى لندن وقام بتكليفه بالتحدث باسم حزب الوفد في اوربا . كما صرح له باصدار صحيفة تنطق باسم الوفد باللغة الفرنسية . وقد نجح ليون كاسترو من خلال الدور المزدوج الذي لعبه في استثمار كل الامكانات التي اتاحتها له الحركة الوطنية المصرية لصالح الحركة الصهيونية واقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين . فقد جند صحيفته اليومية الوفدية للدعاية للفكر الصهيوني وكان يقوم بتحويل الاعتمادات المخصصة للدعاية للحركة الوطنية المصرية في الخارج الى الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كايمت) لشراء الاراضي الفلسطينية واقامة مستعمرات صهيونية عليها .

ولا شك ان الخط الفكري والسياسي لحزب الوفد الذي كان يلتزم بالمضمون القومي المصري فحسب ولم يول القضايا العربية اهتماما كافيا قد شجع الى حد كبير العناصر الصهيونية على التسلل داخله . كما ان السياسة الحكيمة التي اختطها الوفد لتحقيق الوحدة الوطنية باحتضانه جميع الطوائف والاديان قد مهدت الطريق فسيحا امام اليهود المصريين المنتمين للصهيونية للتغلغل داخل صفوف الوفد واستثمار ذلك لصالح الصهيونية في النهاية . غير ان موقع حزب الوفد على رأس الحركة الوطنية المصرية وكفاحه ضد الاستعمار أدى الى اقترابه من الحركات الوطنية في الاجزاء الاخرى من الوطن العربي من خلال استجابة الجماهير المصرية المتعاطفة مع قضايا الوطن العربي وخصوصا حادث البراق الذي اهتزله الشعب المصري بعمق . وكان هذا الحدث نقطة تحول هامة في موقف حزب الوفد من القضية الفلسطينية . ومن هنا بدأت نظرة الوفد الى القضايا العربية تتطور شيئا فشيئا . وفي مطلع الثلاثينات اخذ الوفد يعترف بوجه مصر العربي . وفي ابريل/ نيسان ١٩٣٦ نشبت ثورة فلسطين الكبرى واستمرت ثلاثة اعوام . وفي هذا الوقت كانت المفاوضات المصرية البريطانية تجري

لحل القضية المصرية . وكانت مظاهر التضامن مع شعب فلسطين قد تجاوزت رسميا وتشعبيا الحدود التقليدية واتجهت الى مشاركة الفلسطينيين وتأييد نضالهم . وذلك رغم ان الحكومة المصرية تعمدت اخفاء متاعرها المتضامنة مع شعب فلسطين حرصا على مفاوضاتها مع بريطانيا التي انتهت بمعاهدة ١٩٢٦ على ان هذا كله لم يمنع النحاس باشا من الاعراب عن تضامن مصر حكومة وشعبا مع شعب فلسطين حين صرح « ان مصر لا تستطيع ان تقف مكتوفة الايدي تجاه ما يجري في فلسطين » ، وعلن عن مساندتها لمطالب الشعب العربي الفلسطيني^(١) . وكان النحاس باشا قد عقد جلسة خاصة مع المستر ايدن ناقش فيها القضية الفلسطينية ووضح له عدم رضائه عن مشروع التقسيم ، كما اعرب عن ذات الموقف للسفير البريطاني السير مايلز لامبسون في يوليو/ تموز ١٩٢٧ ، ووضح له انه لا يستطيع ان يشعر بالاطمئنان وهو يفكر في قيام دولة يهودية على حدود مصر ، « اذ ما الذي يمنح اليهود من ادعاء حقوق لهم في سيناء فيما بعد »^(٢) . والواقع ان هذه المخاوف التي جسد بها النحاس باشا ابرাকে لابعاد الخطر الصهيوني كانت الصحف الوفدية قد اشارت لها منذ عام ١٩٢٨ عندما نشرت كوكب الشرق مقالا منقولاً عن صحيفة (ريدراما يوم) العبرية وصحيفة (بالستين ويكلي) البريطانية تحت عنوان « مصر وسيناء » ويدعو هذا المقال الى جعل فلسطين وطنا لليهود على ان تصبح مستعمرة بريطانية مثل كندا واستراليا وتضم اليها شبه جزيرة سيناء بعد ان تقتطع من مصر . وقد اشار الكاتب الى عدم اهمية سيناء لمصر ولليل ذلك ان الحكومة المصرية قد وافقت منذ ٢٥ سنة للدكتور هرتزل على ارسال بعثة الى جزيرة سيناء لتدرس امكان اتخاذها وطنا لليهود ، وان هذا المشروع كاد يتم لولا ان البعثة لم تعجبها سيناء^(٣) . وتعلق كوكب الشرق على ذلك بان هذا المشروع هو في اساسه احد مشروعات انسياسة البريطانية وقد جاء نكره في كتاب اسمه الدومينيون السابع . وتبدي الصحيفة الوفدية دهشتها بسبب موقف الحكومة المصرية آنذاك (حكومة محمد محمود باشا) التي تقرر فتح اعتمادات مالية كبيرة لاصلاح الطرق في شبه جزيرة سيناء في الوقت الذي يتردد فيه نكر هذا المشروع في الصحف البريطانية والصهيونية وتتساءل هل يمكن ان يكون ذلك محض صدفه « ثم تعود الصحيفة وتستدرك قائلة « لو ان في مصر حكومة دستورية تقاوم اطماع الاستعمار ومن خلفها شعب يقف كتلة واحدة ولو ان فيها برلمان تعلم انجلترا انه لا يقرط في حقوق البلاد - وقد استطاعت انجلترا ان تقتطع واحة جغبوب من مصر في غيبة البرلمان فهل تستطيع الان ان تلحق بها سيناء بعد ان محيت الحياة النيابية اصلا »^(٤) .

والواقع ان حزب الوفد باعتباره قيادة الحركة الوطنية المصرية إذا كان قد سمح للعناصر الصهيونية بان تنشط وتستفيد من مناخ التسامح الديني والسياسي السائد فان ذلك كان يرجع الى عدة اسباب ابرزها غياب البعد العربي عن الرؤية الايديولوجية والسياسية للوفد . يضاف الى ذلك انشغال الوفد فترة ما بين الحريين بمعركة الدستور ضد القوى المنسلخة منه والتي وضعت نفسها في خدمة السراي والاحتلال . فاذا كان الانجليز قد القوا في المعركة بحزب الاحرار الدستوريين فان السراي بدورها القت بحزب الاتحاد وحزب الشعب وحزب السعديين ضد الوفد^(٥)

١ - عبد العظيم رمضان ، الحركة الوطنية المصرية ١٩٢٧ - ١٩٤٨ . القاهرة، هيئة الكتاب ، ١٩٧٤ . ص ٢٥٦
٢ - المصدر السابق ص ٢٥٧
٣ - كوكب الشرق ١٩٢٨/١٢/٢٨
٤ - كوكب الشرق ١٩٢٨/١٢/٢٨
٥ - محمد انيس ورجب حراز ، التطور السياسي للمجتمع المصري الحديث ، دار النهضة، القاهرة ، ١٩٧٣ . ص ١٠٣

وقد تفاوتت درجات العداء لدى القوى السياسية المصرية ازاء القضايا العربية . وكانت بريطانيا تغذي هذا الاتجاه وتشجعه . وفي اطار هذه السياسة كان الانجليز يعارضون اي اقتراب مصري من الشعب الفلسطيني والعربي . علاوة على الاهداف البعيدة التي كانت بريطانيا ترمي اليها من محاولة استغلال البعد الطائفي للصهيونية وما سيترتب على وجودها في فلسطين من ردود الفعل الدينية مما يضمن لانجلترا انحراف الحركة الوطنية عن اتجاهها السياسي والاجتماعي الصحيح الى مسارات عنصرية وطائفية ليس في فلسطين فحسب بل في المنطقة العربية بأكملها . ولكن بالنسبة لمصر استطاع الوفد ان يحبط تلك الخطة الاستعمارية وفتح ابوابه لجميع عناصر الأمة من مسلمين واقياط ويهود . وقد كان لذلك نتائج سلبية من ناحية اخرى اذ استغلت العناصر اليهودية ذات الانتماء الصهيوني تلك الروح العلمانية لدى الوفد وجندت امكاناته لصالح الاطماع الصهيونية في فلسطين كما سبق ان اسلفنا .

وبالنسبة لموقف الاحرار الدستوريين من القضية الفلسطينية والنشاط الصهيوني في مصر فقد كان محكوما بفلسفتهم السياسية التي تبلورت في الفكرة القومية المصرية المنعزلة عن العرب في خارج الدولة وعن الشعب المصري في داخلها . وقد وقفت حكومتهم ١٩٢٩ (حكومة محمد محمود باشا) ضد ثورة شعب فلسطين . وكتبت صحيفة السياسة لسان حال الحكومة في ذلك الوقت تهدد الوطنيين الفلسطينيين في مصر بالطرد لاتهامهم باثارة الفتنة الطائفية لدى الشعب المصري وتهيجهم للرأي العام . كذلك تولى اسماعيل صدقي الوزارة ١٩٣٠ وصادر و اغلق كثيراً من الصحف الوطنية فضلا عن الارهاب والبطش الذي مارسه ضد الحركة الوطنية المصرية اغلق جريدة الشورى الفلسطينية التي كانت تصدر في مصر وكان يرأس تحريرها محمد علي الطاهر من مؤيدي حزب الوفد . هذا في الوقت الذي شمل برعايته صحيفة اسرائيل التي أنشأها البيرت موصيري منذ عام ١٩٢٠ - وكانت لسان حال الحركة الصهيونية في مصر . وكان اسماعيل صدقي وهو وزير للداخلية ١٩٢٥ قد اعتقل الوطنيين الفلسطينيين الذين هتفوا ضد بلفور صاحب الوعد الشهير اثناء مروره على القاهرة في طريقه الى فلسطين لافتتاح الجامعة العبرية . وكذلك اوقدت حكومة زيور باشا احمد لطفي السيد مندوباً عن الجامعة المصرية لحضور احتفالات افتتاح الجامعة العبرية ١٩٢٥ . كما اشتركت حكومة اسماعيل صدقي في معرض تل ابيب الصهيوني الذي أقيم في ربيع ١٩٣٢ متجاهلة جميع التحذيرات والنداءات التي وجهتها اليها الاوساط الوطنية في فلسطين . فضلا عن ان المعروضات المصرية التي ارسلت الى المعرض عادت كلها الى مصر بدون ان يبتاع منها اليهود شيئاً . وقد ذكر ممثل مصر في تقريره عن معرض تل ابيب اسباب ذلك الكساد الذي اصاب المعروضات المصرية في المعرض فقال ان اهل فلسطين وهم يمثلون ٨٠٪ من السكان قد قاطعوا ذلك المعرض مقاطعة تامة (٦) .

اما السراي فقد عبرت عن موقفها من الصهيونية من خلال الصحيفتين اللتين اصدرهما حزبا الاتحاد والشعب وهما صحيفتا الاتحاد والشعب . وقد كانت الاتحاد تصور الصراع في فلسطين على ان المسلمين والمسيحيين في فلسطين يواجهون تهديدا خطيرا لكيانهم القومي يتمثل اساسا في الخطر الصهيوني علاوة على وقوع بلادهم تحت الانتداب البريطاني وترى ان انشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين هو الحل الاوحد المطروح لمشكلة اليهود في العالم (٧) . وكانت الاتحاد تطرح حلا للصراع

٦ - كوجب الشرق ١٩٢١/٢/٩
٧ - الاتحاد : ١٩٢٩/٩/٨ ، ١٩٣٠/١/١٣ ، ١٩٣٠/٢/٢

الفلسطيني الصهيوني البريطاني يلتقي مع الحلول التي طرحتها الصحافة الصهيونية في مصر وروجت لها المقطم والسياسة ، وهي ضرورة الاتفاق بين القريقين لتسوية ما بينهما من خلافات . وقد دأبت الاتحاد على ترديد هذه النغمة في أكثر من مقال حتى وصلت الى حد الادعاء بان الدوائر العربية المتطرفة قد بدأت تقتنع بهذا الحل . هذا وقد تولت صحيفة المقطم نقل وجهة نظر الاحتلال البريطاني فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والنشاط الصهيوني في مصر وفلسطين . وقد كان من المتوقع بالنسبة لهذه الصحيفة في ضوء ما عرف عنها من ارتباط وتيق بالسياسة البريطانية ان تكون لسانا للدفاع عن الصهيونية في مصر وتسفر عن موقف شديد العداء لحقوق الشعب الفلسطيني . ولكن ما حدث كان مختلفا من ناحية الشكل على الاقل . اذ طبقت المقطم هذا المخطط بالفعل ولكن من خلال سياسة حكيمة شديدة الدهاء والنعومة . فهي الصحيفة المصرية الوحيدة التي اتاحت الفرصة للكاتب العرب واليهود لابداء وجهات نظرهم على صفحاتها في مختلف التطورات التي طرأت على مسرح الاحداث في فلسطين خلال تلك المرحلة . ورغم انها كانت تتيح للفلسطينيين فرصة الكتابة والرد على وجهة النظر الصهيونية حظي المدافعون عن الفكر الصهيوني والدعوة الصهيونية بنصيب مضاعف . ومن خلال اجراء احصاء سريع لهذا الوضع تبين لنا ان النسبة تبلغ مرة واحدة لكل كاتب فلسطيني مقابل مرتين ونصف او ثلاث مرات للكاتب اليهودي . ولذلك اصبحت وجهة النظر الصهيونية مطروحة بشكل شبه دائم على صفحات المقطم .

وفيما يتعلق بموقف سائر القوى السياسية المصرية من الصهيونية فاننا نجد ان حركة الاخوان المسلمين قد استطاعت ان تحرك الرأي العام المصري تجاه القضية الفلسطينية من الزاوية الدينية مما يترتب عليه ردود فعل معادية للحركة الصهيونية واليهود في مصر . وقد استفادت حركة الاخوان المسلمين سياسيا عندما نجحت في امتصاص السخط لدى الشعب المصري ازاء الحركة الصهيونية بتصويرها المعركة في فلسطين على انها معركة بين اليهودية والاسلام وليست معركة قومية . وقد دأبت صحيفة الاخوان المسلمين على توجيه اللوم والنقد لموقف المفكرين المصريين المتسم بالسلبية ازاء هذه القضية الاسلامية الهامة . ولم تكف عن اجراء المقارنة بين سلبية هذه القيادات الفكرية والدينية وبين ايجابية القوى الصهيونية الظالمة التي وفدت على فلسطين من سائر بقاع الارض دون وجه حق وتجمعت حول الحرم تهتف في « العام القادم يا اسرائيل » . لو نظر المسلمون الى ذلك وفهموا ما يرمي اليه اليهود « لتحافت جنوبهم عن المصاجع وسارعوا لانتقاد الحرم قبل ان يأتي الوقت الذي يريدون فيه الصلاة فلا يستطيعون » (٨) .

اما حركة مصر الفتاة فقد عرفت باتجاهها العربي منذ بدء تكوينها في اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٢٣ . وقد كان اهتمام مصر الفتاة بالقضية الفلسطينية نابعا في الاساس من مصدر عنصري متعصب ضد اليهود مبعثه كراهية اليهود كطائفة ، وقد ترتب على هذا المفهوم الخاطيء لطبيعة الصراع الفلسطيني الصهيوني تورط مصر الفتاة في القيام بحملات عنصرية معادية لليهود المصريين وتحريض المواطنين على مقاطعتهم اقتصاديا ومحاولة تهيج واستثارة الرأي العام المصري ضدهم (٩) .

ثانيا : المثقفون المصريون والصهيونية : لقد نجحت الدوائر الصهيونية في مصر في

٨ - الاخوان المسلمون ١٩٢٦/٤/٢٨ ، ١٩٢٦/٥/١٩ .

٩ - احمد حسين ، نصف قرن من العروبة وقضية فلسطين - المكتبة العصرية ، صيدا ١٩٧١م ص ٥٨

اجتذاب اهتمام وتعاطف القيادات الفكرية والثقافية في مصر وذلك من خلال عدة اساليب ومحاولات انتهت معظمها بضممان تحييد فئة المثقفين المصريين وخصوصا هؤلاء الذين ينتمون الى التيار القومي المصري ويؤمنون بانتماء مصر الى الحضارة المتوسطية . ويهمنا في هذا الصدد ان نشير الى حابيتين هامتين تجسدت فيهما مشاركة المثقفين المصريين للدوائر الصهيونية نتيجة تأثرهم بالدعاية الصهيونية التي استغلت جميع المداخل الدينية والعلمانية للنفاذ الى العقل المصري مستهدفة السيطرة عليه وكسبه الى جانبها . والحدث الاول هو اشتراك مصر في الاحتفال بافتتاح الجامعة العبرية سنة ١٩٢٥ بايفاد الاستاذ لطفي السيد مدير الجامعة المصرية مندوبا رسميا عنها ، وقد اثار اشتراك مصر في افتتاح تلك الجامعة الصهيونية عاصفة من الاحتجاج من جانب الفلسطينيين عبرت عنها الصحف الوطنية في فلسطين وكثير من القيادات الوطنية^(١٠) . وقد حاول لطفي السيد استدراك الامر فقام بزيارة للمعاهد الاسلامية كما اصدر بياناً رسمياً اعلن فيه الظروف والملايسات الدقيقة التي احاطت بمهمته في القدس خصوصا وان الدعوة صابرة من معهد علمي من المفروض انعدام صلتها بالسياسة كما هو شأن الجامعات العلمية . ولكنه ابدى ارتياحه من المبالغة التي احيط بها الاحتفال بافتتاح الجامعة العبرية مما ينطوي على الترويج للدعوة الصهيونية . ومما اكده ذلك ما نما الى علمه من ان لغة الجامعة هي اللغة العبرية . ولذلك امتنع عن القاء كلمته في الاحتفال مما قد يفهم منها تأييد مصر للعنصر الصهيوني وتفضيله على العنصر العربي في فلسطين^(١١) . والواقع ان الدعوة لحضور احتفالات الجامعة العبرية لم تقتصر على الجامعة المصرية فحسب بل وجهت دعوة مماثلة الى الشيخ محمد بخيت مفتي الديار المصرية سابقا وكذلك الدكتور احمد زكي باشا فأهملاها ولم يردا عليها . وقد ذهب فريق من اليهود الى التشيخ بخيت ورجوه باسم العلم ان يحضر تلك الحفلة فاعتذر بكبر السن ومشقة السفر فألحوا عليه وعرضوا عليه تسهيلات كبيرة في السفر فلما ضاق بهم نرعا اوضح لهم بانه لا يستطيع ان يحضر احتفالا يسيء الى اهل فلسطين الذين هم في حالة حداد بسبب هذه الجامعة^(١٢) .

وقد استغلت الدوائر الصهيونية حضور لطفي السيد لحفل افتتاح الجامعة العبرية من الناحية الدعائية الى مدى بعيد ، وشاركتها في ذلك وكالات الانباء الاوربية والصحف والاذاعات حتى أن وكالة رويتر لم تذكر اسماء من حضروا تلك الحفل الا اسم لطفي السيد . كذلك علقت صحيفة بالستين ويكلي الصهيونية على ذلك بقولها « ان حضور مندوب مصر هذه الحفلة كان دليلا على ان مصر العاقلة لا ترى في الصهيونية رأي أهل فلسطين » . كما اشاد اليهود المصريون باشتراك مصر في افتتاح جامعتهم بالقدس . وقد نوه يوسف بوتيتو عضو مجلس الشيوخ المصري وأحد اليهود المصريين الذين شاركوا في احتفالات الجامعة العبرية بعطف الحكومة المصرية على القضية الصهيونية واستشهد على ذلك بارسالها «صاحب العزة احمد لطفي السيد مندوبا عن الجامعة المصرية»^(١٣) .

اما الحدث الثاني فهو يتعلق بمجلة الكاتب المصري التي تقدم اقوى دليل على المحاولات الصهيونية للسيطرة على اكبر عدد من النخبة المتقفة المصرية فقد اسندت رئاسة تحريرها الى طه حسين كما حشد الى جانبه عددا كبيرا من المع الكتاب والمثقفين المصريين . وقد لعبت هذه المجلة دورا خطيرا في

-
- ١٠ - المقطم ١٩٢٥/٣/٣١
 - ١١ - كوكب الشرق ١٩٢٥/٥/٥
 - ١٢ - الشورى ١٩٢٥/٥/١
 - ١٣ - المقطم ١٩٢٥/٤/١٥

الدعاية غير المباشرة للحركة الصهيونية وذلك من خلال موقف التجاهل المتعمد والمعالجات السطحية المحدودة للصراع الفلسطيني الصهيوني . وقد يكون من عدم الانصاف ان يسجل لهذه المجلة تورطها المباشر في الدعاية للاهداف الصهيونية ولكنها ساهمت بقدر وافر في ذلك بعدم التصدي للحركة الصهيونية او كشف حقيقتها او تحديد موقف واضح للمجلة من الحركة الوطنية الفلسطينية خصوصا وان الصراع الصهيوني الفلسطيني كان في ذلك الوقت (الاربعينات) في ذروة اشتعاله . فيما يتعلق بموقف الصحف الصهيونية من القوى السياسية المصرية نلاحظ ان تلك الصحف قد دأبت على سياسة واحدة التزمت بها بشكل عام رغم اختلاف درجات اقترابها او ابتعادها عن القوى السياسية المصرية . تتحدد هذه السياسة في محاولة الانتماء او التقرب الى حزب الاغلبية اي الوفد مع مراعاة عدم الدخول في صدام مع الاحزاب السياسية الاخرى والحرص في ذات الوقت على تأييد السلطة السياسية مهما كان انتماءها الحزبي . وقد سارت على هذا الاتجاه معظم الصحف الصهيونية واليهودية التي شغلت الرأي العام المصري طوال العشرينات والثلاثينات والاربعينات ، وهي الاتحاد الاسرائيلي واسرائيل والشمس والتسعيعة والكليم والصرافة .

وعند متابعة الصحف الصهيونية ومحاولة رصد وقياس مواقفها ازاء الحكومات المصرية ، نلاحظ ان هناك اجماعاً من جانب هذه الصحف على تأييد الوفد والاشادة بمواقفه ومتابعة نشاطاته واخباره . مثلاً عيد الجهاد الوطني الذي كان يقام له احتفال وطني ضخم في ١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني من كل عام لم تكن تخلو صحيفة صهيونية من الاشارة اليه وتغطيته خبرياً والتعليق عليه^(١٤) . كذلك عندما وقعت الازمة الدستورية في مصر في يونيو/ حزيران ١٩٣٠ التي انتهت باستقالة وزارة النحاس باشا دافعت صحيفة اسرائيل عن الوفد والقت المسئولية على بريطانيا متهمة اياها بالتدخل في تصعيد الازمة وطالبت المصريين بضرورة تغيير سياستهم مع بريطانيا ومحاولة الاقتداء بالهند من اجل الحصول على حقوقهم كاملة ، وخصوصاً بعد ان ثبت فشل سياسة اللين وحسن التفاهم مع بريطانيا^(١٥) . وبعد مجيء الوزارة الصديقة التي خلفت وزارة مصطفى النحاس نفاجاً بأن صحيفة اسرائيل قد بدأت تدريجياً في تغيير موقفها من الوفد ونقل ولائها الى الحكومة الجديدة — وقد برز موقفها الجديد في محاولة الدفاع التي قامت بها لتبرير الاجراء الدكتاتوري الذي اتخذه اسماعيل صدقي بتعطيل الحياة النيابية ومصادرة دستور ١٩٢٣ .

وبالمثل فعلت صحيفة الشمس حينما هلت للوزارة الجديدة برئاسة توفيق نسيم باشا في نهاية عام ١٩٢٤ واعربت عن فرحتها بقولها ان « الأمة قد طال انتظارها لحكومة تمثل الاغلبية بعد ان سادت حكومات الاقلية زمنا طويلا »^(١٦) . وكذلك استقبلت الشمس الوزارة الجديدة التي قام بتشكيلها مصطفى النحاس في مايو/ ايار ١٩٣٦ . اذ اعربت عن الفرحة الغامرة التي استقبلت بها الأمة الوزارة الجديدة مشيرة الى ان « الوزارة الجديدة ستعنى بحالة الفلاح وترقية مصادر البلاد والسعي للوصول الى حل شريف للمسألة المصرية يضمن لمصر استقلالها ويصون مصالح بريطانيا . ومن الخطأ ان يتوهم الانجليز ان هناك وزارة اقدر من هذه الوزارة على تمثيل الشعب تمثيلاً صحيحاً »^(١٧) .

١٤ - انظر الاتحاد الاسرائيلي ١٦/١١/١٩٢٦ ، اسرائيل ١٥/١١/١٩٣٠ والشمس ١٩/١١/١٩٣٥

١٥ - اسرائيل ٢٧/٦/١٩٣٠

١٦ - الشمس ١٦/١١/١٩٢٤

١٧ - انظر الشمس ١٤/٥/١٩٣٦ ، ٢٦/٥/١٩٣٩

وبالمثل عندما استند الى علي ماهر تأليف الوزارة الجديدة عام ١٩٣٩ اشادت الشمس بشخصية رئيس الحكومة الجديد وابتدت اعجابها الشديد بمشروعاته الاصلاحية ورغبته في تقوية الجيش .

اما صحيفة التسعيرة فقد اعلنت انتماءها للوفد منذ العدد الاول كما سبق ان اشرنا وقدمت نفسها للرأي العام المصري كصحيفة وفدية فكانت تتابع تحركات الزعيم مصطفى النحاس وتحاول تسليط الاضواء على مشروعات الوفد وانشطته المختلفة . وقد التزمت التسعيرة بتلك السياسة طالما كان الوفد في السلطة ، وعندما خرج من الحكم سنة ١٩٤٤ سرعان ما انقلبت عليه وشاركت الاحزاب الاخرى في الهجوم عليه ، بل وتردت في الحملات العدائية التي حاولت تشويه الزعامات الوفدية من الناحية الشخصية . وسارعت التسعيرة الى تقديم فروض الولاء والطاعة لحكومة احمد ماهر باشا واضفت عليه كل الصفات الايجابية التي كانت تطلقها على النحاس باشا من قبل والتزمت بهذا الموقف الانتهازي حتى حانت عودة الوفد للسلطة مرة اخرى سنة ١٩٤٩ وهنا نفاجأ بموقف تلك الصحيفة الذي يتسم بقدر كبير من الجراءة والصفاقة اذ عادت الى الدفاع عن الوفد . ولم يقتصر الامر على ذلك بل اصدرت صحيفة اخرى وفدية اسمها الصراحة .

وعندما نحاول استعراض موقف الصحافة اليهودية من الزعامات الوطنية والسياسية في مصر نلاحظ انها جريا على عاداتها دأبت على انتهاز مختلف المناسبات لتأكيد ولائها واغداق مختلف الوان المديح والاطراء لهؤلاء الزعماء ، وكذلك كان موقفها من السراي والملك (١٨) . وعندما توفي سعد زغلول خرجت معظم الصحف الصهيونية في مصر (الاتحاد الاسرائيلي واسرائيل) متشحة بالسواد وقد خصصت افتتاحياتها ومعظم صفحاتها للاشادة بالزعيم الوطني وتاريخه النضالي ضد الاستعمار البريطاني علاوة على اظهار مشاعر الاسى والحسرة لفقده في تلك المرحلة الهامة من تاريخ مصر الوطني (١٩) .

وعندما توفي الملك فؤاد الاول ١٩٣٦ اعلنت صحيفة الشمس الحداد وخصصت صفحة كاملة لهذا الحدث . وبعد ان تولى الملك فاروق العرش كتبت الصحف الصهيونية عن مشاركة الطائفة اليهودية في الاحتفال الذي اقيم بهذه المناسبة . كما نشرت صحيفة الشمس صورة كبيرة للملك فاروق تتوسط الصفحة الاولى وخصصت الافتتاحية للحديث عن هذه المناسبة . وعندما تزوج الملك فاروق نشرت الشمس ان يهود مصر قدموا هدية ثمينة لجلالة الملك للاعراب عن فرحتهم بهذه المناسبة وتعلقهم بمليكهم المفضى . هذا عدا الصفحات التي خصصتها الصحيفة لنشر تهاني الشعراء والكتاب اليهود لصاحبها الجلالة (٢٠) .

وفي عام ١٩٤٨ شاركت صحيفة الشمس الاحتفال بذكرى الزعيم مصطفى كامل فاشادت به ويدوره العظيم في الحركة الوطنية المصرية وحرصت على ابراز الدور الذي قام به بعض اليهود المصريين في مساندة وتأييد مصطفى كامل اثناء نضاله ضد الاحتلال البريطاني (٢١) .

ثالثا : الصحافة المصرية والصهيونية : تباينت العلاقة بين الصحف الصهيونية والصحافة

-
- ١٨ - انظر التسعيرة ١٩٤٥/١/٦ .
١٩ - الاتحاد الاسرائيلي ١٩٢٧/٩/٦ . اسرائيل ١٩٢٧/٩/٢٠ .
٢٠ - الشمس ١٩٣٦/٤/٣٠ ، ١٩٣٧/١/٢٩ .
٢١ - الشمس ١٩٤٨/٣/٢٦ .

المصرية طبقا للمواقف التي كانت تتبناها الاخيرة ازاء الحركة الصهيونية في مصر من ناحية والصراع الفلسطيني الصهيوني من ناحية اخرى . وقد تفاوتت درجات التقارب والعداء فهناك بعض الصحف المصرية قدمت مساندة كاملة للصحافة الصهيونية في مصر وصلت الى المستوى الذي لا نستطيع ان نفرق من خلاله بين ما طرحه الصحف المصرية وتلك الصحف الصهيونية خصوصا في وجهات النظر المؤيدة للجانب الصهيوني في صراعه ضد الشعب العربي في فلسطين . وننكر بهذه المناسبة المقطم اللسان الناطق باسم الاحتلال البريطاني في مصر ، وقد قامت بدور رئيسي في الدعوة والترويج للفكر الصهيوني طوال الفترة السابقة على صدور صحف صهيونية في مصر . وبعد أن قام ليون كاسترو باصدار اول صحيفة صهيونية تعبر عن المنظمة الصهيونية العالمية ١٩١٨ وهي المجلة الصهيونية ظلت المقطم تواصل دورها في خدمة الحركة الصهيونية بأساليب متعددة سبق ان اشرنا اليها . وكذلك صحيفة السياسة لسان حال حزب الاحرار الدستوريين ، فقد كانت تروج للدعوة الى التفاهم بين العرب واليهود وترى ان حل المشكلة الفلسطينية يمكن في تحقيق هذا التفاهم من اجل اقامة الوطن المشترك . وقد كان لهذه النغمة صدى مقبول لدى الدوائر الصهيونية عبرت عنه صحيفة هايس الصهيونية التي ارسلت ردا نشرته صحيفة السياسة في عددها الصادر في ٢٨ سبتمبر/ ايلول ١٩٢٩ اذ اكدت اسفها الشديد لانها لاول مرة فقط تسمع صوتا مستنيرا في العالم الاسلامي « يشجب سياسة العنف » التي يسلكها الشعب الفلسطيني لتحقيق امانه (٢٢) وكانت صحيفة السياسة قد نشرت مقالا لعبد الله عنان في عددها الاسبوعي استنكر فيه اسلوب « العنف » الذي لجأ اليه الشعب الفلسطيني في احداث البراق ١٩٢٩ .

وقد تبني الدكتور محمد حسين هيكل رئيس تحرير صحيفة السياسة دعوة التفاهم بين العرب واليهود فدعا الى تأليف لجنة يهودية عربية تضطلع بهذا العبء . ان كان يرى ان حل المشكلة الفلسطينية لا يكون الا بين العرب واليهود ولا ينتظر من البولة الانجليزية او عصبة الامم ان تتوسط لهذا التفاهم لانه يلوي عليها مقاعدها الاستعمارية (٢٣) . وقد اشادت صحيفة اسرائيل صوت الحركة الصهيونية في مصر بمقال الدكتور هيكل باعتباره « خيرا كتب الى الان باللغة العربية باسلوب بريء من الهوى ومليء بروح الاخلاص والصراحة في مشكلة فلسطين » (٢٤) كما قامت صحيفة السياسة باستعداد السلطات ضد الفلسطينيين المقيمين في مصر مهددة اياهم بالطرد ، وقد وجهت اليهم تهمة اثارة الطائفية في مصر بسبب النشاط الدعائي الذي كانوا يقومون به لتزويد الرأي العام المصري بالمعلومات والحقائق عن احداث البراق . ولم تنس السياسة ان تشيد باليهود المصريين وتؤكد اعتزاز مصر بوجود هذا العنصر الذكي العامل بين عناصرها (٢٥) .

وتعد صحيفة الاتحاد من ابرز الصحف المصرية التي كانت تربطها بالصحافة الصهيونية علاقة تفاهم ومودة . وتجسد صحيفة الاتحاد موقف السراي من الصراع الصهيوني الفلسطيني خلال فترة العشرينات والثلاثينات . وقد ابدت الاتحاد اهتماما متزايدا بمتابعة احوال اليهود في مصر والدول

٢٢ - السياسة الاسبوعية ١٩٢٩/٩/٧ .

٢٣ - السياسة الاسبوعية ١٩٢٠/٦/٢٤ .

٢٤ - اسرائيل ١٩٢٠/٦/٢٧ .

٢٥ - السياسة ١٩٢٩/٩/١ .

العربية وكانت تركز على حوادث الاضطهاد والتي تعرض لها اليهود في روسيا والمانيا (٢٦) . وكانت ترى ان حياة فلسطين قد بلغت من الازدهار والقوة خلال الستوات التي تدفقت فيها الهجرة اليهودية مصحوبة برؤوس الاموال مما لا يمكن اغفاله . وانه من الخطأ البين الاعتقاد بأن فلسطين اصبحت مأوى للفقراء والمشردين . ولذلك فان انشاء الوطن القومي في فلسطين يعد فاتحة عهد جديد فيها وسيكون هذا العهد حاملا بالعجائب والمدهشات (٢٧) .

هذا وقد كان يوجد بجانب الصحف المصرية المتعاطفة مع الصهيونية مثل المقطم والسياسة والاتحاد والشعب بعض الصحف ذات الاتجاه المعتدل مثل الاهرام . وقد حظيت هذه الصحف سواء الموالية للصهيونية او المعتدلة بعناية واهتمام الصحافة الصهيونية في مصر بينما تعرضت الصحف الوطنية ذات الاتجاه المعادي للصهيونية مثل البلاغ وكوكب الشرق والمصري والاخوان المسلمون والصرخة ومصر الفتاة والاشتراكية وصوت الأمة للهجوم الشديد من جانب الصحافة الصهيونية . كما عمدت الدوائر الصهيونية في مصر الى ممارسة شتى اشكال الضغوط الاقتصادية والمهنية للتأثير على اتجاهاتها العدائية للصهيونية . ويمكننا ان نحصر اهم الاساليب التي لجأت اليها الحركة الصهيونية للضغط على الصحف الوطنية في مصر فيما يلي : التسلل داخل هذه الصحف ومحاولة السيطرة على المراكز الحساسة بداخلها : استخدام الاعلانات كوسيلة ضغط : تشويه الصحف الوطنية واتهامها بالعمالة .

وفيما يتعلق بالاسلوب فقد وجدت العناصر الصهيونية ان هناك بعض الصحف المصرية التي لا يمكن التأثير على مواقفها ازاء الحركة الصهيونية والصراع الفلسطيني الصهيوني الا باختراقها من الداخل والتغلغل فيها بحيث يتمكنون بعد فترة وجيزة من تبوء المراكز الحساسة داخل هذه الصحف ومن ثم تسهل عليهم توجيهها لمصالحهم . وقد كانت وظيفة مدير الاعلانات هي المنصب الحساس الذي يتيح لهم التحكم في جزء هام من موارد الصحيفة الاقتصادية . ولذلك حرصوا على الاستئثار به في معظم الصحف المصرية . فتلاحظ ان دار الهلال كان البير انكونا اليهودي يشغل منصب مدير الاعلانات بها . كذلك الاهرام كان مدير اعلاناتها يهودي اسباني يدعى انخمان . وفي صحيفة الاساس كان يرأس قسم الاعلانات بها يهودي يدعى كوهين . يضاف الى هذا سيطرة اليهود على اكبر دار لنشر الصحف الاجنبية في مصر وهي الشركة الشرقية للاعلانات التي كانت تصدر صحيفتين ناطقتين بالانجليزية هما اجيبشيان جازيت واجيبشيان ميل وكذلك البروجريه والبورص الناطقتان بالفرنسية . علاوة على تغلغل اليهود في سائر المناصب الصحفية كمراسلين لبعض الصحف والاذاعة المصرية .

وحاولت الدوائر الصهيونية التأثير على الصحف المصرية من خلال سيطرتها على وكالات الاعلان واستخدام هذا السلاح في فرض وجهة نظرها على بعض الصحف او على الاقل ضمان حيادها ازاء الصراع الصهيوني الفلسطيني . وقد كانت الصحف المصرية تخضع لمراجعة دقيقة من جانب الدوائر الصهيونية . وفي حالة تشرية معلومة او رأي يحمل شبهة الهجوم على الصهيونية او اطماعها في فلسطين كانت هذه الصحف تتعرض لسلسلة من الضغوط من جانب وكالات الاعلان اليهودية تنتهي بحرمانها من جزء كبير من الاعلانات الخاصة بالتاجر والبضائع اليهودية اذا لم تستجب تلك

٢٦ - الاتحاد ٢٢/٤/١٩٣٢ ، ٨/٧/١٩٣٢ ، ٢٠/١١/١٩٣٤ ، ٢٤/١٢/١٩٣٤ .
٢٧ - الاتحاد ١٧/٥/١٩٢٥ .

الصحف للاندازات التي تبعتها اليها الدوائر اليهودية محزنة اياها من التماذي في ذلك الطريق الوعر اي الاستمرار في الهجوم على الصهيونية وقد قامت صحيفة مصر الفتاة بكشف هذه الاساليب في سلسلة من الموضوعات .

وبجانب سلاح الاعلانات الذي برعت الدوائر الصهيونية في استخدامه كوسيلة للترغيب والترهيب ضد الصحف الوطنية في مصر ، لجأت هذه الدوائر ايضاً الى سلاح آخر هو الاشتراكات بمبالغ ضخمة . وهو ما يمكن اعتباره رشوة مقنعة كمحاولة لصرف هذه الصحف عن مهاجمة اليهود والصهيونية . وقد تزعمت شركة الاعلانات الشرقية القيام بهذا الدور اذ كان يرأسها هنري حايم اليهودي ، كما كان يعمل معه جهاز كامل من اليهود الذين كانوا مجندين لخدمة الحركة الصهيونية في المجال الاعلامي . وقد اشارت صحيفة التسعيرة الى ذلك عندما كشفت عن علاقة هنري حايم بعصابة شتيرن في فلسطين حيث قام بتصدير كميات من السكر والارز الى هذه العصابة في عام ١٩٤٥ في الوقت الذي كانت البلاد تعاني من أزمة طاحنة في هذه المواد . وقد تحدثت الصحيفة بنشر انن التصدير حالة اذا ما حاول حايم انكار ذلك (٢٨) .

كذلك استطاعت شركة الاعلانات الشرقية من خلال تحكمها في تجارة الورق ان تستخدم هذا السلاح في الضغط على الصحف المصرية خصوصاً اثناء الحرب العالمية الثانية . فقد كانت تمنح للصحف الصهيونية والصحف المصرية الموالية لها اولوية الحصول على حاجتها من الورق مثلما حدث مع صحيفة الشمس الصهيونية ومجلة الكاتب المصري التي كان يرأس تحريرها طه حسين ، اذ انهما حصلتا على حاجتهما من الورق رغم صدور القانون الذي يحرم بيع ورق الصحف والاتجار فيه ويعفي وزارة التموين من مسئولية توفير الورق للصحف الجديدة . ولكن مجلة الكاتب المصري التي صدرت بعد هذا القانون استطاعت ان تحصل على الورق عن طريق شركة الاعلانات الشرقية (٢٩) .

وعلاوة على كل ما سبق لم تتوان الدوائر الصهيونية عن تقديم رشاش وسافرة لبعض الصحف المصرية على شكل مصاريق سرية .

ودأبت الدوائر اليهودية والصهيونية في مصر على متابعة كل ما ينشر في الصحف المصرية مما له علاقة مباشرة او غير مباشرة بالصهيونية او بالقضية الفلسطينية وكانت تقوم بالرد فوراً سواء بالمدح او التصحيح وذلك بالنسبة للصحف المتعاطفة مع الصهيونية . اما الصحف الوطنية او التي كانت ذات اتجاهات عربية واسلامية فقد كان العداء سافراً بينها وبين الصحف الصهيونية . وفي تلك الحالة كانت الصحف الصهيونية تسارع الى شن هجوم مكثف على تلك الصحف المصرية مستخدمة مختلف الاساليب التي تصل الى ادنى مستويات التعامل الثقافي والاخلاقي بل ومحاولة استعلاء السلطات ضد الصحف والصحفيين الوطنيين متهمة اياهم بالعمل على اثاره الفتنة الطائفية وتمزيق الوحدة الوطنية والاضرار بالقضية المصرية (٣٠) .

ولقد تولت صحيفة الشمس الصهيونية مسئولية الهجوم على الصحف الوطنية وتشويه صورة الصحفيين المصريين ، واستخدمت عدة اساليب في مقاومتها للدعاية المضادة للصهيونية في مصر

٢٨ — التسعيرة ١٢/١١/١٩٤٥ .

٢٩ — التسعيرة ٢٤/١١/١٩٤٥ .

٣٠ — الشمس ٧/٧/١٩٣٩ .

منها ، على سبيل المثال، حث ابناء الطائفة على عدم السكوت ازاء الهجمات التي كانت تشنها الصحف الوطنية ضد الصهيونيين والعمل على التصدي لهذه الطعنات بتكريس مزيد من الجهد لبناء الذات ونشر الوعي بين الجماهير المصرية من خلاللقاء المحاضرات ونشر الدراسات والبحوث التاريخية الخاصة باليهود واظهار فضل اليهود المصريين . بل طالبت الشمس بانشاء مكتب استعلامات ينطق باسم اليهود يتولى تصحيح الاخطاء ونفي التهم التي توجه للصهيونيين المصريين . وكانت هذه الصحيفة تلح في المطالبة بانشاء صحيفة يومية كبيرة للدفاع عن اليهود وذلك بعد أن اشتدت حملة الصحف الوطنية على النشاط الصهيوني وخصوصا تلك الصحف^(٣١) التي لم تعبأ بالتهديدات او الاغراءات الصهيونية . وقد استغلت صحيفة الشمس مسألة الوحدة الوطنية وضرورة المحافظة عليها فشنت عدة حملات تدور حول أهمية حماية البلاد من النفمة العنصرية التي قد تؤدي الى ذات العواقب الوخيمة التي ترتبت على سياسة هتلر الخاطئة . وقد طالبت الشمس باستخدام مادة جديدة في التشريع المصري تمنع التحريض حرصا على صيانة الوحدة الوطنية^(٣٢) . وقد استجابت بعض الهيئات المصرية لهذا المطلب وخصوصا الاذاعة المصرية التي اصدرت قرارا بعدم السماح باذاعة اخبار او احاديث تتصل بالتحريض الديني أو تأليب طائفة على أخرى او مهاجمة طائفة من الطوائف التي يتكون منها الشعب المصري .

٣١ - الشمس ١٩٤٧/٦/١ .

٣٢ - الشمس ١٩٤٨/٣/٥ .

(٢) مصر وفلسطين في الاربعينات

من أبرز ما تتميز به الاوضاع السياسية في مصر في الاربعينات هو تبلور انتمائها العربي على المستوى الشعبي واستبدال السراي بمطامحها الاسلامية في العشرينات والثلاثينات مطامع عربية . وقد اختارت السراي المجال العربي كي تمارس فيه سلطاتها في مواجهة الحكومة والبرلمان والحركة الشعبية على اساس ان هذا المجال سوف يقلل احتمالات الصدام التقليدية بينها وبين القوى السياسية المعارضة وسيتيح لها فرصة انتزاع بعض المكاسب من خلال التقائها الشكلي مع الجماهير على المائدة العربية . وقد لعب الكفاح العربي في كل قطر على حدة ضد العدو المشترك الذي تمثل في الدول الاستعمارية دورا اساسيا في تقريب المشاعر والاهتمامات القومية . ومن هنا دخلت الشؤون العربية تدريجيا في صميم النضال اليومي للحركة الوطنية المصرية ضد الاحتلال البريطاني وركائزه المحلية في مصر وفي المنطقة العربية كما أصبح الجانب العربي من السياسة الرسمية احد مجالات الصراع السياسي بين الحركة الوطنية باجنحتها المختلفة وبين الرجعية المحلية والاحتلال .

ومن أبرز دلالات تصاعد الاهتمام الشعبي في مصر بالقضايا العربية موقف الوفد الذي تبلور بوضوح عند تكوين الطليعة الوفدية حيث جاء في قرار تشكيلها انها اداة رئيسية للاتصال مع شعب الوادي وشعوب الدول العربية^(١) . أما القوى السياسية الاخرى مثل مصر الفتاة ، فقد عرفت بتوجيهها العربي منذ بداية تكوينها في الثلاثينات وكذلك جماعة الاخوان المسلمون الذين كانوا يتبنون الاتجاه العربي كرابطة حضارية ومقدمة ضرورية لتحقيق الوحدة الاسلامية .

بالنسبة لليسار المصري فقد ظهر بوضوح حرصهم على الاهتمام بالتوجيه العربي وتنميته في وجدان الشعب المصري وفي طرح مفاهيم صحيحة له . وعند تتبع الصحف اليسارية في مطلع الاربعينات مثل الجماهير لسان حال الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني او الفجر الجديد لسان حال طليعة العمال والفلاحين فاننا نلاحظ اهتماما متزايدا بالقضايا العربية وبضرورة توحيد كل القوى الثورية العربية في المعركة الموحدة ضد الرجعية العربية . وقد كانت القضية المحورية في ذلك كله في نظر اليسار المصري هي قضية فلسطين .

والخلاصة ان البعد العربي للواقع السياسي والحركة الوطنية في مصر قد استكمل ملامحه الرئيسية في تلك الحقبة وأصبح جزءا لا يتجزأ من برامج وممارسات القوى السياسية والحكومة ذاتها . كل حسب اهدافه وطموحاته . ويمكن القول انه اذا كانت النزعة الاسلامية هي مدخل مصر الى الفكرة العربية في العشرينات والثلاثينات فان التضامن بين الشعوب العربية ضد العدو المشترك وهو الاستعمار كانت هي المنطلق المصري الى العروبة (اثناء وبعد الحرب العالمية الثانية) . ولقد طرحت القضية الفلسطينية نفسها بعد الحرب العالمية الثانية باعتبارها ذروة الصراع الدامي بين الشعب الفلسطيني والشعوب العربية في جانب والقوى الاستعمارية والصهيونية في الجانب المقابل . وكانت مظاهرات ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٥ التي قادها الاخوان المسلمون التجسيد المادي لحضور القضية في الشارع المصري وكان عنفها وشمولها تعبيرا عن موقف المصريين عامة من قضية مصر فلسطين . كما كان مظهرا لالتحام قضية هذا البلد بالقضايا السياسية تشغل المصريين عامة .

ومنذ ذلك الحين بدأت القضية الفلسطينية وتتبع تطوراتها واحداثها تحتل مكان الصدارة لدى الرأي العام المصري . ويمكن ان نعتبر أن فلسطين كانت محك الصراع المباشر بين الحركة الوطنية المصرية وبين الاستعمار الجديد الممثل في الولايات المتحدة . ومن خلال الصراع بين الاستعمارين البريطاني والأميركي من أجل الاستحواذ على الشرق الأوسط بامكانياته الاستراتيجية والبتروولية ومحاولة التركيز على فلسطين باعتبارها المحور الذي سوف يمكن القادمين الجدد من تحقيق طموحاتهم واهدافهم ، علاوة على تحرك الصهيونية نحو الولايات المتحدة باعتبارها السيد الجديد القوي وانتقال الولاء الصهيوني من بريطانيا الى امريكا بعد الحرب العالمية الثانية كل ذلك كان مدرسة تلقت فيها الحركة الوطنية المصرية دروسا هامة في فهم دورها كجزء من قوى التحرر العربية في مواجهة الخصوم الجدد والتقليديين معا اي امريكا وبريطانيا والصهيونية .

واذا ما حاولنا ان نتعرض لموقف مصر الرسمي من قضية فلسطين منذ مطلع الاربعينات وحتى نشوب حرب ١٩٤٨ فاننا سوف نجد الملامح الرئيسية لهذه السياسة في كلمة القاهرة التي القاها عبد الرزاق السنهوري ممثل المملكة المصرية في مؤتمر فلسطين الذي عقد بلندن في نهاية عام ١٩٤٦ . ويمكن تلخيص الموقف المصري في ثلاث نقاط جوهرية اولا : رفض مصر القاطع لاي شكل من اشكال التقسيم او اقامة دولة يهودية في هذا الجزء من العالم : ثانيا : ان مصر لن تقف موقفا سلبيا حتى يصير الخطر اليهودي للعالم العربي حقيقة واقعة : ثالثا : رفض اقتراح اللجنة الانجلو امريكية الخاص بتحويل فلسطين الى دولة اتحادية تتكون من الدولة العربية والدولة اليهودية باعتبار ان التقسيم ليس حلا يمكن فرضه الا اذا كان هناك استعداد للبقاء عليه بالقوة . واكد السنهوري باشا ان اليهود صمموا على تهويد فلسطين من خلال الهجرة وشراء الاراضي ثم التقسيم . وقد اوضح ممثل مصر في المؤتمر كيف زاد عدد اليهود من خلال الهجرة من ٥٠ الفا في مطلع الانتداب الى ٦٠٠ ألف عند انعقاد المؤتمر . وكذلك بالنسبة للاراضي فقد اشترى وانتزع اليهود حتى ذلك الوقت أكثر من مليوني دونم واصبح متوسط ما يملكه اليهودي ٢٠٠ دونم مقابل ٨ دونمات فقط لكل عربي . ومعنى ذلك ان ملكية اليهود للاراضي قياسا الى اعدادهم اصبحت تزيد على ملكية العرب بمقدار ٥,٢٥ . وفيما يتعلق بالتقسيم اوضح السنهوري انه غير عملي وصعب التحقيق كما انه مرفوض من الحكومة المصرية رفضا باتا . ثم ختم المندوب المصري كلمته بتأكيد عروبة فلسطين وطالب بمنحها حق تقرير المصير وأكد عدم اعتراف مصر بحق اليهود في اقامة وطن قومي خاص بهم في فلسطين . كما طالب بوقف الهجرة اليهودية تماما وبصورة عاجلة لانها تشكل اهم جوانب المشكلة الفلسطينية (٢) .

ذلك كان موقف مصر الرسمي من فلسطين الذي اعلنته في مؤتمر لندن . ولكن كانت الساحة المصرية تشهد في ذلك الحين احتدام المعركة بين الحركة الوطنية المصرية في مواجهة السراي والاحتلال والحكومة الصديقة بسبب مشروع صدقي بيفن ومع فشل مشروع صدقي بيفن اتضحت خيوط الموقف الغربي من القضية الفلسطينية والقضية المصرية في آن واحد . فقد ادعت بريطانيا في فبراير/ شباط ١٩٤٧ انها غير قادرة على حل المشكلة الفلسطينية وانها سوف تعرض الامر على الامم المتحدة لكي توصي بما تراه . والواقع ان الموقف البريطاني كان ترجمة عملية للاتفاق الذي تم بين بريطانيا

٢ - ملف الوثائق الفلسطينية - الجزء الاول ١٩٢٧ - ١٩٤٩ - الهيئة العامة للاستعلامات القاهرة ١٩٧٠ - ص ٧٥٦ - ٧٧٠

والولايات المتحدة والذي يقضي بأن تترك فلسطين للولايات المتحدة من خلال تمكين الصهيونية منها وإن يبقى الانجليز في مصر وبهذا زاد تمسك بريطانيا بالبقاء العسكري في مصر .

وفي ابريل/ نيسان ١٩٤٧ طلبت بريطانيا من السكرتير العام للأمم المتحدة ادارج قضية فلسطين في جدول اعمال الجمعية العامة في دورتها العادية وانتهت جولة القضية داخل الامم المتحدة بتشكيل لجنة تحقيق سميت لجنة فلسطين اقترحت في التقرير الذي اعدته تقسيم فلسطين وانشاء دولتين احدهما للعرب والاخرى لليهود . وقد تابع الرأي العام المصري جميع مراحل بحث القضية الفلسطينية داخل الامم المتحدة والتي انتهت بقرار التقسيم في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧ . وقد كان لهذا القرار صدهاء عنيف في الشارع المصري اذ اجتاح الجماهير سخط عارم وبدأت الاضرابات والمظاهرات منذ بداية نظر القضية امام الجمعية العامة . وقد كان اضراب ١٧ سبتمبر/ ايلول ١٩٤٧ هو البداية ودعت اليه احزاب مصر الفتاة والاخوان المسلمون والحزب الوطني . وفي دمشق وبيروت اعلن عن اعتبار يوم ٤ اكتوبر/ تشرين الاول يوم فلسطين وتم الاضراب يومها هناك وأعلنت مصر في ذلك اليوم حالة الطوارئ وتم تشكيل الهيئة العليا لوادي النيل لانقاذ فلسطين التي قامت بتنظيم حملات للتبرع والدعوة لانشاء كتائب التحرير^(٣) .

ومنذ تلك اللحظة بدأت شعارات الكفاح المسلح ضد الصهيونية تطرح نفسها بحدة على الساحة المصرية وانقسمت ازاءها القوى الوطنية . فالوفد رغم اعتراضه الكامل على قرار تقسيم فلسطين لم يرفع شعار الكفاح المسلح كما لم يدع الى انشاء كتائب لتحرير فلسطين بل تبني هذا الموقف كل من جماعة الاخوان المسلمون ومصر الفتاة اذ نظر كلاهما الى فلسطين كمجال لحرب مقدسة وطنية ودينية ضد الصهيونية . وقد اعلن حزب مصر الفتاة عن تأليف عدة أفواج للنضال ضد الصهيونية في فلسطين وسافر أحمد حسين مع هذه الافواج الى سوريا باعتبارها خط الدفاع الاول عن فلسطين . كذلك الف الاخوان كتائب للجهاد واقاموا معسكرا للجبهة الجنوبية بفلسطين^(٤) .

اما عن موقف اليسار المصري من تطورات القضية الفلسطينية في ذلك الحين فقد عارضت طليعة العمال والفلاحين قرار التقسيم وكانت تؤيد الدخول في الحرب ضد اقامة الدولة اليهودية . ولكن ايدت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو) قرار التقسيم وعارضت الدخول في الحرب من اجل فلسطين . بل كانت ترى ان الكفاح المسلح يجب ان يوجه ضد بريطانيا وليس من اجل هذه الحرب في فلسطين^(٥) . وفي ٢١ ديسمبر/ كانون الاول ١٩٤٧ اصدرت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني بيانا اوضحت فيه موقفها من التقسيم والحرب وعلقت على موقف الحكومات العربية وفسرت تأييدها لدخول الحرب من اجل فلسطين بأنه محاولة لصرف انظار الجماهير الكادحة عن الكفاح في سبيل حل مشاكلها الاجتماعية والوطنية الى امر خارجي ينسبها هذا الكفاح . وقد دفعت الحركة الشيوعية بسبب هذا الموقف ثمنا غاليا من رصيدها الشعبي وتعرضت لهجوم عنيف من جانب مصر الفتاة والاخوان المسلمون اذ طعنوا في وطنيتها واتهامها بالتبعية للاتحاد السوفييتي الذي ايد قرار التقسيم أيضا.

٢ - الاهرام اعداد شهر يناير ١٩٤٨ .

٤ - الاهرام ١٩٤٨/١/٢٧

٥ - نظم الجماهير . ١٩/١٠ ، ٢٢/١١/١٩٤٧

لقد وصلت الاوضاع الداخلية في مصر الى نزوة تأزمها بسبب فشل المفاوضات المصرية الذي اعقبه الفشل الثاني عند عرض القضية المصرية في مجلس الامن . فضلا عن تصاعد الازمة الاقتصادية وانتشار الاضرابات والمظاهرات الشعبية . وكان لابد للسلطة السياسية المصرية من البحث عن مخرج . وكانت القضية الفلسطينية بما وصلت اليه من تطورات معقدة تمثل مخرجا ملائما للنظام المصري اذ كان قرار الاشتراك في الحرب من اجل تحرير فلسطين من الصهيونية يمثل بمثابة طوق الانقاذ للسراي والحكومة كما انه صادف استجابة جماهيرية بعيدة المدى . ولكن العقبة الوحيدة التي كانت تحول دون اتخاذ القرار هو سوء احوال الجيش المصري وعدم استعداده للدخول في حرب على ارض فلسطين . والواقع ان الملك قد وجد في المسألة الفلسطينية ما يمكنه من استرداد بعض سمعته فضلا عن حرصه على ان يبني لنفسه زعامة عربية في مواجهة العائلة الهاشمية في العراق والاردن . ولذلك اوعز الملك الى وزير الدفاع المصري باصدار اوامره الى الجيش بالتحرك دون علم رئيس الوزراء ودون انتظار موافقة البرلمان او مجلس الوزراء ، ورغم ان النقراشي رئيس الوزراء المصري آنذاك كان مصرًا على عدم اللجوء الى القوة المسلحة حتى لا يدفع الجيش المصري الى الهلاك بسبب وجود القوات البريطانية المرابطة في منطقة السويس وراء ظهره . ولكن فجأة تغير موقف النقراشي وطلب عقد جلسة عاجلة للبرلمان للحصول على موافقته على الاشتراك في الحرب^(٦) . ويعزى التحول في موقف النقراشي الى رغبته في عدم نشوب ازمة دستورية فضلا عن ان استمرار معارضته لدخول الجيش المصري معركة فلسطين كان سوف يؤخذ على انه خيانة وطنية كبرى .

وقد دخلت مصر الحرب مع الاردن وسوريا والعراق في ١٥ مايو/ ايار ١٩٤٨ لانقاذ فلسطين . وكان الجميع يتوقعون ان تنتصر القوات العربية وان الحرب ستكون نزهة لن تستغرق أكثر من ايام . وفعلا بدأت انتصارات الجيش المصري المحارب في فلسطين . وخلال اسبوعين وصل الجيش المصري الى مشارف تل ابيب وبدأت البلاغات العسكرية المصرية تتخذ لهجة حاسمة وهي تعلن للرأي العام ان القضاء على اسرائيل اصبح قاب قوسين . ولكن فجأة بدأت اخبار انتصارات الجيش المصري في فلسطين تتباعد وبدأت الضغوط الدولية حيث بدأت الهدنة الاولى وقبلتها الدول العربية وعندما استؤنفت الحرب بدأ الصهاينة يحققون انتصارات متوالية تم تبعثها هدنة ثانية وحرب ثانية . ولكن اصبح واضحا هذه المرة ان القوى التي تقف وراء اسرائيل قوة ضخمة ومربية وان القوى التي يستند اليها العرب لا تكون قوة محلية ضعيفة مهتزة تفتتها الصراعات الخاصة .

الصحافة المصرية ومشروع تقسيم فلسطين ١٩٤٧ وحرب ١٩٤٨

اجمعت الصحف المصرية بمختلف اتجاهاتها ما عدا صحف اليسار المصري على رفض قرار تقسيم فلسطين الذي اتخذته الامم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٧ . والواقع ان الامم المتحدة كانت قد قررت في مايو ١٩٤٧ تأليف لجنة تحقيق بولية تكونت من السويد وكندا واستراليا والهند وبيرو وهولندا وايران وتشيكوسلوفاكيا وجواتيمالا ويوغوسلافيا واوروجواي كلفتها ببحث القضية وايجاد حل لها . وقد زارت اللجنة فلسطين واستمعت الى شهادات القادة الصهيونيين بينما قاطعها قادة الحركة الوطنية الفلسطينية .

٦ - انظر طارق البشري - الحركة السياسية في مصر ، القاهرة ، ص ٢٦٦ .

To: www.al-mostafa.com